الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٧٧)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٧٨
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٩١
حقوق الإنسان في العالم	٢٤٦

أسرة تغسل هموم الحياة بـ فوطة وسطل

المصدر: جريدة شمس الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨١٤
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٩٦٦

مكة المكرمة. فواز العبدلي

تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية وجمعية البر بمكة المكرمة لمد طوق النجاة لسيدة سعودية وأبنائها السبعة الذين يعيشون أوضاعا اقتصادية سيئة للغاية، وهم مهددون بالطرد من منزلهم، وذلك بعد رحلة طويلة مع المعاناة بدأت عندما هجرهم والدهم العربي وعاد إلى بلده قبل ٢٠ عاما دون أن يترك وراءه أي خيط مما أدخلهم في العديد من الإشكاليات التي حرمت الأبناء من التمتع ببعض الحقوق المترتبة على كون والدتهم مواطنة سعودية وخاصة فيما يتعلق بالعمل.

وأبدى عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي لـ«شمس» استغرابه من عدم تمكن أبناء هذه السيدة من العمل، مشيرا إلى أن أحد الأبناء راجع مكتب العمل لكنه صدم بعد أن طلبوا منه الانتظار على اعتبار جنسية والده دون النظر إلى أنه ابن مواطنة سعودية أيضا وهو ما دفعه للعمل في غسل السيارات لتوفير بعض المال لأسرته. وأكد أن النظام أتاح لأبناء السعوديات ممارسة حياتهم والتمتع كالسعوديين تماما.

فيما أكد المشرف العام على الجمعية سليمان الزايدي على الوقوف مع الأسرة وعدم التخلي عنها والرفع عن معاناتها وتمكينها من نيل حقوقها والتي كفلها لهم الشرع والنظام.

أما مدير الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي فأشار إلى أنه وجه القسم النسوي بالعاصمة المقدسة بفتح ملف للسيدة ورصد معاناتها ورفع تقرير إليه ليتمكن من الانتهاء من إجراءات صرف معونة مالية طارئة لها.

من جهته وجه مدير جمعية البر الخيرية محمد قايد بسرعة صرف معونات غذائية للأسرة والكتابة بشكل عاجل عن وضعها وذلك في أعقاب زيارة إخصائيتين من الجمعية لمنزل الأسرة، حيث أوضحتا أن الأسرة تعيش وضعا سيئا ويعتمدون على ما يصلهم من مساعدات بعض المحسنين.

وقال قايد لـ«شمس» إنه وبحسب تقرير الإخصائيتين فإن الأسرة تحتاج إلى معالجات سريعة خاصة أنها مهددة بالطرد من منزلها بعد أن عجزوا عن دفع إيجاره.

أما السيدة «ص. ر» فذكرت أن قصتها مع المعاناة بدأت قبل ٢٠ عاما بعد أن غادر زوجها إلى موطنه في إحدى الدول العربية الإفريقية، حيث انقطعت أخباره تماما، فاضطرت للعمل مفتشة بالمسجد الحرام حتى تستطيع الإنفاق على أطفالها.

واعتقدت السيدة أن الأمور ستتحسن بعد أن نجحت في الحصول على الجنسية لابنها الأكبر بعد محاولات دؤوبة، لكنه ما لبث أن أصيب بداء عضال في القلب وخضع لعمليتين جراحيتين وهو الآن غير قادر على العمل، فأقل إجهاد قد يعرضه لمشكلة صحية خطيرة: «ساءت أوضاعنا كثيرا بعد تقاعدي عن العمل فما أحصل عليه من راتب تقاعدي لا يتجاوز ١٧٠٠ ريال وهو لا يكاد يسد رمقنا غير باقي الاحتياجات الأخرى من كساء وعلاج وسكن وتعليم وغيرها وهو ما دفع أحد أبنائي للعمل في غسل السيارات ليساعدنا قليلا، فيما تركت إحدى بناتي دراستها في كلية المعلمات بجامعة أم القرى بعد أن أوشكت على التخرج بعد أن تزوجت مواطنا كان يبدي تعاطفا شديدا معنا لكنه للأسف لم يلبث أن أعادها لنا بلقب مطلقة وفي يدها طفلة صغيرة».

حقوق الإنسان : مكاتب العمل تنصف العمال المتعرضين لانتهاكات

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٧
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٩٦٠

سلوى حمدي - الرياض

أكد المستشار القانوني وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن مكاتب العمل في المملكة تنصف العمال الذين يتعرضون لانتهاكات. وقال لـ" المدينة"

أن أي إشكالية تقع في تنفيذ التزامات العقد المبرم بين العامل ورب العمل سواء كانت مشكلة من العامل أو الكفيل فإن النظام في المملكة قد أعطى الحق للطرفين للجوء إلى مكتب العمل خاصة إذا كان هناك عامل تعرض لانتهاكات فيما تتعلق بعدم منحه رواتبه أو عدم السماح له بالسفر لبلده أو عدم تجديد أوراقة الثبوتية .. وهؤلاء يمكنهم اللجوء إلى مكتب العمل لمحاولة حل الموضوع بشكل ودي وتقريب وجهه النظر، وأن يتفهم كل طرف احتياجات الطرف الآخر وينتهي الأمر من مكتب العمل بشكل ودي.

وأضاف أن هناك بعض الإشكاليات تتمثل في عدم تجاوب رب العمل أو عدم تجاوب العامل في هذه المرحلة .. وهنا فقد أعطى النظام الحق لكل من العامل أو رب العمل أن يتقدم للهيئة العمالية الابتدائية للنظر في المخالفات. وهنا تقوم الهيئة باستدعاء رب العمل للنظر في ما يدعيه العامل ومن ثم السماع لكلا الطرفين وتقديم الإثباتات .وقد تنتهي القضية في هذه المدة ويحكم فيها سواء برد الدعوى أو بالحكم للمتقدم بالتظلم. ويعطى الطرف المتضرر من الحكم فرصته للاعتراف وإذا لم يعترف خلال الفترة الممنوحة يعتبر الحكم نافذ ويبدأ تنفيذه عن طريق الجهات الإدارية الواقع عليها حق التنفيذ. وقد يكون هناك اعتراض عن الحكم فيرفع للجهات العليا التي هي الهيئة العمالية العليا في الموضوع ابتداء وتنظر لاعتراضات المقدمة ومن ثم تصدر حكم بشكل نهائي ومن ثم يصلح كلا الطرفين.

غاضبون من "ساهر" يواجهونه بالتكسير والحرق

الأنصاري: استمرار تطبيق النظام بالأسلوب القائم حاليا قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٣٥٧&CategoryID=٤

المدينة المنورة: سفر العزمان ٣:٣٥ AM ٢٠١٠-١٢-٣٠

ستة أشهر على بدء تطبيق نظام "ساهر" في منطقة المدينة المنورة، واجه خلالها العديد من حوادث الاعتداء على الموظفين، وتهشيم زجاج المركبات، وتكسير وحرق كاميرات الرصد، كان آخرها ما سجلته الأجهزة الأمنية الأسبوع الماضي، عقب تعرض كاميرات الرصد للحرق، بطريق الملك عبدالعزيز، من قبل مجهولين، لا تزال الجهات الأمنية تواصل البحث عنهم. إلا أن مدير مرور منطقة المدينة المنورة، العميد سراج كمال، كشف خلال حديثه مع "الوطن" أن ما قام به نظام "ساهر" خلال ستة أشهر، لم تحققه الحملات المرورية خلال الـ٢٥ عاماً ماضية.

عودة الالتزام

من الأمور الإيجابية التي حققها "ساهر"، بحسب رأي العميد سراج، أن السائقين عادوا ليهتموا باللوحات المرورية، متقيدين بها، بعد أن أهملت خلال الفترة الماضية، وهو "الهدف الذي تسعى الإدارة العامة للمرور لتحقيقه، من إيجاد نضام ضبط المخالفات المرورية". إلا أنه ورغم ذلك، يعتقد أن البدء في تطبيق المرحلة الثانية من النظام بالمدينة المنورة يحتاج إلى فترة زمنية لا تقل عن عام واحد "حتى يتم تجهيزه بشكل أفضل، يتواكب مع تطلعات المسؤولين، في آلية العمل في تنفيذ المشروع". معتبرا أن سبب سرعة تطبيق النظام في المدينة المنورة، وتأخره في المنطقة الشرقية وتبوك على سبيل المثال، أمر عائد إلى "المقاول المنفذ للمشروع. حيث إن لكل منطقة مقاولاً، يعمل وفق المواصفات والشروط، التي يجب العمل بها."

شكاوى المعترضين

النظام بقدر ما أفرح كثيرين، أغضب آخرين، بسبب المبالغ المتراكمة عليهم، نتيجة المخالفات المرورية التي حررت بحقهم. حيث أوضح العميد سراج أن هيئة الجزاءات في الإدارة تلقت" عددا من الاعتراضات على تلك المخالفات"، إلا أنها "لا تتجاوز اعتراضين في كل يوم، من البدء في تطبيق النظام بالمنطقة". وكان ديوان المظالم في المدينة المنورة، قد استقبل الأسبوع الماضي، أول شكوى ضد إدارة المرور، قدمها عدد من السائقين، يشتكون فيها من آلية تطبيق نظام "ساهر"، أكدوا خلالها "اعتراضهم على آلية تطبيق النظام في الميدان، وكذلك عدم التجهيز المسبق له، وعدم القيام بتنفيذ حملات توعوية قبل البدء في تطبيقه."

وطالبوا بـ"وقف تطبيق النظام، والعمل على تحديد السرعة بشكل أوضح، إضافة إلى خفض قيمة المخالفات عما هو معمول به في الوقت الحالي"، عقب أن أثقلت كاهلهم و"أصبح الوضع يستدعي تدخل الجهات العليا للنظر فيه ."

يذكر أن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، أكد في وقت سابق إلى" الوطن"، رصد الجمعية تظلمات وشكاوى عدد من المتضررين من تطبيق نظام "ساهر"، معتبرا أن "تطبيق النظام في الوقت الحالي، يحتاج الوضوح في تسجيل المخالفات، وضرورة إشعار قائد المركبة بذلك في أسرع وقت، من خلال قنوات الاتصال المتوفرة."

مخاوف وتحفظات

من جهته، اعتبر رئيس مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية الصناعية في المدينة المنورة، عبد الغني بن حماد الانصاري، في حديثه إلى" الوطن"، أن "استمرار تطبيق النظام بالأسلوب القائم في الوقت الحالي، قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه"، معتبرا أن ذلك "سيتضح في أوساط المجتمع، من خلال المشاكل الاجتماعية". مضيفا أن هنالك "فجوة كبيرة أو خللاً في التطبيق، ينبغي على المسؤولين في الجهات المعنية إعادة النظر فيه". نقد الأنصاري هذا لا يوصله لدرجة المطالبة بإلغاء النظام، وإنما "التدرج في آلية تطبيقه، من خلال العمل على تكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية للسائقين، يتبعها تدرج في التطبيق، يتم من خلاله وضع سقف أعلى للمخالفات، حيث يتم من خلالها استدعاء المخالف وإبلاغه بذلك."

حماية العاملين

الاعتداءات التي قام بها بعض المواطنين على أجهزة وسيارات" ساهر"، دفعت بعدد من الموظفين العاملين على تطبيق النظام، للمطالبة بحمايتهم مستقبلاً من الأعتداء عليهم شخصياً. حيث كشف أحد الموظفين في حديثه معنا، أنه "لا يخلو يوم من الشتائم والسب تجاهه من السائقين، الذين ترصدهم كاميرات النظام". مؤكدا أنه بالفعل "تعرض عدد من السيارات لتهشيم الزجاج، كما تعرضت الأجهزة للتكسير، من قبل أشخاص مجهولين، في مواقع مختلفة لرصد السرعة، حيث يتم إبلاغ دوريات المرور، والتي لا تباشر الموقع إلا وقد لاذ الأشخاص بالفرار."

رشق بالحجارة

المعترضون لم يكتفوا بـ"السباب والشتم"، الذي مارسه البعض، بل راح البعض الآخر يمارس اعتراضا أكثر عنفا، عبر الرشق بالحجارة والأدوات الحادة، أثناء مرورهم بالطريق. والبعض منهم يتم التعرف عليهم عند رصد الكاميرا لهم، والبعض الأخر لا يتم التعرف عليه، لأنهم يستقلون دراجات نارية، أو يأتون سيراً على الأقدام، سرعان ما يلوذون بالفرار، مما خلق حالة من القلق لدى المشرفين على "ساهر"، دفعتهم للمطالبة بـ"تواجد دوريات المرور معهم خلال عملهم في الميدان."

في قبضة العدالية

مدير شعبة السلامة المرورية والناطق باسم إدارة مرور منطقة المدينة المنورة، المقدم عمر بن حماد النزاوي، أكد لـ"الوطن"، تسجيل عدد من حوادث الاعتداء على سيارات وأجهزة نظام "ساهر"، حيث "تم التعرف على بعض المتورطين بتهشيم وتكسير سيارات وأجهزة النظام، من خلال أرقام مركباتهم، وتمت إحالتهم إلى الشرطة للتحقيق معهم، وتقديمهم للقضاء". وعن مساندة دوريات المرور، عند تنقل آليات وأجهزة النظام، من موقع لآخر، أبان النزاوي أنه "توجد مساندة، ولكن قد لا تكون مرابطة في الموقع، بل تعمل بالقرب منه، وفي حال تلقي أي بلاغ، يتم بسرعة مباشرة الموقع."

عيون المواطنين

تباينت آراء السائقين تجاه "ساهر". فبعضهم رآه إيجابيا، حيث:

- يحافظ على أرواح الناس.
- يردع المخالفين والمتهورين في القيادة.
- يقلل من نسبة الحوادث، وبالتالي نسبة الإصابات البشرية والمادية.
- يعوّد الناس على احترام النظام، ويرتب عملية السير والقيادة.

أما المعترضون، فلهم ملاحظاتهم، وأهمها:

- ضرورة إعادة النظر في تطبيق النظام.
- أهمية العمل على أن يسبق التطبيق حملة تعريفية وتوعوية للسائقين.
- استمرار التطبيق بهذا الشكل، يوتر العلاقة بين قائد المركبة والجهة المشغلة للنظام.

عمال بند العمرة في مكة يطرقون أبواب حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٧
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٩٥٩

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

لم يجد الموظفون العاملون على بند تشغيل العمرة بوزارة الحج بمكة المكرمة حلًا لإنهاء معاناتهم إلا اللجوء إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة صباح يوم أمس. وسرد كل من ماجد بكر السليماني وعبدالحفيظ ملا وأحمد المحمادي وحسن القارحي معاناتهم ومعاناة بقية زملائهم والبالغ عددهم(٣٥٠) موظفًا في مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة وينبع للمشرف العام على فرع الجمعية وعضو مجلس الشورى سليمان بن عواض الزايدي والتي تتمثل في رفض ترسيمهم طوال العشر سنوات الماضية على الرغم من وجود الأمر السامي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود والقاضي بترسيم جميع الموظفين المعينين على البنود على وظائف رسمية تناسب مؤهلاتهم العلمية وطبيعة أعمالهم. وأضافوا قائلين: إن بعضهم يحمل شهادة البكالوريوس ولا يزالون يتقاضون راتبا شهريا قدره (٣٠٠٠) آلاف ريال فقط بدون علاوت سنوية وبدلات خارج دوام أو تأمين مشيرين إلى أنهم طالبوا طوال هذه السنوات بالتثبيت إلا أنهم وجدوا كل الأبواب مغلقة في وجوههم بدون وجود أسباب واضحة تمنع تثبيتهم .وأبان عبدالحميد ملا: إن غالبية هؤلاء الموظفون متزوجون ويعولون أسرًا مشيرًا إلى أن الراتب الشهري لا يكفي لتأمين متطلباتهم الشهرية خلاف متطلبات أسرهم والتزاماتهم الأخرى.

وأوضح حسن القارحي إلى أنهم يعملون لمدة ثمان ساعات يوميًا قابلة للزيادة حسب تعليمات المديرين مشيرًا إلى أنهم يعملون في مواسم الحج ورمضان ولا يتقاضون انتدابًا أو زيادة في الراتب أسوة ببقية الموظفين لافتًا إلى أن آخر عقد وقع معهم من قبل وزارة الحج كان في عام ١٤٢٥هـ.

من جهته وعد الزايدي الموظفين بالنظر في قضيتهم بعد النظر في العقود وطبيعة أعمالهم ومعرفة كافة ملابسات القضية مشيرًا إلى أن الجمعية حريصة كل الحرص على إنهاء كافة الشكاوى التي تردها سواء من الموظفين أو غيرهم وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

من جهة أخرى استقبلت الجمعية يوم أمس وفدًا من ضباط مركز المنشآت بمكة المكرمة تكوّن من الرائد محمد المالكي والرائد سعود الهزاني والنقيب صويلح المنتشري والملازم أول بدر القحطاني .وقدم الزايدي شرحًا مفصلًا وعرضًا مرئيًا عن أنشطة وبرامج وأهداف الجمعية وذلك بحضور مدير فرع الجمعية عبدالله خضراوي والدكتور محمد السهلي عضو الجمعية.

أمر بمحاكمة المتهمين عسكرياً حال ثبوت صحة المزاعم

وزير الداخلية الكويتي يوجه بإحالة قضية المواطن السعودي مع الضباط الكويتيين للجنة تحقيق محايدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣٠
http://www.alriyadh.com/٣٠/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٢٠٥.html

الرياض - محمد الغنيم

وجه وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد الصباح بإحالة قضية المواطن السعودي الذي اتهم ضباطاً كويتيين بالاعتداء الجسدي والنفسي عليه إلى لجنة تحقيق رسمية "محايدة" لفتح ملف القضية من بدايتها وإحالة المجني عليه إلى الطب الجنائي .

السفارة الكويتية لحقوق الإنسان: السعوديون في «بلدهم الثاني» يحظون بكل احترام وعلاقاتنا وثيقة

وأمر الشيخ الصباح الذي علمت "الرياض" أنه يتابع شخصياً وباهتمام بالغ تطورات هذه القضية بإحالة المسؤولين الكويتيين من ضباط وأفراد إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم في حال ثبوت صحة المزاعم والادعاءات التي اتهموا بها من ذوي المواطن السعودي المقيم في الكويت .

وفي السياق ذاته أبلغت السفارة الكويتية في الرياض جمعية حقوق الإنسان السعودية اهتمام الحكومة الكويتية بهذه القضية مؤكدة على عمق الروابط والوشائج الأخوية بين شعبي البلدين والعلاقات الوثيقة التي تجمعهما والتي تدعمها قيادة البلدين الشقيقين على مر التاريخ .

وقال القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة الكويت بالرياض عادل الغنيمان في برقية للدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تتابع حيثيات القضية منذ بدايتها وخاطبت بدورها السفارة الكويتية والسفارة السعودية للتحقق مما ذكر في إطار متابعتها لكافة قضايا المواطنين داخل وخارج المملكة.. قال الغنيمان إن المواطن السعودي في بلده الثاني الكويت يحظى بكل الاحترام بين أشقائه لا سيما في معاملته معاملة المواطن الكويتي عملاً بتوجيهات القيادة الكويتية .

وأكدت السفارة الكويتية دعمها لنشاط جمعية حقوق الإنسان السعودية وأهدافها السامية مثمنة في هذاالصدد دور الجمعية البارز في متابعة القضية .

وكانت السفارة السعودية في الكويت بدورها قد فتحت قناة تواصل عاجلة مع المسؤولين هناك لمتابعة القضية وما وصلت إليه في إطار متابعتها لكافة قضايا المواطنين السعوديين هناك.

في دراسة حديثة للسالم وكيل وزارة الداخلية

ضبط ٥٨.٤ ألف قضية فساد في ٦٠ شهرا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣٠/Con٢٠١٠١٢٣٠٣٩١٦٠٦.htm

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

- ٥١٧٧٣ عدد قضايا الفساد المضبوطة من هيئة الرقابة والتحقيق من عام ١٤٢٦هـ إلى ١٤٣٠هـ وفق بحث لوكيل وزارة الداخلية أحمد السالم عن جهود المملكة في مكافحة الفساد
- ٦٦٥١ عدد قضايا الفساد المضبوطة من المديرية العامة للمباحث (المباحث الإدارية) من عام ١٤٢٦هـ إلى ١٤٣٠هـ وفق بحث لوكيل وزارة الداخلية أحمد السالم عن جهود المملكة في مكافحة الفساد
- هيئة الرقابة والتحقيق تحيل يوميا موظفا متهما بالفساد إلى ديوان المظالم أي ٣٦٠ موظفا سنويا
- ديوان المراقبة العامة يكشف عن تعثر ٤ آلاف مشروع بقيمة ٦ مليارات ريال
- ١٨١ مليون ريال عدد الأموال المودعة في حساب إبراء الذمة خلال ٥ سنوات

هذه بعض الأرقام التي تكشف عدد حالات الفساد التي ضبطت رسميا من قبل الجهات المختصة بخلاف الحالات التي لم تضبط، مما يعني أن الفساد المالي والإداري قد تحول إلى ظاهرة في المجتمع لا يمكن إنكارها، وهو ما أكدناه في الجزء الأول من هذا الملف الساخن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل نكتفي بدور الجهات الرقابية الأساسية «الأصيلة» التي تكافح الفساد وهي ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق؟! أم هناك جهات أخرى يجب أن يكون لها دور في مكافحة الفساد وهي الجهات المساندة في المكافحة والتي تمثل مجالس المناطق، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد التي صدرت ولم تفعل حتى الآن، إضافة لأدوار مؤسسات المجتمع المدني؟.

ولو تأملنا الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي صدرت قبل ١٤١٢ يوما أي منذ أربع سنوات، لرأينا أنها قد قسمت إلى أربعة أقسام شملت المنطلقات والأهداف والوسائل والآليات، ولقد جاءت أهداف هذه الاستراتيجية لتعكس رغبة الدولة في إضفاء عنصر الشمولية في الطرح والمعالجة، من خلال التأكيد على الآتي أولا: حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، ثانيا: تحصين المجتمع ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية، ثالثا: توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام النصوص الشرعية والنظامية، رابعا: توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها، خامسا: الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي، العربي، والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وسادسا: تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

وإذا كانت الاستراتيجية قد أوضحت أن آلية تنفيذها مرهونة بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد ـ والتي تحدثنا عن أسباب تأخرها في الجزء الأول ـ، فإن الاستراتيجية تحدثت في بند الوسائل عن أدوار الجهات التحصينية والوقائية، مثل: الأسرة، المسجد، المدرسة، والمؤسسات التربوية والتعليمية متمثلة في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، حيث قالت في الجزء الخامس من بند الوسائل الذي تحدث عن توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق ما يلي: تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، خطباء المساجد، العلماء، المؤسسات التعليمية، وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد، والتأكيد على دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد، وحث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة، وحث المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد

ومرتكبيها، والعمل على وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص.
وفي هذا اعتراف ضمني على تحول الفساد لثقافة تستدعي تحصين المجتمع ضده وعمل حملات وقائية عبر الجهات المعنية بذلك، وهو ما أكده عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأمين العام للهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الدكتور عبدالرحمن صالح الأطرم، حينما حذر من تنامي فئة تظن أن أموال الدولة حق مشروع لها يجوز أن تأخذ منه ما تريد، داعيا إلى ضرورة الالتفات إلى مثل هذه الفئة بتفعيل الاستراتيجية.
المجتمع المدني
ولم تقف الاستراتيجية عند هذا الحد، بل طالبت بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، مثل: حقوق الإنسان، مجالس المناطق، الغرف التجارية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الجزئية الرابعة.
ولقد كانت الجهات الرقابية الأصيلة أولى الجهات تفعيلا للاستراتيجية مثل هيئة الرقابة والتحقيق، عندما أعلنت قبل سنتين وبالتحديد في ربيع الأول عام ١٤٣٠هـ أنها باشرت ما يخصها من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال ما تقوم به من ممارسة لاختصاصاتها الرقابية والتحقيقية في قضايا الفساد الإداري والمالي والادعاء على من يقع عليه الاتهام أمام الدوائر الجزائية والتأديبية في المحاكم الإدارية، وكذلك ما تعده الهيئة وتقوم بتنفيذه من خطط رقابية على أداء الأجهزة الحكومية؛ للكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والوقوف على أوجه القصور في الأداء والتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات، وإحالة المخالفين والمقصرين إلى ديوان المظالم بعد توجه التهمة إليهم من قبل جهاز التحقيق بالهيئة. وهو ما أكده رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح بن سعود العلي، بأن الهيئة قد بدأت بتطبيق الاستراتيجية، نافيا أن تكون هناك وزارات أو جهات مستثناة من التحقيق والرقابة، مؤكدا أن الكل سواسية أمام القانون، مشيرا إلى أن نظام هيئة الرقابة والتحقيق يتيح لها القيام بأعمالها بكل شفافية دون قيود أو عراقيل.
وقد أكد على كلام العلي مصدر في هيئة الرقابة والتحقيق، بين أنه من خلال تنظيم آلية حماية النزاهة ومكافحة الفساد والتي دعت لها الاستراتيجية فإن لديها الصلاحيات المطلقة في إخضاع أية جهة حكومية تحت دائرة ضوئها ومساءلتها عن المنجزات التي من الممكن القيام بها، ومحاسبة أية جهة يثبت قصور أداء عملها، وأي مسؤول يثبت قصوره في أداء العمل المناط به، ملمحة في الوقت نفسه إلى وضع سير العمل في المشروعات التي دشنتها الدولة أخيرا، ووضع مواعيد إنجاز ومواصفات هذه المشاريع في وقتها محل اهتمام آلية عمل الاستراتيجية.
ديوان المراقبة
بدوره، فإن ديوان المراقبة العامة الجهة الأخرى الأصيلة في مكافحة الفساد قد هدد في شهر شوال من عام ١٤٢٩هـ بالرفع إلى ولي الأمر عن الجهات الحكومية التي لا تستجيب للحد من الأخطاء الحسابية، عوضا عن بيروقراطية المخاطبات بين الديوان والجهات المخالفة، وذلك بغية إضفاء مزيد من الصرامة وتطبيق استراتيجية مكافحة الفساد.
وأكد نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية إبراهيم البغدادي في تصريح سابق لـ «عكاظ» أن وحدات المراجعة الداخلية التي أقرها مجلس الوزراء لتقوم بدور الرقابة المصاحبة على إنفاق المال العام من داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، تعذر تشكيلها في عدد من الجهات؛ بسبب عدم اعتماد وظائف لها من قبل وزارتي الخدمة المدنية والمالية، متوقعا أن يستمر تعطلها مزيدا من الوقت حسب ظروف الميزانية.
كل هذه الدلائل تؤكد أن الجهات الأصيلة بدأت بتطبيق الاستراتيجية من خلال تفعيل وسائلها والذي يشمل المحور الثاني منها وهو: قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك، والمحور الثالث: إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة، والمحور السادس: تحسين أوضاع المواطنين الأسرية والوظيفية والمعيشية، وهو ما يبدو واضحا في خطوات خادم الحرمين الشريفين والدولة بمكافحة الفقر عبر الاستراتيجية الوطنية التي تنتهجها لمعالجة هذه الظاهرة، ووضع الحلول الوقائية والعلاجية لها بأساليب غير تقليدية والتي صدرت في عام ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، وكذلك التأكيد على ضرورة سعودة الوظائف وإن شاب تطبقيه تجاوزات كثيرة فاتجهت الدولة لتأهيل الشباب السعودي وفتحت المجال للابتعاث خارجيا ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي والتي رصدت له الميزانية الأخيرة ١٢ مليار ريال، إضافة لاهتمام الدولة بزيادة دخل المواطن، حيث كشف تقرير صادر عن معهد الإحصاءات التابع للبنك الدولي عن زيادة دخل المواطن السعودي بمقدار ٢٢٠٠ دولار في العام ٢٠٠٩م وبلغ ١٧٧٠٠ دولار، مقارنة بدخل بلغ ١٥٥٠٠ دولار في العام ٢٠٠٨م.
وقد ساهم قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥ في المائة من الراتب الأساسي للموظفين والمتقاعدين وورثتهم، في قدرة المواطنين على مواجهة الارتفاعات المتواصلة للأسعار، والحد من تفشي الفساد بين الموظفين.
تعزيز التعاون الدولي

ولا يمكن تجاهل تطبيق المحور السابع من وسائل الاستراتيجية المتمثل بتعزيز التعاون العربي والإقليمي والدولي عن طريق تفعيل الدولة ومجلس الشورى لكل الاتفاقيات التي تحارب الفساد وتؤكد على النزاهة، وهو ما انعكس على مركز المملكة في تقرير الشفافية الأخير الصادر عام ٢٠١٠م عندما حلت في المرتبة الـ٥٠ متقدمة ١٣ مركزا عن عام ٢٠٠٩م.
وقد سعت المملكة جاهدة في تفعيل شراكتها الدولية في مكافحة الفساد، فشاركت في عدة منتديات، مؤتمرات، اتفاقيات، وبروتوكولات ثنائية ومتعددة الأطراف ودولية ذات علاقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تعقدها منظمات مختصة دولية وإقليمية مثل: الأمم المتحدة، منظمة الإنتر بول، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها مما يؤكد حرص المملكة على تفعيل دورها في مكافحة الفساد بكافة أشكاله.
وتشارك المملكة المجتمع الدولي في محاربة الفساد من خلال توقيعها أو مصادقتها على عدد من الاتفاقيات، ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٤م.

المحاور الـ٣

ويبقى التساؤل عن تفعيل المحاور الثلاثة الباقية من وسائل الاستراتيجية، وهو المحور الأول الذي يتحدث عن تشخيص الفساد بشكل علمي عبر تنظيم قاعدة بيانات وإجراء دراسات وأبحاث، والمحور الرابع الذي يدعو لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة، والمحور الخامس الذي يدعو لتوعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي.
«عكاظ» بعد أن ناقشت في الجزء الأول أسباب تأخر الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، ووضعت آليات العمل المعمول بها من قبل الجهات الأصيلة في مكافحة الفساد في الميزان وأبرز الملاحظات حولها، تتساءل في الجزء الثاني عن دور الجهات المساندة في مكافحة الفساد، مثل: مؤسسات المجتمع المدني كحقوق الإنسان، مجالس المناطق، المجالس البلدية، والغرف التجارية وهل قامت بدورها أم أنها مقصرة؟! كما تساءلت عن حقيقة تحول الفساد لثقافة في المجتمع! ودور الجهات التحصينية والوقائية كالمسجد، الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام وهل قامت بدورها أم أنها قصرت؟ واستقصت أسباب غياب الدراسات والبحوث عن الفساد وخلصت بالتوصيات النهائية في سياق التحقيق التالي:
بداية يؤكد عضو مجلس الشورى السابق رجل الأعمال الدكتور عبدالله دحلان، أن الفساد المالي والإداري قد أضحى ظاهرة واقعية يصعب إنكارها حتى لو رفض طرحها للحوار، وتحولت لثقافة مجتمعية بحاجة لتوعية وتوجيه، وشدد دحلان على أن الجهات الرقابية لم تنجح في وقفها أو التخفيف من نسب نموها.
وشدد دحلان على أن الفساد أصبح منتشرا في جميع القطاعات ويصعب التعرف عليه من خلال الأجهزة الرقابية فقط، جازما بأنها مسؤولية وطنية وعلى كل مواطن ومقيم التعاون لمكافحة الفساد، حتى وإن كان في ذلك ضررا على بعض مصالحه، لافتا إلى أن الرشوة تأتي على قمة الفساد المالي وهي الأعم انتشارا والأكثر ضررا.
وأشار دحلان إلى أن خادم الحرمين، يقود حملة وطنية منذ توليه الحكم ضد الفساد وتسير على خطاه جميع الأجهزة الرقابية فتوجت بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وشدد دحلان على أن القضية لا يكمن حلها إلا بتضافر جميع الجهود عبر خطة وطنية للقضاء عليها، وذلك بتفعيل الجهات الأصيلة والمساندة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات التوعوية لمكافحة الفساد، مؤكدا على أنه لا يمكن حل الموضوع إلا بتأسيس الهيئة الوطنية حتى تتابع بنود الاستراتيجية وتفعيل دور جميع الجهات، وبين دحلان أن «المحسوبيات» قد ساهمت بشكل أو بآخر بعدم تفعيل دور المواطن وحتى الجهات الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

تداخل المصالح

وصادق وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الكاتب الدكتور عبدالعزيز الخضيري على كلام دحلان، حينما ربط تنامي الفساد بتداخل المصالح وتحول ذلك إلى ثقافة مجتمعية بقوله «محاربة الفساد قضية شائكة ولا يمكن القضاء عليها وفقا للممارسات التقليدية التي يتم التعامل معها في الوقت الحاضر، والفساد صناعة يعمل عليها ومن خلال كفاءات إدارية متميزة، تميزها في معرفة النظام ودراسته ومعرفة كيفية اختراقه واختراق العاملين فيه بغض النظر عن مكانتهم السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية، ويعتقدون أن كل منصب له ثمنه أو طلبه أو متطلبه، ولهذا لا يترددون أبدا في اختراق أي حاجز إداري مهما كبر أو صغر، ضاق أو وسع، منطلقين في ذلك من نظرية تداخل المصالح على أساس أن كل مسؤول له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في جهة أخرى، سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو ربما مصالح ذاتية».
واعتبر الخضيري أن نظرية تداخل المصالح ذات أثر سلبي عظيم عند الرغبة الجادة في محاربة الفساد؛ لأنها حقيقة تقف عقبة في وجه قيام بعض المسؤولين أو الإدارات المسؤولة عن المراقبة؛ سواء المدنية أو العسكرية بتحقيق الضبط

الإداري والمالي القوي الضامن لعدم مخالفة الأنظمة واستغلال الوظيفة للمصالح الشخصية أو سوء استغلال الوظيفة بما يؤثر بشكل مباشر في استثمار الأموال التي تخصصها الحكومة لتنفيذ المشاريع.

ثقافة مجتمعية

واتفق أستاذ الاقتصاد المالي في جامعة الأمير سلطان الدكتور حمزة السالم مع كلام سابقيه، بأن الفساد قد تحول لثقافة مجتمعية ومحاربته ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل أن المواطن جزء لا يتجزأ من محاربة الفساد، مشددا على أن كل مواطن لو رأى فاسدا وأبلغ عنه فإنه لن يستشري الفساد بالشكل الكبير، لافتا إلى أن مراعاة المصالح من جهة وتنامي الشائعات قد ضخم من الفساد وجعله ظاهرة كبيرة، ورأى السالم أن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والجهات التوعوية مثل: المدرسة، الأسرة، والمسجد ليس كافيا وبحاجة لتكثيف، خصوصا أنه جزء من بنود الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، داعيا لتشكيل جهاز رقابي يتواصل عبره المواطن للإبلاغ عن حالات الفساد التي يراها.

وخالف الكاتب الإعلامي عبدالعزيز السويد رأي سابقيه، في أن الفساد ليس ثقافة عند مجتمعنا رغم وصوله لحد الظاهرة قائلا «لا أعتقد أن ثقافة المجتمع السعودي تشجع على الفساد في العلن أو الظاهر على الأقل فهو مجتمع محافظ ويغلب عليه التدين، إلا أن التستر على قضايا الفساد وعدم الكشف عنها مبررات غير مقنعة أدت إلى تضخمها».

الدور التوعوي

وانتقد السويد الدور التوعوي الذي تقوم به المدرسة، المسجد، والأسرة كونه يعتمد على الوعظ وهو وحده غير كاف، واستدل على عدم جدوى الوعظ كون الشخص يستمع يوميا لكثير من المواعظ والمحصلة تحول الفساد إلى ظاهرة، ولو كان المجتمع يتأثر بهذه المواعظ لكان مجتمعنا من أكثر المجتمعات شفافية وانضباطا، ولفت السويد إلى أن دور المسجد والمدرسة محصور ومنزو في قضايا محددة، ملاحظا أن الاهتمام بالتوعية والإرشاد في قضايا التعاملات بين أفراد المجتمع والقيام بالمسؤوليات وواجباتها للوظائف والمواقع في آخر قائمة الاهتمامات، واعتبر السويد أن التأخر في إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ بسبب البيروقراطية التي أخرت تفعيل دور جميع الجهات، سواء المجتمع المدني أو الجهات التوعوية مما ساهم في تفشي الفساد.

ولفت السويد إلى أن الاستراتيجية التي تم اعتمادها جيدة، لكن أسلوب إرسالها للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع التي يجب أن تعمل بها غير الملزم وغير المعلن وعدم وجود جهاز حكومي يحميها ويشرف على تطبيقها جعلها غير مؤثرة، فأصبحت جزءا من قائمة طويلة من التعاميم. وطالب السويد بضرورة حماية أهل النزاهة ومن يتطوع للإبلاغ عن قضايا فساد، حيث يصاب أولئك بالإنهاك؛ بسبب عدم فتح الأبواب والترغيب والتشجيع لأفراد المجتمع إلى الإبلاغ عن قضايا الفساد.

تطبيق الأنظمة

وذهب عضو اللجنة المالية في مجلس الشورى الدكتور مجدي حريري مع رأي السويد القائل: إن الفساد المالي والإداري لا يعتبر ثقافة في المجتمع، مرجعا غياب تطبيق الأنظمة والقوانين والتساهل في تطبيقها وعدم وجود آلية واضحة للعقوبات على المفسدين مسائل تفشي الفساد.

ولاحظ حريري أن الأدوار التي تقوم بها الجهات المساندة كمجالس المناطق، المجالس البلدية، الغرف التجارية، حماية المستهلك، ومؤسسات المجتمع المدني في الرقابة ضعيفة وغير كافية، مرجعا ذلك بسبب عدم وجود آلية لعملهم وعدم وجود صلاحيات كافية، مشددا على أنه لو وضع لهم آليات وأعطيت لهم صلاحيات فسيكون لهم دور رقابي أكبر في الحفاظ على المال العام، رابطا ذلك بظهور الهيئة الوطنية للنزاهة؛ كونها الجهة التي ستفعل دور الاستراتيجية بشكل أكبر.

ونفى حريري أن يكون هناك أزمة وعي لدى المجتمع في قضية خطورة التعدي على المال العام من قبل الجهات التوعوية كالمساجد والمدارس، مشيرا إلى أن المشلكة ليست في التوعية ولكنها في عدم تطبيق الأنظمة، ودعا جميع الجهات للمبادرة بمسألة مكافحة الفساد لانعكاس أضرارها على المجتمع بأكمله.

وفي الوقت الذي أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تعتبر إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني في المملكة على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني، أن الهيئة قد ضبطت تجاوزات في مشاريع وأخرى متعثرة، وأن الجمعية طالبت في إعادة النظر في عمل ديوان الرقابة العامة وتوسيع صلاحياته وزيادة عدد العاملين فيه وتشديد الرقابة على المشاريع، وأن الهيئة ماضية قدما في مكافحة الفساد المالي.

اعتذار حقوق الإنسان

وفي المقابل فقد اعتذر رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان إحدى الجهات المساندة للجهات الأصيلة في مكافحة الفساد الدكتور بندر العيبان ونائبه زيد الحسين عن الحديث عن دور الهيئة في مكافحة الفساد ودورها ضمن الاستراتجية الوطنية لحماية النزاهة.

من جانبه، لم يجد عضو مجلس منطقة مكة المكرمة المهندس نواف جوهرجي حرجا في الحديث عن دور المجلس في قضية مكافحة الفساد المالي والإداري والرقابة على المشاريع كونه يعتبر أيضا ضمن الجهات المساندة للمكافحة بجانب الجهات الأصيلة مبينا أن مجلس المنطقة يقوم بدور استشاري وتشريعي ولا يتدخل في تنفيذ المشاريع خصوصا في ظل وجود جهات للمتابعة والمراقبة حتى لا يصبح هناك تداخل بين عمل مجلس المنطقة وأداور الجهات الأخرى المسؤولة عن مكافحة الفساد، مشيرا إلى أن المجلس قد يتابع ويراقب بعض المشاريع مع الجهات التنفيذية إذا طلب منه ذلك واقتضى الأمر.

مجالس المناطق

مشيرا إلى أن مجلس المنطقة وبدعم من أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل وجه بإيجاد حلول للمشاريع المتعثرة من خلال تصور أهمية المشروع ووضع متابعة دقيقة لتنفيذه ومعرفة أسباب تعثره وحلها، مشيرا إلى أنه أجرى دراسات حول ذلك، ولفت إلى أن الإمارة لها دور كبير في مكافحة الفساد ومتابعة المشاريع المتعثرة وذلك ما طبق فعليا على أرض الواقع واعتبر أنموذجا يحتذى في إمارة منطقة مكة المكرمة عندما وجه الأمير خالد الفيصل بتشكيل لجنة دائمة لمكافحة الفساد الإداري في منطقة مكة المكرمة، تشمل في عضويتها المباحث الإدارية، هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة التحقيق والادعاء العام، الشرطة، وجهات أخرى، للعمل على دعم مكافحة الفساد الإداري في المنطقة وفقا للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، واعتبر جوهرجي أن الدور التوعوي الذي تقوم به الجهات ذات العلاقة ضمن الاستراتيجة الوطنية دون الطموح ويحتاج لتفعيل ضمن دراسات علمية.

ويؤكد عضو مجلس منطقة مكة المكرمة وعضو اللجنة الوطنية الصناعية في مجلس الغرف السعودية المهندس عبد المجيد نور ولي كلام جوهرجي أن مهمات المجلس استشارية تشريعية فهي تعرض الموضوع عن تعثر مشروع معين وترفع توصية والإمارة لديها لجنة متابعة لمثل هذه الأمور، مبينا أن تعثر كثير من المشاريع يعود بسبب التهاون الإداري والتأخر عن المقاول أو من المقاول الموكل له مهمة تنفيذ المشروع، مشيرا إلى أنه تم الإيعاز لنقل المشروع من مقاول لآخر إذا تأخر في تنفيذ المشروع.

أدوار ضعيفة

وشن نور ولي هجوما عنيفا على كافة الجهات الأخرى من مؤسسات مجتمع مدني ومثقفين ومفكرين ووسائل إعلام ودعاة بعدم أداء دورهم في الحد من قضايا الفساد والمساهمة في ذلك من جهة وتوعية المجتمع بخطورة التعدي على المال العام، معتبرا أن ما يقومون به ليس كافيا ولا يحقق ما طالبت به الاستراتيجة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أن الدولة تنفق المليارات على المشاريع لكن الرقابة عليها من جميع الجهات ضعيفة ولا تتواكب مع قيمة هذه المشاريع التي تصب في رافد تنمية البلد لمصلحة الوطن والمواطن.

ولفت نور ولي إلى وجود قصور شديد في مجال التوعية من خلال طريقة التوعية بالتعامل الأخلاقي المالي والذي ينبغي أن تخرج من عباءة المحاضرات، مبينا أن المواطن بات مثقفا ولم يعد يقبل هذا الطرح التقليدي غير المؤثر، معتبرا أن وسائل الإعلام لا تقوم أيضا بدورها في توعية الفساد من خلال المجاملة.

ولاحظ نور ولي أن دور الغرف التجارية ورجال الأعمال مازال ضعيفا كون الغرف ما زالت منهمكة مع باقي الوزارات في تذليل العقبات لرجال الأعمال دون الالتفات بشكل جاد لقضية الفساد والمساهمة في علاجها، وعد نور ولي دور هيئة الرقابة والتحقيق ما زال ضعيفا والصلاحيات المعطاة لها ضيقة ولا تفي بالغرض وهو ما يتعارض مع بنود الاستراتيجة الوطنية لحماية النزاهة.

الغرف التجارية

كلام نور ولي عارضه رئيس غرفة تجارة الرياض ورئيس الغرف التجارية السابق رجل الأعمال عبد الرحمن الجريسي مبينا تفاعل قطاع الأعمال السعودي ممثلا في مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية مع توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بمحاربة الفساد والقضاء على كافة صوره وأشكاله، مشيرا إلى جاهزية القطاع الخاص للمشاركة في الجهود التي تبذلها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة ومشددا على أهمية تغيير البيئة الداعمة للفساد في المنشآت الحكومية والخاصة على حد سواء.

ولفت الجريسي إلى أن مجلس الغرف السعودية سبق وبين وجود قصور في تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منشآت القطاع الخاص يقود لممارسات الفساد والرشوة التي تعجل بانهيار تلك المنشآت ومن الناحية الاقتصادية تؤدي تلك الممارسات إلى إهدار الموارد ورفع تكاليف الإنتاج والحد من القدرة على المنافسة والقضاء على الابتكار والتجديد.

وأوضح الجريسي أنه تم اقتراح ثلاث آليات لتحقيق مشاركة مجلس الغرف والقطاع الخاص في جهود محاربة الفساد

وذلك من خلال تبني برامج توعية شاملة لرجال وسيدات الأعمال لرفع وعيهم بخطورة هذه الظاهرة وآليات مكافحتها داخل المنشآت والتعريف باللوائح والأنظمة المجرمة للفساد والرشوة.
وأفاد الجريسي أن الآليات تتضمن حث منشآت القطاع الخاص لاتخاذ إجراءات تحد من الفساد والرشوة من خلال إيجاد مستويات أفضل لتحقيق الشفافية والمساءلة، ووضع قواعد صارمة للرقابة وتوحيد معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، كما تشمل آليات مشاركة القطاع الخاص إبرام شراكة مع الجهات الحكومية المختصة بهدف محاربة الفساد وتجفيف منابعه وذلك بإعادة النظر في القوانين التجارية بهدف تقليل الإجراءات التي قد تدفع برجال الأعمال للتورط في الرشوة، والحد من القرارات المفاجئة وإزالة الغموض في الإجراءات وتحقيق الصرامة في المشتريات في الجهات الحكومية والخاصة، إضافة لفتح قنوات تمكن العاملين من الإبلاغ عن المفسدين والمرتشين مع ضمان حمايتهم.
ودعا الجريسي رجال الأعمال إلى ضرروة المساهمة في محاربة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله، مشددا على دور كافة الجهات من مؤسسات المجتمع المدني والمجالس البلدية وغيرها.
المجالس البلدية
ودافع عضو المجلس البلدي في جدة عضو مجلس الشورى الدكتور طارق فدعق عن دور المجلس البلدي، مبينا أنه يقوم بدوره برقابة المشاريع وكتابة التقارير عن سيرها، ويرصد أي خلل أو أي ضبابية في تنفيذ العمل ليتم معالجتها، وبين أن المجلس البلدي يحرص على وجود المعايير الواضحة وتقييم الأداء الواضح لأنه يسهم في تنفيذ المشروع بشكل صحيح، مشيرا إلى أن المجالس البلدية لا تتدخل في موضوع المحاسبة وإنما هي تتأكد من سير عمل المشاريع الخدمية والبلديات، ولاحظ فدعق وجود بعض الحالات التي يكتشف فيها فساد مالي وإداري في بعض المشاريع من خلال الأخطاء التي تقع فيها وأن المجلس يطالب بتعديل هذه الأخطاء، مشددا على أن البلديات والأمانات تبدي تجاوبا كبيرا في معالجة هذه الأخطاء.
وصادق عضو المجلس البلدي في مكة وعضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى الدكتور أحمد بن نافع المورعي على كلام فدعق بمهمة المجالس البلدية التي تتمثل في أنه مجلس تقريري استشاري رقابي، ولاحظ المورعي أن آليات الرقابة في المجلس ضعيفة وبحاجة لإعادة النظر معللا ذلك بأن النظام المعمول به قديم وتجاوزه الزمن، وكشف المورعي عن رفع المجلس تصورا لتجديد الآليات المعمول بها في الرقابة على آداء البلديات، مشددا على صدور النظام الجديد سيساعد على أداء المجالس البلدية بالمراقبة على المشاريع بشكل أكثر فعالية، وأشار المورعي إلى وجود تحسن كبير في أداء الأمانات لعملها.
خطباء المساجد
وحول دور خطباء المساجد في توعية الناس بخطورة التعدي على المال العام بين المورعي وهو خطيب مسجد فقيه في مكة أنه من الصعوبة بمكان حديث الخطيب في كل جمعة عن الفساد المالي والإداري وخطورة التعدي على المال العام، لكنه اقترح أن يتم في فترة توحيد خطب الجمعة للحديث عن الفساد في كل مساجد المملكة فهي أكثر تأثيرا في المجتمع، مفضلا أن يكون التوحيد في إطار الموضوع وليس كتابة الخطبة فلكل خطيب حرية الكتابة بالطريقة التي يراها المناسبة والمقنعة وتؤدي الغرض.
وهنا يوضح رئيس لجنة تقييم الأئمة والخطباء في وزارة الشؤون الإسلامية في الرياض الدكتور عزام الشويعر أنه من المستبعد مسألة توحيد الخطب إلا في حالة وجود أمر يتطلب ذلك دون إلزامهم بخطبة واحدة، مبينا أن الخطباء وجهوا بالحديث عن الفساد المالي والإداري ضمن المنهج النبوي القائم بالترهيب من الخيانة وإضاعة الأمانة والغش والبيوع المحرمة، والترغيب في أداء الأمانة والإخلاص في العمل ومراقبة الله والصبر على ضيق الحال وذلك تفعيلا للاستراتجية الوطنية لحماية النزاهة وأداء لدور الخطيب قبل كل شيء.
وبين الشويعر أن الوزارة توعز للخطباء بضرورة حسن الظن في الأجهزة القائمة في مكافحة الفساد، لافتا إلى أن الوزارة تحذر الخطباء والدعاة من تحويل المنابر إلى أداة لتصفية الحسابات مع أشخاص أو التشكيك في ذمم أحد مهما كان بدعوى توعية الناس بالفساد، وشدد الشويعر على أن الوزارة لا تتهاون مع أي خطيب يثبت تورطه في الحديث أو التشهير أو التشكيك بأحد من خلال اتهامه بالفساد، موضحا أن عقوبة من يفعل ذلك قد تصل إلى الإبعاد عن الخطابة بشكل نهائي في حال ثبت عليه ذلك، ودعا إلى ضرورة أن تتعاون وسائل الإعلام مع الأئمة والدعاة في ضرورة إبراز البرامج التوعوية وهو ما دعا إليه الدكتور أحمد المورعي.
وسائل الإعلام
دعوة الشويعر والمورعي لاقت استجابة مباشرة من وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة الذي رحب بها، وشدد على أن الوزارة توعي الناس وتحارب الفساد من خلال برامجها ومسلسلاتها الإذاعية والتلفزيونية، مبينا وجود تعاون مع كل الجهات المعنية بمكافحة الفساد لبث رسائلها التوعوية وذلك تطبيقا لمحاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة

الفساد، ونفى خوجة تدخل وسائل الإعلام في عمل أية جهة، مشددا على أن عمل وسائل الإعلام توعوي ورقابي لكنها لا تتدخل في عمل أية جهة.
لكن وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز الخضيري رأى عبر مقالة كتبها بعنوان «الإعلام والفساد» أشار فيها إلى جلسة نقاش حضرها الخضيري دار فيها الحديث عن دعم الإعلام للفساد من خلال بعض الأقلام الإعلامية السعودية سواء الصحافية أو الإذاعية أو التلفزيونية أو حتى مواقع الإنترنت، التي توجه لدعم بعض التصرفات الفردية للأفراد ومحاولة إبراز التصدي لتصرفاتهم على أنها إساءة لهم ولحقوقهم، مع أن أغلبيتهم من الأشخاص الذين يتصرفون بما يسيء إلى الحق العام والنظام ويعتدون على حقوق الآخرين.
لكن المتحدث في وزارة الثقافة والإعلام عبد الرحمن الهزاع نفى أن تكون وسائل الإعلام داعمة للفساد، مشددا على أن الوزارة تقوم بدورها وهناك لجنة النظر في المخالفات في حال كشف أية مخالفة فإنه يطبق بحق الصحافي أو الكاتب العقوبة المناسبة، لافتا إلى أن دور وسائل الإعلام محاربة الفساد من جهة وتشكيل قدوة من جهة أخرى والتوعية عبر المنابر الإعلامية والثقافية والأدبية، مشددا على أن الأدوار متكاملة مع كافة الجهات.
دفاع التربية والتعليم
بدورها دافعت وزارة التربية والتعليم عن جهودها في مكافحة الفساد وتوعية النشء وذلك تطبيقا لاستراتيجية مكافحة الفساد على لسان المدير التنفيذي للمشروع الشامل لتطوير المناهج محمد عبد الله البيشي الذي بين أن الوزارة اهتمت ببث القيم والمفاهيم الخاصة بالفساد والتعدي على المال العام في مناهجها المطورة في عدد من المقررات الدراسية لمختلف المراحل والصفوف، موضحا أن من ذلك التزام الطالب بآداب التعامل مع الناس، والمحافظة على الممتلكات في مقرري الفقه والسلوك والحديث والسيرة في الصف الأول والثاني والسادس الابتدائي، والتحلي بالصدق والأمانة في البيع والشراء، وخطورة الغش في المعاملات التجارية وفي غيرها، وتجنب الطالب الغش في تعامله مع الآخرين، وتجنب الأفعال التي يحصل منها ضرر في الآخرين وذلك في مقرر الحديث في الصف الثاني والثالث المتوسط.
ولفت البيشي إلى أن مقررات اللغة العربية عالجت موضوع الفساد من خلال غرس القيم والمفاهيم في مختلف المراحل الابتدائية والمتوسطة في عدد من الموضوعات والوحدات ومنها (الوطن ولاء وعطاء)، (حب الوطن)، (أمن الوطن)،(حقوق وواجبات).
وعدد البيشي بعض الأمثلة لبعض الوحدات والمفردات التي تناولت تلك المفاهيم في مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية ومنها «حقوق وواجبات الفرد في الصف الرابع الابتدائي، مشكلات وقضايا (توفير الماء والكهرباء، الإسراف، الترشيد، التلوث، المحافظة على البيئة) في الصف الخامس الابتدائي، ووحدات: سكان وطني، وموارد وطني، والتنمية الوطنية في وطني، نحن والوطن، في الصف السادس الابتدائي، خصائص وطني، موارد المملكة، قضايا وطنية (العمل والعمال، الأمن والسلامة)، خدمات في المملكة، أهمية التقنية والاتصالات، وذلك في المرحلة المتوسطة».
ووضع البيشي الكرة في ملعب المعلم وإدارة المدرسة من خلال دعم تلك المفاهيم وغرسها من خلال عمليات التعلم والتعليم والأنشطة غير الصفية التي تتم في المدرسة وخارجها، والتواصل مع المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة ومنهم أولياء الأمور وأسرهم.
دور التعليم العالي
من جانبه دافع وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور محمد العوهلي عن دور الوزارة من خلال المراكز البحثية في الجامعات التي عالجت ظاهرة الفساد المالي والإداري، مشددا على أن هناك بحوثا موجودة في أقسام الجامعات السعودية ويمكن الرجوع إليها، وأرجع سبب عدم ظهور هذه الدراسات لعدم إظهار وسائل الإعلام.
ولفت العوهلي إلى أن كل جامعة تعالج في أبحاثها القضايا التي تخص الأقسام التي فيها، مبينا أن الوزارة عممت على كل الجامعات بضرورة التصدي للقضايا التي تهم المجتمع مثل الفساد المالي والإداري، مفيدا أن أقسام الاقتصاد والإدارة في الجامعات السعودية لا تخلو من أبحاث تتحدث عن الفساد وترصده، وأشار وكيل وزارة التعليم العالي إلى أن كثيرا من الجامعات السعودية وخاصة من لديها برامج دراسات عليا بدات تضع في ضمن أولوياتها ربط أبحاثها باحتياجات المجتمع ومن أبرزها وأهمها قضايا الفساد لأثرها السلبي على المجتمع، مستدلا بطلب كثير من الشركات والمؤسسات بعض هذه البحوث للاستفادة منها، وشدد العوهلي على أن الوزارة تحاول غرس قيم الشفافية والنزاهة من خلال عمل البحث العلمي وعدم الاعتداء على بحوث الآخرين والتحلي بأخلاق البحث العلمي، نافيا وجود قضايا فساد في الجامعات.
توصيات الملف

وبحثا عن الحلول دعا المشاركون في التحقيق إلى ضرورة الإسراع بتشكيل الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتفعيلها، وزيادة صلاحيات ديوان الرقابة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وتوسيع مهماتها. إضافة لضرورة دعم صلاحيات وقدرات المباحث الإدارية.
وأكدوا على ضرورة إعادة النظر في قوانين وآليات الجهات الرقابية وتجديدها بشكل دائم، وكذلك إعادة النظر في الأحكام والقوانين التي تصدرها المحاكم مع تفعيل التشهير بالمفسدين.
ودعوا إلى تفعيل دور الجهات المساندة لمكافحة الفساد كمؤسسات المجتمع المدني مثل حقوق الإنسان ومجالس المناطق والغرف التجارية والمجالس البلدية ووضع آليات لعملها وتوسيع صلاحياتها، والتركيز على الدور التوعوي من خلال خطباء المساجد والدعاة والعلماء ودور الأسرة، وطالبوا بالتوعية من خلال مناهج التعليم والمناشط الطلابية بخطورة الفساد المالي وأثره على التنمية.
وناشدوا وسائل الإعلام القيام بدورها في محاربة الفساد وفضح المفسدين دون محاباة، وأكدوا على تفعيل دور الجهات البحثية والعلمية والأكاديمية بعمل الدراسات العلمية التي تقيس أسباب انتشار الفساد وتوجد حلول عاجلة له.

الخدمات الصحية في السعودية تثير جدلا وتواجه انتقادات بالجملة

رئيس حقوق الإنسان يصف جودتها بـالورقية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعه١١ محرم ١٤٣٢ هـ - ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٣&issueno=١١٧٢٠&article=٦٠١٥٥٨&search&حقوق=state=true

الرياض: فيصل آل مغثم

توافقت آراء عدد من القيادات الصحية السعودية في انتقاد الوضع الصحي الحالي وضعف مستوى حصول المريض السعودي على حقوقه الصحية بشكل كاف.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الصحة على مضيها في تطوير خدماتها موضحة وصولها إلى تصنيفات مرتفعة مقارنة بوقت مضى، فإن ذلك لم يشفع لها أمام الانتقادات التي تواجهها في حفظ حقوق المرضى، من قبل جهات صحية وأخرى حقوقية.

وجاءت الانتقادات، في اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية، الذي نظمته مدينة الملك فهد الطبية، بالعاصمة السعودية الرياض، تحت عنوان «واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية»، بمشاركة وزارة الصحة، ممثلة في وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير، والجمعية السعودية لحقوق الإنسان، ممثلة في رئيسها، إلى جانب جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية.

وأكد الدكتور محمد خشيم، وكيل وزارة الصحة السعودية للتطوير والتخطيط، أن مستوى الخدمات الصحية في السعودية في ارتفاع ملحوظ، مشيرا إلى أن نظام اعتماد المنشآت الصحية، وهو أحد أهم المعايير التي تقيس مستوى الجودة، يشير إلى تحسن الوضع في الوقت الراهن، إلا أنه يؤكد حرصهم في الوزارة، على الارتقاء بجودة الخدمات الصحية، إلى مستويات أفضل. وأوضح الدكتور خشيم، أنه لا يوجد حد أعلى من الجودة، إلا أنهم يسعون في الوزارة، ومن خلال نظام اعتماد المنشآت الصحية، إلى الحفاظ على حد أدنى من مستوى الخدمات الصحية المقدمة عبر المنشآت الصحية في السعودية.

وأشار وكيل وزارة الصحة، إلى أنهم يعيشون الآن في عصر ذهبي، في ظل الدعم القوي للخدمات الصحية، موضحا ضرورة استغلال هذه الفترة قدر الإمكان، وأكد أن إهدار هذه الفرصة، سيفوت فرصة كبيرة في تطوير الخدمات الصحية في البلاد.

ولا ينف الدكتور خشيم، وجود عدد من الشكاوى التي تصلهم في الوزارة، إلا أنه أكد أنها انخفضت بشكل ملحوظ عن الوقت السابق، مشيرا إلى أن السنوات الخمس المقبلة، ستشهد كثيرا من التطورات الإيجابية في هذا القطاع.

وكان الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، قد أشار إلى أن نظام الحكم ألزم بتوفير الخدمة الصحية للمواطن، إلا أنه وصف حق المواطن في الحصول على حقه الصحي بـ«الضعيف»، منتقدا عددا من الخدمات الصحية، كاشفا عن وجود كثير من الشكاوى التي وردت للجمعية، التي تنتقد الخدمات الصحية المقدمة لها. وأشار الدكتور القحطاني، إلى أنهم ومن خلال الجمعية، رصدوا كثيرا من الحالات في عدد من المنشآت الصحية، وتبين لهم من خلال عمليات الرصد عدد من نقاط الضعف في الخدمات الصحية؛ من بينها الخدمة السيئة في أقسام الطوارئ بالمستشفيات، إلى جانب عدم توفر أسرة كافية، إضافة إلى عدم توافر العلاج.

إلا أن الدكتور خشيم، وكيل وزارة الصحة، أكد أن جميع الأدوية اللازمة متوفرة في وزارة الصحة، مشيرا إلى أن عدم توفرها لدى المستشفى، لا يعني عدم وجودها على الإطلاق، وكشف أن ميزانية الأدوية في الوزارة، ارتفعت من ٧٠٠

مليون ريال في وقت سابق، إلى ٥ مليارات ريال في الوقت الحالي، وأوضح في الوقت ذاته، إلى أن جميع الحالات التي لا تستوعبها أقسام الطوارئ في المستشفيات، تتحمل الوزارة مسؤولية تحويلها إلى المستشفيات الخاصة، كحل مؤقت قبل أن يتم علاج هذه الأزمة بشكل كامل.

من جانبه، أوضح الدكتور محمد الخازم، عميد كلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية، أن السعودية تحتل المرتبة الخامسة عشرة عربيا، في مقياس التنمية البشرية، الذي يرتكز على مجالات الصحة والتعليم والدخل، محملا قطاع الصحة، مسؤولية هذه المرتبة المنخفضة.

وأكد الدكتور الخازم، أن المنشآت الصحية، لا تقدم الخدمة الكافية للمواطن السعودي، مشيرا إلى أن إحصائيات مركز الحوار الوطني، قد كشفت أن ٨٠ في المائة من المواطنين يعتقدون أن الواسطة والمحسوبية لهما دور في الحصول على الخدمة الصحية.

وأوضح الدكتور الخازم، أنه لا توجد ثقة لدى المرضى في حصولهم على حقوقهم، مؤكدا على ضرورة وجود قنوات وآليات واضحة ومجدية يستخدمها المريض في حال عدم حصوله على حقوقه، لافتا إلى أن ٧٥ في المائة من المواطنين لا يثقون في اللوائح النظامية في متابعة الشكاوى.

وأشار الدكتور القحطاني، إلى أنه يتمنى الوصول إلى الهدف المنشود في مستوى الخدمات الصحية، الذي وصفه بأنه «تحقيق الخدمة المناسبة، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب»، في الوقت الذي يشير فيه الدكتور الخازم، إلى وجود نقص كبير في مستوى تلبية وحفظ حقوق المرضى، واصفا أن ما يتوفر حاليا لا يفي بالحاجة، مشيرا إلى ضرورة وجود تخطيط على المستوى المناطقي، بحيث تستقل كل منطقة ماديا وإداريا، لافتا إلى صعوبة أن تدار مئات المستشفيات من العاصمة الرياض فقط.

وانتقد الدكتور الخازم، إنتاجية القطاع الصحي، واصفا إياها بغير المتناسبة مع الميزانيات المرصودة لها، مؤكدا عدم وجود مقياس حقيقي للإنتاجية الصحية. وفي هذا الخصوص، يصف الدكتور القحطاني مستوى الجودة في المنشآت الصحية بأنها «جودة ورقية».

ويتابع الدكتور القحطاني سرد ما تم رصده من قبل جمعية حقوق الإنسان، حيث يشير إلى أن الخدمات الصحية المقدمة للمواطن لا تجد الرضا والقبول لديه، كما انتقد عدم توافر الكوادر الصحية الكافية خاصة في أطراف البلاد، حيث يتحتم نقل المرضى إلى المدن الرئيسية، وهذا في حد ذاته، يواجه إشكاليات أخرى، حيث يصف القحطاني عمليات نقل المرضى، بأنها غير ملائمة، وغير مهيأة بالشكل اللازم، موصيا بضرورة أن تكون خدمات النقل تحت إمرة الجهة التي يتبعها المريض.

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن بعض المستشفيات التي تابعتها الجمعية، تحتاج إلى تطوير كبير، أو استبدال بالكامل، لعدم قدرتها على تقديم الخدمات الملائمة، كما أشار أيضا، إلى الإشكاليات التي يسببها التأخير في المواعيد لدى القطاع الصحي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الحالات الصحية في بعض الأحيان، وانتقد الدكتور القحطاني، ما تواجهه القطاعات الصحية المختلفة من سوء في التنظيم، الأمر الذي ينعكس سلبا على صحة المريض.

إلى جانب ذلك، أكد الدكتور محمد خشيم، وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير، أن السنوات الخمس المقبلة، ستشهد تطورا كبيرا في مجال الخدمات الصحية، حيث سيتوفر ١٣ مستشفى مركزيا، تتوزع في مناطق السعودية، إلى جانب إيجاد ٥ مدن طبية كبرى، في المناطق السعودية الخمس، الوسطى والغربية والشرقية والجنوبية والشمالية، الأمر الذي يضمن مستوى أعلى من الخدمة الصحية للمواطن، إلى جانب ضمان عدم تنقل المريض من منطقة لأخرى، وبقائه ضمن حدود منطقته.

حقوق الإنسان: نفتقر إلى أطباء دقيقين... واختصاصي: ما فائدة هاتف لا يجيب؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/218148

الرياض – فاطمة العصيمي

وجد وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم نفسه خلال «منتدى القيادات الصحية الـ١٠» الذي عقد في مدينة الملك فهد الطبية في الرياض أمس، أمام» سيل» من الانتقادات بسبب طريقة إدارة العمل الصحي، إذ حددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أكثر من ١٠ نقاط سلبية في أداء الوزارة، في حين أكد مسؤول في كلية العلوم الطبية التطبيقية في جامعة الملك سعود للعلوم الصحية عدم وجود آلية واضحة يمكن للمريض الرجوع إليها، متسائلاً عن جدوى وضع مؤسسات صحية أرقاماً للتواصل معها إذا كانت لا تجيب عليها.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني خلال المنتدى، أن «الجمعية» رصدت سلبيات في مستشفيات، منها الوضع السيئ في أقسام الطوارئ التي يتضاعف فيها عدد المرضى لعدم وجود أطباء لمعاينتهم.

وتحدث عن نقص في التخصصات الطبية في المناطق النائية، وعجز في توفير الأسرّة، ونقص في العلاج، إضافة إلى افتقار أطباء يحملون تخصصات عالية ودقيقة، وتباعد المواعيد ما يتسبب في تدهور حال المريض، وعرقلة الخطة العلاجية له، مضيفاً أن الجودة في الخدمة هي حق للمريض لكن بعض الجهات تركز على الجودة الورقية فقط.

وتابع: «الكادر التمريضي يعاني من النقص سواء في العدد أو التأهيل، كما يوجد سلبيات في نقل المرضى، فالكوادر غير مهيأة من الإسعاف والهلال الأحمر ولا بد أن يكون النقل تحت سيطرة المنشأة الصحية التي يتعامل معها المريض»، داعياً إلى أخذ رأي المريض قبل التدخل طبياً.

وطالب القحطاني بإيجاد مراقب صحي مع الهيئة الطبية لأي مستشفى لرصد الأخطاء الطبية والتحقق منها، مشدداً على ضرورة النظر في مصطلح الخطأ الطبي الإداري «فمن الممكن أن يتوافر في المنشأة الصحية سرير ويتم إبلاغ المريض بأنه لا توجد أسرّة شاغرة.«

من جهته، انتقد العميد المشارك الأول لكلية العلوم الطبية التطبيقية في جامعة الملك سعود للعلوم الصحية في الرياض الدكتور محمد الخازم عدم تطبيق الأنظمة التي وضعها مجلس الاعتماد الصحي للمريض، مؤكداً أن عدم التطبيق جعل المريض لا يثق بالمؤسسة الصحية.

وقال الخازم: «لا توجد آلية واضحة وسهلة أو مرجعية يمكن للمريض الرجوع إليها، فما فائدة وضع أرقام هاتف لا تجيب أو صندوق شكاوى لا ينظر إليها أحد.«

وتطرق إلى أن دراسة أجراها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني خلصت إلى أن ٧٥ في المئة من المرضى لا يثقون بالإجراءات التي تتخذها المنشأة الصحية لأنها لا تطبق بالشكل المطلوب، لذلك أخذ الناس يطرقون أبواب الإعلام والصحافة كي يتجاوب المسؤولون، مؤكداً أن البعض حجب نشر الحالات الإنسانية وجرى منعه.

وتحدث الخازم عن وجود مشكلة كبيرة في طريقة حصول المواطن على الرعاية الصحية في الوقت المناسب، معتبراً أن ٨٠ في المئة من السكان يعتقدون أن الواسطة والمحسوبية لها دور في الحصول على الخدمة الصحية وفتح ملف، مطالباً بفتح المجال أمام المريض للدخول إلى المستشفى من دون وساطة أو تمييز أو دفع مبالغ مالية.

وطالب عدد من المشاركين وزارة الصحة بأهمية التخطيط للوضع الصحي على مستوى المناطق، وإيجاد آلية لقياس الإنتاجية لوجود مشكلة في آلية العمل الإداري، والاهتمام بإدارة المستشفيات عبر ضخ كوادر إدارية مؤهلة لتقفز بالمنشأة إلى مستويات عالية وعدم التركيز على الكادر الطبي فقط.

٥مدن طبية لحل مشكلة «ندرة» الأسرّة

أكد وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم خلال «منتدى القيادات الصحية العاشر» اعتماد ٥ مدن طبية في مناطق مختلفة خلال الخطة الخمسية المقبلة تتضمن التخصصات الصعبة كافة، وستحل أزمة ندرة الأسرة بواقع ٢٠ ألف سرير، إضافة إلى إجراء مناقصة لـ٦٠٠ عربة اسعافية جديدة هذا العام، و٦٦ مستشفى جديد، مضيفاً أن الوزارة تعاقدت مع شركات لتجديد عدد كبير من المستشفيات.

وهنا رد عليه الخازم بأن الوعود كثيرة، معتبراً أن المرضى يريدون تحسين الخدمات في مناطقهم ولا يهمهم الأرقام.

وعلّق القحطاني بأن وزارة الصحة تسعى للتحسين والتطوير في مشاريعها المستقبلية، لكنها تحتاج إلى وقت، مشيراً إلى أن مستشفيات لم تحرك ساكناً منذ ١٥ عاماً ومستشفيات نائية تحتاج إلى العناية.

وذكر وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير أن هناك تشويشاً في فهم حقوق المريض وجميع العاملين من الممكن أن لا يعوا هذا المفهوم، مشدداً على أهمية وجود نظام واضح كي يعي الجميع حقوقهم. وتابع: «على سبيل المثال من أبسط حقوق المريض عدم تصويره أو تصوير المرض الذي يعاني منه إلا بعد درايته ومثل أحقيته في قبول العلاج أو رفضه، والمحافظة على سرية المعلومات والملف الطبي سواء الورقي أو الالكتروني من التلاعب، وحق المريض المعوق في أي مؤسسة صحية بمواقف سيارات أو كراسي متحركة»، مشيراً إلى أن وزارة الصحة بدأت بوضع لوائح حقوق المرضى وحددت ٣٧ معياراً يجب على المنشأة الصحية تطبيقها.

وشدد على حماية أقسام الأطفال والنساء من الاعتداء وتشديد الرقابة الأمنية عليها.

وطالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الصحة بوضع سجل يتضمن أسماء الأطباء الذين تسببوا بأخطاء طبية عمداً لمنع دخولهم إلى السعودية مرة أخرى ووضع نظام شامل للجودة كحل للأخطاء الطبية. وقال: «الكادر الطبي يشتكي من انتهاكات حقوقه مثل سكن الممرضات السعوديات، فكيف يراعي بذلك حق المريض؟». فرد عليه وكيل وزارة الصحة بأن من حق المريض تقديم شكوى في حال تعرضه لأي مشكلة، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى إلى زيادة عدد موظفي علاقات المرضى الذين يهتمون بهذا الأمر من ٦٠٠ إلى ٢٠٠٠ موظف.

وتابع: «وضعنا في الاعتبار شكاوى الأطباء الذين يتم الاعتداء عليهم في أقسام الطوارئ وطلبهم الرواتب، وهذه حلت بصدور سلم الرواتب الجديد، ويلزمنا العمل أيضاً على حقوق العاملين في المستشفيات.«

مواطنون بنجران يلجؤون لحقوق الإنسان لإيقاف غبار الكسارات

الأرصاد: تم التعاقد مع شركات لتركيب فلاتر تنقية

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٤٢١&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ٣:٤٧ AM ٢٠١٠-١٢-٣١

اضطر أهالي القرى الشمالية لمدينة نجران، لإعداد عريضة عن الأضرار البيئية التي أحدثتها الكسارات ومصانع الأسمنت والإسفلت، وذلك للعمل على تقديمها للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لإلزام أصحاب هذه المنشآت بتطبيق الأنظمة والشروط التي تقرها المعايير البيئية والصحية المعتمدة من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

وفي المقابل قال مدير الأرصاد وحماية البيئة بنجران جابر آل ذيبان: إنه تم التعاقد مع شركات متخصصة في تركيب فلاتر تنقية الغبار والشوائب، وتم تركيبها في بعض الكسارات وبعضها الآخر تم إعطاء ملاكها فرصة وسيعالج ذلك الأمر خلال فترة قريبة.

من جهتهم، أعرب أهالي قرى سايلة غزال والضيقة وقراء ووادي نعمان، عن استيائهم وتذمرهم من المخالفات البيئية للكسارات التي تحاذي مساكنهم ومزارعهم على الطريق الرابط بين مدينة نجران ومحافظة حبونا، وأشاروا إلى أنهم أصبحوا يستيقظون صبيحة كل يوم على أبخرة الكسارات التي تنبعث منها السموم والعوالق الترابية التي شكلت سحبا من الغبار العالق المنتشر على مساحات واسعة لتسبب الكثير من المتاعب الصحية والأمراض التنفسية.

وناشد الأهالي المسؤولين وجهات الاختصاص والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان إيجاد الحلول العاجلة التي تحد من هذه المخالفات والتجاوزات التي أحدثت مشاكل بيئية وصحية، مشيرين إلى أن هذه الخطوة أصبحت بمثابة الإنقاذ لهم ولأسرهم ولأطفالهم، واستندوا إلى التقارير الطبية في المؤسسات الصحية ذات العلاقة التي تثبت تزايد إحصائيات أمراض الربو والتنفس بسبب الغبار العالق ومشتقات غاز الكربون التي تبعثها مداخن الكسارات المخالفة.

وأشار المواطن محمد آل رزق إلى أن العيش في بيئة صحية خالية من مصادر التلوث ومسبباته أصبح حلما للمواطنين والمقيمين في القرى المحيطة بمعامل الكسارات، التي أصبحت ملوثة للهواء وسببا رئيسا في انتشار حالات الربو والأمراض التنفسية بين الأسر والأطفال وطلاب وطالبات المدارس، لتحقيق الأرباح على حساب صحة المواطن والمقيم، مؤكداً أن تلك الكسارات ضربت بالاشتراطات الصحية عرض الحائط وخلقت بيئة مسمومة تؤثر على الكائنات الحية والطبيعة.

إلى ذلك، ذكر المواطن حمد آل شرية، أن التأثيرات السلبية للكسارات امتدت لتصل لقطع الأشجار والشجيرات الطبيعية في مناطق كان يقصدها الأهالي للتنزه وقضاء أوقات الراحة والاستجمام.

مأساة مريض نفسي يعيش على أرصفة مكة منذ ١٦ عاماً

المصدر: جريدة المدينة الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٠٣١

فيصل المفضلي - مكة المكرمة

بصوته الشاحب وعيناه الغائرتين وجسمه النحيل كان يتمتم بكلماته التي لم تكن تفهم إلا بعد أن يكررها عدة مرات.. إنه علي المحمادي البالغ من العمر ٤٢ عاما، من ينظر إليه يرى أن ظهره قد احدودب وخداه قد محت معالمها شمس ١٦ عامًا وأيامها قضاها على الرصيف، وثيابه قد ابلتها حرارة الشمس واخترقتها لتفتك بجسمه النحيل إلى جانب صنوف من الأسقام والمحن.

يصبح ويمسي فوق ردهات من الأخشاب والقمائم بنتها يداه المعاقتان على رصيف مكة المسمى بالنور المظلم في عينيه والذي لم يرافقه سوى القطط التي تجمعت من حوله لتشاركه لقمة جمعتها يداه من خشاش الأرض من داخل حاويات جبره على ذلك الكسيران المرض والفقر وكأنه يأنس بها ويشاطرها ويحكي لها زمنه الغابر الذي فعل فيه فعلته، يفصح أحيانا بكلمات وتشعر أنك أمام إنسان عاش الدهر كله ودرس في أرقى الجامعات وتعلم فيها أجل العلوم حتى أنه قال: إنني عشت على هذا الرصيف ١٦ عاما ولم يسأل عني أحد وخص بالذكر بلسانه الذي يعجز عن إخراج الكلمات إلا بعد أن تشعر أحيانا وهو يتكلم أن روحه ستلفظ أنفاسها وتعود إلى بارئها قائلا: إن جمعية حقوق الإنسان لم تسأل عني وكأنك تشعر أن ذاكرته حبلى ويريد أن يفضفض مالديه ليجد نصيبه كغيره من الحالات التي وجدت اليد الحانية والقلوب الرحيمة داخل أسوار الجمعيه، يروي مأساته ويقول: أنا مقطوع من شجرة فليس لي قريب يسأل عن أحوالي حتى أفضفض له مابداخلي ليخفف عني ما أسقتنيه تلك السنين بكؤوس مليئة بالمر والعلقم وتتعجب منه عندما يقول بأن ليس لي قريب ولكن لي واحد أقرب فالله أقرب الأقربين إلى فهو الوحيد الذي يعلم بحالي وسواه رغم قربهم مني لكنهم لم يسألوا عني وعن حالي يومًا واحدا ولم يعلموا عني شيئا وآخر ما تحدث به قوله: أسال الله العفو والعافيه وأريد العلاج ومراجعة المستشفى. ثم داهمه المرض الذي ينتابه كما ذكر لنا بذلك من يعرفه وطار من بين أيدينا يجمع التراب ويكبه على نفسه وملابسه وولى هاربًا بين أزقة وشوارع العزيزية ليبدأ مشواره المثقل بالهموم والآلام مفتتحا بذلك عامه السابع عشر تتبادل في عضه صنوف العذابات ويراوده الموت كل ليلة لمبيته على قارعة الطرقات وإحراقه لجريد النخل والأخشاب والأكياس التي صفها ليلقي بضهره بين غياهبها وليستسلم هناك للبلايا والمحن فتارة تلدغه الوحدة بأنيابها وأخرى تداعب جسمه النحيل الأمراض وفوق تلك البلايا كان الفقر أنيسه وجليسه والتي لوكانت على جبل لما تحمل يومًا واحدًا ولتساقط حجرا حجرا لكن الصمود هو ديدنه فلو بقي معنا متحدثا وواعيا ومدركا بعقله ولم يتغلب عليه المرض لسقانا بعذب كلامه حكما ولشرق بنا وغرب من داخل صندقته التي شاطرته أنواع الأسى ونقش لنا دروسا عن الصبر لايمكن أن يمحوها الزمن فسنته التي يقضيها داخل صندقته وحيدًا مريضًا فقيرًا يائسًا تعادل عشرين سنه فالله أسال أن يجازيه بالبلاء أجرا كبيرا وأن يبعث له أهل الخير ويكونون له معينا. ويقول صبحي حميد أحد أصحاب المحلات المجاورين له والذي كان يساعده ويقدم له الطعام والشراب منذ أنه يعرف هذا المريض في هذا المكان قبل ٨ سنوات. ويضيف أن علي المحمادي "مسالم" لايتعرض لأحد أبدًا فهو في حاله ومع نفسه وهو يعاني من حالة نفسية حادة يرمي بنفسه في أي مكان يفقد الشعور أياما كثيره حتى أننا في بعض الأوقات نجدة نائمًا داخل النفايات وتحت السيارات وربما يأتي أحد ويدهسه بسيارته وهو لايعلم أن تحتها شخص نائم ومريض وقال: آمل من المحسنين إن ينظروا إليه بعين الشفقة والإحسان وربما يكون لمرضه علاج مناسب يكسبون أجره عند الله إذا هم ساعدوه ووقفوا معه.

"حقوق" الإنسان تتجاوب

من جانبه قامت "المدينة" بدورها وأبلغت جمعية حقوق الإنسان وتجاوبوا مع البلاغ عن هذه الحالة ووعدوا أن يكون لهم زيارة قريبًا. وكان عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي قد أهاب بالمواطنين أن يتعاونوا مع الجمعية والإبلاغ عن مثل هذه الحالات والتي ربما لاتستطيع التقدم والإبلاغ عن نفسها إما لمرض أوغيره وقال: إننا مستعدين لمساعدة مثل هذه الحالات التي تشابه حالة المحمادي وغيرها فورًا والعمل على تقديم الحل المناسب لهم في أسرع وقت.

دور الأيتام في مكة المكرمة.. ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب!

المصدر: جريدة المدينة الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٠١٦

منال الكاشري - مكة المكرمة

ماذا يحدث في دور الأيتام.. هل اختفى الحنان بداخل تلك الدور ليحل محلها العنف والقسوة وغياب الرقابة؟.. قد تكون الاجابة صعبة ولكن حديث أحد الايتام ربما يأتي بإجابة واضحة وصريحة. يقول إن الدولة وفرت كل شيء ولكن ينقصنا "المربي".. نشعر كأننا فئة خارجة عن الدولة. وربما قد لا يصدق البعض هذا اليتيم فيما يقوله، ولكن ماذا عن تقارير حقوق الانسان التي تصف تلك الدور من الداخل بأن "ظاهرها رحمة وباطنها عذاب" بل تصفها في تقاريرها الميدانية بأن تلك الدور أشبه بـ "معاقل المجرمين"، نظرا لتواجد العنف والقسوة وغياب الرقابة التي أدت إلى إقبال هؤلاء الصغار على مشاهدة الأفلام الإباحية. يحدث هذا بالفعل في دور الايتام رغم نفي المسؤولين عنها ونفي إدارة الشؤون الاجتماعية.

"المدينة" قامت بجولة على بعض دور الأيتام في مكة.. توجهنا إلى دار الايتام بأم الجود وهي مخصصة للرضع، وكانت هذه الدار تعتمد على نظام الاسر ولديها أسرتان فقط إحداهما تضم ٦ أطفال والاخرى ٥ أطفال واثنان منهم معاقان، أحدهما يعاني من شلل والآخر طفل توحدي. ومديرة الدار توليهم الاهتمام الاجتماعي والغذائي، وسعت جاهدة لتطوير المكان وجعله أشبه بالبيئة العادية، ولكن يبقى الجو الأسري الحقيقي هو الأهم للإشباع النفسي للطفل.

تقول مسؤولة الدار نسرين حافظ إن الدار مخصصة للرضع فقط وجميع من فيها يجدون اهتماما كاملا من قبل المسؤولات في الدار وكذلك من أهل الخير وبعض أفراد المجتمع. وأشارت إلى أن موارد الدار تعتمد بشكل كبير على أهل الخير ويوجد لديهم أسر حاضنة ومرضعات متطوعات يقمن بإرضاع الايتام ليصبح لديهم إخوة وأقارب من الرضاعة. كما وضحت أنها تعاونت مع إخصائية التغذية في مستشفى الولادة بمكة لوضع نظام غذائي للرضع للحفاظ على صحتهم والاهتمام بتغذيتهم بالشكل السليم وأيضا موفر لهم عيادة طبية مزودة بممرضة لعمل الإسعافات اللازمة إن احتاج الرضع لذلك والتدخل في وقت مناسب حتى لا يتعرض الطفل لمضاعفات أو تأخير في متابعة حالته. وقد شاهدنا معاملة الأمهات التي تشمل الاهتمام بكل ما يخص اليتيم، لذلك لاحظنا ارتباطهم بهن، وإحساسهم بأنهم في بيوتهم فالترفيه متوافر، والمتابعة الدراسية لا تقصير فيها، كما أن الدور تراعي جودة الطعام، ومناسبته للحالة الصحية والفئة العمرية للأيتام.

خدمات وأنشطة متعددة

ثم انتقلنا لمكان آخر وهو معني برعاية الأيتام من الذكور إلى سن الحادية عشرة والإناث مدى الحياة وكان هذا المبنى أكبر مساحة وأكثر أنشطة بحكم تواجد جميع الفئات العمرية.. تقول غادة هارون مسؤولة العلاقات العامة ببيت الطفل: ان هناك العديد من الانشطة، التي يوفرها بيت الطفل للأيتام وأن هذه الدار توفر للأيتام خدمات اجتماعية ونفسية وتعليمية وترفيهية وصحية وكل ما يحتاجه الطفل العادي، بالإضافة إلى الانشطة والرحلات. وعن احتضان الأسر للأيتام أوضحت أن الإقبال من الاسر لاحتضان الرضع بدأ يتزايد وأشارت إلى أن بيت الطفل يقوم بتوفير أنشطة رمضانية ويتم دعوة شخصيات من المجتمع المكي، بالاضافة لحضور بعض الفنانين ونجوم الكرة لمنح الايتام شيئًا من البهجة وإدخال البسمة على شفاههم. وبيّنت أن للاسرة المحتضنة عدة شروط يجب أن تتوفر فيها قبل تسليمهم الطفل المحتضن كالبيئة الاجتماعية والحالة المادية ولون البشرة لكي لا يتأثر اليتيم نفسيًا من اختلاف لونه عن بقية أفراد الاسرة التي احتضنته.

الحارس: لا أحد هنا

توجهنا إلى دار الايتام بالنزهة، التي وصلنا لها في الساعة الرابعة عصرًا ولم نجد أحدًا سوى الحارس المزروع أمام البوابة، الذي قال لنا لا يوجد أحد فحاولنا الدخول إلى أن وصلنا إلى الفناء الداخلي للدار، ولكن كان المنظر مؤسفًا وغير مناسب لاحتضان أيتام كفل لهم الدين حقهم وكرامتهم، فكان هناك تكدس للنفايات ومراتب قديمة ملقاة أمام في فناء الدار، بالإضافة إلى مجموعة من الاسرة التي تآكلت وغطاها الصدأ وكانت مرصوصة في شكل غير لائق وتشكل خطرًا على

الأيتام، خاصة أنها من الحديد فقد تسبب خطرًا للأيتام في حالة اللعب او الشجار. وبعد سؤالنا عن وجود اخصائية أو مسؤولين هنا قال لنا أحد المتواجدين هناك في بوابة الدار: إن المسؤولة تأتي عقب صلاة المغرب وبإمكاننا تكرار الزيارة في وقت تواجدها، وعقب صلاة المغرب عدنا إلى هناك فوجدنا الباب مغلقًا وخرج لنا أحد الاشخاص، الذي كان يقف بجانب الحارس وقال: إنه لا يوجد أحد هنا وأن الأيتام البراعم تم نقلهم إلى مبنى آخر ومعهم المشرفة على الدار واعطى لنا عنوانًا مغلوطًا فذهبنا ولم نجد شيئًا عرفنا ان ذلك حجة لكي لا يستقبلوا وسيلة اعلامية، ولكن كان بالامكان الاعتذار بطريقة اكثر تهذيبًا بدلًا من الكذب على المحررة ومصور ''المدينة''.

وفي ذات الشأن التقينا بإحدى الطالبات الجامعيات، التي كانت تقضي فترة تدريبها في دار الأيتام واعتذرت عن ذكر اسمها ولكنها اوضحت ان هناك إهمالًا وتجاوزات من بعض المستخدمات في الدار كجلب أفلام سيئة ويقمن بتشغيلها للايتام ليتخلصن من ازعاجهم. ليس هذا فحسب بل هناك تجاهل لسلوكهم المنحرف فيقمن بلبس الملابس الضيقة ويسمعن عبارات خادشة، ولكنهن لم يحاولن تغيير تعاملهن او تقويم سلوك اليتيم المنحرف ويسمحن لهم بالتدخين وهم لازالوا في سن صغيرة فجميع المتواجدين في القسم هم اقل من ١٣ سنة.

أيتام يغرقون في الضياع

اتجهت «المدينة» لدار الايتام التابع للجمعية الخيرية بمكة فوجدت الحال كما هو؛ أيتام يغرقون في الضياع ولعل من أكثر الأخطار تهديدًا لحياتهم انتشار المخدرات بين النزلاء. من خلف تلك المباني المطوقة بالحديد والتي توحي بأنها اسوار سجن توجد تأوهات، ولكن لا نستطيع سماعها، أيتام يقولون إنهم بحاجة للتربية وحرموا منها لان الدور وفرت لهم كل شيء ونسيت اهم شيء؛ وفرت التعليم والغذاء والكساء وأهملت الجانب التربوي كما يقولون وجوههم اكتست بالقسوة وملامحهم يغلب عليها طابع الغلظة رفضوا التصريح بأسمائهم أو صورهم لخوفهم من الطرد الى الشارع، ولكن كانوا مؤمنين بانهم اصحاب حق وان اصواتهم لن تضيع في زحمة التهميش تحدث أحدهم بحرقة، وهو يقول: اضطررت للمتاجرة بالمخدرات لأستطيع ان أوفر مصروفي. فالمسؤولون في دار الايتام لا يعطونا مصروفا بل نعتمد على انفسنا في جلب المادة ونحن لا يوجد من نخاف عليه بل نعاني من الضياع لا اسر تحمينا ولا مسؤول يفهمنا ولا يوفر لنا ما يكفي احتياجاتنا اليومية فنحاول التعويض بطرق اسهل للكسب فنحن لازلنا طلابا ونحتاج للمادة لجلب ابسط حاجيات الفرد منا.

ويقول أحدهم: الدولة وفرت لنا المسكن والتعليم والمأكل والمشرب، ولكن نحن نحتاج للمربي لأننا حتى طريقة التخاطب والتحدث مع الآخرين لم نجد من يوجهنا ويخبرنا بالطرق الصحيحه لذلك اتخذنا مبدأ (هي خاربة..خاربة). وعن مدى فعالية دمج الأيتام في المجتمع يقول يحيى الكناني: هناك فكرة الآن يتبناها مدير عام السجون اللواء علي الحارثي والتي اطلقت من خلال حفل تدشين جناح داخل الاصلاحية يوم الاثنين الماضي كان البرنامج الرئيسي هو الادماج الاجتماعي للسجناء في المجتمع فهم بإذن الله سينالون نصيبهم الاوفر ويكون لهم الاهتمام الأمثل في البرنامج لأنهم اجتمعت عليهم مشكلتان مشكلة اليتم ومشكلة السجن إن وجد أحد منهم داخل السجون بالتالي سيكون لهم اهتمام وهذا دائمًا يوجه به ولاة الامر في هذا الشأن. وعن وجود أيتام مروجين للمخدرات قال: قد يكون هناك أيتام مروجون لأنهم لا يوجد لديهم أسر لذلك هم أسهل في الانصياع والانجراف لهذا الطريق وهم مطموع فيهم بحكم فقد ولي الامر وهم الأقرب للاندماج مع الفئة المنحرفة كالمروجين وأكيد أنهم مستهدفون لذلك نحن لدينا برامج وقائية وبرامج رعاية لاحقة وبرامج تدريب وتأهيل وبرامج استشارات داخل الاصلاحيات وسيكون للايتام نصيب من تلك البرامج.

حقوق الإنسان تصف دار الأيتام من الداخل بـ ''معتقل المجرمين''

قامت جمعية حقوق الإنسان بزيارة سابقة لدار الايتام وسجلت ٣٤ ملاحظة، وسيتم رفع تقرير للإمارة ووزارة الشؤون الاجتماعية بما يحدث في تلك الدور ولعل أبرز الملاحظات السلبية: استخدام الضرب وسوء المعاملة وضعف مستوى نظافة المطبخ ودورات المياه. ورصد الوفد تذمر الأيتام من نوعية الطعام المقدم والشركة المتعهدة وهو عبارة عن نوع واحد من الطعام يقدم يوميًا. كما ثبت أن الرعاية الصحية والطبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظرًا لوجود طبيب زائر أيام الاحد والثلاثاء ولمدة ساعتين فقط.

وتضمنت الملاحظات التى وصفها عضو بالجمعية بالمنصفة، أن المظهر العام الخارجي للمبنى جيد، ولكنه من الداخل أقرب ما يكون لمعتقل مجرمين (ظاهره فيه الرحمة وباطنه العذاب)، كما أن العنابر سيئة وبعض الأبناء ينام على السرير مباشرة بدون مرتبة إسفنجية فضلًا عن أن دواليب ملابسهم مكسرة وقذرة للغاية. كما تضمنت وجود أكثر من خمسين طالبًا يستخدمون أربعة حمامات فقط في العنبر الواحد وعدم جدوى العيادة الطبية التي ربما لم يدخلها أحد من شهر بدليل وجود غبار على مكتب الطبيب،

كما تبين تخزين الادوية في دولاب ملابس حديد لا تقل درجة حرارته عن أربعين درجة فيما الأدوية بحاجة إلى درجة حرارة لا تزيد على ٢٥ درجة، كما هو مسجل عليها. وشوهدت سلة المهملات الورقية مليئة بالقطن الملوث بالدماء.

وتضمنت الملاحظات أن الطريقة التي يتم بها غسل ملابس الأيتام سيئة، ممّا قد يسبب انتشار العدوى فضلا عن انعدام المتابعة للتلفزيون، ممّا أدى إلى إقبالهم على رؤية أفلام رقص عارية وأخرى للعنف.
وفي هذا الإطار يقول مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان الزايدي: سبق لجمعية حقوق الإنسان أن زارت دور الأيتام في مكة وقدمت عنها تقرير بجميع الملاحظات التي سجلتها ورفع للوزارة. واضاف: بالتأكيد وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن حماية حقوق الايتام وحفظ حقوقهم كاملة والإشراف التربوي والاجتماعي عليهم وتوجيههم لمواصلة دراستهم ومتابعة تعليمهم متابعة جيدة والعناية بهم صحيا واجتماعيا ومن كل الأوجه لأن الجمعيات والوزارة تقوم بدور الاسرة،
التي فقدها اليتيم في حياته وأصبح لا يوجد لديه ابوان يشرفان على حياته فبالتالي على الوزارة والجمعيات أن تؤدي دور الاسرة كاملا. وإلى الآن لم يتقدم لنا أحد الايتام بشكوى عن حالات عنف بهذه الدور ولم نتلق اي شكاوى من هذا النوع.

آل طاوي: لا حالات عنف في دور الأيتام
قال مدير الشؤون الاجتماعية بمكة المكرمة عبدالله آل طاوي إن الشؤون تقدم برامج للايتام وتهتم بهم في مدارسهم والمحافظة عليهم، ومحاولة معالجة أي إشكالية تواجههم، واليتيم جزء مهم من الفئات التي تخدمها وزارة الشؤون الاجتماعية. ونفى ال طاوي أن يكون هناك اي حالات تعرضت للعنف في دور الأيتام، وإن وجد اي مشاكل بسيطة يتم حلها ونتعامل معهم كأبناء وليس كأيتام،ويتم الاهتمام بهم من جميع الجوانب. وعن العاملين بيّن أنه يتم انتقاؤهم بعناية فائقة فكلهم باحثون واخصائيون ويولون ابناءهم الأيتام كامل الاهتمام كأبناء لهم ونهتم في أمور اليتيم بشكل كامل بل وصل الاهتمام الى الأسر الحاضنة فالوزارة خصصت لكل اسرة حاضنة ليتيم مكافأة ماديه تقدر بـ ٣ آلاف ريال شهريًا.
وأشار إلى أن الايتام يتم دمجهم في المدارس الى جانب الابناء المحاطين بأبوين حتى لا يعيشوا في عزلة عن المجتمع، وبعد سن الثامنة عشرة بالنسبة للذكور يتم توفير سكن مناسب لليتيم إلى أن يستطيع الاعتماد على نفسه بالحصول على وظيفة أو أي مصدر دخل يكفل له حياة كريمة.

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية: لا نقبل أي تجاوزات ضد الأيتام
قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف لـ "المدينة": إن وزارته لا تقبل بأى تجاوزات ضد الابناء، مشيرًا الى أن الشؤون الاجتماعية تأخذ الملاحظات التى ترصدها الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بعين الاعتبار وتعمل على تلافيها لأننا نتكامل مع الجمعية فى سبيل تقديم خدمة اجتماعية لائقة.. وأقر بأن مبنى دار الفتيان بمكة قديم وعليه الكثير من الملاحظات وقد أعلنا عن رغبتنا استئجار مبنى بديل لكن مثل هذه الامور تحتاج إلى وقت.

في ندوة عن (ثقافة حقوق الإنسان) نظمها نادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: رصد ٢٣٩ شكوى بالمدينة المنورة معظمها شكاوى عنف أسري

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٣٧٦.html

جانب من أعمال الندوة

المدينة المنورة – خالد الزايدي

نظم نادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي ندوة عن (ثقافة حقوق الإنسان (استضاف فيها الأستاذ الدكتور عبدالله بن سليمان الغفيلي عضو هيئة تدريس بالجامعة الإسلامية ومعتز شحات الينبعاوي عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة وعضو مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف احمد القرافي وأدار الندوة الدكتور يوسف بن احمد حوالة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الادلاء .

استهلت الندوة عضو مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف احمد القرافي بالتعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في نشر ثقافة الوعي بحقوق الإنسان موضحة أهم المحاور حول أهمية حقوق الإنسان وأثر حمايتها على كرامة الإنسان، والدور الريادي للمملكة في حفظ ورعاية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي باعتبار أن المملكة ترى في ذلك واجباً دينياً ووطنياً عليها، علاوة على التدابير الوطنية التي اتخذتها المملكة سواء ما يتعلق بإصدار التشريعات الوطنية في مجال حقوق الإنسان أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان أو ما يتعلق بإنشاء الهيئات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتطرقت إلى مراحل تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رؤيتها وأهدافها وفروعها في مناطق المملكة .

وتحدثت عن دور مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة، ثم عرضت القرافي بيان إحصائي بنسب الشكاوى التي استلمها مكتب الجمعية فرع المدينة المنورة، والتي تجاوزت في مجملها "٢٣٩" شكوى استحوذت قضايا العنف الأسري على ما نسبته ٢٥،٥٢٪.
وتدرجت بعضها القضايا الإدارية بنسبة ٢٢،١٧% وقضايا أخرى ١٢،٥٥% وقضايا الأحوال الشخصية ١٠،٤٦% والقضايا العمالية ١٠،٤٦% وقضايا السجناء ٧،٥٣% وقضايا الأحوال المدنية ٥،٠٢% وقضايا العنف ضد الأطفال ٣،٧٦% وقضايا قضائية ٢،٥١ .%
تم ذكرت الوسائل التي تعتمد عليها الجمعية للوصول إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق ما ينشر في وسائل الإعلام وتقارير الرصد أو التي تصل إلى الجمعية عن طريق شكاوى المواطنين والمقيمين من خلال قنوات الجمعية المختلفة، مشيرة إلى الاهتمام والدعم الذي تجده الجمعية من أمير المنطقة الذي وجه تعميما إلى كل المحافظات والمراكز التابعة وكافة الأجهزة الحكومية بالتعاون مع الجمعية وتسهيل مهام عملها .
ثم تناول الحديث الأستاذ الدكتور عبدالله بن سليمان الغفيلي عضو هيئة تدريس بالجامعة الإسلامية الذي تطرق إلي عدة محاور تتعلق بالتعريف بحقوق الإنسان في الشريعة على أساس أنه مصلحة لشخص على شخص، أو لشخص على جماعة، أو لجماعة على جماعة أو لجماعة على شخص، مبينا الفرق بين مفهوم الحق في الشريعة ومفهومه في القانون من ناحية الأحكام التكليفية كالأمر والنهي والإباحة ومفهوم الحق في القانون، وحول أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان قال الغفيلي إن الأمر يتطلب تعزيز وتأصيل القيم والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان لدى جميع أفراد المجتمع ونشر الوعي بها، حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية ونص عليه نظام الحكم في المملكة وأكدته هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حتى يصبح لدينا وعي وثقافة حقوقية مرتفعة، تعمل على صيانة الحقوق من الانتهاك وتحقق الأهداف المنشودة للدولة المتمثلة في حماية وصيانة حقوق المواطن والمقيم والزائر على حد سواء، مشيرا إلى أن نشر ثقافة حقوق الإنسان واجب على الجميع من العلماء وطلاب العلم والخطباء والمصلحين والقائمين على الجامعات والإعلام، مؤكدا أن الناس إذا عرفوا ما لهم وما عليهم من الحقوق زال الكثير من مشاكلهم وان حقوق الإنسان منحة إلهية منحها الله لخلقه فهي ليست منحة من مخلوق لمخلوق مثله يمن بها عليه إن شاء أو يسلبها منه متى شاء كحقوقه المدنية والسياسية. والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق البيئية والنمائية .
وأوضح الغفيلي أن الشريعة الإسلامية كفلت جميع حقوق الإنسان قبل أي قانون أو نظام ولكل المواطنين الخاضعين للنظام الإسلامي دون تمييز بينهم في تلك الحقوق بسبب اللون أو الجنس أو اللغة .
ثم تحدث معتز شحات الينبعاوي عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة عن حقوق الإنسان في نظام الإجراءات الجزائية في مرحلة القبض، مؤكدا عدم جواز القبض على أي شخص مباشرة إلا في حالة التلبس معرفا حالة التلبس ومدة الاحتجاز الأولية ووجوب سماع أقوال المتهم مباشرة من قبل رجل الضبط الجنائي وإشعار هيئة التحقيق والادعاء العام .
وقال الينبعاوي من الواجب إخبار المقبوض عليه عن سبب إيقافه وسماع أقوال المتهم من قبل محقق الادعاء العام خلال أربع وعشرين ساعة، وإخلاء سبيل المتهم إذا لم يقم دليل على إدانته وجاء بما يبرئه، مشيراً إلى انه يحظر التعرض للموقوف جسديا أو معنويا، علاوة على تمكينه من الاتصال بمن يرغب من ذويه وكذلك الحق لكل شخص أن يخبر عن أي موقوف بغير وجه حق أو في غير المكان المخصص له ثم تطرق الينبعاوي إلى الحقوق في تفتيش المساكن وإجراءات تفتيش المساكن معللا أن للأشخاص ومساكنهم ومراكبهم حرمة لا يجوز انتهاكها .
وقال إن دخول المنازل لا يتم إلا بشروط منها اخذ الأذن من رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام وإتمام عملية التفتيش عبر إجراءات محددة ودقيقة للمسكن. وذكر اسم المتهم المراد تفتيش مسكنه ولا يجوز التفتيش إلا بحضور المتهم أو وكيله أو العمدة أو من في حكمه أو شاهدين وإعداد محضر بالواقعة مشيرا إلى انه لا يصح التفتيش ليلا بل نهارا، وإذا كان في المنزل نساء يجب أن يكون مع رجال الضبط مأمورة تحري يتم تفتيش النساء من قبلها، ثم بين الينبعاوي حق الموقوف في التعليم وحقه في الرعاية الصحية والغذاء والشراب والاستحمام ودورات المياه والنظافة والتكيف في مكان التوقيف، مؤكدا انه لا يوجد بلد يعطي للإنسان حقوقه مثل المملكة .
وفي نهاية الندوة تلقى الضيوف عدة مداخلات حول الحق الخاص للمواطن في عدة جوانب أمنية وسياسية وثقافية ومداخلات من القاعة النسائية بحثت في دور القسم النسائي في خدمة السيدات المعضولات والمعنفات أسريا .
وشارك في الإجابة على بعضها ممثل الجمعية بفرع المدينة الدكتور محمد بن سالم العوفي.

في ندوة أدبي المدينة: نشر ثقافة حقوق الإنسان واجب على الجميع

المصدر: جريدة المدينة الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٨
http://al-madina.com/print/٢٨١٠٧١

ابتسام المباركالمدينة المنورة

تزامنًا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان نظم نادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي يوم أمس الأول ندوة عن "ثقافة حقوق الإنسان" شارك فيها الدكتور عبدالله بن سليمان الغفيلي عضو هيئة تدريس بالجامعة الإسلامية، ومعتز شحات الينبعاوي عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة، وشرف أحمد القرافي عضوة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة. فيما أدارها الدكتور يوسف بن أحمد حوالة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأدلاء. حيث استهلت الندوة القرافي معرفة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في نشر ثقافة الوعي بحقوق الإنسان موضحة أهم المحاور حول أهمية حقوق الإنسان وأثر حمايتها على كرامة الإنسان. عارضًا بيانًا إحصائيًّا بنسب الشكاوى التي استلمها مكتب الجمعية فرع المدينة المنورة والتي تجاوزت في مجملها (٢٣٩) شكوى، مبينة أن قضايا العنف الأسري استحوذت على ما نسبته ٢٥،٥٢%. الدكتور الغفيلي تطرق في حديثه إلى الفرق بين مفهوم الحق في الشريعة ومفهومه في القانون من ناحية الأحكام التكليفية كالأمر والنهي والإباحة ومفهوم الحق في القانون، مبينًا أهمية تعزيز وتأصيل القيم والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان لدى جميع أفراد المجتمع ونشر الوعي بها، حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية ونص عليه نظام الحكم في المملكة وأكدته هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدًا أن نشر ثقافة حقوق الإنسان واجب على الجميع من العلماء وطلاب العلم والخطباء والمصلحين والقائمين على الجامعات والإعلام. وتطرق الينبعاوي إلى الحقوق في تفتيش المساكن وإجراءات تفتيش المساكن، مؤكدًا أن للأشخاص ومساكنهم ومراكبهم من سياراتهم حرمة لا يجوز انتهاكها، مبينًا أن دخول المنازل لا يتم إلا بشروط منها أخذ الإذن من رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام، وإتمام عملية التفتيش عبر إجراءات محددة ودقيقة للمسكن. وذكر اسم المتهم المراد تفتيش مسكنه ولا يجوز التفتيش إلا بحضور المتهم أو وكيله أو العمدة أو من في حكمه أو شاهدين وإعداد محضر بالواقعة، مشيرا انه لا يصح التفتيش ليلا بل نهارا، وإذا كان في المنزل نساء يجب أن يكون مع رجال الضبط مأمورة تحري يتم تفتيش النساء من قبلها. ختام الندوة شهد مداخلات ساخنة حول الحق الخاص للمواطن في عدة جوانب أمنية وسياسية وثقافية ومداخلات من القاعة النسائية تبحث في دور القسم النسائي في خدمة السيدات المعضولات والمعنفات أسريا، شارك في الإجابة على بعضها ممثل الجمعية بفرع المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي.

باشرت قضايا العضل والطلاق والعنف الأسري

لجنة إصلاح ذات البين تفتتح مكتب الاستشارات الأسرية النسائي بمكة

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/01/article590713.html

مكة المكرمة – فواز السالمي

افتتحت لجنة إصلاح ذات البين النسائية التطوعية بمكة المكرمة المكتب النسائي المتخصص في الاستشارات الأسرية الذي يضم أقساما نفسية واجتماعية .

أوضحت ذلك الدكتورة نور بنت حسن قاروت رئيسة لجنة إصلاح ذات البين النسائية التطوعية بمكة المكرمة أن اللجنة تعمل تحت مظلة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة مشيرة إلى أن اللجنة باشرت خلال الفترة الماضية حوالي ٤١٠ قضايا متنوعة مابين قضايا العنف الأسري والعضل والخلاف على النفقة والطلاق مبينة أن اللجنة تضم قسما قانونيا يقوم بتقديم الاستشارات القانونية والشرعية ودراسة قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم للحالات المسجلة في اللجنة، والتواصل مع جمعية حقوق الإنسان لنشر التوعية بالحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة، والإبلاغ عن الحالات التي تستدعي تدخل الجمعية أو الجهات المختصة .

وأكدت قاروت أن اللجنة تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية والقانونية والشرعية والحد من ظاهرة الطلاق وحل مشاكلها قبل تفاقمها بالإضافة إلى القضاء على مظاهر العنف الأسري وتدريب وتثقيف المرأة وزيادة مدى الوعي بمالها من حقوق وماعليها من واجبات.

أنقذت أسرة محتجزة في الربوة

حقوق الإنسان تطالب بصفارات إنذار في أحياء شرق جدة

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩١٤.htm

«عكاظ» ـ جدة

أنقذت هيئة وجمعية حقوق الإنسان، أسرة احتجزها السيل في حي الربوة «البوادي» في جدة، ورصدتا تضرر ٢٠ أسرة حتى منتصف البارحة الأولى، في أم الخير والبوادي والحمدانية وبريمان، وأبلغتا عن أسرتين تفتقران إلى خدمات الشؤون الاجتماعية.

وطالبت الهيئة والجمعية، الدفاع المدني باللجوء إلى صفارات الإنذار لإبلاغ السكان، بخطر السيول، لاسيما في شرق الخط السريع، بعد التأكد من ذلك عن طريق الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، كما طالبتا الأمانة بالتعاقد مع عدة مؤسسات وشركات لتوفير سيارات شفط للمياه التي تخلفها الأمطار في جدة. وشكلت الهيئة والجمعية البارحة الأولى، فريقا متجولا للوقوف على جهود الإدارة الحكومية، وإدارتها لأزمة سيول جدة، وانتقد الفريق المكون من المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني، معتوق الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، انتقد عدم كفاية سيارات شفط المياه، وتأخرها في إزالة المياه التي داهمت بعض المنازل لاسيما في الأحياء التي يمكن الوصول إليها، وضيق عبارة تصريف المياه في حي أم الخير، وتعطل حركة المرور وتكدس بعض الشوارع بالسيارات.

وقال كل من النحياني والشريف «سجلنا بعض الملاحظات والتواصل مستمر مع الجهات الحكومية»، وأضافا «بلغنا عن وصول ١٠ حالات للمستشفيات عن طريق طيران الدفاع المدني، وجميعها حالات بسيطة جرى التعامل معها على الفور، وعلمنا أنه لا توجد آلية صرف فوري مادي، كما هو متبع لإعاشة المتضررين، إضافة لعدم إبلاغ الدفاع المدني لسكان أم الخير بتوقعات هطول الأمطار، وتأكدنا من إسكان ٢٠ أسرة طلبت الإيواء» وقالا: تأكدنا من أسباب غرق الأب وأبنائه الثلاثة في العاصمة المقدسة، ونقلنا لهم التعازي.

زواج القاصرات الأكثر تداولا في٢٠١٠

اعتراف رسمي بوجوده وتأكيد بأنه ليس ظاهرة

المصدر: جريدة الوطن السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=35586&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين ٢٠١١-٠١-٠١ ٢:٤١ AM

برغم اعتراف الجهات الحكومية بزواج القاصرات كمشكلة تستلزم الحل، إلا أن البعض قلل من شأن المشكلة حين عرضها، وأكد أنها ليست ظاهرة. في عام ٢٠١٠ طرحت وسائل الإعلام قصصا تبين معاناة لفتيات قاصرات أجبرن على الزواج، أو استغلت طفولتهن لغرض تزويجهن لرجال غالبا ما يكونوا أكبر منهن بعشرات السنين.

في أحدث حالة لزواج القاصرات نشرتها (الوطن) في ١٨-١٢-٢٠١٠م، أيدت المحكمة العامة في سكاكا زواج قاصرة سعودية (١٢ عاما) من أربعيني سعودي، وأصدرت المحكمة حكمها برفض دعوى أخيها الأكبر، وهو وليها الشرعي، لإبطال النكاح الذي أبرمه الزوج في سورية بعد التفاهم مع خال الفتاة الذي كان يعمل سائقا لدى الأسرة السعودية، وتمت مراسم زواج الطفلة في سورية، من قبل الزوج وخال الزوجة، على الرغم من وجود صك شرعي بالولاية للأخ الأكبر، ولكن خلال مرور سنتين بين المرافعات القضائية، وحين سألها القاضي عن رأيها في الفسخ أجابت بأنها ترفض الفسخ لأنها أنجبت طفلة من الرجل.

ونشرت (الوطن) في٢٠١٠-١٠-٦ م، قضية جديدة في صبيا عن زواج طفلة في مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، لم تتعد الـ١٣ ربيعا، بخمسيني متقاعد، وسط تأييد من والدها ومعارضات من جدها لأبيها وعدد من أقاربها، واستطاع فاعل خير سعودي أن ينقذ الفتاة القاصرة من الزوج الذي رفض تطليقها قبل أن يسترد مبلغ ١٧ ألف ريال (٤٥٣٢ دولارا) دفعه مهرا للعروس، في حين عجز والد الزوجة عن توفير المبلغ لسوء حالته المالية، وحرر فاعل خير الشيك، وسلم للزوج الذي أتم إجراءات الطلاق.

وفي أكتوبر ٢٠١٠م نشرت "الوطن" قضية زواج مأذون أنكحة للمرة الثالثة، وهو في الرابعة والثلاثين من عمره من فتاة في العاشرة من عمرها، وتحدث المأذون عن تفاصيل عدم معرفته بكيفية التعامل مع زوجته صغيرة السن، خصوصا وحجمها الضئيل بحسب قوله، حيث كانت الفتاة الصغيرة تقول: "لا أعرف لماذا أتى بي أهلي إلى بيتك."

وفي تبوك في يوليو ٢٠١٠م، نشرت "الوطن" تفاصيل قضية (سالم وسوسن)، حيث أصدر قاض في تبوك حكمه بفسخ عقد نكاح تم عندما كانت الفتاة في التاسعة من العمر، حيث قدمها والدها كهدية إلى صديقة الأربعيني ثمنا لإقراضه مبلغ سبعة آلاف ريال، وقدم الزوج الذي كان يبلغ عند إبرام العقد ٤٢ عاما ٢٥ ألف ريال كمهر، وعشرين ألفا كمؤخر صداق، واشترط الأب موافقة الطفلة لإتمام الزواج عند بلوغها، إلا أنه ما إن حان وقت بلوغ الطفلة وأتمت العشرين عاما، وعلمت بأمر تزويجها حتى رفعت بمساعدة جهات حقوقية إلى القضاء برفضها للزواج، وقد أنصفها حكم قضائي حين أمر القاضي بعدم إتمام الزواج لعدم اكتمال شروط العقد برفض الزوجة.

وتأتي قصة فتاة القصيم لتؤكد أن هناك مشكلة تحتاج إلى حلول، حيث أقدم والد تلك الفتاة على تزويجها برجل سبعيني، وهي لم تتجاوز بعد الاثني عشر ربيعا مقابل ٨٥ ألف ريال، لتقوم والدتها برفع دعوى ضد الأب لموافقته على زواج ابنتهما الصغيرة، وحظيت القضية باهتمام من منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية، وكذا دعم عدد من المحامين، لكن الأم سحبت القضية التي كان يأمل الناس في أن تكون سابقة تمهد الطريق لمستقبل أفضل، فيما أعاد المحامي القضية للأذهان في ٦-٢-٢٠١٠م عندما أكد المستشار صالح الدبيبي المكلف من قبل جمعية" مودة" لقضايا الطلاق أنه تقدم بطلب إعادة إقرار فتاة عنيزة القاصرة التي تم تزويجها من مواطن ثمانيني.

وطالب المحامي بأن تؤخذ أقوال الفتاة أمام القاضي لوحدها وبحضور مندوب من هيئة حقوق الإنسان وجهة مختصة من القضاء، وتأتي مطالبة المحامي بعد تواتر أنباء تؤكد أن الفتاة تعرضت لضغوط كبيرة من قبل بعض أقاربها ,وبناء على

تلك الضغوطات اضطرت للإدلاء بأقوالها أمام القاضي حيث أكدت فيها أنها رضيت بالزوج برا بوالديها، الأمر الذي أرغم والدتها على التنازل عن القضية المرفوعة ضد طليقها.
وفي ١٢-٢-٢٠١٠ نشرت الصحف المحلية حصول الطفلة أفراح (١٣ عاما) على صك طلاقها من زوجها الخمسيني بعد ارتباط دام أكثر من عام تعرضت خلاله إلى ألم جسدي نتيجة ضرب الزوج لها، كما هو مثبت في حكم تعويض صادر من المحكمة الجزئية في المدينة المنورة، استنادا إلى تقرير طبي أثبت إصابتها برضوض في الورك الأيسر والرقبة.
مجلس الشورى
واعتبر رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي، قضية زواج القاصرات تمثل مشكلة وليست ظاهرة، ويمكن معالجتها ضمن إطارها، وقال لـ"الوطن": "من خلال لقاء أعضاء اللجنة بوزارة العدل، أفادنا وزير العدل الدكتور عبدالكريم العيسى بأن هناك اهتماما من وزارة العدل في هذا الموضوع، وهي تحاول أن تتعاون في الموضوع لأن القرار يتعلق بعدة جهات وليس وزارة العدل وحدها، ولكنها ستصدر شيئا من التنظيم بخصوص زواج القاصرات، حيث إنهم يحاولون وضع شيء من التنظيم لمأذوني الأنكحة لمراعاة هذه القضايا، ولكن الأمر يصدر من قبل جهات أخرى بخصوص هذا التنظيم، وقد طمأننا وزير العدل أن كل هذه القضايا محل اهتمامهم، ولكن الأمر يحتاج إلى وقت، ولا تمثل قضية زواج القاصرات ظاهرة، وإنما هي مشكلة، وتعالج بهذه الحدود، واتفاقية حقوق الإنسان لم تحدد سن الطفل."
جمعية حقوق الإنسان
وأظهرت تقارير حديثة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية رفضت ٤ حالات زواج أطفال لعام ٢٠١٠م، صنفتها ضمن قضايا العنف ضد الأطفال، ووجهت الجمعية خطابا لوزير العدل تطالب فيه بالتعميم على مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد زواج يقل عمر الفتاة فيه عن ١٥ عاما إلا بإذن المحكمة التي تدخل في نطاق عمل المأذون، واعتبرت الجمعية أن هذا الإجراء هو إبراء للذمة وتحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية.
كما أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني على ضرورة وضع حد لعمر الطفل للرشد وليس للبلوغ، حيث قال: إن "البلوغ قد يحدث للطفل في وقت مبكر، لكنه قد لا يكون راشدا، لذلك رأينا الالتزام بالاتفاقية الدولية في وضع سن ١٨ كسقف لعمر الطفل، لأننا نمنع زواج القاصرات دون سن ١٨ عاما، فكثير من البنات والأولاد في هذه السن قد يكونون بالغين، ولكنهم غير راشدين."

العنف الأسري يتصدر قضايا العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=35576&CategoryID=3

أبها :الوطن ٢:١٥ AM ٢٠١١-٠١-٠١
تصدر العنف البدني والنفسي قضايا العنف الأسري في المملكة في عام ٢٠١٠، وذلك حسب آخر إحصائيات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وذكرت الجمعية أن عام ١٤٣١ شهد عددا من قضايا العنف الأسري قدرت بـ ١٥١ حالة وذلك منذ بداية العام وحتى شهر جمادى الأولى، بمعنى أن هناك المزيد من القضايا التي تدرس بعضها الجمعية ولكنها لم تدون في التقرير الأخير للجمعية .
وحسب إحصاءات الجمعية فإن هناك ١٠٨ حالات صنفت على أنها عنف بدني ونفسي، فيما كانت حالات الحرمان من الزواج قرابة ١٣ حالة، وبلغت حالات التحرش الجنسي ٦ حالات وبلغت حالات العنف الناتجة عن الإدمان ٥ حالات . يذكر أن حالات العنف البدني والنفسي التي اطلعت عليها الجمعية منذ إنشائها وحتى عام ٢٠١٠ بلغت ١١٤٤ حالة وهو الرقم الأكبر على مستوى الحالات الأخرى التي درستها الجمعية وساهمت في حلها.

أب في جازان يقص "سلك التعذيب" في٢٠١١

حقوق الإنسان تبدأ التحقيق في قضية الطفل هذا الأسبوع

المصدر: جريدة الوطن السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=35591&CategoryID=3

جازان :علي الجريبي ٢٠١١-٠١-٠١ ٢:٣٣ AM

على ضوء ما تناهى إلى مسامعها عن تعرض طفل يدرس في الصف الأول ابتدائي إلى تعذيب شديد على يد والده بواسطة سلك كهربائي، تبدأ جمعية حقوق الإنسان هذا الأسبوع دراسة القضية التي تعد أول قضية من نوعها يتم تسجيلها في منطقة جازان مع مطلع عام ٢٠١١ .وستحقق الجمعية في أسباب تعرض طفل للإيذاء الجسدي من قبل والده الذي يضربه بصورة عنيفة حسب ما ذكر المشرف العام على فرع الجمعية بجازان أحمد بن يحيى البهكلي لـ"الوطن" أمس . ووعد البهكلي بدراسة القضية وتشكيل لجنة لزيارة الأسرة في منزلهم خلال الأيام القليلة المقبلة لمعرفة التفاصيل من أجل إيجاد حلول عاجلة وسريعة تنهي معاناة هذا الطفل من التعذيب الجسدي .

وكانت قضية الطفل أثارت شفقة أحد المعلمين في مدرسة تتبع محافظة العارضة (شرق منطقة جازان) وجعلته يرفع بشكوى عاجلة نهاية الأسبوع الماضي عبر بريد إلكتروني إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ,حصلت "الوطن" على نسخة منه، عرض فيها قضية طفل في السادسة من عمره يدرس في الصف الأول ابتدائي تلقى ضربا مبرحا وعنيفا من والده بسلك كهربائي في أجزاء متفرقة من جسده نتج عنه جروح وكدمات في الوجه والرقبة والرأس والصدر والظهر. وذكر المعلم صالح عقيلي في رسالته أن الطفل يمر بحالة نفسية سيئة جعلته ينزوي عن زملائه بالمدرسة مما جعله يرفض تناول وجبة الإفطار ويكره الدراسة والمذاكرة ويتغيب عن دوام المدرسة.

وذكر عقيلي، المعلم بمجمع مدارس الجوة التعليمي تفاصيل قضية الطالب قائلا: "كنت أمشي في أحد ممرات المدرسة مع بداية دوام يوم الثلاثاء الماضي، فوجدت الطالب يبكي وتظهر على جسده ووجهه مجموعة من الجروح والكدمات، فسألته عن سبب بكائه ,وعن الجروح التي في وجهه. في البداية رفض التحدث إلي، ولكنه عاد ليخبرني أن والده ضربه بسلك كهربائي في أجزاء متفرقة من جسده، فما كان مني إلا أن بادرت بالتواصل مع جمعية حقوق الإنسان ."

من جهته، أكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد بن يحيى البهكلي أنه سيدرس الشكوى المقدمة حول قضية الطالب الذي تعرض لضرب مبرح من والده تسبب في إحداث جروح وكدمات في جسده بإحدى قرى محافظة العارضة نهاية الأسبوع الماضي، وسيتم التنسيق مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية لأن لديها لجنة متخصصة تسمى (لجنة الحماية الأسرية) ترافقهم لجنة مماثلة من جمعية حقوق الإنسان والقيام بزيارة لأسرة الطفل في منزلهم وبحث قضيته كاملة مع والده ومعرفة حقيقتها وتبين للأسرة الخطأ الذي وقعوا فيه تجاه طفلهم وإرشادهم بالأسلوب الأمثل في مجال التربية فإن استجاب الأب والأسرة لذلك وحصل تغيير إيجابي في نوع التعامل مع ابنهم أو أي طرف آخر فإن القضية ستنتهي ويطوى ملفها نهائيا، وإن استمر الوضع على ما هو عليه فإن دور جمعية حقوق الإنسان بعد ذلك سيكون في رفع تفاصيل القضية إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع المتسببين فيها ضد المعتدى عليهم .

وعن المضاعفات النفسية التي يمكن حدوثها لأطفال يتعرضون للضرب بهذه الطريقة قال استشاري الطب النفسي في جامعة جازان الدكتور رشاد بن محمد السنوسي: إن الضرب والعنف يهدد حياة أي طفل سواء من الناحية النفسية أو الصحية أو العقلية، وأضاف الدكتور السنوسي :أعتقد أن ما تعرض له هذا الطفل قد أثر بشدة عليه، وقد يكون من آثاره شعوره بعدم الثقة في نفسه مستقبلا وميله إلى الإنزواء، وقد يؤدي أيضا هذا التصرف إلى بعده عن أسرته عاطفيا ونفسيا خاصة مع والده، ويكون تأثيره مستقبلا على مستواه الدراسي واستقراره النفسي.

وزير الداخلية الكويتي يحيل ملف ماجد إلى الحياد

المصدر: جريدة شمس السبت ٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م - العدد ١٨١٦
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١٢٠٣٢٥

الكويت. شمس

وجه وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد الجابر الصباح بإحالة قضية الشاب السعودي ماجد الشمري الذي اتهم ضباطا كويتيين بالاعتداء الجسدي والنفسي عليه إلى لجنة تحقيق رسمية محايدة «لفتح ملف القضية من بدايتها بعد إحالة المجني عليه إلى الطب الشرعي». وحسبما ذكرت جريدة الوطن الكويتية فإن وزير الداخلية يتابع شخصيا باهتمام بالغ تطورات هذه القضية، كما أبلغت السفارة الكويتية في الرياض جمعية حقوق الإنسان السعودية اهتمام الحكومة الكويتية بهذه القضية، مؤكدة عمق الروابط والوشائج الأخوية بين شعبي البلدين والعلاقات الوثيقة التي تجمعهما وتجد كل الدعم من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخيه أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وهو ما أكد عليه السفير السعودي لدى الكويت في تصريح مماثل قبل عدة أيام، وأكد القائم بالأعمال في السفارة الكويتية عادل الغنيمان أن المواطن السعودي في الكويت هو في بلده الثاني ويحظى بكل الاحترام بين أشقائه .

حقوق الإنسان: سنتحرى سلامة قرار إزالتها من قبل التعديات قانونياً

هدم متاجر الميقات قبل ١٤ يوماً من جلسة المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢١٣٢.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

استبقت اللجنة الرباعية لإعادة تنظيم ساحة جامع الميقات في المدينة المنورة، جلسات المحكمة الإدارية المقرر انعقادها في ١١ من شهر صفر المقبل، وشرعت آلياتها بشكل مفاجئ بهدم ٢٦ متجرا في ساحة الجامع أمس.

وذكر لـ «عكاظ» المواطن معلا مصلح المغذوي (صاحب متجر) أنهم تفاجأوا بحضور آليات تابعة للجنة في الساحة المقابلة لجامع الميقات صباحا، وكانت مدعمة بقوى أمنية طلبوا منهم إخلاء محلاتهم تمهيدا لإزالتها في الحال، فيما أوكل أصحاب المحال للعاملين في متجرهم سرعة تفريغها من البضائع، مشيرا إلى أنهم لجأوا إلى ديوان المظالم بتقديم شكوى ضد فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المدينة المنورة قبل أسابيع، وأن المحكمة الإدارية حددت لهم موعدا للجلسة الأولى يوم ١١ من شهر صفر المقبل، للنظر في قضيتهم وزودتهم بخطاب بذلك.

وأضاف المواطن علي المغذوي (صاحب متجر) أنهم بصدد تحرير شكوى مماثلة لتقديمها إلى جمعية حقوق الإنسان، بعد أن باشرت لجنة التعديات إزالة متاجرهم التي يعملون فيها منذ ما يزيد على ٣٥ عاما في بيع مستلزمات الحج والعمرة والمواد الغذائية، التي باتت مصدر رزق رئيسا لهم ولأبنائهم وأسرهم، فيما لم توفر لهم محال بديلة.

وأكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة طلحة محمد غوث، أن الجمعية ستتحرى القضية مع الجهات المعنية، شريطة تلقيها شكوى من المتضررين من أصحاب المتاجر، وأضاف «سنتأكد من سلامة الإجراء من الناحية القانونية، خصوصا ما يتعلق بتحديد المحكمة لجلسة بين الطرفين، والالتزام بعقد الإيجار»، مشيرا إلى أنه لا يمكن وصف قرار الإزالة بأنه «تعسفي» إلا بعد مناقشة كافة أبعاد الحالة مع أطرافها.

من جهته، اكتفى مدير فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف في المدينة المنورة محمد الأمين الخطري، في تعليقه على شكوى أصحاب المتاجر بقوله «اللجنة هي الجهة المعنية بأمر تلك المتاجر».

وكانت لجنة رباعية تضم الإمارة، الأوقاف، الأمانة، والكهرباء، تشكلت في وقت سابق من العام الماضي؛ للتباحث في شأن إعادة تنظيم ساحة جامع الميقات، وقررت إزالة المتاجر في الساحة الشرقية للجامع، التي تضم ٢٦ متجرا، بهدف توفير مساحات إضافية للحافلات والمركبات، وجرت مخاطبة أصحاب تلك المتاجر لإخلائها تمهيدا لإزالتها، إلا أنهم امتنعوا عن ذلك متمسكين بالمطالبة بضمان مصدر رزق بديل لهم، قبل تمكين معدات اللجنة من إزالة متاجرهم، لا سيما أنهم منتظمون في دفع إيجارات المحال، وأنهم يعملون فيها منذ ما يقارب أربعة عقود، ومنحتهم اللجنة بدورها مهلة لإخلائها، لتعود إليهم في ١٥ من شهر ذي الحجة الماضي بالمعدات والآليات لإزالة المحال، وبعد تفاوض ومجادلة استغرقت أكثر من ساعتين مددت اللجنة المهلة الممنوحة لهم لإخلاء محالهم، بينما لجأ أصحاب المحال إلى المحكمة الإدارية لوقف قرار الإزالة، إلا أن المعدات سبقت جلسة المحكمة بـ١٤ يوما أمس، وحولت متاجرهم إلى أنقاض.

رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ عكاظ:

رصد شركات تأمين تماطل في تعويض المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢١٢٨.htm

نواف عافت ـ الرياض

أكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية استقبلت شكاوى وصفها بـ «الكثيرة» من مواطنين ضد شركات التأمين الطبي التي تتأخر في صرف التعويضات لهم. ودعا القحطاني إلى إيجاد آلية لإلزام شركات التأمين بالتعويضات، قائلا: «الأمور غير واضحة حاليا وهذا ما يجعل بعض شركات التأمين تتأخر في التعويضات للمرضى أو الأطباء وفيها إشكاليات وإجراءات غير واضحة والمطالبات لا بد أن تكون دقيقة وتحتاج رقابة شديدة».

وأوضح رئيس الجمعية أنه «لا بد من عمل الوثيقة التأمينية بوجود الأطراف الثلاثة لتكون في مصلحة الجميع وتطبيق نصوص التأمين التعاوني المطبق في المملكة ولكن السائد في السوق حاليا هو التأمين التجاري، ولا بد من وضع قواعد كفيلة بحماية المرضى والأطباء وتحقيق مصلحة الشركات أيضا لمنع وقوع أخطاء طبية ولا بد من إيجاد شركات تأمين ذات كفاءة عالية وخبرة في هذا المجال».

وطالب القحطاني وزارة الصحة بأن يكون بينها وبين المديرية العامة للجوازات تنسيق لمنع التعاقد مع أطباء تسببوا بأخطاء طبية كبيرة في المملكة وتم ترحيلهم أو إنهاء التعاقد معهم، قائلا: «ولكنهم للأسف يعودون للعمل بشكل آخر».

وفي شأن آخر، قال رئيس جمعية حقوق الإنسان: «الجمعية تتابع قضية المواطن السعودي ماجد الشمري باعتبارها قضية إنسانية وتتعرض لحدث صغير السن وهناك ملابسات عديدة في القضية وسنهتم بها لحين الانتهاء من الأمر، إذ يوجد تعاون مع وزارة الداخلية الكويتية وغيرها من الجهات العاملة بهذا المجال».

تغييب ٢٣٥ طالبا وطالبة بنجران بسبب غبار الكسارات

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٦٦٠&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ٢٠١١-٠١-٠٢ ٢:١٥ AM

اضطر ٢٣٥ طالبا وطالبة بمدرستين في نجران صباح أمس إلى البقاء في منازلهم وعدم الذهاب إلى مدارسهم بعد أن قرر أولياء أمورهم منعهم من الدوام بسبب غبار الكسارات وأبخرتها السامة التي أصبحت تخيم منذ ١٢ عاما على أروقة المؤسسات التعليمية التي يلتحقون بها للدراسة. وأكد عدد من أولياء الأمور أنهم فضلوا التضحية بتعليم أبنائهم وبناتهم حتى يتم وضع حلول للأجواء غير الصحية والملوثة التي خلفتها الكسارات المخالفة للاشتراطات البيئية.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن ١٥٥ طالبا بمدرسة سايلة غزال الابتدائية والمتوسطة من أصل ٣٧٠ طالبا و٨٠ طالبة بمدرسة سايلة غزال الابتدائية للبنات من أصل ٢٣٥ طالبة تغيبوا أمس عن مدارسهم بعد أن منعهم أولياء أمورهم من الالتحاق بالمدارس حتى تتدخل الجهات المعنية بشكل عاجل لإيقاف تجاوزات الكسارات التي جلبت لهم ولأسرهم ولأطفالهم أمراض الربو والتهابات الجهاز التنفسي على مدى ١٢ عاما حسب قولهم.

وأبدى عدد من أولياء أمور الطلاب والطالبات الذين التقت بهم "الوطن" أمس تذمرهم واستياءهم من الوضع البيئي المزري الذي أحدثته الكسارات. وأشاروا إلى أنهم فضلوا ترك أبنائهم في منازلهم لتحقيق مبدأ الصحة أولاً قبل التعليم حتى يتم إيجاد حلول عاجلة لما وصفوه بالكارثة البيئية التي ألحقت الضرر بالبشر والحيوانات ومزارع المحاصيل، وناشدوا أمير منطقة نجران الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر للموضوع بعين العطف والإنسانية وإيقاف تجاوزات من يريد تحقيق الربحية على حساب صحة الآخرين.

وقال المواطن هادي الرزقي إن الموقع المخصص للكسارات وفق التراخيص المعتمدة منذ ١٥ عاما يقع في منطقة خالية من السكان تسمى " بني واله" على بعد ٢٥ كيلومترا من الموقع الحالي المحاذي للمدارس والمنازل والمزارع. واتهم الأرصاد وحماية البيئة والجهات ذات العلاقة بالتهاون في تحديد الموقع الحقيقي للكسارات وغض الطرف عن ملاكها في مجالات تطبيق الاشتراطات البيئية المبلغة.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي للأرصاد وحماية البيئة حسين القحطاني في رده على اتصال "الوطن" أمس أنه حاول التواصل مع مدير الأرصاد وحماية البيئة بنجران جابر آل ذيبان حتى مساء أول من أمس لأخذ تبعات موضوع الكسارات التي يشتكي منها الأهالي، ولكنه تعذر الاتصال به. وأشار القحطاني إلى أن الأرصاد ستقوم اليوم بإصدار بيان بعد استكمال المعلومات اللازمة حول الموضوع.

وكانت "الوطن" قد انفردت أول من أمس بخبر معاناة المواطنين تحت عنوان" مواطنون بنجران يلجؤون لحقوق الإنسان لإيقاف غبار الكسارات."

قضايا عضل البنات في المحاكم تتحول إلى عقوق في ظل غياب قوانين محددة واختلاف آراء القضاة

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٧٣٩&CategoryID=٣

جدة :نسرين نجم الدين ٢٠١١-٠١-٠٢ ٦:٢٤ AM

أظهر التناول الإعلامي المكثف، وتسليط الضوء على مشكلة عضل البنات حجم المشكلة التي يعيشها كثير من الفتيات. وفي الوقت الذي لا يعطي فيه ناظرو القضايا في مختلف المحاكم ذات الحكم، وفي الوقت الذي لا توجد فيه قوانين محددة تجاه عضل البنات، لا تزال بعض الفتيات اللواتي لجأن للقضاء خلف القضبان، إثر تحويل دعاوى العضل التي رفعنها إلى قضية عقوق، وذلك على الرغم من الخطاب الديني الذي أكد على حرمة عضل البنات ووجه بوجوب نزع الولاية عن العاضل في حال ثبت عضله.

في ١٢ يوليو ٢٠١٠ نشرت "الوطن" قضية عضل صدمت المجتمع، نظرا للمكانة الوظيفية للمعضولة، وهي طبيبة سعودية حاصلة على بورد بريطاني وسعودي في تخصص دقيق ونادر في الجراحة، وذلك عندما قضت المحكمة العامة بالمدينة المنورة بصرف النظر عن دعوى لنزع الولاية التي أقامتها الطبيبة ضد والدها، لاتهامها له بالعضل ومنعها من الزواج. وجاء ذلك الحكم، بعد مرور خمس سنوات على وجود الطبيبة التي تجاوزت ٤٠ عاما، في دار للحماية الأسرية، إثر تعرضها لتعنيف أسري وضرب مبرح بأدوات صلبة، أدى بها إلى سرير أحد المستشفيات، وردت محكمة الاستئناف الحكم إلى القاضي بملاحظات شديدة على حكمه في ٣١ أغسطس ٢٠١٠، إلا أن القاضي عاد وأصر على حكمه. ونشرت "الوطن" في ١٨ أكتوبر ٢٠١٠، رفض دعوى العضل وإعادة الطبيبة الموجودة في إحدى دور الحماية بسبب عنف أسري إلى أسرتها، على الرغم من أن الطبيبة تجاوزت ٤٢ عاما في آخر مداولات القضية .

وفي ١٣ مايو ٢٠١٠ صرح رئيس لجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري، أن من ضمن القضايا التي درستها اللجنة قضيتي عضل لفتاتين في الثلاثينات أحجم والدهما عن تزويجهما لعدم اقتناعه بمن تقدم لهما. وأنهت لجنة التكافل الأسري مأساة إحدى الفتاتين بعقد قرانها على شاب بعد تعنت والدها في تزويجها وذلك بمقر اللجنة بمكتب الإمارة.

وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ عادت قضية العضل للظهور، وهذه المرة من خلال الإنترنت، حيث لجأت أستاذة جامعية سعودية معضولة إلى تدشين حملة على موقع "فيسبوك "تحت عنوان (كفى عضلا) بدلاً من تقديم شكواها إلى القضاء خوفا من نتائج الأحكام القضائية التي قد لا تأتي في صفها أو تتهمها بالعقوق كما حدث في قضية الطبيبة المعضولة.

وفي سبتمبر ٢٠١٠، تداولت وسائل الإعلام قضية "سمر" التي قضت ٧ أشهر في السجن نتيجة اتهامها بالعقوق بناء على قضية عضل رفعتها ضد والدها الذي عضلها عن الزواج، على الرغم من أن سمر سبق لها الزواج ولديها طفل وتجاوزت الثلاثين عاما، وأنهيت قضية سجنها بعد تصاعد إعلامي لوضعها غير القانوني في السجن.

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٠، ست شقيقات من المدينة المنورة لجأن إلى القضاء وأقمن دعوى عضل ضد والدهن الذي عضلهن عن الزواج، حيث بلغت أكبرهن ٣٠ عاما .

وأيضا تم تحويل قضية عضل إلى عقوق، إثر هروب مواطنة إلى خارج المدينة وإحالة شقيقها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بعد وقوفه إلى جانب شقيقته التي تجاوزت ٣٥ عاما، وحولت قضية العضل تلك إلى قضية عقوق في محكمة المدينة المنورة.

وفي ٢ ديسمبر ٢٠١٠ عضل أب ابنته ورفض تزويجها من ابن عمها، على الرغم من أنه سبق لها الزواج بشخص يكبرها بأعوام، ولم تنفع محاولاتها ومراجعاتها لأربع جهات هي محافظة الطائف والمحكمة والشرطة وحقوق الإنسان .

هيئة كبار العلماء

وحول شرعية عضل البنات أكد عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالله بن منيع لـ"الوطن" أن العضل هو نوع من الظلم الذي حرمه الله، وقال: "عضل البنات يعتبر من أكبر الظلم، والله سبحانه وتعالى أعطى الولاية للرجل على المرأة لا على

اعتبار أنها ناقصة ولا على سبيل التسلط ولا على سبيل التعسف ولا على سبيل ظلمها والتعدي عليها، وإنما أعطاه الله الولاية عليها لأجل أنها في حاجة لاختيار زوجها الذي هو في الواقع من ستبقى معه، ولهذا لا يجوز له أن يجبرها على زوج لا تريده، ولا يجوز له أن يملي عليها رأيا مجردا عن أي مقصد ومصلحة شرعية تعود إليها ولمصلحتها، وبناء على هذا فلا شك أن أي عضل يكون مبنيا على الظلم والعدوان لا شك أنه جريمة ويعتبر وسيلة ومبررا لعزل الولاية عن العاضل وإسناد الولاية إلى غيره مما يحقق مصلحة المولية ."

حزم القضاء

من جهة ثانية، دعا القاضي في المحكمة العامة بالرياض الشيخ حمد الرزين إلى الحزم في تناول القضاء لقضايا العضل، مشددا على إشاعة مفهوم احترام رغبة البنت في شريك الحياة وعدم إجبارها على الزواج من شخص لا تريده، أو رفض خاطب ترغبه بلا حجة ولا مبرر شرعي. وكان قد سبق أن جاء على لسان الرزين أنه "ليس في الشريعة السمحة ما يفهم منه لا تصريحا ولا تلميحا أن الفتاة تمنع من الزواج بشاب تحبه، لأنه إذا أرادت الفتاة الزواج بشاب كفء لها ورفضه وليها بلا حجة شرعية فإن العاقبة ستكون وخيمة، فكم من قضايا هروب للفتيات ووقوعهن في الرذيلة كانت بسبب عضلهن من قبل أوليائهن بلا سبب ولا حجة شرعية. ولذلك فإنه يقع على المحكمة دور عظيم في مثل هذه القضايا، وذلك بعدم ترهيب الفتاة أو تخويفها من التقدم للمحكمة لإقامة دعوى العضل، بل إن تسهيل وصول الفتاة إلى القاضي، وبوحها بشكواها لديه أرأف بها و أرحم ."

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

رصدت تقارير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ١٣ حالة عضل مثبتة في ٢٠١٠، وأكد تقرير صادر من الجمعية أن ٨٦ حالة مثبتة شهدتها الجمعية منذ إنشائها وإلى عام ٢٠١٠. وطالبت الناشطة في حقوق المرأة، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور سهيلة زين العابدين حماد، بوضع قانون يقنن عمر الزواج للفتيات في السعودية، وأبدت الدكتورة سهيلة استغرابها لتباين بعض الأحكام القضائية ومواقف بعض القضاة تجاه عضل البنات .وقالت: "موقف بعض القضاة من قضايا العضل مستغرب ومؤلم للغاية، فإذا لجأت الفتاة للقضاء ولم ينصفها، فلمن تلجأ بعده؟ وأكثر أسباب العضل هو الإصرار على تزويج الفتيات من نفس القبيلة أو الفخذ، والمفكرون والعلماء مسؤولون أمام الله عن هؤلاء الفتيات المعضولات المظلومات بحرمانهن من حقوقهن في الزواج والإنجاب، إذا رأوا الظلم وهم ساكتون."

إدارية جدة تنظر دعوى ترسيم ضد وزارة الحج

المصدر: جريدة شمس الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٨١٧
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١٢٠٣٥٥

مكة المكرمة.حامد القرشي

تنظر المحكمة الإدارية بجدة «ديوان المظالم» في الخامس من الشهر المقبل في الدعوى التي رفعها أحد موظفي بند التشغيل بفرع وزارة الحج بمكة المكرمة ضد الوزارة مطالبا بترسيمه على وظيفة رسمية، في الوقت الذي لجأ فيه عدد من زملائه بالفرع إلى جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الأربعاء الماضي للمطالبة بتعيينهم على وظائف رسمية واحتساب الأعوام التي عملوا بها في الوزارة.

وأكد عدد من الموظفين لـ «شمس» أنهم يعملون منذ أعوام طويلة على بند التشغيل بعقد يجدد سنويا وبرواتب متدنية وبدون التمتع بأي امتيازات مثل التأمين الطبي وغيره.

وقال عبدالحفيظ ملا إنه تقدم بدعوى قضائية لديوان المظالم ضد وزارة الحج وتحدد موعد للجلسة الأولى في الخامس من شهر صفر المقبل «انتظرنا منذ أعوام لكي يتم تثبيتنا على وظائف رسمية، إلا أن شيئا لم يحدث وبقينا على حالنا نعاني ضعف الراتب والحرمان من البدلات والعلاوات والامتيازات الأخرى.

وذكر أحمد المحمادي أنهم يعملون في قطاع شؤون العمرة بوزارة الحج منذ نحو عشرة أعوام على بند التشغيل التابع لإحدى الشركات الخاصة براتب قدره ثلاثة آلاف ريال شهريا وبدون احتساب أعوام العمل، حيث يتم تجديد العقود سنويا، وهو ما يحرمهم من المطالبة بأي مستحقات تقاعدية. وأضاف أن عقودهم لا تحمل أي امتيازات وظيفية رغم طول ساعات العمل وعدم وجود بدل خارج دوام.

وأضاف كل من حسن القارحي وماجد سليماني أن الموظفين المطالبين بالتثبيت يبلغ عددهم ٣٥٠، مشيرين إلى أن ترسيمهم على وظائف رسمية، أسوة بموظفي بند التشغيل في وزارات أخرى، يضمن استقرارهم واستقرار أسرهم «أمضينا في العمل نحو ثمانية أعوام وبرواتب لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال وبدون أي زيادات أو بدلات».

من جهة أخرى وعد عضو مجلس الشورى المشرف العام على مكتب حقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان بن الزايدي بالنظر في قضيتهم بعد الاطلاع على كل الأوراق والمستندات المتعلقة بها والعمل على حلها .

د. العيبان يفتتح ورشة عمل التعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها

هيئة حقوق الإنسان تعقد ندوات متخصصة في المناطق للتعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠١/٢٠١١/article٥٩١٢١٠.html

الرياض / نايف ال زاحم

افتتح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان ورشة العمل التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية وحملت عنوان (التعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها) والتي حضرها معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبد الكريم الدخيل وممثلو الجهات الحكومية .

وقد رحب رئيس الهيئة بممثلي الجهات الحكومية وشكر المعهد الدبلوماسي على المشاركة في تنظيم هذه الورشة وشدد معاليه على أهميتها وذلك للوقوف على الأفكار التي تطور العمل الذي تقوم به لجنة الاتجار بالأشخاص وتعرف بنظام مكافحته وتسهم في طرح عدد من الوسائل الوقائية والعلاجية لهذه الجريمة .

وأضاف معاليه أن الهيئة ستشرع في عقد ندوات وورش عمل متخصصة في عدد من مناطق المملكة وسيتم الاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال .

وقد اشتملت الورشة على طرح عدد من أوراق العمل حيث تحدث رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن مشكلة الاتجار بالأشخاص والنظام السعودي الخاص بمكافحته , بينما تحدث الشيخ ماجد النتيفات من ديوان المظالم عن موقف الشريعة الإسلامية من الاتجار بالأشخاص ،وتحدث الأستاذ يحيى اليحيى من وزارة العمل عن التدابير التي اتخذتها وزارة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص .

بعدها فتح النقاش الذي حظي بطرح عدد من الأفكار التي ستسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات الاتجار بالأشخاص والتوعية بخطرها.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

حقوق الإنسان تحذر بشدة: عضل الفتيات إحدى صور الاتجار بالبشر

العقوبات تصل إلى سجن الولي لمدة ١٥ عاما.. وتغريمه مبلغ مليون ريال

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11724&article=602171&search=حقوق&state=true

الرياض: محمد المعدي

أطلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي واحدة من جهتين معنيتين بشكل مباشر بالقضايا الحقوقية في السعودية، تحذيرات شديدة اللهجة، تنبه من إمكانية أن تدخل قضايا «عضل الفتيات» في صور الاتجار بالبشر التي قد تصل عقوباتها إلى السجن ١٥ عاما، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال.

وقال الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان الوطنية إن عضل النساء قد يعتبر وفقا للنظام السعودي اتجارا بالأشخاص.

وأضاف خلال تجمع ناقش مكافحة الاتجار بالبشر: «قد يعتبر العضل من صور الاتجار بالأشخاص عندما يتعمد الولي أو يستغل ولايته بالمخالفة للقواعد الشرعية والأنظمة مما يتطلب نشر الوعي بين الناس بخطورة مثل هذه الحالات».

وقد يعطي هذا الانطباع مسوغا للجمعيات الحقوقية، للتعامل مع حالات العضل، بأنها من صور مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتحريكها كدعاوى في المحاكم الشرعية من هذا المنطلق.

ويأتي ذلك، فيما كشفت هيئة حقوق الإنسان الحكومية عن نيتها لإقامة ورشة عمل تعريفية بنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص في الكثير من المناطق السعودية، مشددة على ضرورة تعاون الجهات المعنية في المملكة للتصدي لهذه الجريمة الخطرة التي تنتهك حقوق الإنسان.

من جانبه، قال الشيخ ماجد النتيفات القاضي بفرع ديوان المظالم بمنطقة القصيم إن معظم الاختصاص القضائي للجرائم الواردة في نظام الاتجار بالأشخاص يخص المحكمة الجزئية كونها الجهة المختصة بالتعزيرات كما نصت عليه المادة ١٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية، مضيفا أنه «إذا كانت جريمة الاتجار بالأشخاص خارجة عن اختصاص المحكمة الجزئية فإنها تكون لدى المحاكم العامة، أما ما يتعلق باستغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استخدام السلطة فيكون الاختصاص القضائي منعقدا للدوائر الجزائية بديوان المظالم».

وطبقا لقانون مكافحة الاتجار بالبشر السعودي، «يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على ١٥ سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معا حسب ما جاء في المادة الثالثة من نظامه».

وتبرز سوء معاملة العمالة الأجنبية، كأحد أهم صور الاتجار بالأشخاص. وردت وزارة العمل السعودية على الوقائع التي أشارت لانتهاك حقوق العامل الأجنبي، مشددة على أن النظام وفر إجراءات تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل.

وأشارت وزارة العمل إلى أن من بين الأمور المنظمة للعلاقة بين صاحب العمل والعامل «جعل ارتباط العامل بصاحب العمل من خلال العلاقة التعاقدية (عقد العمل) وليس من خلال الكفالة»، مشيرة إلى إعطاء العامل حق الاحتفاظ بجواز سفره وجواز سفر عائلته والذي طبق منه ما يختص بجوازات أفراد العائلة، وكذلك منح العامل الوافد مراجعة إدارة الجوازات بشأن استخراج رخصة إقامة لأفراد عائلته أو تأشيرات السفر والعودة الخاصة بهم.

وأتاحت أنظمة وزارة العمل في هذا الصدد لـ«العامل حق التنقل داخل المملكة ما دام يحمل رخصة إقامة سارية دون مطالبته بتصريح التنقل، وكذلك القيام بالتعاملات المتعلقة بشؤونه الخاصة كالشراء والاستئجار وإصدار رخصة القيادة أو الحصول على الخدمة الهاتفية».

وبينت وزارة العمل السعودية في بيان موقفها إزاء جرائم مكافحة الاتجار بالأشخاص، بأن هناك تأكيدا على الجهات المختصة بالحزم في تطبيق العقوبات المقررة على كل صاحب عمل يتأخر في تجديد إقامة العمالة الوافدة المسجلة لديه أو التقاعس بما يؤدي إلى تعليق أوضاعها النظامية أو المالية أو يعمل على سداد أجورها أو مستحقاتها أو أخذ مبالغ مقابل إنهاء إجراءاتها.

حقوق الإنسان تفتتح ورشة الاتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢١
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٦١٣

سالم الشريف - الرياض

افتتح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ورشة العمل التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية وحملت عنوان (التعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها) والتي حضرها نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبد الكريم الدخيل وممثلو الجهات الحكومية . وشدد رئيس الهيئة على أهمية مثل هذه الورش وذلك للوقوف على الأفكار التي تطور العمل الذي تقوم به لجنة الاتجار بالأشخاص وتعرف بنظام مكافحته وتسهم في طرح عدد من الوسائل الوقائية والعلاجية لهذه الجريمة. وأضاف أن الهيئة ستشرع في عقد ندوات وورش عمل متخصصة في عدد من مناطق المملكة وسيتم الاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال. وقد اشتملت الورشة على طرح عدد من أوراق العمل حيث تحدث رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن مشكلة الاتجار بالأشخاص والنظام السعودي الخاص بمكافحته ، بينما تحدث الشيخ ماجد النتيفات من ديوان المظالم عن موقف الشريعة الإسلامية من الاتجار بالأشخاص .

التجاوزات العمالية.. العلاقة القانونية بين الكفيل والعامل غامضة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/03/article591359.html

الرياض - فاطمة الغامدي

توجد حالات عنف يتعرض لها بعض خدم المنازل من أرباب العمل والعكس صحيح أيضاً، حيث تختلف حدتها وأسبابها وانواعها، فالاعتداء قد يكون جسدياً كالضرب، وقد يكون نفسياً سببه رب العمل كحرمان العامل من استلام رواتبه لفترات طويلة، وقد يكون سببه العامل نفسه كرفض العمل دون مسوغ نظامي، كما أنّ الاعتداء اللفظي يكون بالتلفظ بعبارات جارحة وخارجه عن الروح الانسانية التي قد يطلقها بعض أرباب العمل تجاه العاملين لديهم، وهذه الأسباب قد تؤدي إلى اضطراب العلاقة بين العامل ورب العمل، وبالتالي هروب العامل للبحث عن بيئة عمل أفضل ودخل أفضل في ظل غياب التشريع الذي ينظم مثل هذه العلاقة .

وأوضح المستشار القانوني «خالد بن عبدالرحمن الفاخري» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنّ تلك العلاقه غير المنظمة ينتج عنها عمالة سائبة، وانتشار للجريمة وضياع لحقوق المواطن وإضرار بسمعة المملكة خارجياً بالرغم من الجهود المبذولة من الدولة لضمان حفظ حقوق الجميع، ويعود ذلك لعدة أسباب منها الوضع الحالي للكفالة والتي مكنت الكفيل من السيطرة الكاملة على العامل مما جعل بعض الكفلاء يقوم باستخدام الكفالة كوسيلة ضغط على العامل لإجباره على التنازل عن حقوقه أو تسوية مستحقاته المالية بما يرضي الكفيل بالإضافة لغياب الآلية المنظمة لهذه العلاقة حيث أنّ رب العمل لا يعي ماهي حقوقه وحدودها .

وأضاف أن العامل أيضاً لا يعلم ماله من حقوق وما عليه من واجبات سوى استلام الأجر في نهاية الشهر، مما نتج عنه بعض التجاوزات والاضطرابات التي شابت العلاقة بين أطرافها (رب العمل – والعامل)، حيث أن غياب اللوائح المنظمة لعمل خدم المنازل أسهم في ذلك، وبالرغم من اهتمام القيادة بهذه الفئة وغيرها من العمالة من خلال إصدار عدة قرارات وتعليمات تحد من هذه السلوكيات السلبية لبعض المواطنين في تعاملهم مع العمالة ومنها قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦ وتاريخ ١٢- ٧-١٤٢١ه الذي أكد في مادته السادسة على الجهات المختصة بالحزم مع كل صاحب عمل يتسبب في تعليق أوضاع العمالة الوافدة المسجلة عليه النظامية منها أو المالية أو يعمل على تأخير سداد أجورهم أو مستحقاتهم او اخذ مبالغ مالية مقابل انهاء اجراءاتها بالإضافة الى ما اوكل لوزارة العمل لوضع لائحة تنظيمية لعملهم من خلال ما جاء في نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ه في مادته السابعة الفقرة الثانية والتي جاء فيها «يستثنى من تطبيق احكام النظام خدم المنازل ومن في حكمهم – وتقوم وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة بوضع لائحة خاصة لخدم المنازل ومن في حكمهم تحكم علاقتهم مع مستخدميهم، وتحدد حقوق وواجبات كل طرف منهم وترفعها لمجلس الوزراء»، إلا أن هذه اللائحة لم تر النور حتى الآن .

وأكد «الفاخري» على ضرورة تطبيق الجهات المعنية هذا الأمر وسرعة العمل على إصدار لائحة تنظم عمل خدم المنازل، والتي يعتقد أنه في حال صدورها ستقضي على العديد من السلبيات القائمة حالياً، حيث أن توضيح واجبات رب العمل وحقوقهم وواجبات العامل وحقوقه سيسهم بلا شك في تقليل حدة التوتر في العلاقة لمعرفة كل طرف لحقوقه وواجباته والعقوبات التي قد تطبق بحق من لا يلتزم بتنفيذ التزاماته من الطرفين .

ودعا إلى إيضاح العلاقة التعاقدية وفق تنظيم قانوني واضح المعالم للقضاء على العديد من السلبيات الحالية ويتم ذلك من خلال جعل العلاقة العمالية بين رب العمل والعامل علاقة عمل فقط دون أن يكون لرب العمل أي تدخل في شؤون العامل الاخرى) اقامة، جواز سفر، اجراءات الخروج والعودة، فتح الحسابات البنكية الخ)، بحيث يتم إنشاء هيئة حكومية تعني بشؤون العمالة وتتولى تنظيم سوق العمل في المملكة وتوفير الأيدي العاملة لمن يحتاجها وتكون المرجع للعمالة في جميع شؤونهم الخاصة (إصدار اقامة – اصدار بطاقة عمل – تنظيم الخروج والعودة للعمالة)، مما سينتج عنه تقليل التجاوزات الحاصلة حالياً وسيسهم في تغير النظرة السلبية المأخوذة على المواطن السعودي تجاه تعاملهم مع العمالة .

وطالب المواطنين بأن يحسنوا تعاملهم مع ما لديهم من عمالة لما لذلك من أثر وانعكاس ايجابي لسمعة المملكة خارجياً حيث ان بعض السلبيات التي ترصدها التقارير الدولية عن وضع العمالة في المملكة سببها بعض المواطنين بالرغم مما تبذله الدولة من جهود لحفظ حقوق جميع المقيمين على اراضيها من مواطنين او مقيمين.

ورشة عمل للحد من الإتجار بالأشخاص في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٦٩.htm

معتوق الشريف ـ جدة

طرح حقوقيون ومتخصصون وممثلون للجهات الحكومية عددا من الرؤى للحد من جريمة الإتجار بالأشخاص، وذلك في ورشة (التعريف بجريمة الإتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها)، التي التأمت في مقر المعهد الدبلوماسي في الرياض صباح أمس.

الورشة التي افتتحها رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان طرح خلالها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ورقة بين فيها مشكلة الإتجار بالأشخاص والنظام السعودي الخاص بمكافحته، بينما تحدث الشيخ ماجد النتيفات من ديوان المظالم عن موقف الشريعة الإسلامية من الإتجار بالأشخاص، ويحيى اليحيى من وزارة العمل عن التدابير التي اتخذتها وزارة العمل لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

الورشة حضرها نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبد الكريم الدخيل وممثلو الجهات الحكومية.

وفي كلمته شدد العيبان على أهمية الورشة للوقوف على الأفكار التي تطور العمل الذي تقوم به لجنة الإتجار بالأشخاص وتعرف بنظام مكافحته والإسهام في طرح عدد من الوسائل الوقائية والعلاجية لهذه الجريمة. وقال: «الهيئة ستشرع في عقد ندوات وورش عمل متخصصة في عدد من مناطق المملكة وستتم الاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان».

تعليق ملف مختل مكة حتى إشعار آخر

المصدر: جريدة شمس الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٨١٨
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٤٧٩

مكة المكرمة. فواز العبدلي

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «فرع مكة المكرمة» من إدارة شرطة العاصمة المقدسة إرجاء طلبها الشاب المختل عقليا الذي صدر بحقه حكم بسجنه أربعة أعوام وجلده ألفي جلدة، بعد دعوى تقدمت بها مقيمة نيجيرية تتهمه فيها باعتدائه على ابنتها «عشرة أعوام»، وذلك بعد أن ثبت لديها رسميا وبحسب التقارير الصحية أنه مصاب باختلال عقلي؛ ما أدى إلى قبول المحكمة العامة الالتماس الذي تقدم به ولي أمر الشاب.

وأكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف بدراسة ملف القضية ومتابعتها الدكتور محمد السهلي لـ«شمس» أنه تبين للجمعية أن الشاب المتهم في القضية متخلف عقليا، وبالتالي لا تجري عليه الأحكام الشرعية كما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن ثلاث...»، ومنهم «المجنون حتى يفيق».

وأشار إلى أن الخطوات التي ستتبعها الجمعية هي مخاطبة إمارة منطقة مكة المكرمة بإيقاف البحث والتنفيذ إلى حين اكتساب الحكم الشرعي صفته القطعية، وذلك عقب تفهم المحكمة العامة وقبولها الالتماس الذي تقدم به ولي الشاب المختل وهو عمه لوقف تنفيذ الحكم.

وأضاف أن قبول الالتماس يعني أن توقف الجهة الأمنية عمليات البحث والتنفيذ إلى حين اكتساب ملف الحكم القطعية بالحكم.

من جانبه وعد مدير إدارة شرطة العاصمة المقدسة العميد إبراهيم الحمزي بالإشراف شخصيا على ملف قضية الشاب المختل عقليا الذي أصدرت المحكمة العامة بمكة حكما يقضي بسجنه.

وأشار العميد الحمزي لـ«شمس» إلى أن التعاون مع الجمعية ليس جديدا، فإدارته تقدر مجهودات الجمعية والدور الذي تقوم به. وذكر أن للقضية تفاصيل أخرى ستعلن بعد تدوين مداخلات الجمعية وما يتبع ذلك من إجراءات عبر الشرطة وجهات الاختصاص الأخرى.

من جانبه أكد رئيس الجمعية مفلح القحطاني لـ«شمس» أن الجمعية ستتابع قضية الشاب حتى الانتهاء منها، مشيرا إلى أنه وبحسب التقارير الطبية عن الاختلال العقلي للشاب فإن ذلك يسقط عنه الحكم. وتساءل عن الأسباب التي دعت إلى إغفال هذا الجانب عند محاكمته. ولفت إلى المواقف الإيجابية لشرطة العاصمة المقدسة في كثير من القضايا التي كان لها الأثر بعد الله في إرجاع الحقوق إلى أصحابها.

وكانت «شمس» نشرت في عددها رقم «١٧٩٥» تفاصيل القضية وحكم المحكمة العامة بسجنه أربعة أعوام وجلده على الرغم من تقرير مستشفى شهار بالطائف عن حالته العقلية وعدم إدراكه لتصرفاته وحاجته إلى الرعاية والاهتمام، وهو ما أكده المستشار القضائي الخاص مستشار جمعية الصحة النفسية بدول الخليج والشرق الأوسط صالح اللحيدان، الذي أشار في حديثه لـ«شمس» وقتها إلى أن المدعى عليه تصنف حالته العقلية بالدرجة الأولى من الاختلال العقلي، وهي درجة لا تمكن من إصدار أحكام شرعية عليه .

تعريف الاتجار بالبشر يثير جدلا بين جمعية وهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٨١٨
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٥٠٧

الرياض. راكان المغيري

أثارت قضية التعريف بالممارسات التي تندرج ضمن جرائم «الاتجار بالبشر» جدلا بين جمعية وهيئة حقوق الإنسان، وذلك بعد إعلانهما لـ «شمس» أمس أنه لم تسجل أي حالة اتجار بعد مرور ما يقارب العام ونصف العام على سن النظام الذي صادقت عليه سبع جهات حكومية، هي وزارات الداخلية والخارجية والعدل والشؤون الاجتماعية والعمل، وهيئتا حقوق الإنسان والتحقيق والادعاء.

واعترفت الجمعية بوجود جرائم اتجار بالبشر في المملكة، لكنها لم تسجل أي حالة لغياب المعلومة وعدم وضوح النظام، في الوقت الذي ردت فيه الهيئة بأن النظام واضح وصريح ومحدد.

واتهمت الجمعية الجهات المشاركة في إعداد النظام بتغييب المعلومة، وجاء على لسان نائب الرئيس الدكتور صالح الخثلان: «الجهات الرسمية مطالبة بتحديد الممارسات التي تصنف القضايا على أنها اتجار بالبشر، وعدم ترك الأمور عائمة بهذه الطريقة». وأكد الخثلان لـ«شمس» أن الجمعية لم ترصد حالات اتجار بالبشر نتيجة عدم التعريف بالنظام الذي اهتم بإبراز العقوبات، ولم يسلط الضوء على الحالات التي يمكن أن تندرج ضمن جرائم الاتجار»، وأضاف: «الجهات المعنية بالأمر ومن ضمنها جمعية حقوق الإنسان لا يمكن لها أن ترصد حالات دون أن تتعرف على الممارسات التي يمكن من خلالها كشف هذه الجرائم». فيما نفى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان معلومة عدم التعريف بحالات النظام، مؤكدا أن «النظام واضح وصريح ومحدد للحالات وتم تعريفها». وأوضح أن الخطر لا يكمن في رصد حالات الاتجار بالبشر، مشيرا إلى أنهم يعملون على ورش للتعريف بالنظام ووضع الآليات وتطبيقها وتطويرها، مضيفا أن الجهات ذات العلاقة مثل هيئة التحقيق والادعاء العام والعدل هي من تحدد إذا كانت الحالات المسجلة هي اتجار بالبشر أم لا.

وكانت هيئة حقوق الإنسان دشنت أمس ورشة العمل التي نظمتها بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية بعنوان «التعريف بجريمة الاتجار بالأشخاص ووسائل مكافحتها»، وتضمنت طرح أوراق عمل منها ورقة لرئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني الذي تحدث عن مشكلة الاتجار بالأشخاص والنظام السعودي الخاص بمكافحته، بينما استعرض ممثل ديوان المظالم ماجد النتيفات عن موقف الشريعة الإسلامية من الاتجار بالأشخاص، وطرح ممثل وزارة العمل يحيى اليحيى التدابير التي اتخذتها وزارة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص .

المرأة نافست الرجل في العديد من المجالات والمناصب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://al-madina.com/node/٢٨١٦٨٥

علي النقمي - مكة المكرمة

أوضح فضيلة الشيخ : حمد بن عبد الله بن خنين المستشار الشرعي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو الجمعية الفقهية السعودية: أن المرأة تحتل مكانة عظيمة وتشاطر الرجل في إكمال منظومة الحياة.. فخلق المرأة من ضلع الرجل، له دلالته فهي من نفس العنصر كالرجل تماماً وهنا نجد علاقة دم بين الطرفين وعلاقة إتمام وتكميل بين الرجل والمرأة سواء من الناحية الإنسانية أم الاجتماعية يقول الله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) فالنفس الواحدة هي آدم وخلق منها زوجها هي حواء وفي الحديث (إن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج شئ في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج).
فقد جاء الإسلام فأحدث ثورة شاملة في تاريخ المرأة ويكفي النساء فخراً أن سميت سورة كاملة في القرآن الكريم باسمهن وهي من طوال المفصل وسميت سورة أخرى بإحداهن وهي سورة مريم ويكفيهن شرفاً أن المرأة ملزمة بحكم مصدرها الإلهي ووثيقة حقوقها في الإسلام معلنة وواضحة مستمدة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فالمرأة السعودية شقت عن نفسها ونافست الرجل في العديد من المجالات والمناصب وخير شاهد وجود جامعة خاصة بها ومكانة لائقة في تربعها على كثير من المسؤوليات العليا في الدولة. فالنظرة لها شمولية ، لها حقوقها المعتبرة فالشرائع السماوية بوجه عام أكمل وأتم وإن نقاء الشريعة الإسلامية وبعدها عن التصحيف والتحريف جاءت بخير كثير للبشرية جمعاء وخاصة (المرأة حيث قدمت لنا الشريعة الغراء وثيقة جامعة مانعة لم ترق إليها أية مواثيق أو عهود أو شرائع أخرى ولا يمكن لنا إلا أن نسلم ونقرأ بأن خالق الإنسان هو أدرى بخلقه وصدق الله العظيم إذ يقول:(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير).
وحول التطلع لمزيد من منح صلاحيات أكثر للمرأة أوضح الشيخ ابن خنين أنه ومن خلال ذلك نتطلع إلى مزيد من تحقيق قيام الجهات المسؤولة ذات العلاقة بمنح المرأة فرصا وخدمات اكثر. كما ينبغي تفعيل تلك الحقوق ومنع التجاوزات ضدها ودراسة القضايا التي تقف دون انسجامها في مسايرتها مع الرجل لخدمة أمتها ووطنها وحتى أسرتها . لتكون لبنة صالحة في مجتمعها بزرع الثقة ومنحها فرص الحياة التي تناسبها تحت مظلة الشريعة السمحة. ولقد خصت الأمم المتحدة لها بيوم استشعارا بدورها الهام والمسؤولية الملقاة ،والمرأة بلا شك خاصة ونحن في هذه المرحلة بالذات لابد أن تعطى مزيدا من الثقة والصلاحيات بعيدا عن سلطة الرجل وخاصة لمصلحة الأبناء لأن في ذلك مصلحة نفسية وصحية ولأن الأم خير من يقوم على الأولاد ويرعاهم ويحضنهم بدون الإخلال بالقوامة الشرعية . فبناء الأسرة يقوم على المرأة والرجل على حد سواء هذه العلاقة بينهما هي علاقة الزوجية وأساس تكوين العالم وعليها يجري نظام الكون (ومن كل شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون).
فكلاهما يحملان أهمية واحدة في الكون لتتحقق العلاقة الأسرية والسلام الدائم للبشرية استمراراً لخلافة الإنسان في الأرض ليعمرها (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) فكان نظاماً اجتماعياً يعكس خصائص وسمات الجماعة يخضع لأعراف وتقاليد ترتبط بعقائد وسلوكيات عمل كل جماعة.
فكانت قيمة المرأة وإنسانيتها جوهرة مكنونة ومصونة قال تعالى: (وعاشروهن بالمعروف) وقال: (ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا) وصايا وواجبات للمرأة قلّ نظيرها في الأنظمة الوضعية يقول الإمام الغزالي: أهم حقوق للمرأة الصيانة والستر وترك المطالبة بما وراء الحاجة والتعفف عن كسبه إذا كان حراماً. فكان ديننا نظام واقعي يتوافق والفطرة الإنسانية وتكوين الإنسان يشيد أسر متماسكة ومجتمعاً صلباً ويقيم حياة أخلاقية مثلى وسطية الاعتدال شمولية الحقوق حيث نعمت المرأة باستقرار شامل لكل أطر الحياة تمنحها الاحترام والشرعة بوسطية واعتدال راسخ.
وأكد فضيلته أن المرأة أصبحت شقيقة الرجل وبانية الأجيال وحاضنة الأبطال ولها دور في التنمية والتطوير فقد كفل لها

الشرع حقوقها وأكد عليها النظام وبين مدى اهتمام الشريعة الإسلامية بذلك الأمر بالحفاظ عليها والتوصية بالرفق بها وتحريم ظلمها فالمرأة قد تكون مدعية أو مدعى عليها وبائعة ومشترية وراهنة ومرتهنة وناظرة للوقف ووصية ووليّة وغير ذلك مما يتطلب الحاجة إلى رفع الوعي بحقوقها بإصدار دليل إجرائي استرشادي لبيان مالها وما عليها خاصة عندما ترغب برفع شكواها وتظلمها. فهي أمام القضاء بالتساوي مع الرجل لا تفريق بينهما إلا في الأمور الخاصة بها في التشريع.. وفي الحديث (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً) خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) و (واستوصوا بالنساء خيراً) وقد فضّلت المرأة على الرجل في فضل الأم على الأب وكذا في بعض مسائل الميراث سواء بالفرض أو التعصيب وإرثهن بالفرض أكثر ، ونصّ نظام المرافعات الشرعية المادة ٣٤ للزوجة الحق في إقامة الدعوى في بلدها أو بلد الزوج في مسائل الأحوال الشخصية كما أن النظام نصّ على إقامة محاكم للأحوال الشخصية في قضايا الأسرة.وختم بأن المرأة ذات ذمّة مالية مستقلة عن الرجل لها كامل الحرية بالتصرف في ثروتها وغير ذلك من الحقوق مؤكدا أن الحياة لا تستقيم بدون المرأة وبدون العدل والانصاف في الحقوق والواجبات.

مواطن يستعين بحقوق الإنسان لإزالة آثار السيول من منزله

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٠٣٣&CategoryID=٥

مكة المكرمة: سهل مليباري ١:٥٣ AM ٢٠١١-٠١-٠٤

استعان مواطن بجمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة للتنسيق مع بلدية العمرة الفرعية لإزالة آثار السيول التي داهمت منزله إثر الأمطار التي هطلت على العاصمة المقدسة الخميس الماضي.

وقال نعمان الصبحي "استعنت بجمعية حقوق الإنسان للتدخل لدى البلدية لإزالة آثار السيول التي حاصرت منزلي منذ الخميس الماضي مما أدى إلى تلفيات في الأثاث وهبوط في بلاط بعض الغرف"، وأضاف "أصيب أحد أطفالي بحمى الضنك بسبب البعوض الذي تجمع على المياه الراكدة منذ ٤ أيام."

من جانبه، أوضح مندوب الجمعية محمد كلنتن في تصريح إلى "الوطن" أن الجمعية وجدت ضررا كبيرا في منزل المواطن الذي أكد أنه اتصل بالدفاع المدني ولم يتجاوب معه بحجة أن إزالة آثار السيول من اختصاص البلدية"، مشيرا إلى أن ارتفاع الماء وصل إلى نصف متر مما أدى إلى تلف أثاث المواطن وعزله عن الآخرين.

تأشيرات المجاملة ترهق الحج وخطبة عرفات طويلة

حقوق الإنسان: جهود الجهات المسؤولة ساهمت في إنجاح الموسم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٠٧١&CategoryID=٤

الرياض :علي القحطاني ٢٠١١-٠١-٠٤ ٣:٢٨ AM

سجل تقرير لجمعية حقوق الإنسان عن أعمال حج ١٤٣١هـ، عددا من الملاحظات على أداء بعض الجهات الحكومية والأهلية خلال الموسم، إلا أن التقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه أمس، لم يغفل إيجابيات الجهات المسؤولة عن الحج من خلال إبرازه الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إنجاح الموسم وتذليل صعوبات ضيوف الرحمن.

وطالب فريق حقوق الإنسان الميداني، بضرورة تقييد تأشيرات الحجاج الفرادى حيث إنها – وفقا للتقرير- تأشيرات تمنحها السفارات "مجاملة"، كما أنها تعطى لمن ليس في دولتهم ممثلية للمملكة، وأكد التقرير أن تلك التأشيرات تساهم في ازدياد ظاهرة الافتراش وخصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتؤدي إلى عمليات نصب واحتيال على الحجاج، وتأثيرها سلبي على الخدمات الموجهة للحجاج القادمين مع البعثات الرسمية.

وانتقد التقرير طول خطبة الحج بمشعر عرفات والتي زادت مدتها عن ساعة كاملة، حيث لوحظ معاناة الحجاج الذين كانوا يفترشون الإسفلت لسماع الخطبة وأداء الصلاة في درجة حرارة مرتفعة وبيئة طاردة لاكتظاظها بالنفايات .

وتوصلت الجمعية إلى أن الافتراش كان نتيجة إما لعدم وجود مقر للحاج في منى أو لازدحام الخيام بمن فيها، حيث إن المقرر أن يسكن في الخيمة الواحدة ١٠ حجاج ولكن في الواقع سكانها ١٦ حاجا خلافاً للأنظمة.

الافتراش والحجاج الفرادى وتثقيف الحجاج بالمناسك والشروط الصحية .. قضايا احتلت جزءا كبيرا من تقرير جمعية حقوق الإنسان عن أعمال حج ١٤٣١هـ والذي صدر أمس.

التقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، تضمن عددا من الملاحظات على أداء بعض الجهات الحكومية والأهلية خلال الموسم، إلا أنه لم يغفل إيجابيات الجهات المسؤولة عن الحج من خلال إبرازه الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إنجاح الموسم وتذليل صعوبات ضيوف الرحمن.

الجمعية أشارت إلى أن فريقها الميداني زار عدداً من المؤسسات الحكومية والأهلية وتقابل وتحاور مع عدد كبير من ضيوف الرحمن، وناقش مع المسؤولين خطط جهاتهم وقطاعاتهم خلال موسم الحج، وشملت الزيارات مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة (منى ، مزدلفة، عرفات).

ووقف فريق حقوق الإنسان على الجهد الكبير المبذول من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية لأداء واجباتهم حسب خططها التنفيذية لخدمة حجاج بيت الله الحرام.

ورأى الفريق أن الافتراش في مشعر منى ليس محصوراً كما كان سابقاً في طريق المشاة وتحت جسر الجمرات بل يكاد يكون في كل مساحة في منى برغم معالجات المنع الفعلية من رجال الأمن الذين يتزايد عددهم لأداء هذه المهمة، وتوصل الفريق إلى أن الافتراش كان نتيجة إما لعدم وجود مقر للحاج في منى أو لازدحام الخيام بمن فيها، حيث إن المقرر أن يسكن في الخيمة الواحدة ذات المساحة ٤×٤ عشرة حجاج إلا أنه وحسب وزارة الحج ونتيجة لضيق مساحة المشعر فإن الخيمة الواحدة ذات المساحة نفسها يسكنها ١٦ حاجا بالمخالفة للأنظمة وهي تخصيص ١,٦ متر مربع لكل حاج داخل الخيمة لحجاج الداخل.

نصب واحتيال
وطالب الفريق بضرورة تقييد تأشيرات الحجاج الفرادى حيث إنها – وفقا للتقرير- تأشيرات تمنحها السفارة، كما أنها تعطى لمن ليس في دولتهم ممثلية للمملكة العربية السعودية، وأكد التقرير أن تلك التأشيرات تساهم في ازدياد ظاهرة الافتراش وخصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وتؤدي إلى عمليات نصب واحتيال على الحجاج، وتأثيرها سلبي على الخدمات الموجهة للحجاج القادمين مع البعثات الرسمية ، فضلا عن تسلل عدد من الحجاج الفرادى إلى خيام حجاج القرعة واستخدام جميع المرافق المخصصة لهم ، إضافة إلى أن خدماتهم منقوصة والاهتمام بهم لا يرقى لمستوى الخدمات المقدمة للحجاج الآخرين.
ودعت الجمعية إلى ضرورة نقل مقرات الأجهزة الحكومية التي لا تقوم بعمل ميداني خدمي إلى خارج منى تنفيذاً للأمر السامي الصادر في عام ١٤١٠هـ ، لضمان حق الحاج في المبيت، مع إلزام البعثات بعمل دورات تثقيفية للحجاج ، والتأكيد على وزارة الحج بعدم تسليم المواقع المخصصة لمؤسسات حجاج الداخل بوقت مبكر حتى يمكن تجهيزها بما يليق بالحجاج، والتأكيد على وزارة المياه والكهرباء بتوفير المياه الكافية للمشاعر ومكة المكرمة وحسن إدارتها وتوزيعها بشكل عادل وصيانة الشبكات داخل المشاعر بشكل دوري، وإلزام الأجهزة الحكومية التي تستضيف حجاجاً من الداخل والخارج بإسناد الاستضافة إلى مؤسسات متخصصة لتقديم السكن والإعاشة والمواصلات توفيراً للجهد والمال والمساحات في مشعر منى.
طاقة استيعابية
كما دعت الجمعية الجهات المساندة في الحج إلى إعداد دورات تعريفية لرجال الأمن بخرائط مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لإرشاد الحجاج التائهين حفاظاً على حق الحاج بإيجاد من يرشده ، وضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى ببدائل مضافة كالاستفادة من البناء على سفوح الجبال، وتكثيف الرقابة على نظافة دور إسكان الحجاج والشوارع المحيطة بها والمشاعر المقدسة، ربط الحجاج الفرادى ببعثات دولهم أو الدول القادمين منها، منع إسكان الحجاج في قصور الأفراح التي لا توفر لهم الخصوصية، منع سيارات نقل الحجاج من الوقوف في الشوارع الخلفية والعامة داخل أحياء مكة، التنسيق مع وزارة الصحة للكشف على المدارس المستخدمة من القطاعات الحكومية قبل تسليمها لإدارة التعليم.
وشاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمرة الثانية على التوالي ممثلة في مكتب العاصمة المقدسة بفريق عمل خلال أيام الحج يتولى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ورصد ومتابعة أعمال الحج لبعض القطاعات الحكومية والأهلية ، وتلقي شكاوى وملاحظات الحجاج.
وكان لفريق العمل فعاليات وزيارات صباحية ومسائية في المنطقة المركزية والمشاعر، وفق برنامجه التنفيذي خلال الأيام من ١٢/٥ - ١٢/١٣، وتقابل وتحاور مع عدد كبير من ضيوف الرحمن، كما ناقش من قابلهم من المسؤولين عن خطط جهاتهم الرسمية خلال الحج.
واتضح للفريق الجهد الكبير المبذول من قبل المؤسسات والهيئات (الحكومية والأهلية) لأداء واجباتهما حسب خططها التنفيذية لخدمة حجاج بيت الله الحرام ؛ وقد أفرد الفريق تقريراً يومياً تفصيلياً لزياراته الميدانية ولقاءاته أبرز فيها أهم النقاط الإيجابية وأهم النقاط السلبية التي لاحظها، كما سجل رؤيته للتطوير والتحسين بمجموعة من التوصيات، وقد برز أمام الفريق قضايا غاية في الأهمية منها: الطاقة الاستيعابية لمشعر منى والإشغالات غير المبررة، والحجاج الفرادى، ولما يترتب على هاتين القضيتين من الجوانب السلبية منها الأمني، الصحي، الاجتماعي، البيئي، الإنسان وكرامته، ولما فيها من ضياع للحقوق وإهدار للجهد والمال، فقد أفرد لكل قضية دراسة مستقلة.
الطاقة الاستيعابية والإشغالات
جاء في البرقية التي رفعها لخادم الحرمين الشريفين، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ؛ وزير الداخلية ؛ رئيس لجنة الحج العليا صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، في ختام أعمال الحج ، أن عدد الحجاج بلغ ١٤٣١هـ (٢،٧٨٩،٣٩٩) حاجاً، وهو رقم كبير بكل المقاييس يفوق الاستيعاب الفعلي للخيام بمشعر منى، حيث إن استيعاب الخيام في منى ومزدلفة حسب إفادة وكيل وزارة الحج حاتم قاضي لفريق العمل (١،٣٥٠،٠٠٠) حاج فقط، وبعملية بسيطة يتضح أن عدد الحجاج الزائد عن استيعاب المشعر الحرام هذا العام هو(١،٤٣٩،٣٩٩) حاجاً , وهي مشكلة تتفاقم عاماً بعد عام، لأن عدد الحجاج في تزايد والمساحة هي المساحة.
وخلال جولة الفريق في مشعر منى لاحظ أن بعض الوزارات والأجهزة الحكومية اتخذت مواقع لها داخل المشعر من الخيام المخصصة للحجاج ، وبالعودة إلى المعلومات التي أصدرتها وزارة المالية عن إشغالات منى اتضح أن المساحة

التي تشغلها هذه المصالح والهيئات بلغت (٣٦٤٧٨٧ م٢) وفق بيان المالية عام ١٤٢٩هـ ، يضاف إلى ذلك عدد ومساحات الخيام المزالة من أمام مسار القطار هذا العام.
هذه الحقائق موجودة على الطبيعة ؛ وفي المقابل أصبح الافتراش في مشعر منى ليس محصوراً كما كان سابقاً في طريق المشاة وتحت جسر الجمرات بل يكاد يكون في كل مساحة منى، برغم معالجات المنع الفعلية من خلال رجال الأمن الذين يتزايد عددهم لأداء هذه المهمة، إلا أن هذا كان نتيجة لذلك، أي أن الافتراش كان نتيجة إما لعدم وجود مقر للحاج في منى أو لازدحام الخيام بمن فيها، حيث إن المقرر أن يسكن في الخيمة الواحدة ذات المساحة (٤×٤) عشرة حجاج، إلا أنه وحسب وكيل وزارة الحج ونتيجة لضيق مساحة المشعر فإن الخيمة ذات المساحة نفسها يسكنها حالياً (١٦)حاجاً .. في مخالفة للقاعدة التي أقرتها وزارة الحج وهي تخصيص (١،٦م٢) لكل حاج داخل الخيمة لحجاج الداخل.
الحجاج الفرادى
أثناء جولة فريق العمل في المنطقة المركزية بجوار الحرم لاحظ وجود مجموعة من الحجاج السودانيين في حدود ٤٦حاجاً يفترشون الطريق خلف مبنى إرشاد التائهين بالمنطقة المركزية، وعند التوقف وسؤالهم عن سبب افتراشهم الطريق أفادوا بأنهم حجاج فرادى ؛ ليس لهم سكن في مكة المكرمة ؛ وقرر فريق العمل تقصي هذه الظاهرة والبحث وجمع المعلومات عن الحجاج الفرادى.
وبالالتقاء بالمسؤولين في مكتب خدمة الفرادى، أفادوا بأن لديهم ٣٨٠٠ حاج تقريباً من عدة دول عربية من الحجاج الفرادى حيث تُقدمَ لهم خدمات السكن في المشاعر فقط والمواصلات داخل المشاعر ومكة والمدينة والمطار مقابل مبلغ وقدره ١٠٣٠ ريالاً، مشيرين إلى أن جميع حجاج البر لا تشملهم التنقلات، ويرون أن مثل هذه التأشيرات هي تأشيرات مجاملة تعطى عن طريق السفارات، وقد قام الفريق بعدة لقاءات مع بعض الحجاج من الدول السابق ذكرها.
إيجابيات وسلبيات
من خلال الفعاليات اليومية وفق خطة العمل استخلص الفريق العديد من الإيجابيات والسلبيات التي تم رصدها وخلُص في النهاية إلى بعض التوصيات التي يرى الأخذ بها لتطوير العمل في خدمة الحجاج وتلافي السلبيات التي رصدت.
أبرز الإيجابيات
-نجاح خطة الحج بتضافر الجهود في جميع القطاعات الحكومية والأهلية وتوفير الراحة والطمأنينة لحجاج بيت الله الحرام.
-توفر الإمكانات المادية والبشرية لخدمة الحجيج.
-وجود رعاية طبية متكاملة ومؤهلة لخدمة الحجيج.
-توفير الأمن للحجاج وحسن انتشار رجاله ورقي تعاملهم.
-سهولة ومرونة رمي الجمرات بعد اكتمال مشروع منشأة الجمرات.
-يعتبر قطار المشاعر خدمة نوعية جديدة للنقل في المشاعر والمحافظة على البيئة.
-كان للكشافة دور رائد في إرشاد الحجاج التائهين.
أبرز السلبيات
-عدم تنفيذ بعض الجهات الحكومية للأوامر السامية بنقل مقارها إلى خارج المشاعر.
-معاناة الجهات الأمنية من الظاهرة المتكررة سنوياً) الافتراش.(
-بالرغم من الجهود التي تبذلها أمانة العاصمة لتكون المشاعر نظيفة إلا أنه لوحظ تكدس النفايات في المشاعر أيام التشريق.
-بُعد نقاط الفرز وعدم وجود سيارات تنقل الحجاج خاصة كبار السن ؛ وذوي الاحتياجات الخاصة أدى إلى معاناة كبيرة في التنقل من وإلى منى.
-قلة أعداد حافلات النقل الجماعي داخل مكة المكرمة أدت إلى شكوى الحجاج من صعوبة المواصلات، وارتفاع أسعارها من وإلى المنطقة المركزية ؛ حيث تراوحت الأسعار ما بين ١٥٠ريالاً إلى ٣٠٠ريال.
-وجود أطفال وشباب يقومون بتأجير دراجاتهم النارية الخاصة عند نقاط الفرز وبأسعار مرتفعة جداً تسبب في إعاقة حركة المشاة وتعريض الحجاج للخطر.
-قلة دورات المياه وتكدس أعداد كبيرة من الحجاج في طوابير والانتظار لفترات طويلة لقضاء حاجاتهم (عرفات ، مزدلفة ، منى.(
-عدم إلمام بعض رجال الأمن بخريطة المشاعر سبب لهم إحراجا أمام الحجاج عند سؤالهم عن مكان معين في المشاعر.
-تعرض بعض الحجاج للخداع من قبل بعض المؤسسات الوهمية غير المصرح لها مما نتج عنه ضياع حجهم.
-ضعف دور بعثات الحج في توعية الحجاج بأهمية النظافة العامة.

-اقتطاع مساحة (٣٦٤،٧٨٧م٢) من مساحة الخيام المخصصة للحجاج لغير ما خصصت له.
توصيات بالملاحظات المرصودة:
-ضرورة نقل مقرات الأجهزة الحكومية التي لا تقوم بعمل ميداني خدمي إلى خارج منى تنفيذاً للأمر السامي الكريم الصادر في عام ١٤١٠هـ , لضمان حق الحاج في المبيت.
-وضع حل جذري لتأشيرات الحجاج الفرادى (تأشيرات مجاملة) لما ينتج عنها من ظواهر سلبية.
-ضرورة إلزام البعثات بعمل دورات تثقيفية للحجاج، شاملة للعبادات، والسلوك العام والنظافة العامة، لأن البيئة ملك للجميع وحق مشترك وفسادها أو إفسادها المتعمد تعريض لصحة الحجاج للأمراض.
-توفير وسائل نقل ترددية بعد نقاط الفرز لإيصال الحجاج كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة إلى مخيماتهم في مشعر منى.
-التأكيد على وزارة المياه و الكهرباء بتوفير المياه الكافية للمشاعر ومكة المكرمة وحسن إدارتها وتوزيعها بشكل عادل وصيانة الشبكات داخل المشاعر بشكل دوري.
-قيام الجهات المساندة في الحج بإعداد دورات تعريفية لرجال الأمن بخرائط مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لإرشاد الحجاج التائهين حفاظا على حق الحاج بإيجاد من يرشده.
-إدخال التقنية الحديثة على أسلوب الإجراءات ومنها تزويد كل حاج بشريحة إلكترونية منذ وصوله من دولته عليها جميع البيانات المطلوبة.
-ضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى ببدائل مضافة كالاستفادة من البناء على سفوح الجبال.
-إدخال نظام (GBS) على الخدمات في مؤسسات الطوافة ومرشدي الحجاج.
-الحد من تأشيرات الحجاج الفرادى.
-منع إسكان الحجاج في قصور الأفراح التي لا توفر لهم الخصوصية.
-منع سيارات نقل الحجاج من الوقوف في الشوارع الخلفية والعامة داخل أحياء مكة المكرمة خلال الأيام من ١٢/٦ إلى ١٣-١٢.
-التنسيق مع وزارة الصحة، الطب الوقائي للكشف على المدارس المستخدمة من القطاعات الحكومية قبل تسليمها لإدارة التعليم .

تأشيرات الحجاج الفرادى
•تأشيرات مجاملة تمنحها السفارات.
•تعطى نظاماً لمن ليس في دولهم ممثليات للمملكة.
•تساعد في ازدياد ظاهرة الافتراش وخصوصاً في مكة والمدينة.
•تؤدي إلى عملية النصب والاحتيال، حيث يتم المصادقة على عقود صُورية، دون حصول الحجاج على خدمات السكن في مكة والمدينة.
•تأثيرها السلبي على الخدمات الموجهة للحجاج القادمين مع البعثات الرسمية.
•إقدام بعض شركات الحجاج الفرادى على إسكانهم في أماكن لا تصلح للسكن أو ليس لديها تصريح بالسكن.
•قيام عدد كبير من حجاج الفرادى بالتسلل إلى خيام حجاج القرعة واستخدام جميع المرافق المخصصة لهم.

اختتام دورة حقوق السجين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٤/Con٢٠١١٠١٠٤٣٩٢٥٧٣.htm

معتوق الشريف ـ جدة

دعا فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الإعلاميين والحقوقيين لحضور حفل اختتام الدورة التدريبية (حقوق السجين) ظهر غد في مقر الفرع في حي المحمدية. وأوضح المشرف العام على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الدورة التي استمرت أسبوعين، أعدها الفرع لضباط وأفراد السجون والسجانات في سجون جدة.

حقوق الإنسان تتابع وضع معوقة عضها فأر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٤/Con٢٠١١٠١٠٤٣٩٢٧١٣.htm

سلمان السلمي ـ مكة المكرمة

زارت لجنة من جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة أمس، دار التأهيل الشامل للاطلاع على وضع المبنى، على إثر عض فأر لفتاة من ذوي التحديات الخاصة.

والتقى الفريق النسائي من جمعية حقوق الإنسان بالفتاة المتعرضة لعضة الفأر، وتم رصد بعض الملاحظات على واقع المبنى.

وتوضح المصادر أن الفأر الذي عض الفتاة قد دخل مع إحدى فتحات المكيف أثناء فك أحد المكيفات، والفتاة تعاني من إعاقة معقدة فعضها الفار في ذراعها اليسرى، حيث تم نقلها إلى مستشفى الملك عبد العزيز وأعطيت الإسعافات الأولية، ومن ثم تمت إحالتها إلى مستشفى الملك فيصل في الششة.

وعادت الفتاة إلى دار التأهيل الشامل عقب تلقيها المضادات الحيوية اللازمة ضد الطاعون.

رصدت المواقع المتضررة من سيول الخميس في مكة .. حقوق الإنسان:

احتجازات وانقطاع طلاب عن المدارس وإصابة طفل بالضنك

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٤/Con٢٠١١٠١٠٤٣٩٢٧٤١.htm

عبد الكريم المربع، محمد سميح ـ مكة المكرمة

اطلع وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة على أبرز المواقع المتضررة في حي النورية في العاصمة المقدسة جراء أمطار الخميس الماضي، والمتسببة في احتجاز بعض الأسر لعدة أيام بشكل منع أبناءهم من الذهاب إلى المدارس، إضافة إلى إصابة طفل بمرض حمى الضنك.

وأوضح لـ«عكاظ» عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محمد كلنتن، أن الأضرار الناجمة عن سيول يوم الخميس كانت واضحة ومهددة لحياة سكان المنازل الذين بقوا على مدى هذه الأيام محتجزين داخلها، وقد أحاطتها المياه من جهاتها الأربع ما أدى إلى ظهور تشققات في جدران وأسقف المنازل، وهبوط في أرضياتها يجعل من هذه المنازل مصدر خطر.

وقال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إنه سيتم الرفع الفوري بنتائج الرصد إلى مقام إمارة منطقة مكة المكرمة، لتوجيه من يلزم باتخاذ الإجراء السريع لرفع الضرر عن المواطنين ومحاسبة أي متسبب فيما آلت إليه أوضاعهم عوضا عن إصاباتهم بحمى الضنك وانقطاعهم عن المدارس.

وأشار كلنتن إلى أن الجمعية رفعت إلى أمانة العاصمة المقدسة كونها المعني المباشر بمثل هذا الموضوع، وإلى إدارة الدفاع المدني في العاصمة المقدسة لحصر الأضرار في المنازل والممتلكات وتعويضها، وإيجاد أماكن إيواء للأسر المتضررة.

برعاية الاقتصادية ..اللقاء العاشر يختتم أعماله بالاتفاق على المبدأ وترقب اكتمال التطبيق

منتدى القيادات الصحية: الانتصار لحقوق المريض بتعميق مفهوم الخدمة وتحقيق معايير الجودة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article_٤٨٧٠٦٥.html

هيثم السيد من الرياض

طالب مسؤولون في القطاع الصحي وجمعية حقوق الإنسان، بتفعيل وتطوير كل الأنظمة التي تعنى بحقوق المريض ورفع مستوى رعايتها كمرتكز رئيس في معيار الجودة الذي يجب تطبيقه بالتواكب مع ما يشهده القطاع من خطط استراتيجية توسعية للرعاية الطبية عبر مختلف مناطق المملكة، جاء ذلك خلال لقاء منتدى القيادات الصحية الذي أقيم تحت عنوان" واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية" واستضافته مدينة الملك فهد الطبية برعاية إعلامية من صحيفة "الاقتصادية"، وتحدث فيه كل من الدكتور محمد خشيم والدكتور مفلح القحطاني والدكتور محمد الخازم، وقد تناول المنتدى قضايا مهمة تتصل بحماية الحقوق الإنسانية التي يتضاعف احتياجها في حالة المرض، وتكريس ثقافة حضارية في تعامل الممارسين للعمل الطبي مع المراجعين، ودور الإعلام، والقانون، كما لم يغفل المنتدى الذي أداره استشاري الجراحة الدكتور عائض القحطاني المحاور المقابلة لعنوانه الرئيسي فتطرق إلى حقوق الأطباء وواجبات المرضى، إضافة إلى رؤى ومقترحات وتجارب تم تقديمها جميعا لخدمة هذا الموضوع المهم .

بدأ المنتدى بكلمة للدكتور عبد الله العمرو المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية، والذي جدد ترحيبه بالمشاركين في منتدى القيادات الذي أكمل ست سنوات من عمره، وأشار العمرو إلى أن صاحب فكرة المنتدى الدكتور محمد الخازم بدأ بفكرة نقل الخبرة والتجربة ، وهي الفكرة التي تم تطبيقها خلال السنوات الماضية مع كبار قادة ومسؤولي القطاع الصحي في المملكة..وقال إن اللقاء العاشر يشهد للمرة الأولى تطويرا لطريقة وأسلوب المنتدى بحيث يتجه لمناقشة القضايا الصحية التي تهم المواطنين والمؤسسة..وذلك ابتداء من محور مهم هو واقع حقوق المريض وآفاقه المستقبلية ، ليتحدث بعدها مدير المنتدى الدكتور عايض القحطاني في استهلال النقاش منوها بنقطة التحول التي شهدها المنتدى ، ومالها من دور في دراسة الوضع القائم ومعرفة ما يمكن تغييره للأفضل، من خلال التحاور حول حقوق المريض وكيفية توفيرها من خلال مقدم الخدمة والنظام الصحي والمريض والمجتمع .

الوعي بالمفهوم..أساس التطبيق

الدكتور محمد حمزة خشيم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير قال إن حقوق المريض باتت أساساً في أدبيات الاعتماد في كل الدول ..بعد أن عرفت بكونها ثقافة جديدة منذ الثمانينيات وازدهرت في التسعينيات، حتى أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من نظام الجودة..معلقاً: "المستشفى الذي يقول إن لديه جودة ولا يحترم حقوق المريض فهو فاقد لركيزة أساسية في عمله". وأشار خشيم إلى وجود تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين والعاملين الذين قد لا يعونها كما يجب ..مضيفاً "النظام يجب أن يكون واضحا ليفهم الجميع حقوقهم وواجباتهم..الموضوع يبدأ مما هو متعارف عليه، مثلا :ألا يتم تصوير المريض دون علمه..بعض العاملين يتساهل في هذا الجانب، المريض مثلا له الحق أن يرفض العلاج، هناك حقوق كثيرة وما زلنا نحاول أن يعرفها الناس، حتى تكون ثقافة مغروسة لدى الجميع في المستشفى، بل أن نتأكد أيضاً أن المريض نفسه يعي حقوقه ليطالب بها..هي ليست صعبة، فديننا يأمرنا بها بالدرجة

الأولى كل ما نحتاج إليه هو كتابتها وتفهيمها للناس، ثم وضع النظام الذي يجبر الناس على احترامها".وأوضح خشيم أنه توجد لائحة بشأن حقوق المريض في وزارة الصحة تم وضعها عندما بدأت المستشفيات تخضع للاعتماد كانت حقوق المريض تمثل فصلا كاملا في المعايير .

حقوق الإنسان وحقوق المريض

من ناحيته، تحدث الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول تأصيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بالمريض وقال: أي حق ينطلق من قاعدة إما شرعية وإما نظامية، وأن حقوق المرضى ظلت محمية بالشريعة الإسلامية، مشيرا إلى أن عام ١٤٠٩ هـ شهد صدور أول نظام لممارسة مهنة الطب وتنظيم العلاقة بين الممارسين والمستفيدين وتحديد مسؤوليات العاملين في المجال الطبي، ونوه بأن النظام الأساسي للحكم ينص على الرعاية الطبية للمواطنين..إضافة إلى حق المريض ألا يكون ضحية لخطأ طبي، وحقه في احترام خصوصيته، بجانب حقه في الحصول على أفضل مستوى من الرعاية تسمح به الإمكانات المادية والبشرية الموجودة في المؤسسة الصحية .

الصحة بين الحق العام والخاص

المتحدث الثالث في المنتدى الدكتور محمد الخازم وهو الإعلامي والعميد المشارك الأول في كلية العلوم الطبية التطبيقية، بدأ بتصنيف الحقوق إلى فئتين..هما حق الإنسان الصحي العام، وحقه بعد تحوله إلى مريض حين يتم التعامل معه داخل المنشأة، معتبرا أن الحق الصحي يتجاوز مجرد الحصول على الخدمة ..إلى الحصول على أعلى مستوى منها في الوقت المناسب كما يشمل وقاية وحماية المواطن. وقال الخازم إن الجوانب الصحية باتت معيارا عالميا لتقدم الدول واستقرارها..معلقاً: " في تقرير التنمية البشرية الأخير حصلت المملكة على المركز ٥٥ عالميا و١٥ عربيا وهذا مركز يعد متأخرا..الصحة لها دور في تدني أو ارتفاع المعيار..حاليا أعتقد أن هناك مشكلة في الحصول على الخدمة الصحية في الوقت المناسب، خصوصا عند الحاجة إلى رعاية تخصصية ، بل إن نقاشات مركز الحوار الوطني اتفقت على أن مهمة المريض ليست ميسرة في الحصول على الخدمة الصحية..فالقضية إذن أكبر من مجرد فتح ملف في مركز رعاية أولية..يجب أن تتوفر للجميع على اختلاف قدراتهم المادية فالحق بالصحة حق عام للجميع ."

دعم الدولة يغطي تكلفة الجودة

الدكتور خشيم علق على حديث الخازم قائلا: حق المواطن الصحي باب كبير وهو أسهل من حيث الفهم للرأي العام..بينما حق المريض يندرج تحت مسؤولية المؤسسة ويشمل جوانب عديدة تتعلق بسرية معلومات المريض وإطلاعه على طبيعة حالته واحترام مشاعره ورأيه وتوفير مكان لأداء شعائره الدينية..كما ينضوي تحتها المعاقون والأطفال الذين لهم حقوق خاصة تبدأ من لحظة وصولهم للمنشأة وتشمل توفير الحماية لهم وتلبية متطلباتهم الخاصة .

وأضاف:"المريض الآن يريد أن تكون الخدمة المقدمة ذات جودة عالية، وهو يطلب الدرجة الأخيرة من الرعاية الطبية بحيث يكون الجو العام يحترمه ويرضيه، ونحن في مستشفياتنا نعمل على تطبيق نظام الاعتماد وهو أحد أهم الأشياء التي تضمن أن المؤسسات تؤدي دورها بالطريقة المثلى، ندرك أن الجودة مكلفة لكن دعم الدولة السخي تدارك هذا الجانب تماما، يجب أن نستغل هذه الفرصة في العمل الجاد لنتأكد من تطبيق النظم والمعايير وإلا فسنكون خسرنا فرصة ذهبية ، نعلم أن هذا سيستغرق وقتا كما حدث في الدول المتقدمة..الجودة ليس لها حدود ولكن الحد الأدنى منها ليس صعبا .

سرعة الرعاية للمريض حيثما كان

بدوره أوضح الدكتور مفلح القحطاني أن حق المريض في الحصول على العناية الطبية ما زال يواجه بعض المعاناة..بحسب ما قامت به جمعية حقوق الإنسان من زيارة مستشفيات واستقبال شكاوى..مستشهدا بأقسام الطوارئ التي تنخفض فيها مستويات العناية ويستغرق المريض وقتا طويلا في انتظار السرير، فضلا عن المواعيد البعيدة في العيادات، وقال إن بعض الحالات المرضية كانت تتضاعف بسبب عدم التدخل السريع من الأطباء أو الاستشاريين، وقال القحطاني إن هناك مشكلة في توفير العناية الطبية والأسرة والاستقبال والاستماع إلى المريض وتوفير العلاج، والاستعانة بالطبيب الأعلى تخصصا ،إضافة إلى النقص في الكوادر والتخصصات الطبية العالية ولا سيما في المناطق البعيدة، معلقاً " المريض يظل مستحقاً للخدمة الطبية حيثما كان، وهناك نسبة كبيرة من المرضى هم خارج النظام الصحي.أو يعانون تباعد المواعيد. كما أن هناك مرضى يطلبون منا التدخل لتمكينهم من العلاج بسبب تفاقم مشكلاتهم الصحية..مقدم الخدمة متعدد ولكل منهم إشكالياته الداخلية من حيث الإدارة أو التنسيق أو متطلبات الجودة ، نلمس جهودا من القيادات الصحية وتركيزا على الجودة التي يجب أن تكون معتمدة على حق المريض ."

صندوق الشكاوى وانعدام الثقة

وفي معرض الحديث عن الواقع الحالي تساءل الإعلامي الدكتور محمد الخازم: "وضعت الآن حقوق المرضى على المستشفيات، لماذا لا تطبق ولماذا لا يثق بها المريض؟ وما هي العقوبات المفترضة فيما لو حصل تقصير في هذا الحق؟ لا يوجد مقابل هذه الحقوق آلية واضحة وسهلة يمكن للمريض الرجوع إليها ..هو ليس بحاجة إلى تخصيص رقم لا يرد عليه أحد أو صندوق شكاوى لا يتم فتحه" واستشهد الخازم مجددا بإحصائية من اللقاء الصحي في مركز الحوار الوطني تقول إن ٧٥ في المائة لا يثقون بالإجراءات القانونية التي تتخذ حيال ما يحدث لهم مشكلات صحية..معتبرا أن عدم تطبيق هذا الجانب بالشكل الكافي هو ما دفع البعض للاتجاه نحو الإعلام...ومنتقدا حقوق الإنسان بانصباب أغلب اهتمامها على ما ينشر صحافيا .

حقوق الرعاية الطبية ومستقبل التطوير

الدكتور محمد خشيم تناول في محور آخر جوانب من استراتيجية وزارة الصحة لتوسيع نطاق الخدمة الصحية لتلبية المساحة الأكبر من حق المريض في العلاج وقال إن هناك مؤشرات تطور عمومية..بحسب منظمة الصحة العالمية..لكن هناك أمورا عدة تواجه العاملين في القطاع الصحي المحلي، فالمملكة قارة وفيها هجر وقرى بالآلاف، معلقا "لدينا ما نفخر به مثلا..التحصينات والتطعيمات التي انتشرت في المراكز الصحية الأولية نحن من الدول العشر الأوائل عالميا في هذا المجال، ثقافة الجودة جديدة وبدأت المملكة في تطبيقها من أول الدول على المستوى العربي، وذلك بتطبيق القياس والرصد..أنت تريد نظاما كمبيوتريا لدينا ٢٧٥٠ مركزا و٢٤٤ مستشفى وحتى تجمع هذه المجموعة الهائلة من المعلومات وتراقبها فهذا ليس سهلا، ولكن الدولة وفرت ذلك وستشهد السنوات المقبلة تقدما كبيرا في هذا الصدد . وقال خشيم إن القطاع الصحي يجب ألا يكتفي بتوفير حق الرعاية بل يلبي حق المريض في أن يجد في المستشفى نظاما فعالاً يمكنه من الشكوى، ويوفر له آلية للوصول إلى الإدارة أو علاقات المرضى، وقال خشيم إن ثقافة الإيمان بحق المريض يجب أن تكون حاضرة وجاهزة لاستقبال أي حالة ليست بالضرورة شكوى ولكنها قد تحتوي مقترحاً أو ملاحظة يمكنها أن تفيد في تطوير عمل المستشفى .

وفيما يتعلق بالحلول لمشكلات حقوق المرضى ومستويات الرعاية الطبية، أوضح وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير أن ما تقوم به الوزارة الآن هو حلول قصيرة المدة وطويلة المدى في ظل الدعم الكبير من الدولة..كاشفا أن هناك ٦٦ مستشفى جديدا قيد البناء، وأن موضوع الأسرة يفترض أن يكون محلولا خلال الثلاث أو الأربع سنوات المقبلة..حيث سيزيد العدد بمعدل ٢٠ ألف سرير إضافي ليصل العدد الإجمالي إلى ٥٣ ألف سرير، وفي حين أن مدينة الرياض ستشهد قيام مستشفيات كبرى في مختلف جهاتها.. يوجد مستشفى يبنى في كل مدينة من مدن المملكة..ضمن خطط واستراتيجيات ذات جداول زمنية محددة..إضافة إلى التعاقد مع جهات لتجديد البنية التحية في المستشفيات التي تحتاج إلى ذلك..كما قال الدكتور خشيم إنه خلال خمس سنوات كحد أقصى في كل منطقة من مناطق المملكة سيكون هناك مستشفى مركزي تخصصي ينهي مرحلة الانتقال بين المدن..كما أن العمليات المعقدة ستقام في خمس مدن طبية كبرى رئيسية .

وللأطباء حقوقهم أيضا

في موضوع آخر، قال رئيس جمعية حقوق الإنسان إن عددا من الشكاوى تصل إليهم من كوادر طبية ومن مرضى ومن معلومات تجمعها الفرق الميدانية للجمعية، مشيرا إلى أطباء طالبوا بحقوقهم ومنها السكن وتحسين الرواتب..كما تحدث عن مشكلات في تطبيق الأنظمة والتنسيق بين الجهات الصحية وعن بناء مستشفيات يكون الكادر فيها ناقصا ..وتناول مجال الأخطاء الطبية مطالباً بأن يكون هناك مراقب يرفع تقاريره لإدارة المؤسسة أو الشؤون الصحية والوزارة، بحيث تسهم الملاحظات في حل المشكلة..كما تطرق إلى أخطاء طبية إدارية كأن يقال للمريض بعدم وجود سرير رغم وجوده..معتبر أن كل تلك الأخطاء يجب أن تحل إذا كنا نريد تطبيق حقوق المرضى .

ثقافة العلاقة بين المرضى والأطباء

في حين علق الدكتور محمد خشيم على ما ذكر بشأن حقوق العاملين والأطباء ..بقوله" :تصلنا فعلا شكاوى منهم وبعضهم يعتدى عليهم في الطوارئ ولا يجدون حماية، الأطباء يسألون عن الرواتب أيضا وهذه حلت بالكادر الجديد..نحتاج إلى الاشتغال على هذه الحقوق أيضا بحيث يكون لديك نظام في المستشفى يساعد على امتصاص غضب مرافق المريض الذي يكون في حالة متوترة..تحتاج إلى علاقات عامة وعلاقات مرضى ، في الغالب تستطيع أن تقضي على ٥٠ في المائة من غضب المرضى أو ذويهم..العاملون يجب أن يعرفوا أنهم إذا أرادوا حماية أنفسهم بتجنب الدخول في مناقشات عقيمة انتهاج أسلوب مهني وهادئ يقوم على التفاهم مع المريض وشرح الحالة له..نشر هذه الثقافة يحتاج إلى وقت فلدينا ٣٣ ألف طبيب وهم في ازدياد .

وأكد خشيم أن من حقوق المريض أن يتكفل المستشفى بإيجاد السرير، مشيرا إلى أن هذا هو النظام الموجود في الطوارئ والعنايات المركزة وعنايات الخدج وأن يتم تحويل الحالات إلى القطاع الخاص إذا تطلب الأمر. وقال إن الوزارة تعمل

حاليا على حلول وقتية وعاجلة كأسلوب جراحة اليوم الواحد التي تقدمت نسبتها من ٢ في المائة إلى ٣٣ في المائة..وشدد على أن مؤشرات الأداء التي تحدث في المستشفيات هي جزء من تقييمها، بحيث إذا كان هناك حوادث تحصل ولم يهتم بها المستشفى فهي تؤثر فيه..وأضاف "النظام يجب أن يراقب الأداء..مثلا بقاء المريض في الطوارئ نحن نقول إنه يجب ألا يبقى فيها أكثر من أربع ساعات وبعدها يجب البحث عن طريقة إيجاد السرير، يجب أن يحسب هذا على المستشفى..كان المريض يجلس في المستشفى من خمس إلى ست ساعات والآن تم تقليص هذه المدة، في جانب آخر ..إلى قبل سنوات كانت هناك مشاكل في توفير الأدوية، اليوم كل الأدوية غالية الثمن متوفرة في الوزارة، ما نصرفه اليوم هو سبعة أضعاف ما كان يصرف سابقا، ميزانية الدواء وصلت إلى خمسة آلاف مليون وكانت ٧٠٠ مليون، قفزة هائلة في دعم الدولة للدواء، كانت شكاوى المرضى عن عدم وجود هذه الأدوية، انخفضت نسبة المكالمات التي كانت ترد للتموين الطبي حول الأدوية، كل العاملين يعلمون أن عدم توفر دواء لا يعني أنه غير موجود ."

في حين أكد الدكتور خشيم أهمية دور أجهزة "علاقات المرضى" والمتمثلة في ٦٠٠ موظف في الوزارة مهمتهم المبادرة بخدمة المرضى، وقال إن هؤلاء الموظفين سيصلون إلى ألفي موظف بحيث يكونون في كل مكان في المستشفى، موضحا أن وزارة الصحة وضعت لهم مبدأ رئيسيا هو أنهم مع المريض وليسوا مع المؤسسة .

مشكلة الأخطاء الطبية

الدكتور مفلح القحطاني علق على مسألة الأخطاء الطبية بقوله: "هناك توجه للتحسين والتطوير وهو يحتاج إلى وقت، والباحثون عن العناية الطبية ينتظرون، هناك مستشفيات زرناها وللأسف لم يحرك فيها ساكن منذ عشر سنوات أو أكثر، الأخطاء الطبية موجودة في كل مكان، أحيانا نقارن أنفسنا بدول متقدمة من حيث الأخطاء الطبية..مكافحتها تكمن في اختيار المؤهلين من الكادر الطبي والتمريضي، الكفاءات منخفضة في التمريض تحديدا رغم أنه يقوم بـ٧٠ في المائة من عملية العلاج والمتابعة، مهم أن تعطي الوزارة هذا الموضوع أهمية كبرى، إلزام المستشفيات بالإعلان عن أخطائها الطبية عنصر جيد، نظام المهن الصحية فرض على الأطباء التأمين الإلزامي وهو لا يقتصر على التعويض المناسب للمريض وإنما يشمل أيضا التعويضات التي تساعد المريض على التأقلم مع حياة جديدة .

واجبات المريض

في تعليقه على المرادف الموضوعي لحقوق المريض قال الدكتور محمد الخازم إنه طالما هناك حقوق هناك واجبات، مشيرا أيضا إلى أن المواطن هو جزء من مجتمع لديه ثقافة وعادات ومفاهيم أحيانا غرسها أحيانا النظام الصحي نفسه بحسب الخازم الذي يذكر من تلك المفاهيم مثلا أن الخدمة يجب أن تكون مختلفة في مستشفى أو آخر أو طبيب أو آخر أو أنه كلما جلس في المستشفى أكثر فهذا أفضل له، وأضاف: "القطاع الصحي مسؤول عن التوعية والتثقيف وهذه واجباته، لا تستطيع أن تلوم المواطن في أشياء وأنت لا تشرحها له، بعض السلبيات التي تأتي بها ثقافة المجتمع تظهر في عدة قطاعات كإدخال أكل للمريض بشكل يضره أو الإساءة للمنشآت الطبية، هذه تحتاج إلى وعي ورقابة، ويجب أن تكون هناك آليات للحد من ممارسات غير سليمة. لكن أكرر أن المواطن يجب ألا يلام حين تكون المؤسسة مقصرة في توعيته وتثقيفه، فالمريض يجب أن يعرف ما سيحدث له وتفاصيل الخطة العلاجية التي يخضع لها، حين توفر كل هذه الجوانب يمكن أن نطالب المريض بواجباته .

التثقيف بوصفه رهاناً للجودة

الدكتور محمد خشيم تناول دور المؤسسة في توعية المريض، معتبرا أن تثقيف المريض جزء أساسي من نظام الجودة، وهو حق على المؤسسة أن تخبر المريض بالواجبات التي عليه، وأغلب الناس يقتنع بمجرد إخباره بها، مؤكدا على أهمية أن تدل المؤسسة المريض على كل شيء مباشرة أو من خلال المطويات أو اللوحات الإرشادية.. قائلا إن تثقيف المريض ما زال ناحية ضعيفة في الجهات الصحية المحلية رغم أنها تحظى بجهود كبيرة على مستوى العالم، وشدد على أن جزءا كبيرا من علاج المرض هو تثقيفه بشأن مرضه..ليشعر حينها بقيمته ويتجاوب مع المعالج ويتجنب الممارسات الخاطئة النابعة غالبا عن جهله أو انفعاله .

الثقافة الحقوقية للمريض في المجتمع

الدكتور مفلح القحطاني قال إن نشر الثقافة الحقوقية في كل القطاعات وليس الصحي فقط هو أمر مهم، لأن له نتائج إيجابية على المؤسسة وعلى المستفيدين من الخدمات الصحية، مضيفا" وزارة الصحة عملت قائمة بالحقوق ويشكرون عليها ويجب أن تصل إلى كل المنشآت وهنا يبرز دور الإعلام والمؤسسات الحقوقية أيضا في نشر هذه الثقافة بما يعود بالفائدة على المريض والعاملين ومن ثم على المجتمع عموما". وقال إن دور حقوق الإنسان أن تراقب وصول ثقافة حقوق المريض والتدخل لدفع المؤسسات الصحية للقيام بمسؤولياتها في هذا الجانب .

الإعلام الصحي ..للاستفادة والتطوير
في حين طالب الخازم بالتنويع في وسائل الإعلام التي تمارس التثقيف الصحي، وتعزيز مستويات التعليم بالجوانب الصحية، الواجبات، والحقوق، وحتى في العادات الصحية اليومية، وقال: " الإعلام ليس بالضرورة هو شكاوى المرضى لكنه يشمل مختلف أوجه العمل الصحافي ومقالات الرأي، الشكوى تعطي مؤشرات عامة لأنه أحيانا بعض الجهات أو المسؤولين لا يطلعون إلا على ما يطرح إعلاميا، انخفضت التحقيقات الصحافية المتخصصة، الإعلام مرآة يساعد في التعرف على بعض المشاكل ."
بينما علق الدكتور خشيم بأنه ليس هناك مشكلة في تلقي الاقتراحات من المرضى والمراجعين ورأى أنها تقوي العمل الصحي وتلفت النظر إلى النقص، وأضاف: "الإعلاميون يوصلون لنا الكثير من الأمور في نفس الوقت يجب ألا تكون الصحف وحدها هي وسيلتنا لمعرفة ما يحدث، إذا وضعت نظاما يلبي حقوق المريض فهو لن يحتاج للذهاب للإعلام."

مياه الأمطار ما زالت تحاصر طيب مكة

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٨١٩
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١٢٠٥٩٦

مكة المكرمة.فواز العبدلي

استنجد سكان مخطط الطيب بحي النوارية في مكة المكرمة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لإنقاذهم من مشكلة استمرار بقاء تجمعات كبيرة لمياه سيول الأمطار التي شهدتها العاصمة المقدسة الخميس الماضي في مخططهم.

ووقف عضو الجمعية محمد كلنتن على الموقع واستمع لسكان الحي، وبحث معهم كيفية إيجاد الحلول اللازمة لإنهاء المشكلة، ومنها الخوف من الحشرات الناقلة للأمراض التي بدأت تظهر في المخطط، وصعوبة تحرك وخروج السكان إلى أعمالهم والطلاب إلى مدارسهم، خاصة وأن تجمعات المياه يصل ارتفاعها إلى متر ونصف المتر عن سطح الأرض.

من جانب آخر برر المدير المكلف لبلدية التنعيم الفرعية المهندس حسن خونكار تأخر عمليات شفط المياه عن الحي إلى النقص في وايتات الشفط، مشددا على متابعته الشخصية معاناة السكان ووعد بإنهائها خلال اليومين المقبلين.

الصحة أمام أرقام الميزانية الجديدة.. سباق مع التغيير للأفضل

حقوق المريض.. سرير للعلاج من دون واسطة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٦
http://www.alriyadh.com/٠٥/٠١/٢٠١١/article٥٩١٨٤٥.html

جانب من أعمال المنتدى حول «واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية» بمدينة الملك فهد الطبية

الرياض، تحقيق- محمد الغنامي

تعالت الأصوات المختلفة، برفع مستوى الخدمة الصحية في المملكة وتفعيل حقوق المرضى من خلال الرعاية الطبية، آخذة في اعتبارها أن نيل الخدمة الصحية يتجاوز الحصول عليها إلى تحقيق أفضل خدمة ممكنة، وهي من أساسيات حماية صحتهم كمواطنين ومرضى في ذات الوقت، في حين برر مقدمو الخدمة الصحية أنّ هناك تحسناً يشهده القطاع الصحي في السنوات الأخيرة؛ ظهر جلياً من خلال رفع سقف ميزانية الأدوية، كما وعدوا في السنوات القليلة المقبلة بتوفير مستشفيات متخصصة، إضافة إلى مراكز صحية في بعض مدن المملكة، وحلول أخرى لمشكلات حقوق المرضى ومستويات الرعاية الطبية، وأتى هذا النقاش في منتدى القيادات الصحية العاشر والذي نظمته مدينة الملك فهد الطبية مؤخراً، وذلك تحت عنوان «واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية .«

د.خشيم: بقاء المريض في الطوارئ يجب أن لا يتجاوز أكثر من أربع ساعات !

الوعي بالمفهوم

وأكد «د.محمد حمزة خشيم» وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير على أنّ حقوق المريض باتت أساساً في أدبيات الاعتماد في كل الدول بعد أن عرفت بكونها ثقافة جديدة منذ الثمانينيات وازدهرت في التسعينيات، مشيراً إلى وجود تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين والعاملين الذين قد لايعونها كما يجب، وهناك حقوق كثيرة ومازلنا نحاول أن يعرفها الناس، حتى تكون ثقافة مغروسة لدى الجميع في المستشفى، بل أن نتأكد أيضاً أن المريض نفسه يعي حقوقه ليطالب بها، وهي ليست صعبة فديننا يأمرنا بها بالدرجة الأولى كل ما نحتاجه هو كتابتها وتفهميها

للناس، ثم وضع النظام الذي يجبر الناس على احترامها، موضحاً بأنه توجد لائحة بشأن حقوق المريض في وزارة الصحة تم وضعها عندما بدأت المستشفيات تخضع للاعتماد .

د.الخازم: المملكة تتبوأ المركز ٥٥ عالمياً و١٥ عربياً ..ويعد متأخراً

معيار عالمي

وأشار «د.محمد الخازم» إلى أنّ الجوانب الصحية باتت معياراً عالمياً لتقدم الدول واستقرارها، مشيراً إلى تقرير التنمية البشرية الأخير الذي حصلت فيه المملكة على المركز ٥٥ عالمياً و١٥ عربياً وهذا مركز يعد متأخراً، ورأى «الخازم» أنّ هناك مشكلة في الحصول على الخدمة الصحية في الوقت المناسب خصوصاً عند الحاجة إلى رعاية تخصصية، بل إن نقاشات مركز الحوار الوطني اتفقت على أن مهمة المريض ليست ميسرة في الحصول على الخدمة الصحية، فالقضية إذاً أكبر من مجرد فتح ملف في مركز رعاية أولية، يجب أن تتوفر للجميع على اختلاف قدراتهم المادية فالحق بالصحة حق عام للجميع .

دعم الدولة

وأوضح «د.خشيم» أنّ المريض الآن يريد أن تكون الخدمة المقدمة ذات جودة عالية، وهو يطلب الدرجة الأخيرة من الرعاية الطبية بحيث يكون الجو العام يحترمه ويرضيه، ونحن في مستشفياتنا نعمل على تطبيق نظام الاعتماد، وهو أحد أهم الأشياء التي تضمن أن المؤسسات تؤدي دورها بالطريقة المثلى، ندرك أنّ الجودة مكلفة لكن دعم الدولة السخي تدارك هذا الجانب تماما، يجب أن نستغل هذه الفرصة في العمل الجاد لنتأكد من تطبيق النظم والمعايير وإلا فسنكون خسرنا فرصة ذهبية، نعلم أنّ هذا سيستغرق وقتا كما حدث في الدول المتقدمة، والجودة ليس لها حدود ولكن الحد الأدنى منها ليس صعباً .

الرعاية للمريض

وأوضح «د.مفلح القحطاني» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنّ حق المريض في الحصول على العناية الطبية مازال يواجه بعض المعاناة؛ بحسب ماقامت به جمعية حقوق الإنسان من زيارة مستشفيات واستقبال شكاوى، مستشهداً بأقسام الطوارئ التي تنخفض فيها مستويات العناية ويستغرق المريض وقتاً طويلاً في انتظار السرير فضلاً عن المواعيد البعيدة في العيادات، مؤكداً على أنّ بعض الحالات المرضية كانت تتضاعف بسبب عدم التدخل السريع من الأطباء أو الاستشاريين .

د.القحطاني: نحذر من التعاقد مع أطباء سبق لهم ارتكاب أخطاء طبية ..

توفير العناية الطبية

وأشار «د.القحطاني» إلى أنّ هناك مشكلة في توفير العناية الطبية والأسرة والاستقبال والاستماع إلى المريض وتوفير العلاج، والاستعانة بالطبيب الأعلى تخصصا، إضافة إلى النقص في الكوادر والتخصصات الطبية العالية لاسيما في المناطق البعيدة، مشيراً إلى أنّ المريض يظل مستحقاً للخدمة الطبية حيثما كان، وهناك نسبة كبيرة من المرضى هم خارج النظام الصحي، أو يعانون من تباعد المواعيد، كما أنّ هناك مرضى يطلبون منا التدخل لتمكينهم من العلاج بسبب تفاقم مشكلاتهم الصحية، مقدم الخدمة متعدد ولكل منهم إشكالياته الداخلية من حيث الإدارة أو التنسيق أو متطلبات الجودة، نلمس جهود من القيادات الصحية وتركيز على الجودة التي يجب أن تكون معتمدة على حق المريض .

حقوق الرعاية الطبية

وأوضح «د.محمد خشيم» أنّ القطاع الصحي لا يجب أن يكتفي بتوفير حق الرعاية بل يلبي حق المريض في أن يجد في المستشفى نظاما فعالاً يمكنه من الشكوى، ويوفر له آلية للوصول إلى الإدارة أو علاقات المرضى، مبيناً أنّ ثقافة الإيمان بحق المريض يجب أن تكون حاضرة وجاهزة لاستقبال أي حالة ليست بالضرورة شكوى، ولكنها قد تحتوي مقترحاً أو ملاحظة يمكنها أن تفيد في تطوير عمل المستشفى .

حقوق الإنسان رصدت مطالبات المواطنين بتحسين مستوى الخدمات وتوفير الكفاءات الطبية

حقوق الأطباء

وأكد «د.القحطاني» على أنّ هناك عدداً من الشكاوى تصل إليهم من كوادر طبية ومن مرضى ومن معلومات تجمعها الفرق الميدانية للجمعية، مشيراً إلى أطباء طالبوا بحقوقهم ومنها السكن وتحسين الرواتب، مطالباً أن يكون هناك مراقب يرفع تقاريره لإدارة المؤسسة أو الشؤون الصحية والوزارة، بحيث تساهم الملاحظات في حل المشكلة، مشيراً إلى أنّ أخطاء طبية إدارية كأن يقال للمريض بعدم وجود سرير رغم وجوده، معتبراً أنّ كل تلك الأخطاء يجب أن تحل إذا كنا نريد تطبيق حقوق المرضى .

العلاقة بين المرضى والأطباء
وعلق «د.محمد خشيم» على ماذكر بشأن حقوق العاملين والأطباء، بقوله: «تصلنا فعلا شكاوى منهم وبعضهم يعتدى عليهم في الطوارئ ولا يجدون حماية، الأطباء يسألون عن الرواتب أيضا وهذه حلت بالكادر الجديد، ونحتاج الاشتغال على هذه الحقوق أيضاً بحيث يكون لديك نظام في المستشفى يساعد في امتصاص غضب مرافق المريض الذي يكون في حالة متوترة، وتحتاج علاقات عامة وعلاقات مرضى .«
وأكد «د.خشيم» على أنّ من حقوق المريض أن يتكفل المستشفى بإيجاد السرير، مشيرا إلى أنّ هذا هو النظام الموجود في الطوارئ والعنايات المركزة وعنايات الخدج، وأن يتم تحويل الحالات إلى القطاع الخاص إذا تطلب الأمر، لافتاً إلى أنّ الوزارة تعمل حالياً على حلول وقتية وعاجلة كأسلوب جراحة اليوم الواحد التي تقدمت نسبتها من ٢ %إلى ٣٣%، مشدداً على أنّ مؤشرات الأداء التي تحدث في المستشفيات هي جزء من تقييمها، بحيث إذا كان هناك حوادث تحصل ولم يهتم بها المستشفى فهي تؤثر عليه .
بقاء المريض في الطوارئ
وأشار «د.خشيم» إلى أنّ بقاء المريض في الطوارئ يجب أن لا يبقى فيها أكثر من أربع ساعات، وبعدها يجب البحث عن طريقة إيجاد السرير، وأن يحسب هذا على المستشفى، فقد كان المريض يجلس في المستشفى من خمس إلى ست ساعات والآن تم تقليص هذه المدة، وإلى قبل سنوات كانت هناك مشاكل في توفير الأدوية، اليوم كل الأدوية غالية الثمن متوفرة في الوزارة، ما نصرفه اليوم هو سبعة أضعاف ماكان يصرف سابقا، ميزانية الدواء وصلت إلى خمسة آلاف مليون ريال، وكانت سبعمائة مليون، قفزة هائلة في دعم الدولة للدواء، كانت شكاوى المرضى عن عدم وجود هذه الأدوية، وانخفضت نسبة المكالمات التي كانت ترد للتموين الطبي حول الأدوية، وكل العاملين يعلمون أن عدم توفر دواء لايعني أنه غير موجود .
الأخطاء الطبية
وعلق «د.مفلح القحطاني» على مسألة الأخطاء الطبية بقوله: «هناك توجه للتحسين والتطوير وهو يحتاج إلى وقت، والباحثين عن العناية الطبية ينتظرون، هناك مستشفيات زرناها وللأسف لم يحرك فيها ساكن منذ عشر سنوات أو أكثر، الأخطاء الطبية موجودة في كل مكان، أحيانا نقارن أنفسنا بدول متقدمة من حيث الأخطاء الطبية، ومكافحتها يكمن في اختيار المؤهلين من الكادر الطبي والتمريضي»، مؤكداً على أنّ الكفاءات منخفضة في التمريض تحديداً رغم أنه يقوم ب٧٠% من عملية العلاج والمتابعة، مهم أن تعطي الوزارة هذا الموضوع أهمية كبرى، إلزام المستشفيات بالإعلان عن أخطائها الطبية عنصر جيد، نظام المهن الصحية فرض على الأطباء التأمين الإلزامي وهو لا يقتصر على التعويض المناسب للمريض وإنما يشمل أيضا التعويضات التي تساعد المريض على التأقلم مع حياة جديدة .
التأمين الطبي
وأضاف: التأمين الطبي غير مفعل بالشكل المناسب والسبب ليس الأجهزة الصحية وإنما شركات التأمين القائمة على العمل، مشيراً إلى أنّه في الدول الغربية شركات التأمين رقيبة على الطبيب وعلى أخطائه بل إن هذا يسجل سنويا لديها، وهم يحاسبون الطبيب على التحاليل التي يثبت أنها غير ضرورية وترفض الدفع مقابلها وإذا استمر في هذا التصرف قد يجد نفسه خارج المهنة، داعياً الوزارة لوضع سجل للأطباء بحيث لا يتم التعاقد مع أطباء سبق لهم ارتكاب أخطاء طبية نتيجة الإهمال، وأن يتم التنسيق مع الجوازات في هذا الشأن؛ ليتم منع هؤلاء من دخول المملكة مرة أخرى، كل هذه الإجراءات ستقود إلى الحد من الأخطاء الطبية أو على الأقل حصرها، وبالتالي تحقيق حق المريض في أقصى درجات الحماية منها .
نظام شامل للجودة
وأشار «د.خشيم» إلى أنّ الأخطاء الطبية يكمن حلها في وضع نظام شامل للجودة ثم قياسه، مؤكداً على أنّ التجربة أثبتت أن العاملين متى مابدؤوا يشعرون بوجود عدالة في الحقوق وبوجود رقابة وقياس، تتغير حينها أشياء كثيرة على مستوى العلاقة بالمريض وثقافة التعامل معه، حيث يعلمون أنّ هناك لجانا تبحث كل شيء في نهاية العام، مشيراً إلى أنّ مؤسسة طبية ما إذا كانت لا تتابع عمليات نقل الدم الخاطئة فكيف نتوقع أن يتم حصر تلك الحالات وتجنبها، فقبل أي عملية جراحية يجب أن تقول للجميع أنك ستقيس وتحسب، فيظهر لك الممارس غير الكفء مع الأيام .
الثقافة الحقوقية للمريض
ودعا «د.مفلح القحطاني» إلى نشر الثقافة الحقوقية في كل القطاعات وليس الصحي فقط، وهو أمر مهم، لأن له نتائج إيجابية على المؤسسة وعلى المستفيدين من الخدمات الصحية، هناك أدوار كبيرة فالجمعية تحرص على نشر بروشورات ومطبوعات توزع على المرضى، مضيفاً: وزارة الصحة عملت قائمة بالحقوق ويشكرون عليها ويجب أن تصل إلى كل المنشآت، وهنا يبرز دور الإعلام والمؤسسات الحقوقية أيضاً في نشر هذه الثقافة بما يعود بالفائدة على المريض

والعاملين ومن ثم على المجتمع عموماً، مؤكداً على أنّ دور حقوق الإنسان أن تراقب وصول ثقافة حقوق المريض والتدخل لدفع المؤسسات الصحية للقيام بمسؤولياتها في هذا الجانب .

فأر يعض معاقة في مركز التأهيل الشامل بمكة.. وحقوق الإنسان: البلاغ تحريضي!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٣
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٠٣٣

حاتم العميرى، منال الكاشري - مكة المكرمة

تعرضت فتاة معاقة من مقيمات مركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة إلى عضة فأر .وكانت الفتاة والتي تبلغ ٢٢ عامًا وهي معاقة حركيًّا، قد فوجئت بالفأر يعضّها في يدها اليسرى؛ ممّا تطلّب تدخل الأخصائيات، حيث تم نقلها إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بالزاهر، وجرى عمل إسعافات أولية لها، وتم تنويمها. . وعلمت "المدينة" من مصادر خاصة أن المبنى يحتاج إلى عملية ترميم عاجلة تتيح للمعاقين العيش الكريم.

وفاجأ القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة المركز بزيارة قامت بها السيدة نجوى الحربي مشرفة القسم وعواطف الحازمي بناء على شكوى من فاعلة خير ولم يتم تسجيل أي ملاحظة على المركز أو العاملات به. وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة الدكتور محمد السهلي أنه سيتم إعداد تقرير عن الزيارة مشيرًا إلى أن القسم النسائي شاهد مركزًا مثاليًا يحتذى به على مستوى النظافة والمطبخ، إضافة إلى الآلات التدريبية. وأضاف أنه سبق وأن قام بزيارة مركز التأهيل الشامل للرجال مؤخرًا ولم يتم تسجيل ملاحظات عليه موجهًا شكره وتقديره لرئيس المركز عبدالصمد الصبحي وللعاملات بالقسم النسائي وأبان السهلي أن البلاغ كان مغرضًا من امرأة اتضح لاحقًا أنها من إحدى موظفات المركز، وكانت راغبة في النقل وتم رفض نقلها للمصلحة العامة.

ومن جهته أوضح الصبحي أنه لم يكن يعلم بزيارة وفد الجمعية غير أنه رحب بتلك الزيارة موضحًا أن المركز على استعداد تام للتعاون مع الجمعية وتلافي أي ملاحظة يتم رصدها.

المشاركون في منتدى للقيادات الصحية حقوق المريض:

القحطاني: الجودة حبر على ورق ومستوى العناية بأقسام الطوارئ منخفض

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٥/ln١١٤.htm

الجزيرة - ياسر المعارك

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن تلقي الجمعية العديد من الشكاوي المختلفة تتعلق بحقوق المريض منها عدم توفر الأسرة وطول فترة مواعيد المراجعة والعلاج وسوء توزيع الخدمات الصحية بين مناطق المملكة ونقص التخصصات الصحية مستشهدا بأقسام الطوارئ التي تنخفض فيها مستويات العناية الصحية. وحمل القحطاني وزارة الصحة مسؤولية نشر ثقافة حقوق المرضى وأن دور حقوق الإنسان أن تراقب وصول ثقافة حقوق المريض والتدخل لدفع المؤسسات الصحية للقيام بمسؤولياتها في هذا الجانب حين أكد وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم أن وزارة الصحة تقوم بتنفيذ إستراتيجية الرعاية الصحية الشاملة. إلى ذلك نوه الإعلامي الدكتور محمد الخازم إلى وجود مشكلة في حصول المواطن على الخدمة الصحية في الوقت المناسب بشكل عام والخدمات التخصصية بشكل خاص موضحا أن نقاشات مركز الحوار الوطني اتفقت على أن وجود معوقات أمام حصول المريض على الخدمات الصحية وأن القضية أكبر من مجرد فتح ملف في مركز رعاية أولية.

جاء ذلك خلال اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية الذي نظمته إدارة العلاقات العامة والإعلام في مدينة الملك فهد الطبية تحت عنوان «واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية وتحدث فيه كل من وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني والإعلامي والعميد المشارك الأول في كلية العلوم الطبية التطبيقية الدكتور محمد الخازم وقد تناول المنتدى العديد من المحاور تتصل بحماية الحقوق الإنسانية التي يتضاعف احتياجها في حالة المرض، وتكريس ثقافة حضارية في تعامل الممارسين للعمل الطبي مع المراجعين، ودور الإعلام، والقانون.

وقال الدكتور محمد حمزة خشيم إن هناك لائحة بشأن حقوق المريض تم وضعها ونشرها عندما بدأت المستشفيات تخضع للاعتماد المركزي تشمل فصلا كامل من الأبواب والفصول التي تعزز مستوى الثقافة الحقوقية بين الجهات ذات العلاقة من المستفيد ومقدم الخدمة منوها أن حقوق المريض باتت أساساً في أدبيات الاعتماد في كل الدول حتى أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من متطلبات الجودة وأشار خشيم إلى وجود تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين والعاملين موضحا أن الوزارة تسعى قدر الإمكان إلى شرح النظام والتعريف بحقوقهم وواجباتهم.

وقال الدكتور مفلح القحطاني إن حقوق المرضى ظلت محمية بالشريعة الإسلامية وإن العام ١٤٠٩هـ شهد صدور أول نظام لممارسة مهنة الطب وتنظيم العلاقة بين الممارسين والمستفيدين وتحديد مسؤوليات العاملين في المجال الطبي، ونوه بأن النظام الأساسي للحكم ينص بالرعاية الطبية للمواطنين على أفضل مستوى من الرعاية الصحية وأضاف إن حق المريض في الحصول على العناية الطبية ما زال يواجه بعض المعاناة.. بحسب ما قامت به جمعية حقوق الإنسان من زيارة مستشفيات واستقبال شكاوي.. مستشهدا بأقسام الطوارئ التي تنخفض فيها مستويات العناية ويستغرق المريض وقتا طويلا في انتظار السرير فضلا عن المواعيد البعيدة في العيادات، وقال إن بعض الحالات المرضية كانت تتضاعف بسبب عدم التدخل السريع من الأطباء أو الاستشاريين وقد أشار القحطاني في هذا الصدد إلى أن بعض الجهات تركز على ما يسمى «الجودة الورقية» والتي تعني بتحقيق شهادات وأوراق بينما لا يشعر فيها المريض بخدمة جيدة، وقال إن بعض المستشفيات تحتاج إلى جهد كبير وبعضها يحتاج إلى استبدال كلي لتفي بهذا الحق، فضلا عن النقص في الكادر التمريضي وقلة التأهيل، وختم هذا المحور بقوله» الوقت الذي يشرح للمريض حالته لا يتاح لأن عدد المرضى يكون

كبيرا، أخذ رضى المريض أيضا لا وقت له.. نقل المرضى كذلك يواجه صعوبات وهو يؤثر خصوصا في الحالات التي تتطلب تدخلا سريعا». وصنف الدكتور محمد الخازم الحقوق إلى فئتين.. هما حق الإنسان الصحي العام وحقه بعد تحوله إلى مريض حين يتم التعامل معه داخل المنشأة، معتبرا أن الحق الصحي يتجاوز مجرد الحصول على الخدمة.. إلى الحصول على أعلى مستوى منها في الوقت المناسب كما يشمل وقاية وحماية المواطن. وقال الخازم إن الجوانب الصحية باتت معيارا عالميا لتقدم الدول واستقرارها.. معلقاً « في تقرير التنمية البشرية الأخير حصلت المملكة على المركز ٥٥ عالمياً و١٥ عربياً وهذا مركز يعد متأخرا واستشهد الخازم مجددا بإحصائية من اللقاء الصحي في مركز الحوار الوطني تقول إن ٧٥% لا يثقون في الإجراءات القانونية التي تتخذ حيال ما يحدث لهم من مشكلات صحية.

حقوق الإنسان تقف على أوضاع مستشفى أبها العام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦١٣٢&CategoryID=٥

أبها :محمد البشري ٢٠١١-٠١-٠٥ ١:٤٩ AM
يقف فرع جمعية حقوق الإنسان في عسير اليوم ، على أوضاع مستشفى أبها العام لمتابعة سير العمل فيه، وذلك بعد تزايد الشكاوي التي تلقتها الجمعية من عدد من المواطنين، إضافة إلى ما نشر في بعض الصحف عن الأوضاع السيئة التي يعيشها المستشفى، ومنها طول فترة الانتظار التي يعاني منها المرضى وتدنى مستوى النظافة وقلة الكادر الطبي خاصة في مستشفى الولادة.
من جهته، أوضح عضو الجمعية الدكتور منصور القحطاني، أن الزيارة جاءت بعد موافقة الجمعية في الرياض، وتم إشعار المستشفى بذلك، مؤكداً أنها ستكون هناك زيارة سرية من أحد الأعضاء للمستشفى ليكتب تقريرا بعد وقبل الزيارة، مضيفاً أن أعضاء الجمعية سيقفون على الحضانة في المستشفى وكيفية العمل فيها، خاصة بعد حدوث قضايا في حضانات عدد من مستشفيات بعض المناطق

حقوق الإنسان تحصر الأضرار البيئية والصحية لكسارات نجران

عدد الطلاب والطالبات المتغيبين يقفز لـ٣٥٧

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٢٠٥&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ٢٠١١-٠١-٠٥ ٢:٢١ AM

وجه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أمس، بتشكيل لجنة عاجلة من الجمعية لدراسة وضع كسارات نجران التي تسببت في تغيب الطلاب والطالبات من مدارسهم على خلفية تجاوزاتها البيئية.

وأشار القحطاني في بيان حصلت "الوطن" على نسخة منه، إلى التحقق من وضع الكسارات وإعداد تقرير مفصل يتضمن النقاط المؤثرة سلباً على المواطنين لاستكمال الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان ما يكفل المحافظة على البيئة العامة وحمايتها ومنع كل ما يؤدي إلى تلوثها.

وجاء في البيان أن المادة الـ٣٣ من النظام الأساسي للحكم تنص على أن الدولة تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها، مؤكداً أن ما يطرح في وسائل الإعلام المختلفة حول الأمور التي تتعلق بحقوق المواطنين يتم عرضها في وقتها على رئيس الجمعية لدراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها والتنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق ما يصب في مصلحة المواطنين.

من جهته، أوضح مدير المركز الإقليمي للأرصاد وحماية البيئة بالمنطقة الجنوبية علي بن عبدالله الفرطيش لـ"الوطن" أمس أن المراقبين البيئيين بأرصاد نجران قاموا مع اللجان الأخرى بالوقوف على مجمع كسارات جبال وكانت هناك العديد من المراسلات مع تلك اللجان وتوجيهات إمارة المنطقة والرئاسة للوقوف على شكاوى المواطنين وإلزام أصحاب الكسارات بتركيب الفلاتر وتطبيق الاشتراطات البيئية.

وأشار إلى أن الأعمال والإجراءات تمثلت في قيام اللجنة المشكلة بتاريخ ١٨/٨/١٤٣١ بحصر الشركات والمؤسسات التي لم تلتزم بالاشتراطات البيئية وتم أخذ التعهدات اللازمة بتركيب الفلاتر بعد أن صدر توجيه أمير منطقة نجران بتاريخ ١٤/٧/١٤٣١ بأخذ التعهدات اللازمة على أصحاب الكسارات وإعطائهم مهلة لشهر واحد فقط ويتم بعدها إغلاق الكسارات التي لم تتجاوب وذلك بناءً على توصيات الرئاسة، لافتاً إلى أن اللجنة أغلقت فعلياً الكسارات التي لم تتجاوب بتاريخ ١٤٣١/١٠/١٢.

ولفت إلى أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بنجران تتابع حيثيات تنفيذ القرار بخصوص انتهاء المهلة الممنوحة الممنوحة لهم من قبل إمارة منطقة نجران كونها رئيسة اللجنة المكلفة وذلك بعد قيام أصحاب الكسارات بالتظلم ورغبتهم منحهم فرصة أخرى للالتزام بالاشتراطات البيئية وتركيب الفلاتر.

ونفت الرئاسة التصريحات على لسان مدير أرصاد منطقة نجران الجمعة الماضي مرجعة ذلك الأمر لبعده عن نظمها واشتراطاتها.

وواصل الطلاب والطالبات بنجران تغيبهم أمس عن الدراسة لليوم الرابع على التوالي حيث تزايد عدد الغياب من ٣٣٢ إلى ٣٥٧ بنسبة ٦٠% وذلك وفق إحصائية الغياب التي بلغت ٢٤٢ طالبا بمدرسة سايلة غزال الابتدائية والمتوسطة من أصل ٣٧٠ طالبا و١١٥ طالبة بمدرسة سايلة غزال الابتدائية للبنات من أصل ٢٣٥ طالبة.

أطباء:لا يعون حقوق مرضاهم ومستشفيات ينقصها التطوير

خشيم: هنالك تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٢١٨&CategoryID=٤

الرياض :محمد العواجي ٢٠١١-٠١-٠٥ ٣:٥٥ AM

ضرورة "أن يتمتع المريض بكامل حقوقه، في أن يحصل على أفضل مستوى من الرعاية الصحية، وينال قسطه من احترام كامل لمشاعره الإنسانية، كما الاحتفاظ بسرية معلوماته، وألا يكون ضحية لخطأ طبي"، مبادئ رئيسية أجمعت عليها قيادات صحية وحقوقيون، في لقاء اتسم بالوضوح والشفافية، اعترفت فيه وزارة الصحة، بـ"وجود تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين، والعاملين الذين قد لا يعونها كما يجب"، الأمر الذي يجعل بعض المستشفيات تركز على "الجودة الورقية"، دون تقديم خدمة جيدة للمريض.

هذا النقاش الصحي والحقوقي أخذ في بعض جوانبه منحى "حادا" أثناء اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية، الذي نظمته مدينة الملك فهد الطبية بالعاصمة الرياض، تحت عنوان "واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية"، بعد حديث رئيس جمعية حقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الذي أكد على حق المريض بألا يكون ضحية لخطأ طبي، وحقه في احترام خصوصيته، بجانب حقه في الحصول على أفضل مستوى من الرعاية، تسمح به الإمكانات المادية والبشرية، الموجودة في المؤسسة الصحية.

حقوق المرضى

المرضى المنومون والمراجعون لهم حقوق يجب أن تحترم، هذا ما دعا إليه الدكتور القحطاني، مشددا على "ضرورة تقديم الخدمة للمريض، في الوقت والمكان المناسبين وبالشكل المناسب، من خلال مراقبة المستشفيات، وتوفير الأسرة، والاهتمام بالمرضى النفسيين، وتوفير عناية فائقة بأقسام الطوارئ، لأهميتها في الحالات الطبية، وسرعة إنجاز المهام. إلى جانب إطلاع المريض على طبيعة حالته، واحترام مشاعره ورأيه، وتوفير مكان لأداء شعائره الدينية"، مشيراً إلى أن وزارة الصحة تبذل جهوداً مقدرة، إلا أنه استطرد بقوله "نتمنى أن نرى ثمارها قريباً". من جهته اعتبر وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير، الدكتور محمد حمزة خشيم، أن حقوق المريض باتت "جزءا لا يتجزأ من نظام الجودة"، وتابع قائلا "المستشفى الذي يقول إن لديه جودة، ولا يحترم حقوق المريض، فهو فاقد لركيزة أساسية في عمله ."واعترف خشيم بوجود "تشوش في مفهوم حقوق المريض بالنسبة للأطباء والممرضين والعاملين، الذين قد لا يعونها كما يجب"، داعياً إلى ضرورة أن يكون النظام "واضحا ليفهم الجميع حقوقهم وواجباتهم"، مشيراً إلى وجود لائحة بشأن حقوق المريض في وزارة الصحة، تم وضعها عندما بدأت المستشفيات تخضع للاعتماد، تمثل فيها حقوق المريض فصلا كاملاً.

حق أساسي

هذا التأكيد على المسألة الحقوقية، دفع الدكتور مفلح القحطاني إلى ربط حقوق الإنسان بحقوق المريض، متحدثا عن تأصيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بالمريض. مشيرا إلى أن عام ١٤٠٩هـ شهد صدور أول نظام لممارسة مهنة الطب وتنظيم العلاقة بين الممارسين والمستفيدين، وتحديد مسؤوليات العاملين في المجال الطبي، ونوه بأن النظام الأساسي للحكم ينص على أهمية الرعاية الطبية للمواطنين، إضافة إلى حق المريض ألا يكون ضحية لخطأ طبي.

الصحة والتنمية

العميد المشارك في كلية العلوم الطبية التطبيقية، الإعلامي الدكتور محمد الخازم صنف الحقوق على فئتين، "الأولى حق الإنسان الصحي العام، وحقه بعد تحوله إلى مريض حين يتم التعامل معه داخل المنشأة"، معتبرا أن "الحق الصحي يتجاوز مجرد الحصول على الخدمة، إلى الحصول على أعلى مستوى منها في الوقت المناسب، ويشمل الوقاية والحماية"، مبينا أنه "في تقرير التنمية البشرية الأخير، حصلت المملكة على المركز ٥٥ عالميا، و١٥ عربيا وهذا مركز يعد متأخرا"، وأحد الأسباب في ذلك بحسب رأيه يعود إلى "الصحة التي لها دور في تدني أو ارتفاع المعيار."

تكلفة الجودة

والحديث السابق للدكتور الخازم، دفع بالدكتور محمد خشيم إلى القول "إن حق المريض يندرج في مسؤولية المؤسسة، ويشمل جوانب عديدة"، مشيراً إلى أن وزارة الصحة "تطبق نظام الاعتماد في مستشفياتها، وهو أحد أهم الأشياء التي تضمن أن المؤسسات تؤدي دورها بالطريقة المثلى"، مضيفا "ندرك أن الجودة مكلفة، لكن دعم الدولة السخي يتدارك هذا الجانب تماما. يجب أن نستغل هذه الفرصة في العمل الجاد للتأكد من تطبيق النظم والمعايير، وإلا فسنكون خسرنا فرصة ذهبية."

معاناة مستمرة

تأكيدات الدكتور خشيم على حقوق المرضى، لم تمنع الدكتور القحطاني، من القول إن "حق المريض في الحصول على العناية الطبية، لا يزال يواجه بعض المعاناة، بحسب نتائج الزيارة التي قامت بها جمعية حقوق الإنسان، لعدد من مستشفيات واستقبال شكاوى المرضى"، مستشهدا بـ"أقسام الطوارئ التي تنخفض فيها مستويات العناية، ويستغرق المريض وقتا طويلا في انتظار السرير، فضلا عن المواعيد البعيدة في العيادات"، كاشفا عن أن "بعض الحالات المرضية كانت تتضاعف بسبب عدم التدخل السريع من الأطباء أو الاستشاريين"، معتبرا أن "هناك مشكلة في توفير العناية الطبية، والاستقبال والاستماع إلى المريض وتوفير العلاج، والاستعانة بالطبيب الأعلى تخصصا، إضافة إلى النقص في الكوادر والتخصصات الطبية العالية، ولا سيما في المناطق البعيدة". مشيرا في هذا الصدد إلى أن "بعض الجهات تركز على ما يسمى الجودة الورقية، التي تعنى بتحقيق شهادات وأوراق، بينما لا يشعر فيها المريض بخدمة جيدة". وهي ملاحظات يرى الدكتور محمد خشيم أنه للعمل على حلها، يجب على النظام في الوزارة والمستشفيات أن "يراقب الأداء"، معطيا أمثلة بقوله "مثلا، بقاء المريض في الطوارئ، نحن نقول إنه لا يجب أن يبقى فيها أكثر من ٤ ساعات، وبعدها يجب البحث عن طريقة إيجاد السرير. لقد كان المريض يجلس في المستشفى من ٥ إلى ٦ ساعات، والآن تم تقليص هذه المدة. في جانب آخر، إلى قبل سنوات، كانت هناك مشاكل في توفير الأدوية، اليوم كل الأدوية غالية الثمن متوفرة في الوزارة، وما نصرفه اليوم هو سبعة أضعاف ما كان يصرف سابقا. ميزانية الدواء وصلت ٥ آلاف مليون، وكانت سبعمئة مليون، حيث قفزت قفزة هائلة في دعم الدولة للدواء، بينما انخفضت شكاوى المرضى من عدم وجود هذه الأدوية، ونسبة المكالمات التي كانت ترد للتموين الطبي حول الأدوية."

صندوق الشكاوى

وفي معرض الحديث عن الواقع الحالي، تساءل الإعلامي الدكتور محمد الخازم، عن "سبب عدم تطبيق حقوق المرضى، ما دام أنها توجد في لوائح المستشفيات، والعقوبات المفترضة، فيما لو حصل تقصير في هذا الحق"، مشيراً إلى "عدم وجود آلية واضحة، مقابل هذه الحقوق، يمكن للمريض الرجوع إليها"، معتبرا أن المعالجة الجدية "ليست بحاجة إلى تخصيص رقم هاتف لا يرد عليه أحد، أو صندوق شكاوى لا يتم فتحه"!. مستشهدا بإحصائية من اللقاء الصحي في مركز الحوار الوطني، كشفت عن أن ٧٥ % ممن شملهم الاستطلاع، لا يثقون في الإجراءات القانونية التي تتخذ حيال ما يحدث لهم من مشكلات صحية. معتبرا أن "عدم تطبيق هذا الجانب بالشكل الكافي، هو ما دفع البعض للاتجاه نحو الإعلام" للحديث عن معاناتهم، ومنتقدا حقوق الإنسان بـ"انصباب أغلب اهتمامها على ما ينشر صحفيا" فقط .إلا أن مدير منتدى القيادات الصحية، الدكتور عائض القحطاني، رد على حديث الخازم، معتبرا أن "بعض المواد الإعلامية تبالغ في تضخيم مضاعفات بعض الأمراض، وتصورها على أنها خطأ طبي"، محملا المسؤولية في جزء منها لغياب الثقافة الصحية، وانعدام الآلية الواضحة في التعامل مع المريض. وبدوره أكد الدكتور محمد خشيم على أهمية دور أجهزة "علاقات المرضى"، والمتمثلة في ٦٠٠ موظف في الوزارة، مهمتهم "المبادرة بخدمة المرضى"، وقال إن "هؤلاء الموظفين سيصلون إلى ٢٠٠٠ موظف، بحيث يكونون في كل مكان في المستشفى"، موضحا أن وزارة الصحة وضعت لهم مبدأ رئيسيا، هو أنهم "مع المريض، وليسوا مع المؤسسة."

تطوير قادم

"القطاع الصحي لا يجب أن يكتفي بتوفير حق الرعاية، بل عليه أن يلبي حق المريض في أن يجد في المستشفى نظاما فعالاً يمكنه من الشكوى، ويوفر له آلية للوصول إلى الإدارة أو علاقات المرضى"، هذا ما شدد عليه الدكتور محمد خشيم، معتبرا أن "ثقافة الإيمان بحق المريض، يجب أن تكون حاضرة وجاهزة لاستقبال أي حالة، ليست بالضرورة شكوى،

ولكنها قد تحتوي مقترحاً أو ملاحظة، يمكنها أن تفيد في تطوير عمل المستشفى". وفيما يتعلق بالحلول لمشكلات حقوق المرضى، ومستويات الرعاية الطبية، أوضح خشيم أن "ما تقوم به الوزارة الآن، هي حلول قصيرة المدى، وطويلة المدى أيضا، في ظل الدعم الكبير من الدولة"، كاشفا عن وجود ٦٦ مستشفى جديدا قيد البناء، وأن موضوع "الأسرة" يفترض أن يكون محلولا خلال الثلاث أو الأربع سنوات المقبلة، حيث سيزيد العدد بمعدل ٢٠ ألف سرير إضافي، ليصل العدد الإجمالي إلى ٥٣ ألف سرير. ضاربا مثالا بمدينة الرياض، التي ستشهد قيام مستشفيات كبرى في مختلف جهاتها، إضافة إلى مستشفى يبنى في كل مدينة من مدن المملكة، "ضمن خطط واستراتيجيات ذات جداول زمنية محددة، والتعاقد مع جهات لتجديد البنية التحية في المستشفيات، التي تحتاج إلى ذلك."

حقوق الأطباء

في موضوع آخر، كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني وجود شكاوى تصلهم من أطباء يطالبون بحقوقهم أيضا، ومنها "السكن، وتحسين الرواتب". وهو الموضوع الذي علق عليه الدكتور محمد خشيم، بقوله "تصلنا فعلا شكاوى منهم، وبعضهم يعتدى عليهم في الطوارئ، ولا يجدون حماية. الأطباء يسألون عن الرواتب أيضا، وهذه المسألة حلت بالكادر الجديد"، مضيفا" نحتاج الاشتغال على هذه الحقوق أيضا، بحيث يكون لديك نظام في المستشفى، يساعد في امتصاص غضب مرافق المريض، الذي يكون في حالة متوترة. كما تحتاج لعلاقات عامة، وعلاقات مرضى"، معتقدا أنه "في الغالب تستطيع أن تقضي على ٥٠% من غضب المرضى أو ذويهم". مشددا على أن "العاملين يجب أن يعرفوا أنهم إذا أرادوا حماية أنفسهم، يجب أن يتجنبوا الدخول في مناقشات عقيمة، وذلك بانتهاج أسلوب مهني وهادئ، يقوم على التفاهم مع المريض، وشرح الحالة له. فنشر هذه الثقافة، يحتاج وقتا، فلدينا ٣٣ ألف طبيب، وهم في ازدياد."

الأخطاء الطبية

لا ينعقد مؤتمر طبي، إلا وتكون مشكلة الأخطاء الطبية حاضرة فيه، وبقوة. وهو الأمر الذي تحدث عنه الدكتور مفلح القحطاني، كاشفا عن أن هناك "توجها للتحسين والتطوير، وهو يحتاج إلى وقت، والباحثون عن العناية الطبية ينتظرون"، ساردا تجربة جمعية حقوق الإنسان في هذا الصدد بقوله "هناك مستشفيات زرناها، وللأسف لم يحرك فيها ساكن، منذ عشر سنوات أو أكثر. الأخطاء الطبية موجودة في كل مكان"، معتبرا أن مكافحة الأخطاء الطبية تكمن في "اختيار المؤهلين من الكادر الطبي والتمريضي"، معتبرا أن "الكفاءات منخفضة في التمريض تحديدا، رغم أنه يقوم بـ٧٠% من عملية العلاج والمتابعة"، مستطردا "مهم أن تعطي الوزارة هذا الموضوع أهمية كبرى، إلزام المستشفيات بالإعلان عن أخطائها الطبية عنصر جيد، نظام المهن الصحية فرض على الأطباء التأمين الإلزامي، وهو لا يقتصر على التعويض المناسب للمريض، وإنما يشمل أيضا التعويضات التي تساعد المريض على التأقلم مع حياة جديدة."

ألم بلا أمل

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/01/article590663.html

د.مطلق سعود المطيري

١-
الأب تربية الأولاد صعبة ، الأم وأيضا متعبة ، الابن متى نكبر ونرتاح من هذه المنة ،حوارات متكسرة تؤسس لخيبات المستقبل تفتتح بها الاسرة يومها بعد صلاة الفجر أو الظهر حسب التوقيت المحلي لكل منزل ، وبعدها يتوجه الاب الى عمله بعد ان ملأ صدره بمرارة الحرص على تربية الأبناء ،وكل ما رأى ابتسامة على وجه أحد من زملائه تمنى لو أن هذه الابتسامة كانت معاملة بين يديه ليكتب عليها مرفوضة مرفوضة لعدم مطابقتها لأخلاق المجتمع العامة ، تربى أن الفرح سلوك الساذجين الذين لم تمسكهم يد المسؤولية، الفرح في بيئة هذا الرجل من الممنوعات والبحث عنه يعرض من هم تحت مسؤولية لمخاطر عظيمة ، ولا حيلة معه إلا بالاحتيال عليه واتباع سلوك اللصوص لسرقة السعادة من البيئات الاخرى ، والكسب حسب جرأة السارق ، اسباب السعادة متاحة ومباحة ولكن هناك من يدفع أبناء المجتمع الى سرقتها بعد أن تم مصادرة المباح وحذفه من قاموس المجتمع ، ثقافة المنع ليست موجودة فقط في المنازل بل تعدت ذلك لان اهل المنازل حملوها الى كل مكان توجد لهم فيه مسؤولية، استحداث وظائف جديدة يحمل بشائر الفرحة إذن هي ممنوعة، وكل الفرص الوظيفية التي نشاهدها للسعوديين في القطاع الخاص جاءت بأساليب الاحتيال التي ظلت تعليمات الرفض بسلوك اللصوص ... ، كبر الابن ولا نعلم هل هو من اللصوص أو من مانعي الفرح ؟

٢-
حادثة النسيم التي تعرض لها طفل بريء الى ذبح نعم ذبح قاسي ، صدمت الاجراءات العاجزة عن متابعة مدمني المخدرات والمرضى النفسيين ، عقل لا يقيده عقل وسلوك عدواني يتجول بين المنازل ليوزع الموت على أهله والمارة من الناس ، إن عجز المستشفيات عن استيعاب هؤلاء المرضى يعني لا بد من زيادة مساحة المقابر حتى تستوعب ضحاياهم ، مرضهم ليس جريمة ولكن تركهم بدون علاج هو الجريمة ، الى جمعية وهيئة حقوق الانسان هذا ملف حيوي أمامكم وكل الطرق اليه ميسرة لا قناعات متضاربة ولا فكر ليبرالي يصرخ مطالبا بحرياتهم ولا متشدد يرفض بعجز أو قوة ، وهذا الملف يعد أفضل السبل لنشر ثقافة حقوق الانسان التي تعقدون لها الندوات وورش العمل ، المطالبة بتأمين مكان علاج لكل مدمن ومريض نفسي والسعي المخلص لضمان علاجهم ، المريض- النفسي خطرا على نفسه وأهله ومجتمعه- ، أيعقل أن يترك الخطر في المنازل والشوارع ونحن نتابع قصص ضحايا هذا الخطر لنعبر عن صدمتنا بألم عاجز عن منع الخطر المنتشر في الشوارع والشرايين ، أم أن المنع لدينا لا يطبق إلا على الفرح!

حالة تبلد عام!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٢/ms٥.htm

يوسف المحيميد

في دراسة حديثة لوكيل وزارة الداخلية أحمد السالم كشفت أن عدد قضايا الفساد خلال خمس سنوات بلغت ٥١,٧٧٣ قضية، وأن هيئة الرقابة والتحقيق تحيل يومياً موظفاً متهماً بالفساد، أي ما يقارب ٣٦٠ موظفاً متهماً بالفساد سنوياً، هذا طبعاً من غير الحالات التي لم يتم ضبطها ضمن قضايا الفساد الإداري والمالي في البلد.

ولا يمكن أن ننكر أننا تقدمنا قليلاً في تصنيف مؤشر الفساد العالمي للعام المنصرم ٢٠١٠ إلى المركز الخمسين، حيث حصلت السعودية على (٤,٧) من عشر درجات، بعد أربع دول خليجية هي على التوالي: قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، والبحرين، وهي نتيجة أفضل مما كانت عليه قبل خمس سنوات تقريباً حينما تساوت السعودية ومصر في المركز الثالث والسبعين في سلم الدول العالمية، خاصة أن دولة كمصر تأخرت إلى المركز الثامن والتسعين، ولكن رغم ذلك لم تزل كثير من الجهات بعيدة عن ملاحقة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن المواطنين الذين يشعرون بالمسؤولية تجاه وطنهم.

فهل يعقل أن نكتفي بجهازين كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، دون أن تعمل مجالس المناطق الثلاث عشرة، وكذلك الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان؟ حتى لو علمت هذه، وتم تفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، التي سمعنا بها ولم نرَ بعد منها شيئاً، فهل سيتم تطبيق العقوبات عبر القضاء على هؤلاء بمساواة وعدالة، لأن اكتشاف أكثر من خمسين ألف حالة فساد إداري ومالي لن تكفّ، ولن تقلل ما يحدث من تجاوزات في التصرف بالمال العام، ولن توقف تجاوزات استغلال الوظيفة العامة التي نعرفها ونشعر بها يومياً في أعمالنا الوظيفية، لدرجة أن أصبنا بحالة تبلد عام، وكأنما ما يحدث هو أمر طبيعي، لا اختراق للأنظمة العامة التي تجرّم من يستغل منصبه الوظيفي في تحقيق مكاسب غير مشروعة.

بل حتى كثير من الناس، يرى بأن لا جدوى من مناقشة موضوعات الفساد الإداري والمالي، وكأنما هي كائن مستشري يصعب، أو يستحيل، القضاء عليه، بينما المسألة تحتاج إلى مزيد من الصبر والجدية، محاكمة هؤلاء المخلّين بالمسؤولية، والحكم على قضاياهم بحزم، حتى يكونوا عبرة لغيرهم، لأن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم تحتل المراكز الأولى في ترتيب الفساد العالمي، بل كانت الأولى في المرتبة الثانية والعشرين، والثانية في المرتبة العشرين، بينما كانت الثلاث دول التي تساوت في المركز الأول هي: الدانمارك، نيوزلندا، سنغافورة، ثم جاءت فنلندا والسويد. هذه الدول لا شك في أنها حاربت الفساد، وسنّت قوانينها الصارمة وطبقتها بقضاء حر مستقل، وأسست للإنسان هناك منذ مراحل الطفولة المبكرة وحتى الدارسة في مراحلها الأولى، على الإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن، والإيمان بالواجبات تجاهه والحفاظ على مقدراته، وهذا لا يأتي بشكل نظري محض، بل بأن تكفل هذه الدول حقوق ناسها وحرياتهم، وحين أقول ناسها فلا يرتبط الأمر بمواطني هذه الدول فقط، بل بكل من يعيش على أراضيها من أغراب وعابرين، وهذه المسائل تأتي بعد عقود من السنوات المليئة بالعمل والصبر وتأسيس المجتمع على أساس المؤسسات المدنية، التي تكفل نجاح الإنسان بناء على كفاءته وموهبته، لا على أساس قبيلته أو منطقته!

أتمنى أن نكون فعلاً في الطريق الصحيح...!

at-JAZIRAH
الجزيرة

حقوق الطفل بين حقوق الإنسان ووزارة التربية

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٢/ar٤.htm

فهد الحوشاني

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التربية والتعليم لعدم احتفالها واهتمامها بيومي الطفل العالمي والخليجي، الانتقاد جاء خلال ندوة أقيمت في جدة بعنوان (حق الطفل في الرفاهية)، وفي الندوة استغرب الدكتور حسين الشريف إغفال وزارة التربية لمثل هذه المناسبات!

وقال إن من دون قرارات حكومية ملزمة وشؤون اجتماعية فعالة وتعليم جيد فلا حقوق للطفل! وحقوق الإنسان محقة في انتقادها لأن الوزارة يفترض أن لا تفوت هذه المناسبة العالمية وهي التي تحتفل وتشارك في الكثير من المناسبات، وهي الجهة التي عهد إليها بالاهتمام بحقوق الطفل خاصة وأنها تحتضن مقر اللجنة الوطنية للطفولة! والحقيقة أنه لا توجد جهة يعول عليها ويفترض فيها الاهتمام بالطفل وحقوقه ورفاهيته مثل وزارة التربية والتعليم، وهي قادرة على ذلك لو تنبه المسؤولون فيها لمسؤوليتهم عن الطفل وحقوقه التي تهدر في بعض الأحيان في المدارس بسبب جهل المعلمين والمعلمات والأطفال بتلك الحقوق! ولقد سبق أن وزعت اللجنة الوطنية للطفولة قبل عدة أعوام حقوق الطفل مطبوعة على المدارس ولكن اللجنة توقف نشاطها عند المطبوعات بحسب علمي!

سألت معلمة طالباتها ما هي حقوق الطفل؟ فانبرت إحدى الطالبات لتقول جواباً يعبر عن مدى جهل الأطفال بحقوقهم ولو عرفوها لدافعوا عن أنفسهم من خلالها، قالت الطفلة بكل براءة: «إن حقوقي هي أن أسمع كلام المعلمات وأن أسمع كلام أمي وأبوي وأصير مؤدبة بالفصل»! ومن الواضح أن الطالبة لم تقل شيئاً من حقوقها لأنها لا تعرفها بل تحدثت عن شيء من واجباتها والتزاماتها التي يطالبها بها الآخرون!

حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة وهي حوالي ٤٢ مادة وقعت المملكة عليها العام ١٤١٦هـ وتحفظت على بعض بنودها، ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل تلك الحقوق في المدراس، وكان الأحرى بالوزارة ما دامت لا تحتفل بيوم الطفل العالمي ولا الخليجي -كما تقول حقوق الإنسان- كان الأحرى بها أن تلزم كل مدرسة ابتدائية بأن تعلق تلك الحقوق في كل فصل دراسي، لأنها مواد كتبت وأقرت لتحفظ كرامة وإنسانية الطفل من الامتهان، من المهم أن يتعرف عليها الطفل والمعلم وولي الأمر لكي لا تصدر تلك التجاوزات التي نسمع ونقرأ عنها إما للجهل بحقوق الطفل او لعدم وجود قوانين واضحة تحمي الطفل من أية انتهاكات!

في وزارة التربية والتعليم توجد اللجنة الوطنية للطفولة وهي ترتبط مباشرة بسمو وزير التربية وعضوية كل من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وكيل وزارة التربية والتعليم، وكيل وزارة الصحة، وكيل وزارة العدل، وكيل وزارة الثقافة والإعلام، وكيل الرئيس العام لرعاية الشباب، إضافة إلى ثلاثة من المختصين والمهتمين بالطفولة، لكن اللجنة ما تزال حتى الآن ينتظر منها الكثير، فليس لها أي حضور في المدارس او غيرها، ودورها حتى الآن لا يتناسب مع حجم أعضائها والوزارات التي تنتمي إليها، وما ينتظر منها الكثير للعمل من أجل الأطفال لتقوم ببث الوعي بحقوق الطفل التي ما تزال حتى الآن لم تترسخ في أذهان القائمين على تربية الطفل في المدارس فكيف بغيرهم!

حقوق ضائعة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧١٢
http://www.alyaum.com/News/opinion/٩١٢-%D%٨AD%D%٨٢%٩D%٨٨%٩D٨٢%٩-%D%٨B%٦D%٨A%٧D%٨A%٦D%٨B%٩D%٨A٩.html

خالد الشريدة

الصورة الذهنية لوضع حقوق الإنسان في السعودية ترفض مبدأ «حقوق الإنسان» من منظور مجتمعي، ذلك أكدته دراسة حديثة أعدها مركز دراسات بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، وفي تلك الدراسة رأى المستطلعون أن الحديث عن «الحقوق» مناف للأعراف والدين، وكأنها عيب كذلك الذي نتجنبه في تناول القضايا الأخلاقية

٥٤%من المشاركين في الدراسة وهم مواطنون ومقيمون أصروا على رأيهم بأن الحقوق تنافي الدين والعرف، وهذه نسبة كبيرة تنطوي على جهل عميق بأهمية معرفة الحقوق الأساسية، ويترتب على ذلك الجهل بكثير من الأشياء الضرورية، غير أنني لا أعتب على هؤلاء جهلهم وإنما على جمعية حقوق الإنسان التي لم تفعل شيئا تجاه كثير من القضايا التي وضعها المواطنون والمقيمون على طاولتها.

لم أر جهدًا تفاعليًا لحقوق الإنسان، الجمعية أو الهيئة، في الوسط الاجتماعي، ولم أقرأ أو أسمع يومًا بأنهما بادرا إلى حل مشكلة، حتى أن المسؤولين بهما يتحفظون ويتمنعون في الرد على أسئلة الصحافة، ويتهربون من الحوارات مع الصحفيين، ولذلك من الطبيعي أن يخلقوا مسافة وحجابًا حاجزًا بينهم والوسط الاجتماعي بمكوناته من المواطنين والمقيمين.

لم أر جهدًا تفاعليًا لحقوق الإنسان، الجمعية أو الهيئة، في الوسط الاجتماعي، ولم أقرأ أو أسمع يوما بأنهما بادرا إلى حل مشكلة، حتى أن المسؤولين بهما يتحفظون ويتمنعون في الرد على أسئلة الصحافةكثير من قضايا العنف الأسري والسجناء والعمالة تتكوم في مكاتب «حقوق الإنسان» ولا تجد حلًا شافيًا، وإني أسأل هل لدى الجمعية أو الهيئة لجان أو أذرع استشارية تمتلك الخبرة والقدرة الكافية للتعاطي مع المشكلات التي تعترض الضحايا أو طالبي الخدمة؟ لا أحسب أن الجمعية والهيئة تمتلك روح المبادرة.

وكأنها تتعامل بحذر وتحفظ مع المساحات الحقوقية التي يمكن أن يتحركا فيها دون الاصطدام بمؤسسات أخرى .دون أنياب لا يمكن لحقوق الإنسان أن تثمر حصادًا حقوقيًا في المستوى المأمول منهما، وعليهما فرادي أو مع بعضهما أن يبادرا إلى برامج تفاعلية يقدمان فيهما نفسيهما بصورة مناسبة تخلق صورة ذهنية غير تلك المغلوطة في عقول المواطنين والمقيمين، فهذه السلبية تضيع الحقوق ولا تردها أو تحفظها، ويجعل منهما عبئا حقوقيا يدمر حقوق الناس بتراكم القضايا وآمال الضحايا في حلول من خلال هذه المؤسسات المدنية التي تصبح عالة على المجتمع إن لم تعد النظر فيما ينبغي أن تفعله للناس.

حقوق الإنسان والنبرة الصاخبة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٤/ln٢.htm

د. ثريا العريض

تابعت حواراً شيقاً وصلني مسجلاً على اليوتيوب لحلقة مقابلة تمت على قناة الحوار بين حقوقي سعودي مثقف ومذيع عربي عالي النبرة، حول أوضاع «حقوق الإنسان» في المملكة العربية السعودية. وبينما حاول الحقوقي الاحتفاظ بعلميته وهدوئه ومصداقيته في رسم صورة لما تفعله وتواجهه وتعايشه جهود الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، فإن المذيع ظل يحاول دس أسئلة تحريضية مسيسة تتسول إجابات تجريمية، ذكرتني ببعض الأسئلة الموجهة وغير البريئة التي يصيغها بعض المستفتين للحصول على الأحكام التي يرومونها من مفتي الديار أو هذا الشيخ أو ذاك.

حقوق الإنسان مفهوم لا يعود بعيداً في التاريخ. وحتى الدول الموقعة على اتفاقيات عدم التمييز، بما في ذلك الأوروبية والأمريكية، لم تستطع محو ممارسات التمييز بين الأفراد والفئات. كل ما يستطيعون فعله هو تجريم ممارسة التمييز بين البشر والمواطنين ومعاقبة من يفعل ذلك علناً ويقام عليه الدليل. ولكن هذا ما تسعى إليه الحكومات الرشيدة. في الحضارات القديمة لم يكن هناك موقع في تعامل المجتمع يسمح بالفردية. لم يكن متاحاً للفرد قرار اتخاذ خيارات شخصية تخرج عن نطاق ما اتفق المجموع البشري أنه المعتاد الأفضل ليحتفظ كمجموع بقدرة الاستمرار والبقاء، حسب مرئياته. ولم يكن هناك تهاود مع ما يمكن أن يضعف المجموع. وحيثما كان استعباد فئة من البشر الآخرين أو استنقاص شأن فئة من المواطنين متقبلاً على أنه ضرورة لرخاء أو تمييز الفئة المهيمنة، يترسخ التمييز. البعض يخلط بين حقوق الإنسان ووجود قانون في البلد، ولكن العلاقة ليست تطابقاً تاماً بين الحالتين. فرغم أن أول من سنّ القوانين كان حمورابي، إلا أن ذلك لا يعني وجود حقوق الإنسان وقتها، كما فصلته المنظمات الرسمية القائمة اليوم، بمعنى حقوق مساواة للجميع مطالب بها لكل مولود بشري بغض النظر عن الأصل والعرق والجنس واللون والدين والمذهب واللغة؛ أي مطالب بها لكل إنسان أينما كان، كفرد لا يختلف في حقوق انتمائه الإنساني عن الآخرين. ولا يزال هناك ضمن كل مجتمع يعتبر متحضراً من يمارسون فعلاً التمييز والعنصرية والطائفية والمذهبية والتمييز ضد المرأة، ولا يبدون أي استعداد لتقبل فكرة حقوق للإنسان أي إنسان خارج حقوق انتمائه إلى فئة مميزة مقارنة بغيرها من فئات المجتمع بغض النظر عن اختلافه أو فرديته تميزاً أو عجزاً عن قدرات الآخرين. وفي حين قد يحمّل البعض المستضعفون مسؤوليات انتماء أثقل من غيرهم، كما في نظام الطبقية الذي مازالت تمارسه بعض المجتمعات الآسيوية حيث ولادة فرد في طبقة سفلى تمنعه، مهما تميز ذكاؤه وقدرته، من العبور إلى طبقة أعلى ليتمتع بتميزات أفرادها المولودين فيها، وإن كانوا أقل منه ذكاء وقدرة. فلا يحق لفرد من طبقة المنبوذين المعتبرين أنجاساً أن يعمل في أي وظيفة أو أن يحب فتاة من طبقة الهندوس البراهمن المعتبرين مطهرين ويحلم بالزواج منها. وفي مجتمعات كثيرة لم يكن لأي أنثى حقوق الرجل، بل لا يعترف بكونها مواطنة. وما زال الوضع قائماً.. بل إن بعض الثقافات البشرية تقبلت قديماً وحديثاً القضاء على أي حالة فردية يرون أنها باستمرار وجودها قد تتسبب على المدى القصير أو البعيد في الإضرار بالمجموع؛ مثلاً حضارة طروادة العسكرية التوجه في تركيزها على بناء الجيش والقوة المحاربة هجوماً ودفاعاً مجدت الكمال الجسدي لأهميته في الدفاع عن المجموع، ولذلك فأي طفل ولد بشيء من التشوه أو ضعف البنية، وأي صغير يبدو عليه التخلف الذهني مصيره أن يرمى من أعلى جبل للتخلص منه. وقد مارست النازية مفاهيم تمييز مشابهة ضمن فكرة الشعب الجرماني المتفوق على غيره. كما مارست جنوب إفريقيا العنصرية سياسة الفصل العرقي حتى سقط النظام نهائياً، وما زالت إسرائيل حتى الآن أسوأ نظام رسمي عنصري يعتمد التفرقة ومحاصرة الفلسطينيين سكان البلد الأصليين بقصد الإبادة. ومع هذا ففي إسرائيل منظمات لحقوق الإنسان!.. وربّما المذيع الصاخب النبرة تذكر أو تناسى تفاصيل بلده وهو يتكلم عن الطبقية وتوزيع الثروات.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

هل ساهر مولود غير شرعي؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٨٦٣.htm

حمود أبو طالب

من الطبيعي أن تتصدر مداخلة عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الأسرة والشباب الدكتور طلال بكري بخصوص نظام ساهر عناوين الصحف كما حدث يوم قبل أمس الإثنين. صيغة المداخلة كانت ساخنة ومباشرة، والموضوع أصبح مثيرا للتذمر في أوساط المجتمع لأنه يمس دخلهم الذي لم يعد يتحمل مزيدا من الاستنزاف، وحين ينبري عضو في مؤسسة هامة ليقول ما قاله الدكتور طلال فلا بد أن يفتح شهية الحس الإعلامي للاحتفاء به.. وإذا تجاوزنا تساؤلات الدكتور طلال حول كون النظام للتوعية وحماية الأرواح أولا أم لتصيد الأخطاء والجباية مع عدم وجود بنية تحتية جاهزة لتطبيقه، وعن عدم تمييز النظام بين المخالفات المتعمدة وحالات الطوارئ، إذا تجاوزنا هذه التساؤلات فإنه لا بد من الوقوف عند نقطة في غاية الأهمية هي دحضه لشرعية النظام؛ لأنه لم يصدر بمرسوم ملكي وفقا للإجراءات المتبعة، ولأن لجنة فنية غير متخصصة بسن الأنظمة أقرت النظام وطبقته.. هذه النقطة بالذات هي صلب الموضوع في رأيي، لأنه لا يصح الجدل في تفاصيل ونتائج تطبيق النظام بحالته الراهنه طالما هناك شك في عدم استيفائه لمتطلبات شرعيته. وذللك ما يقودنا إلى سؤال أهم هو: هل بالفعل في إمكان جهة ما أو لجنة ما وضع نظام مهم يطبق على المستوى الوطني دون أن تملك صلاحية إصداره؟؟. هذه النقطة بالذات لا بد من توضيحها بجلاء لأنها في منتهى الخطورة إذا صح كلام الدكتور طلال بخصوصها وجعله يطالب بوقف العمل بنظام ساهر استنادا إليها، كما أنها تدفعنا إلى مخاطبة رئيس اللجنة الأمنية بمجلس الشورى اللواء محمد أبو ساق الذي صرح لصحيفة الحياة مؤيدا تطبيق النظام لمساهمته في خفض ضحايا الحوادث المرورية، ومعترفا بضرورة تصحيحه، قائلين له إن الأهم هو فحص شرعية النظام من عدمها، ومجلس الشورى هو الجهة التي ننتظر منها الجواب، حتى لا يكون سابقة تؤسس لفوضى الأنظمة إذا صح كلام الدكتور طلال. وعلى أية حال، ومهما كانت إيجابيات نظام ساهر فإننا لا بد أن نضع في الاعتبار حجم النقد المتزايد الذي يواجهه والذي رصده في مقال جميل نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان يوم الأحد الموافق ٢ يناير تحت عنوان «ساهر في عيون ميكافيلي». لقد تحدث الدكتور صالح عن خطورة المساس بدخل المواطن في ظل الظروف الراهنة التي يعاني منها، خصوصا حين تتضاعف الغرامات على شريحة الدخل المحدود التي تمثل غالبية المواطنين. كما أشار إلى حجم الاحتقان في شكاوى الناس الواردة إلى الجمعية وضرورة احتوائه حتى لا يتطور باتجاهات سلبية.. هناك اعتبارات كثيرة مختلفة لا بد من مراعاتها في أي نظام، حتى لو كان غرضه حماية أرواح الناس. وطالما الأمر وصل إلى هذا الحد مع نظام ساهر فلا بد من مراجعته، وأي مسؤول يرفض ذلك أنصحه بقراءة مقال الدكتور صالح الخثلان كاملا ليتبين مدى خطورة الرفض والمكابرة..

خلال لقائه بالإعلاميين ضمن فعاليات خير أمة .. الشثري: الإعلاميون مسؤولون عن وضع الخطأ في مكانه الصحيح وبحجمه الصحيح

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣٠
http://www.alriyadh.com/٣٠/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٢٩٠.html

تغطية أحمد الحوتان

أكد مدير عام فرع الرئاسة العامه لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبدالله الشثري أهمية العمل الذي يقوم به العاملون في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مؤكداً أن إنكار المنكر والأمر بالمعروف يشارك فيه الكبير والصغير، ويشارك فيه الجميع في هذه الدولة المباركة، حرصاً على هذه العقيدة .وقال: يجب أن يشارك الجميع في هذا العمل، ويخرجوا ما لديهم من مسؤولية وقدرات .

جاء ذلك ضمن فعاليات اليوم الثاني من ملتقى خير امة الذي ينظمه فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض والتقى خلاله الشثري مع عدد من الإعلاميين والصحفيين الذين زاروا الملتقى في حوار .

واكد مدير عام الفرع خلال اللقاء أنهم جزء من هذا المجتمع، وأنه يتشاركون في مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من خلال أقلامهم ومسؤوليتهم تجاه هذا الأمر الذي تقوم عليه المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها .

وقال: إن المملكة هي دولة الدعوة، وقد رفعت شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طيلة العقود السابقة، ولا أعلم أن هناك دولة واحدة في العالم تقوم بما تقوم به السعودية من دعم ملموس وعلى كافة المستويات لهذه الشعيرة .

واضاف الشثري أن هذا الملتقى جزء من استراتيجيه الهيئة في التواصل مع الناس ومع الإعلاميين وهو تواصل لا ينقطع ولا يتوقف وأضاف أن الهيئة تعمل بجميع فروعها في إطار القواعد الإسلامية التي تشرف المملكة بتطبيقها ومن أهم هذه القواعد أن تغيير المنكر باليد يقع على عاتق الجهات التي يخولها ولي الأمر ذلك وهي في المملكة الشرطة والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وردا على سؤال حول ما يتردد من أخطاء يقع فيها بعض العاملين الميدانيين في الهيئة وسبل إصلاح هذه الأخطاء قال الشثري إن عضو الهيئة بشر يصيب ويخطئ، وبفضل الله فان صوابه اكبر من خطئه ولا نقول ذلك لتبرير الخطأ او التستر عليه ولكن أي خطأ يرتكبه أي عضو من الهيئة فكل أبواب الهيئة مفتوحة لإصلاحه ورجل الهيئة لا يعمل بلا ضوابط بل يعمل ضمن قواعد ونظم محددة وأبواب جميع مسؤولي الهيئة ابتداء من الرئيس العام ومديري الفروع والهيئات ورؤساء الإدارات والأقسام مشرعة لسماع صاحب كل شكوى وعلاج كل خطأ فما وجدنا الا لخدمة هذه البلاد ونشر الخير بين الناس والتواصل معهم وهذا الملتقى احد إشكال هذا التواصل والهيئة تعمل في إطار نظام عام لتأديب الموظفين يطبق على كل الموظفين في هيئات الدولة كافة وعضو الهيئة ليس استثناء من هذا النظام. واكد الشثري ان علاج الأخطاء لا بد ان يتم في الإطار الصحيح وبالأساليب الصحيحة وبغرض الإصلاح لا بغرض التأجيج والتصعيد والتشفي، والإعلاميون مسئولون عن وضع الخطأ في مكانه الصحيح وبحجمه الصحيح ولقاء اليوم نموذج للتواصل مع الإعلاميين والاستماع إليهم لتعزيز الجوانب الايجابية و تصويب الممارسات الخاطئة ، خصوصا انه لا احد من المسؤولين يتستر على خطأ وولاة الأمر يفتحون أبوابهم ليل نهار للاستماع الى المواطنين وحل مشكلاتهم وهذا لا يحدث في أي بلد في العالم فخادم الحرمين الشريفين يستقبل أبناءه من المواطنين بصفة دورية نسأل الله تعالى أن يعيده إلينا سالما معافى وسمو ولي عهده يفتح أبوابه يوميا للمواطنين .

وردا على سؤال حول تقرير هيئة حقوق الإنسان حول وجود تجاوز من بعض رجال الهيئة في تغيير المنكر باليد قال الشثري : مرة أخرى أقول الخطأ وارد لكن خطأ أي شخص لا يعني أن الجهاز كله على خطأ ، وفي فرع الرئاسة في الرياض بل وفي كل فروعها عندما يحدث خطأ يبادر كل المسؤولين باصلاحه وتتم محاسبة مرتكبه وفق إجراءات نظامية

وعبر لجان نظامية . وأكد الشثري انه لا احد من رجال الهيئة يعمل انطلاقا من حماسته ورغباته ولا يمكن ان يخطئ شخص ونبرر خطأه فالمخطئ يحاسب سواء كان في الهيئة او في غيرها .
وردا على سؤال حول تهديد قيمنا الإسلامية ومصادر هذا التهديد قال الشثري : لا شك أن الإيمان يزيد وينقص " كلكم خطاء وخير الخطائين التوابون " والقيم الأخلاقية تتعرض في كل وقت وحين إلى تحديات، ولا شك أن قيمنا الإسلامية تتعرض لإقبال وإدبار ,وعلى المستوى الفردي فان القيم تتعرض في حياة المسلم للعديد من التحولات ، وعلى المسلم أن يسأل الله الثبات. وردا على سؤال حول تدريب وتطوير مهارات أعضاء الهيئة لاسيما الميدانيين منهم قال الشثري : الدورات والتطوير جزء من عمل الهيئة وهو بحمد الله يسير من حسن إلى أحسن ، إذ نقيم مئات الدورات وورش العمل للنهوض بالعاملين ونلمس نتائج واضحة وجلية لهذه الدورات ونتطلع إلى الأفضل دائما .
وكانت فعاليات اليوم الثاني قد بدأت بأولى الدورات التدريبية المجانية التي يتيحها الملتقى، والتي جاءت تحت عنوان "استراتيجيات في حل المشكلات" للمدرب الأستاذ صديق بن صالح العمرو .
والذي انطلق من تعريف المشكلة للدخول إلى موضوع الدورة، ناقش من خلالها طريقة حل المشكلات، مؤكداً أن كل الناس يواجهون المشاكل في حياتهم، ولكن الاختلاف بينهم في :كيفية مواجهة وحل تلك المشاكل .
يذكر بأن فعاليات اليوم الخميس ستنطلق بدورة تدريبية بعد صلاة العصر بعنوان الاتصال الفعال للمدرب علوي عطرجي ثم يلتقي زوار الملتقى بالداعية الشيخ الدكتور سلمان العودة بعد صلاة العشاء في محاضرة بعنوان (الأمن - قيمة الحياة (.

خلال تفقده مستشفى النقاهة

العيبان يطالب بتحويل العمل في المستشفيات إلى جزء من العقوبات المرورية

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣٠
http://www.alriyadh.com/٣٠/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٢٨٣.html

الرياض نايف آل زاحم

قام رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بزيارة تفقدية لمستشفى النقاهة شملت الزيارة الطوارئ واقسام التنويم ومرافق المستشفى ، والتقى معاليه بإدارة المستشفى والطواقم الطبية العاملة وتم الإطلاع على أحوال النزلاء الذين يتلقون الخدمات العلاجية والتأهيلية اللازمة في مثل حالاتهم كما تم الوقوف على الإعاشة المقدمة لهم ومدى ملائمتها لحالتهم الصحية كما أطلع معاليه على اعداد المنومين والخدمات المنزلية المقدمة لهم .
كما قام معاليه بجولة على غرف المرضى اطمأن خلالها على حالة المرضى واستمع لملاحظاتهم والتي تتركز حول طرق التعامل مع حالاتهم وتمت مناقشتها مع إدارة المستشفى وحث الإدارة على ضرورة الحرص في التعامل الإنساني مع المرضى .
وأكد معاليه للمرضى حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله على تقديم كافة الخدمات والبرامج من اجل إيجاد بيئة صحية ونفسية واجتماعية ملائمة .
وختم معاليه زيارته بالدعاء لله عز وجل بأن يمن عليهم بالصحة والعافية وأن يحفظ شباب هذا الوطن من كل شر ومكروه ، ووجه رسالته للجميع بضرورة التقيد بتعليمات إدارة المرور كون نسبة النزلاء في مستشفى النقاهة بسبب إصابات الحوادث المرورية تزيد على ٨٠ % وأغلبهم في مرحلة الشباب .
كما أكد على اهمية تعاون الإدارات العامة للمرور والمحاكم الشرعية مع المستشفى لبحث إمكانية جعل زيارة المستشفى والعمل فيه محدداً كجزء من العقوبة او عقوبة بديلة على المخالفات المرورية وخاصة مايتعلق بقطع الإشارة والسرعة والتفحيط.

حقوق الإنسان ترصد ٥٣٦ قضية العام الماضي

قضايا المرأة في مكة: الحماية واللجوء للقضاء والجنسية

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩٤٢.htm

معتوق الشريف ـ جدة

تصدرت قضايا المطالبة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والحق في الحماية من العنف، والحق في اللجوء للقضاء، المطالبة بالجنسية، حقوق السجناء، وحق العمل، الشكاوى الواردة للفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة العام الماضي.

وبلغ عدد القضايا التي رصدها الفرع في منطقة مكة المكرمة ٥٣٦ قضية، منها ٢٨٨ قضية تم إنجازها، فيما تمت إحالة ١٧٦ للجهات الحكومية المختصة، و٧٢ قضايا قيد الدراسة، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية لـ ١٠٠ شاكية.

وأوضح التقرير الصادر عن هيئة حقوق الإنسان أن الفرع النسوي في منطقة مكة المكرمة كون ست لجان متخصصة، الدراسات والأبحاث، متابعة القضايا، الأنشطة والفعاليات الداخلية والخارجية، إصلاح ذات البين، الشؤون القانونية، ولجنة الزيارات التفقدية.

وأبان التقرير أن الفرع أنجز زيارات لمستشفى الصحة النفسية في محافظة جدة، دار رعاية الأيتام، دار رعاية الفتيات في العاصمة المقدسة، مركز التأهيل الشامل للإناث في محافظة الطائف، دار الرعاية الاجتماعية للمسنات في محافظة الطائف، معهد النور للكفيفات التابع لوزارة التربية والتعليم في محافظة جدة، جمعية حماية الأسرة ودار الحماية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، القسم النسوي في سجن بريمان في محافظة جدة، إدارة الوافدين في محافظة جدة، مركز التأهيل الشامل للإناث في محافظة جدة، مستشفى الولادة والأطفال في جدة، مركز التأهيل الشامل في مدينة ينبع البحر، سجن النساء في ينبع البحر، مركز التأهيل الشامل في منطقة مكة المكرمة، رباط الديب في محافظة جدة، شعبة السجن العام في منطقة جازان، قسم سجن أبو عريش في محافظة أبو عريش في جازان، مستشفى جازان العام، مستشفى الصحة النفسية في جازان، مستشفى الملك فهد العام في المدينة المنورة.

وذكر التقرير أن الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة، أشرك موظفاته في عدد من الدورات كملتقى الأمان للمرأة في المنطقة الشرقية، البرنامج العلمي الرابع للخدمة الاجتماعية الطبية، ورش عمل في دور الأخصائي الاجتماعي في العمل مع جماعات، الخدمة الاجتماعية وصحة الأسرة في مجتمع متغير، حقوق الإنسان في قطاع الأعمال، للتوعية بثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، المقاييس الاجتماعية للمتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، وورش الخبراء حول الحد من جميع أشكال العنف ضد الإناث فيما يتعلق بالتحديات، الممارسات الإيجابية والفرص، دورة تدريبية للمهنيين والمتعاملين مع حالات إيذاء وإهمال الأطفال متعددة التخصصات تحت عنوان «الوقاية من إساءة وإهمال الأطفال»، إضافة إلى عقد عدة شراكات لنشر ثقافة حقوق الإنسان مع المؤسسات التربوية.

مشرفة كرسي أبحاث المرأة لـ عكاظ:

سلسلة حقوقية للمرأة في المملكة قريبا

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩٢٧.htm

حوار: منيرة المشخص ـ الرياض

كشفت المشرفة على كرسي الراجحي لأبحاث المرأة السعودية في جامعة الملك سعود الدكتورة نورة عدوان عن أن العمل جار لإعداد سلسلة حقوقية وموسوعة للدراسات العلمية للمرأة في المملكة.

وأوضحت عدوان في حوار مع «عكاظ» أن الكرسي يتبنى سلسلة من الأبحاث في حقوق النساء ذوات الظروف الخاصة وتصميم حقائب تدريبية في مجال حقوق المرأة وواجباتها، سيتم تعميمها على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية في المملكة بهدف نشر الفهم الصحيح والتخلص من بعض المفاهيم الخاطئة.

وأكدت المشرفة على كرسي أبحاث المرأة في جامعة الملك سعود أن الكرسي يأمل من خلال منهجيته العلمية أن يؤسس لدراسات ذات نهج تنموي إصلاحي للمرأة في المملكة تجمع بين المعرفة الإنسانية النافعة من جانب، والإسلام كمرجع تشريعي وأخلاقي وقيمي من جانب آخر. إلى تفاصيل الحوار:

• قد يواجه الباحث والمهتم صعوبة في البحث عن كرسي أبحاث المرأة فماهي الأسباب؟

ـ تنشر أخبار كرسي الراجحي لأبحاث المرأة السعودية ودورها في تنمية المجتمع وكذلك إنجازاته عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، وكذلك من خلال عدة مواقع إلكترونية منها مواقع جامعة الملك سعود ومن ضمنها موقع الكراسي البحثية أولا بأول.

• كيف يمكن أن ينأى الكرسي عن الأفكار المتطرفة لدى المرأة؟

ـ يتبنى الكرسي منهجية علمية خاصة في دراسة قضايا المرأة والمجتمع، تجمع بين المعرفة الإنسانية النافعة من جانب، والإسلام كمرجع تشريعي وأخلاقي وقيمي من جانب آخر، واضعة في الاعتبار طبيعة المجتمع السعودي، ووحدته والمبادئ الأساس في ثقافته كمجتمع عربي مسلم. ويلتزم الكرسي فيما يصدر عنه من أعمال منهجا متوازنا إزاء تنمية المرأة السعودية، ينطلق مما أسسته الشريعة الإسلامية للمرأة من حقوق وواجبات، وما منحته لها من مكانة في الأسرة والمجتمع، ويعترف بخصائص المرأة وأدوارها الاجتماعية الطبيعية ويضع ضمن أولوياته تنمية أدوار المرأة في كل من المجالين الاجتماعي الخاص والمدني العام دون إغفال لمجال أو إعلاء لآخر. ولا يتعامل الكرسي مع الفكر المتطرف في مسألة المرأة وأدوارها في المجتمع، فلا يعترف بالوضعية التي تسعى نحو تهميش المرأة وإقصائها والنظر إليها ككيان تابع فاقد الأهلية، وفي المقابل لا يقبل الكرسي الفكر الذي يسود الدراسات النسوية الغربية المعاصرة والتي تدعو إلى التماثل بين الجنسين في الأدوار والموارد والتشريعات، وتنظر للمرأة بصفتها كيانا مستقلا عن الأسرة. والكرسي يأمل من خلال منهجيته العلمية أن يؤسس لدراسات ذات نهج تنموي إصلاحي للمرأة في المملكة، تعمل على دعم مسيرتها التنموية في المجال العام، وتدعم أدوارها في الأسرة لتأمين استقرارها الاجتماعي، وذلك في إطار متكامل يحقق التنمية الشاملة.

• ما هو تركيز الكرسي في البحوث الميدانية؟

ـ يؤسس كرسي أبحاث المرأة السعودية ودورها في خدمة المجتمع لتخصص مستحدث، فهو أول كرسي بحث متخصص في المملكة يهدف إلى وضع دراسات علمية متعمقة وشاملة تساعد في التحليل والدراسة لواقع المرأة السعودية، واستشراف الدور المستقبلي المأمول لها. ويعمل الكرسي لتحقيق أهدافه من خلال تركيزه على البحث في جميع المجالات وبالأخص التشريعية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد الآلية المستخدمة في اختيار المشروعات البحثية على مدى توافقها مع أهداف الكرسي ومدى استجابتها للمشكلات والقضايا التي تعترض مسيرة المرأة في المملكة.

• هل يمكن للكرسي أن يقدم خدمات تجارية لجهات القطاع الخاص في حال طلب منه ذلك؟

ـ أنشئ كرسي أبحاث المرأة السعودية ودورها في تنمية المجتمع في مسعى من جامعة الملك سعود لتوظيف إمكاناتها في

خدمة المجتمع عموما، والمرأة السعودية على وجه الخصوص، إيمانا منها بأهمية وجود كرسي بحثي متخصص في مجال تنمية دور المرأة في المملكة تأمينا لاستقرارها وتحسينا لنوعية حياتها، وحفاظا على مكتسباتها في ظل الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة في تطور المجتمع، ومن هذا المنطلق عقد الكرسي شراكات مع بعض منظمات المجتمع المدني، ويطمح أن يكون شريكا للمجتمع بكافة مؤسساته، وقد وقع مذكرات تفاهم مع بعض الجهات كمجلس الغرف السعودية، وساهم بعدد من الخدمات التدريبية والبحثية لعدد من الجهات منها هيئة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية النسائية، وجمعية واعي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وغيرها الكثير.

• كيف يمكن تطوير أدائكم في ظل التعاون مع الجامعات المحلية؟

ـ بدأت تنتشر ثقافة الكراسي البحثية في الجامعات المحلية، وجامعة الملك سعود تضم وحدها أكثر من ١٠٠ كرسي بحث بالإضافة إلى وجود العديد من مراكز البحوث القائمة في الجامعات، والتي نشترك معهم في البرامج البحثية، ومن أمثلة التعاون بين كرسي أبحاث المرأة والجامعات المحلية تقديم الكرسي لعدد من البرامج الثقافية والتدريبية لجامعة الأمير سلطان وجامعة الأميرة نورة، وجامعة الخرج. بالإضافة إلى التعاون القائم الآن بين الكرسي ومجموعة من الأقسام الأكاديمية والوحدات الإدارية والكراسي البحثية في جامعة الملك سعود.

• هل لك أن تحددين لنا رؤيتكم المستقبلية على الصعيد العالمي؟

ـ نأمل أن يكون الكرسي أداة لنقل الصورة الصحيحة والمشرقة للمرأة في المملكة والتعريف بها وما وصلت إليه من إنجازات في إطار محافظتها على قيمها الدينية والاجتماعية، وإبراز الدعم اللا محدود الذي تجده من القيادة والمجتمع، وأن ما تحقق للمرأة من إنجازات هو نتيجة للتنمية في المملكة التي شملت كلا من الرجل والمرأة، كما نأمل أن نعزز العلاقات مع المؤسسات البحثية خارج المملكة، من خلال تبادل الخبرات البحثية والتدريبية مع نظرائنا في المؤسسات الدولية، ولدينا الآن عدد من البرامج طور التنفيذ مع منظمة أوكسفام، البنك الدولي، واللجنة العالمية للمرأة والطفل.

• هناك من يعزو إلى أن إنشاء الكرسي تم لمواجهة الآراء الخارجية حول وضع المرأة السعودية؟

ـ لاعلاقة لتأسيس الكرسي بما يصدر من بعض الجهات الغربية من ادعاءات غير موضوعية في مسألة حقوق المرأة في المملكة، والاهتمام بوضعية المرأة في المملكة أمر عني به ولاة أمر بلادنا، ويعد من الأولويات التي يعنى بها الكرسي، حيث تركز برامجه على الثقافة الحقوقية للمرأة، والتأسيس لها ونشرها كما جاءت في الشريعة، ولا يمكن لنا في المملكة أن نتبنى ثقافة حقوق المرأة التي تلغي التشريعات الإسلامية أو تتعارض معها، الأمر الذي تطالب به بعض المنظمات الغربية.

• هناك تقاليد وعادات ربما تخالف الشرع أو تتفق معه ما هي أدوات البحث في هذا المضمار؟

ـــ يهتم الكرسي بدراسة التشريعات والعمل على تطوير القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تأمين حقوق المرأة وحماية الأسرة والدفاع عنها، وذلك باستخدام البحث النوعي الميداني لمشكلات المرأة الاجتماعية، ودراسة الحلول المناسبة لها، والكرسي من خلال ما ينشره من أدبيات يعزز الثقافة الحقوقية للمرأة في المملكة، حيث يتبنى الكرسي حاليا سلسلة من الأبحاث في حقوق النساء ذوات الظروف الخاصة، صدر منها بحث حقوق المطلقة، وبحث حقوق المسنة، وسيتبعها بإذن الله حقوق المرأة المعيلة والأرملة، كما أن الكرسي يعمل على تصميم حقائب تدريبية في مجال حقوق المرأة وواجباتها، وسوف تعمم هذه المواد التدريبية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية في المملكة لنشر الفهم الصحيح والتخلص من بعض المفاهيم الخاطئة الناتجة عن العادات في هذا المجال.

• ماذا تقصدون بتطوير أداء المرأة في المجال الاجتماعي الخاص؟

ـــ أصبحت المرأة تعنى بأدوار متعددة منها ما يتعلق بالمجال المدني العام ونقصد به أدوار المرأة في العمل خارج المنزل، ومنها ما يتعلق بأدوارها في المجال الاجتماعي الخاص ونقصد بها أدوار المرأة داخل الأسرة كدورها الإنجابي والتربوي، وقضايا الأمومة والعلاقة الزوجية والتنشئة الاجتماعية، حيث لم تعد تلك الأدوار ذات أولوية للمرأة، مما ترتب عليه قصور في الوعي العام بأهمية المجال الخاص للمرأة، علاوة على أن معظم التركيز في الإعلام يقع على الأدوار التي تؤديها المرأة خارج إطار الأسرة، إضافة إلى القصور في المناهج التعليمية في العناية بقيم الأسرة انعكس سلبا في تماسك الأسرة السعودية واستقرارها.

• ألا يمكن أن يغلب الجانب الثقافي الذكوري في مشاركته لأبحاث الكرسي؟

ـ لا يفرق الكرسي بين الرجل والمرأة في المجال البحثي، وهناك معايير تحدد الاختيار كالكفاءة والتخصص والخبرة في المجال البحثي، وتضم هيئة الخبراء في الكرسي عددا من المتخصصين الذكور. وهناك العديد من الاستشارات والورش شارك فيها الجنسان، والمرأة في المملكة أثبتت كفاءة عالية وتميزا في المجال البحثي، وهي الأقرب لفهم قضايا المرأة

ومشكلاتها، ولاشك أن الرجل والمرأة هما مكملان لبعضهما في الحياة العامة ولا يمكن أن نغفل دور أي منهما.
• ما دور الممول وهل يمكن فرضه كفكر ثقافي على أساليب العمل؟ وهل يطلب منكم الرفع بنتائج البحوث للحصول على موافقته؟
ـ الممول في الكراسي البحثية لا يفرض فكرا معينا، أو يتدخل في آلية العمل، والدور الرئيس للممول هو الدعم المالي لبرامج الكرسي، إيمانا منه بأهمية موضوع الكرسي وما سينتج عنه من فائدة للمجتمع، وهذا العمل هو بلا شك توجه حضاري ينم عن الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، والبحوث تقدم في تقارير دورية توضح إنجازات الكرسي.
• ما الأسس التي يتم بناء عليها اختيار الباحثات العلميات للكرسي؟
ـ جميع الباحثات في الكرسي هن من المتخصصات وذوات خبرة في المجال الذي يتم اختيارهن له، ويحملن درجتي الماجستير والدكتوراه، ونستعين بالخريجات الجامعيات في الدراسات الميدانية لجمع المعلومات.
• كم عدد البحوث التي أنجزتموها وما هي نوعية البحوث المستقبلية؟
ـ هناك عدد من المشروعات البحثية للكرسي؛ من أهمها إنجاز مشروع موسوعة الدراسات العلمية للمرأة في المملكة العربية السعودية، وقد اشتملت الموسوعة في الجزءين الأول والثاني منها على ٥٠٠ رسالة ماجستير ودكتوراه تناولت قضايا اجتماعية وتربوية ونفسية واقتصادية ذات علاقة بالمرأة في المملكة، وسوف ندشن الموسوعة قريبا، ونحن في صدد نشر السلسلة التوعوية للمرأة وهي في ١٣ جزءا، تم نشر ثلاثة أجزاء منها والعمل قائم في بقية الأجزاء، ونتوقع بإذن الله أن ينتهي العمل خلال أربعة أشهر، وكذلك جار العمل البحثي في السلسلة الحقوقية للمرأة ويتوقع أن تكتمل بنهاية العام الحالي، ولدينا مشروعات بحثية أخرى، من أهمها دراسة تنظيم النشاط الاقتصادي للمرأة في مراكز التجميل، وهذه الدراسة تهدف إلى دراسة الوضع الراهن لمراكز التجميل أو ما يسمى بالمشاغل، ووضع أنظمة ومعايير للعاملات، وضوابط للمكان والتجهيزات، وتنظيم آليات التراخيص الممنوحة لهذا النشاط بكافة مسمياته، بالإضافة إلى أن الكرسي يهتم بأنظمة وتشريعات العمل المرن للمرأة وقد عقد ندوة هدفت إلى التأسيس لنظام العمل الجزئي والعمل عن بعد للمرأة في المملكة، قدم فيها العديد من البحوث العلمية.
• بالرغم من الطابع البحثي الثقافي للكرسي، هل تجرون بحوثا حول حق المرأة في التعبير عن آرائها والوصاية عليها؟
ـ إن الأبحاث والبرامج التدريبية والمحاضرات التي شارك بها الكرسي في مجال حقوق المرأة في المملكة هي في مجملها تمكين للمرأة في مسألة الحقوق ورفع لمستوى الثقافة الحقوقية والوعي بها، وهذا بدوره يساعد المرأة في التعبير عن آرائها وحماية حقوقها.
• ألا يمكن أن يشكل الكرسي فرض بحوث تخالف توجهات عقائدية أو مذهبية من قبل فئة معينة من النساء وكيف تتعاملون مع هذا الأمر؟
ـ برامج الكرسي وجميع ما يصدر عنه من أبحاث مبنية على عقيدة المملكة وما يمثله نظام الحكم فيها.
• هل هناك رقيب على نتائج البحوث وما مدى الحرية البحثية التي تتمتعون بها؟
ـ لا يوجد رقيب على نتائج البحوث العلمية، والإطار المحدد للحرية البحثية هو القيم العلمية المتعارف عليها، والقيم الأخلاقية والعقدية في بلادنا، والتي تمثل الإطار المنهجي للباحث.
• ماهو مصير البحوث وهل ترفع لجهات حكومية لبحثها؟
ـــ يعتمد على طبيعة البحث، هناك أبحاث توعوية موجهة للمرأة، وهناك أبحاث أخرى تتعلق بالتشريعات والأنظمة، وهذه ترفع نتائجها للجهات المعنية، كما هو الحال في نتائج أبحاث ندوة العمل الجزئي والعمل عن بعد، ونتائج دراسة تنظيم النشاط الاقتصادي لمراكز التجميل.
• هناك من يرى أن جهودكم لم تخرج عن إطار الندوات، فما هو ردك؟
ـ بالرغم من قصر العمر الزمني لكرسي المرأة في جامعة الملك سعود، إلا أنه نفذ العديد من البرامج التي امتد أثرها الفعلي لمعظم القطاعات النسائية، فهناك مشروعات اهتمت بحصر وجمع النتاج العلمي للمرأة وتوثيقه وجعله متاحا في مرجع واحد للمرأة، وهناك برامج اهتمت بالتدريب على مهارات البحث الاجتماعي للعاملات في مجال حقوق المرأة، وبرامج تدريبية لتوعية المرأة بتشريعات الأسرة ومقارنة الإسلامية منها بالدولية، إضافة إلى الحلقات البحثية في مجال تعزيز القيم لدى طالبات الجامعات السعودية، وورش عمل للخريجات في كيفية تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة من المنزل، وغيرها الكثير من البرامج الإجرائية التي تلامس القضايا ذات الأولوية للمرأة السعودية، الأمر الذي بلا شك لمسنا أثره وعاد بالنفع على المرأة والمجتمع في المملكة.
• هل غاب الطفل عن اهتماماتكم مع أنه مرتبط بالمرأة بشكل مباشر؟
ـــ اهتمام الكرسي بالطفل يتمثل في الاهتمام بالمجال الخاص للمرأة، فعندما يعمل الكرسي على المطالبة بتأسيس نظام العمل الجزئي والعمل عن بعد في المملكة، فهو يوفر للأم ظروفا أفضل تستطيع أن تجد من خلالها وقتا لرعاية طفلها

والاهتمام به، وعندما يسعى الكرسي إلى نشر ثقافة الأمومة والاحتفاء بها وتثمين دور المرأة التي تعنى برعاية أطفالها، في مقابل الثقافات الوافدة التي تهمش وتحقر هذا الدور وتطلق عليه الأدوار التقليدية والأدوار النمطية، هو اهتمام بالطفولة والتنشئة الاجتماعية التي هي في واقع الأمر أساس التنمية في المجتمع.

الفوزان يحاضر عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩٩٤.htm

سطام الجميعة ـ حائل

يلقي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان غدا الساعة السابعة والنصف مساء، محاضرة بعنوان (تأصيل حقوق الإنسان في الإسلام)، وذلك في القاعة الثقافية في مقر النادي الأدبي في حائل.

د. العيبان استقبل السفير السويدي

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٢/ln٢.htm

الجزيرة - الرياض

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة أمس السفير السويدي لدى المملكة السيد جان تسلس، وقد جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، من جانبه أثنى د. العيبان على العلاقات التاريخية التي تربط المملكة بالسويد والعلاقات المتميزة مع كافة دول الاتحاد الأوربي، وأكد على أهمية استمرار التنسيق بين الطرفين في قضايا حقوق.. كما تم خلال اللقاء بحث التعاون فيما يخص جوانب حقوق الإنسان. حضر اللقاء عدد من المختصين في الهيئة والوفد المرافق للسفير.

جامعة الأميرة نورة تحتفي بعالمي حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٣/ln١١٩.htm

الرياض - مريم السلطان

نظمت وكالة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكلية التربية حملة توعوية وتثقيفية بحقوق الإنسان وذلك تزامنا مع الذكرى السنوية الثانية والستين لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وذلك بتوجيهات كريمة من لدن سمو مديرة الجامعة الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود. وبإشراف ومتابعة من وكيلة الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة الدكتوره نائلة بنت عبد الرحمن الديحان.

وتم تنفيذ هذه الحملة التوعوية بدعم ومشاركة كريمة من هيئة حقوق الإنسان التي قامت بدورها بتزويد الكلية بمطبوعات من كتيبات ومطويات تم توزيعها على الطالبات ومنسوبات الكلية والتي كان لها صدى في توعية وتثقيف مجتمع الكلية تجاه العنف الأسري نحو المرأة والعنف الأسري تجاه الأطفال وحقوق الأيتام واللقطاء وكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وحماية الأطفال من التحرش الجنسي.

ومن جانبها شكرت عميدة كلية التربية أ.د. مها محمد العجمي سعادة الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان على الدعم المبذول في إنجاح الحملة التوعوية بحقوق الإنسان في المجتمع السعودي.

كما نوهت وكيلة كلية التربية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة الدكتورة أماني محمد الحصان على أن هذه الحملة التوعوية جاءت لتحقق أحد أهم أهداف كلية التربية لخدمة المجتمع وهي نشر ثقافة حقوق الإنسان بوجه عام وتوعية الفتاة والمرأة والطالبة الجامعية بما لها وما عليها من حقوق تجاه مجتمعها وأسرتها.

١٣٦٧ مستفيداً من ٣٣ نشاطاً بالفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/03/article591211.html

الدمام عوض المالكي

نفذ الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عددا من البرامج التدريبية بلغت نحو (٣٣) برنامجا، منها (٢٢) محاضرة و(١١) ورشة عمل، وبلغ مجموع المستفيدين من البرامج المقامة طوال العام الميلادي الحالي (١٣٦٧) شخصا .

أوضح ذلك ل"الرياض" مشرفة الفرع النسائي بالمنطقة الشرقية شريفة بنت إبراهيم الشملان التي اضافت ان ذلك ضمن جهود الفرع في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وبين مختلف الفئات والمناطق مشيرة أن الفرع يقوم بنشر الثقافة الحقوقية وتوعية أفراده عبر إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات والدورات التدريبية وورش العمل للتعريف بمفهوم حقوق الإنسان وما يندرج تحت ثقافة حقوق الإنسان من حقوق المرأة والطفل والطلاب والعمال .

وأضافت أن أبرز أعمال الفرع المنجزة للعام ٢٠١٠- ١٤٣١ ه ورشتا عمل لتدريب الإعلاميين والإعلاميات بعنوان "دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة"، التي هدف البرنامج التدريبي منهما توعية المتدربين بأنواع العنف ضد المرأة ومنه التمييز على أساس الجنس والنوع، كما نوقشت اتفاقية (سيداو)، وكيفية تناول قضايا المرأة بالأسلوب المناسب، وأهمية تحلي الإعلامي بالثقافة الحقوقية وخلفية كافية عن حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة .

وكذلك ورشة عمل لتدريب العاملين في القطاع الصحي من الطبيبات والأخصائيات النفسيات والاجتماعيات والمرشدات في المدارس بعنوان "آليات الاستماع للمرأة المعنفة"، وهدفت الدورة التدريبية إلى توعية المتخصصات في كيفية التعامل الأمثل مع المرأة المعنفة ابتداءً من استقبالها وكيفية الاستماع وانتهاءً بكيفية تبني حالتها وعلاجها. وسلطت الدورة الضوء على العديد من حالات العنف ضد المرأة محلياً وعالمياً .

كما يأتي من أبرز انجازات الفرع ورشة عمل بعنوان "إجراءات الاستدلال والتحقيق في قضايا العنف ضد أفراد الأسرة ودور الطب الشرعي" والتي خصصت للأطباء ورجال الشرطة ورجال هيئة التحقيق والادعاء العام، لتطوير أدائهم في كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري والتعاون مع الطب الشرعي .

بالإضافة إلى ورشة عمل بعنوان "دور التشريعات وتطبيق الأحكام في إنصاف المرأة من العنف" موجهة للمشايخ من مكتب الدعوة والإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من أجل التعريف بمبادئ حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية وأهمية العمل على ضوأها .

وكذلك ورشة عمل بعنوان "مهارات الحوار والاتصال" لموظفات مركز (مشاعل الخير (التابع لمركز الأميرة جواهر بنت نايف وجمعية البر الخيرية بالدمام، لتدريب الموظفات على فن الحوار والتواصل .

كما نفذ الفرع ورشة عمل بعنوان "قيم إنسانية" لمديرات مكاتب الإشراف التربوي بالمنطقة وموظفات مكتب الإشراف الاجتماعي بالدمام، لتوعية منسوبات مكاتب الإشراف بالثقافة الحقوقية وكيفية العمل في إطار حقوق الإنسان لتلافي الانتهاكات لحقوق الموظفين وحقوق المراجعين وكيفية المساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان .

وأضافت مشرفة الفرع النسائي شريفة الشملان أن من ابرز الانشطة كذلك محاضرة تعريفية بحقوق الإنسان وعمل هيئة حقوق الإنسان لموظفات جمعية فتاة الخليج بالخبر وكذلك محاضرة في التربية الأسرية لتدريب العاملات في رياض الأطفال بجمعية سيهات للخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى محاضرة عن التحرش لطالبات المدارس وأمهات ومعلمات مهتمات وذلك في كل من مدارس الظهران الأهلية ومدارس نور الإسلام الأهلية ، كما أقام الفرع ذات المحاضرة للطبيبات والممرضات والأخصائيات بإدارة المراكز الصحية بالخبر ومحاضرة في حماية الأطفال من مخاطر الإنترنت لأمهات طالبات مدارس الظهران الأهلية ومحاضرة بعنوان "لكل الأطفال حقوق" لطالبات مدارس السعد الأهلية وأخرى لطالبات مدارس الظهران الأهلية .

وكذلك محاضرة بعنوان "حمايتي حقي" للتعريف بحقوق الطفل وكيفية المساهمة في حماية هذه الحقوق موجهة للطبيبات والممرضات بمستشفى صفوى العام، وأقيمت ذات المحاضرة للأمهات ومعلمات رياض الأطفال في روضة القطيف النموذجية، كما تم إقامتها أيضاً في برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب بالدمام وجمعية العوامية للخدمات الاجتماعية للأمهات والمربيات والمهتمات من كافة الفئات .

كما نفذ الفرع محاضرة في حقوق الطفل موجهة للطبيبات والممرضات بمستشفى القطيف المركزي، وذات المحاضرة بمستشفى صفوى العام ومحاضرة عن العنف الأسري لأمهات ومعلمات طالبات مدارس جامعة الظهران، أقام الفرع كذلك محاضرة عن كيفية التعامل مع فئة المراهقين للأمهات والتربويات والمهتمات بجمعية العطاء النسائية .

وأشارت الشملان أن الفرع نظم كذلك ورشة عمل بعنوان "تقدير الذات" موجهة للممرضات والعاملات في مراكز الرعاية الصحية الأولية بقطاع القطيف، تهدف للتدريب على تقدير الذات والثقة في النفس وكيفية التعامل مع ضغوط العمل .

وأضافت مشرفة الفرع بانه قام بالتدريب وإلقاء المحاضرات عدد من المدربات المعتمدات والمخصصات والاستشاريات القانونيات كما استعان الفرع بوفد من مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب بتونس لعدد من ورش العمل التدريبية.

١٤٨حالة استقبلتها حقوق الإنسان في الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٠١٠&CategoryID=٣

الدمام :ماجد الوايلي ٢٠١١-٠١-٠٤ ١:٤٣ AM

١٤٨حالة هو إجمالي ما استقبله فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية خلال عام ١٤٣١. وقال المشرف على الفرع إبراهيم العسيري لـ"الوطن" إن الفرع تمكن من بحث ومباشرة وإنهاء ٩٨ حالة وهناك ٥١ حالة قيد الدراسة وتمت إحالة الحالات الـ ٢٩ المتبقية إلى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وأضاف عسيري أن الفرع نجح في معالجة الكثير من القضايا والشكاوى الواردة بدعم ومتابعة دقيقة من رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان ونائبه الدكتور زيد الحسين.

ولفت العسيري إلى أن القضايا التي وردت للفرع تنوعت ومنها حق السجناء والحق في الجنسية والحق في الهوية وحق العمل وسلامة بيئته وحق الحماية من التعسف والتعذيب وحق الحماية من العنف الأسري وحق اللجوء إلى القضاء وحق التربية والتعليم والحقوق المالية وحق الرعاية الصحية وحق الرعاية الاجتماعية وحق الزواج والحق في السكن والأمن وعدد من الحالات الإنسانية، التي تمت دراستها بشكل عاجل واستكمال الإجراءات الخاصة بهذه الحالات ومن ثم معالجتها كما تمت معالجة أغلب القضايا الأسرية الواردة بعد دراسة الحالة من خلال لجنة إصلاح ذات البين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أشكيك لمين يا ساهر؟!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/2011/01/03/article_486657.html

د. عبدالقادر بن عبدالرحمن الحيدر

في نهاية الأسبوع الماضي، كنت بصحبة أحد الأساتذة الأمريكان الزائرين، وقد خرجنا من الجامعة إلى طريق الملك عبد الله، وما هي إلا لحظات كنا في أثنائها نتكلم في مواضيع بحثية، إلا ووميض سيارة ساهر يضرب سيارتي، سألني الضيف الأمريكي: ما الذي حصل؟ فأخبرته أنه قد سُجلت علي مخالفة مرورية، فقال: ما نوعها؟ قلت له: أعتقد أنها تخص زيادة في السرعة !

كان جوابه: كنت أحس أنك تسوق ببطء، خصوصاً والشارع عريض (أربعة مسارات). وعاد فسألني عن سرعتي، فقلت: لم أصل إلى الثمانين، ويبدو أن السرعة المحددة هي سبعون، تعجّب من ذلك وقال: سبعون كيلو مترا في هذا الشارع العريض!!، ما هو المقياس الذي تستخدمونه لتحديد السرعة في الشوارع داخل المدينة؟ قلت له: لا أعلم، فقال: هذا غير معقول، فبلدكم يصرف المليارات على التقنية ولم تستطيعوا حل مثل تلك الأمور!! قال لي كذلك، لا بد أن يكون أيضاً هنالك هامش لزيادة عدة أميال عن السرعة المكتوبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، السرعة عندنا في الطرق السريعة ٦٥ ميلاً، ولكن شرطي المرور قلّما يخالف من يصل حتى إلى ٧٤ ميلاً (أي بزيادة ١٥ ميلاً)؛ لأنه ليس من المتوقع بشرياً، أن يلتزم السائق حرفياً بالسرعة المحددة لأسباب كثيرة، أكثرها له علاقة بالطبيعة البشرية لقائدي المركبات، وكذلك يُراعى موضوع زحمة الشارع من عدمه، ثم أضاف وقال لي: عليك أن تعترض على هذه المخالفة؛ لأنها أشبه ما تكون بعملية(Rip off) ، أي نصب واحتيال وليست منطقية!! ضحكت وتألمت؛ لأن الأستاذ نشأ وتعود وجود المنطق في كل شيء! لكنه لا يعلم أن الوضع لدينا لا علاقة له بالمنطق، بل هو (ادفع ثم اعترض)!!. وللمعلومية لا توجد لوحة تحدد السرعة القصوى من مخرج الجامعة إلى مكان سيارة ساهر .

السؤل المطروح هو لمن نشتكي؟

فكرت في دور الإعلام والأقلام الصحفية، في إيقاف هذا النوع من الجباية المتعسفة، باسم النظام (الذي يحتاج إلى تنظيم)، ولكن لم يكن هنالك جدوى، فقد كتب الأخ الفاضل رئيس التحرير مقالاً منطقياً وكانت التعليقات إيجابية، ولا يكاد يمر يوم إلا ونرى العديد من التعليقات والمقالات، وكان أبرزها تعليق سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز، الذي تحدث عن عدم منطقية ذلك النظام الذي لم يطبق إلا في هذا البلد .

فكرت أن أشكو ساهر لدى إدارة المرور في الرياض، ولكني وجدت أن أعلى مسؤول في المرور، أصبح شبه الناطق الرسمي باسم نظام ساهر للجباية .

أعتقد أن مجلس الشورى قد يكون له دور في إيقاف تجاوزات ساهر، ولكني وصلت إلى قناعة أن أعضاء مجلس الشورى، قد وصلهم تظلم الناس، وأن الصحافة قد قامت بذلك الدور، لكن يبدو أنهم علموا أن قرارهم غير ملزم لأحد .

هل يمكن لهيئة حقوق الإنسان أن تقوم بدور لحماية المواطنين من تلك الطامة الكبرى التي ألمت بالضعفاء؟ ولكني وجدت أن للهيئة ما يكفيها من القضايا وفي اتجاهات متعددة .

أين دور هيئة كبار العلماء في شرعية الجباية التي تقوم بها ساهر، تحت مظلة حفظ النظام؟، فحبذا لو تُحال لهم تلك القضية من قبل ولاة الأمر ــ حفظهم الله .

تذكرت قرار أمير منطقة تبوك بعدم تطبيق نظام ساهر، ما لم يتبعه ترتيب لوحات المرور وتثقيف الناس، فهذا القرار يعد نوعاً من حماية الراعي للرعية، لذا فإني أعتقد جازماً أن أمير منطقة الرياض ــ حفظة الله ــ الذي عُرف بنفسه القريب من المواطنين وحقوقهم، قد يستطيع بناء على ما كُتب في الصحف، وما لديه من شكاوى، أن يضع حداً لتجاوزات ذلك

النظام، الذي كان قد وُضع ابتداء، بداعي تقليل الحوادث الناتجة من السرعة المتهورة، أو قطع الإشارات، فأصبح من أهم منغصات المعيشة في العاصمة الرياض، بل صار وسيلة للتندر على الدولة، وهو ما قد يؤثر في الشعور بالمواطنة؛ لأنه جاء تحت مظلة رسمية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

يُمنعون من دخول المنافسة حتى يتحسن اداؤهم

القائمة السوداء للمقاولين.. الحل الأمثل لانتشال المشروعات المتعثره!

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣٠
http://www.alriyadh.com/٣٠/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠١٧١.html

بريدة ،تحقيق - منصور الجفن

رصدت حكومتنا الرشيدة مليارات الريالات من أجل تنفيذ العديد من خطط التنمية وبرامجها المتنوعة، التي تستهدف المواطن في كل الأحوال، عبر جملة من المشروعات التنموية المختلفة، إلا أن العديد من تلك المشروعات المعتمدة عبر تلك الخطط التنموية عاشت فترات طويلة من تعثر وتأخير المقاولين في التنفيذ، ما أوجد علامة استفهام كبيرة أمام حدوث هذه الظاهرة، ليأتي مؤخراً المقترح الذي رفعه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم إلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، المتضمن إدراج المقاولين المتعثرين في المشروعات الحكومية في قائمة سوداء تحرمهم من الدخول في المنافسات الحكومية مستقبلاً حتى يتحسن أداؤهم .

الذي جاء بمنزلة الإنذار الحاسم لهؤلاء على المستوى الوطني، ومعززاً للدعوات السابقة والمنادية بوضع حد صريح وواضح للقضاء على ما تعانيه مشروعات وبرامج التنمية المتعثرة والمعطلة في جميع مناطق المملكة؛ بسبب هذه المماطلة وهذا الإبطاء والتراخي من بعض المقاولين، ما أفقد تلك المشروعات قيمتها وفائدتها المأمولة، إضافة إلى تعطيل مصالح الناس وإعاقة حركتهم وتنقلاتهم وإلحاق الضرر والخسائر بمصالحهم

نعم للقائمة السوداء

د. الغصن: الواقع لا يجب السكوت عليه أو التهاون فيه

في البداية يقول «د. إبراهيم الغصن» رئيس لجنة المحامين في منطقة القصيم: نؤيد وبكل قوة إيجاد قائمة سوداء للمؤسسات والشركات ذات المشروعات المتعثرة، التي ألحقت ضرراً متعدياً على الغير، سواءً كان من القطاع العام أو القطاع الخاص، ولم يجدوا حلاً لإنهاء هذا التعثر، بعد إعطاء الفرص من جهات تكون مسؤولة وعلى دراية في هذه المجالات، مضيفاً أنه لا مانع من رفع تلك الشركات أو المؤسسات من القائمة السوداء بعد إصلاح وضعها ورفع الضرر عن الغير، وفق ما أوصى به مقترح أمير منطقة القصيم، مشيراً إلى أن هناك مستثمرين وأصحاب مشروعات تكبدوا خسائر نتيجة إغلاق محلاتهم وأنشطتهم؛ بسبب إقفال بعض الطرق والشوارع المارة بمحلاتهم لسنوات تتجاوز المدد المقررة للتنفيذ، كما حرم كثيرا من المواطنين من بعض الخدمات نتيجة تعثر مثل تلك المشروعات، مما قتل الفائدة منها .

سرعة التفعيل

د. المشيقح: نحتاج الى «هيئة مرجعية» لتصنيف المقاولين

وأوضح «د. الغصن» أن هذا الواقع لا يجب السكوت عليه أو التهاون فيه، درءاً للأضرار التي يلحقها هذا التعثر وهذه المماطلة بمصالح المواطنين، متمنياً سرعة تفعيل مقترح إدراج المقاولين المتعثرين في المشروعات الحكومية في قائمة سوداء، وذلك في أقرب وقت ممكن، لافتاً إلى أنه ينبغي أن يكون تحديد التعثر من قبل لجنة تشكل في كل منطقة، على أن يكون من أعضائها من القطاع العام والقطاع الخاص، مدعومين بمستشارين شرعيين وقانونيين وفنيين، حتى لا تتعارض مع أنظمة المملكة، ودرءاً لتشكيكات أصحاب تلك المؤسسات .

شركات ملتزمة

وقال «د. عبدالرحمن المشيقح» عضو مجلس الشورى: إنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أهمية سرعة تنفيذ المشروعات، لارتباطها بمصالح وشؤون المواطنين ومتطلباتهم اليومية والحياتية، إضافة إلى أن تلك المشروعات مرتبطة أيضاً بالتزامات وبنود مالية محددة بمدد واحتياجات مهمة للوطن والمواطن، كالطرق والمستشفيات والكهرباء والمياه والمدارس والمصحات، وغيرها كثير من المشاريع الهامة، مضيفاً أنه ينبغي أن لا ترسى تلك المشروعات إلا على شركات ملتزمة، ولديها القدرة على التنفيذ في الوقت المحدد، ووفقاً للمواصفات والشروط المعتمدة، وأن لا يسمح لها ببيع عقود تنفيذ من الباطن على مقاولين آخرين، إلا وفق شروط تتضمن جودة وسرعة التنفيذ، على أن يحاسب المقاول الرئيسي عن أي تقصير يتسبب فيه المقاول من الباطن، مشيراً إلى أنه ينبغي أن لا يتم ترسية أكثر من مشروعين على مقاول واحد في وقت واحد ما لم يكن على وشك الانتهاء منها .

دورات للتأهيل

د. الخميس: «مقاول الباطن» ينفذ عشرات المشروعات في وقت واحد !

وأكد «د. المشيقح» أن هناك بعض المقاولين لديهم عشرات المشروعات في مناطق مختلفة من المملكة، مما يصعب عليهم التنفيذ في وقت واحد، كما أنها تستنزف أموال المقاول فتتعثر بقية المشروعات الأخرى المكلف بها، ذاكراً أنه لابد من ضرورة وجود دورات مستمرة لتأهيل المقاولين وتقويمهم سنوياً، وأن المملكة في ظل هذه النهضة الشاملة، بحاجة إلى عدد كبير جداً من الشركات والمؤسسات القادرة على تنفيذ المشاريع، مقترحاً أن يكون هناك هيئة تكون مرجعا رئيسا لتقويم المقاولين، وليس المقصود التصنيف المتعارف عليه للمقاولين، إضافةً إلى هيكلتهم من خلال إقناع الشركات الصغيرة للاندماج ودعمهم، لكي يكون لدينا عدد من شركات المقاولات القادرة على تنفيذ المشروعات الكبرى، سواءً في الإنشاءات أو البنية التحتية، مشدداً على ضرورة وجود قائمة لدى الغرف التجارية بالشركات المتعثرة والمماطلة، يُرجع لها عند قبول العروض للدخول في المناقصات .

الشركة الأم

وقال «د. فيصل الخميس» أمين عام الغرفة التجارية الصناعية في منطقة القصيم: إن التعثر في تنفيذ المشروعات في حال وجود مقاولين من الباطن،يجب أن ينسب إلى الشركة الأم التي التزمت تنفيذ ذلك المشروع بكل بنوده، وليس للشركة أو المؤسسة المنفذة من الباطن، مضيفاً: «يجب أن لا نرمي هذا الحمل على أسلوب مناقصات الدولة لوحدها، أو إلى أي ضعف في بنود الميزانيات»، لافتاً إلى أن التقلبات في أسعار المواد قد روعي في المشروعات وبالذات الأخيرة، ومن هنا نبرئ وزارات الدولة من هذا الإخفاق، ذاكراً أنه يؤيد وبشدة وجود قائمة بالشركات والمؤسسات التي أخفقت في التنفيذ بمختلف تخصصاتها، شريطة أن يكون الحكم على الإدراج بهذه القوائم السوداء وفق معايير محددة ومعلومة للجميع، مطالباً بالإسراع في تطبيق وتعميم هذه القائمة في جميع قطاعات الدولة وفي جميع مناطق المملكة، مؤكداً أنه لو تم ذلك لاستطعنا تحقيق نهضة متوازنة بل أفضل من الدول التي سبقتنا في التنمية .

خسائر كبيرة

المماطلة أضرت بمصالح المواطنين وأعاقت حركتهم وتنقلاتهم

وأوضح أحد المواطنين المستثمرين على أحد الطرق الرئيسة، أنه تكبد وجيرانه أصحاب المحلات التجارية خسائر كبيرة، نتيجة تحويل مسار الطريق بعيداً عن مواقعهم، بسبب وجود أعمال إنشائية لأحد الجسور في أحد الطرق المتقاطعة، ما جعلهم معزولين عن المتسوقين، وقال: إن هذه الخسائر تتراكم كلما طالت مدة تنفيذ المشروع، أو عندما يصبح التنفيذ متعثرا .

وقال آخر من أصحاب الشقق المفروشة: إنه يعاني من نفس المشكلة، حيث أصبح موقع عمارته بعيداً عن مسار الطريق، مطالباً بوضع حد لهذا الإبطاء في تنفيذ المشروعات، ووضع الآلية المناسبة للحد من تأخير التنفيذ .

الضوابط مهمة

واستغرب مواطن آخر تأخر استكمال تنفيذ أحد الطرق الرئيسة والمحورية في مدينته، رغم مرور سنوات طويلة على البدء في تنفيذ الطريق، متسائلاً عن أسباب تعثر استكمال مرافق الطريق وإنارته، رغم أهميته وحجم حركة السير اليومية عليه، بل ومروره بالعديد من الأرياف الزراعية والتجمعات الصناعية والقطاعات التعليمية والخدمية. وقال: إن وجود ضوابط تحكم إسناد تنفيذ المشروعات بشكل واضح، سوف تسهم في القضاء على هذه الظاهرة، ذاكراً أن هذا التعثر في تنفيذ هذا الطريق ومشروعات أخرى، يعود إلى وجود ثغرات في نظام المناقصات الحكومية، ما سهل على هؤلاء المقاولين استغلال تلك الثغرات للمماطلة في التنفيذ، مبيناً أن وجود القائمة السوداء للمقاولين المتعثرين مع الإسراع في

تطبيقها، سوف تحد كثيراً من تأخر التنفيذ سواء كانت مشروعات طرق أو مشروعات إنشاء مبان، أو مرافق لمصلحة المواطن

السفارة السعودية في دمشق تؤكد متابعتها لقضية الشراري

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣٠
http://www.alriyadh.com/٣٠/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٢٧٧.html

الرياض أحمد غاوي:

اصدرت السفارة السعودية في سورية بياناً يوضح خلفيات قضية المواطن الشاب يوسف الشراري والذي وصل للمملكة نهاية الاسبوع المنصرم بعد الإفراج عنه الاربعا الماضي ، وجاء بيان السفارة عقب بعض المغالطات من مواقع الكترونية اخبارية حول هذه القضية .

وقالت السفارة في بيانها إن الشراري راجع السفارة بتاريخ ١٤٣١/١٢/١٧ه مفيداً بأنه تم منعه من السفر عند رغبته العودة الى المملكة وأتضح أن ذلك عائد لإمتناعه عن مراجعة أحد الأجهزة الأمنية رغم طلب ذلك منه عند دخوله إلى الأراضي السورية بتاريخ١٣/١٢/١٤٣١ ه .

وقد قامت السفارة فوراً بإيضاح أهمية معالجة هذا الأمر على الفور، وضرورة توجهه الى مقر الجهاز الأمني المحدد وهو ما تم في حينه بمرافقة أحد موظفي السفارة .

وعلى هذا النحو تواصلت مراجعة المواطن الشراري لهذا الجهاز عدة أيام أحياناً برفقة موظف السفارة وأحياناً دونها وذلك حسب رغبة المواطن الشراري الذي كثيراً ماتساءل عن جدوى ذهاب موظف السفارة معه مادام أنه لن يسمح له بالدخول حسب تعليمات هذه الأجهزة، وقد جرى حجز المواطن الشراري عند مراجعته لآخر مرة بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣١ه .

واوضحت السفارة أنها بذلت كل جهد ممكن لإطلاق سراح الشراري من خلال مكاتباتها وعبر إتصالات ولقاءات متكررة مع العديد من المسؤولين الى جانب مخاطبة القناة الرسمية المحددة وهي وزارة الخارجية السورية، وهي جهود تواصلت وعُززت بمساع مختلفة أسفرت ولله الحمد عن إطلاق سراح المواطن الشراري الذي لم يكن بأي حال من الأحوال نتيجة التصعيد الإعلامي فقط. وأوضحت في هذا الإطار أن الأجهزة الأمنية المشار إليها) كمثيلاتها في الكثير من الدول) تمتنع عن التعاون مع السفارات في مثل هذه الحالات وتصر على أن يكون أي اتصال معها عن طريق وزارة الخارجية، وهو الأمر الذي يحد من قدرة السفارة على التعامل مع الموقف بالشكل والسرعة المطلوبتين خلافاً لما يمكنها القيام به في حال إيقاف مواطنيها لدى الشرطة أو السجون المدنية .

كما اكدت أن اعتقال المواطن يوسف الشراري للتحقيق معه ومساءلته على خلفية ملكيته لشريحة هاتف جوال فقدها قبل عامين ولم يبلغ عنها أو يلغيها، وبعد أن تم استخدامها في اتصالات ترتبط بقضايا خطيرة وغير شرعية وبينت أن الشراري منذ مراجعته للسفارة وكذلك أفراد أسرته الذين تواجدوا لمساعدته تحت رعايتها، وذلك امتداداً لدورها المستمر في خدمة جميع المواطنين وتقديم كافة الإمكانيات المتاحة لدعمهم ومساعدتهم ورعايتهم وتحقيق رغباتهم، رغم إدراكها ان القدرة على تحقيق هذه الرغبات تقف فقط دون إعفائهم من المساءلة أو العقوبة عند أي مخالفة للقوانين والأنظمة المحلية. ولاشك أن السفارة كدأب كل سفارات المملكة في الخارج تعتز بالقيام بهذا الدور تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله، وبإشراف ومتابعة مستمرين من قبل سمو وزير الخارجية.

كبار العلماء تدرس تقنين الأحكام التعزيرية وتوحيدها

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/218170

جدة - أحمد الهلالي

كشف رئيس المحكمة العامة في جدة السابق وقاضي الاستئناف الدكتور راشد الهزاع أن هيئة كبار العلماء تدرس حالياً ملف تنفيذ القضاء وتقنين الأحكام التعزيزية وتوحيدها، لإيجاد آلية واضحة يعمل وفقها القضاة قبل إصدار أحكامهم تجاه القضية المنظورة.

واستعرض الهزاع خلال اللقاء العلمي الشهري الرابع الذي تنظمه كلية الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة بعنوان «نظام القضاء السعودي»، عمل المجلس الأعلى للقضاء وكيفية تفعيله للأنظمة ودوره في التعيينات والتنظيم الإداري للقضاء في المحكمة إذ توجد محاكم الدرجة الأولى، مشدداً على أهمية الاستمرار في التعاون بين مجلس القضاء وجامعة الملك عبدالعزيز من خلال توقيع اتفاق مع الوقف العلمي في الجامعة.

وفي اللقاء، أكد رئيس المحكمة الجزئية في محافظة جدة عبدالله العثيم أهمية مثل هذه اللقاءات في الجمع بين الناحيتين النظرية والتطبيقية ما يمثل إثراء للطالب والممارس.

واعتبر سلطة القضاء اللبنة الأساسية المكونة للمجتمع، لافتاً إلى أن السلطات التنفيذية وتطورها جاء مع تطور الدولة ضماناً لتحقيق العدالة، آخذاً في الاعتبار تطور الأنظمة مع توضيح الحاجة التي أدت إلى نشأتها مروراً بنظام تنسيق أعمال القضاء في المحكمة عام ١٣٧٦ وتشكيل الجهاز المركزي لتنظيم القضاء انتهاء بنظام القضاء الأخير عام ١٤٢٨ الذي شهد تطوراً كبيراً بإدخال المعاملات الإلكترونية في الإجراءات .

وشدد العثيم على أن القاضي لا يترك على هواه في إصدار الأحكام، وأن هناك من يرده، في ظل وجود «محاكم الاستئناف»، التي تعمل على تخفيف الحكم إذا صدر من قاضٍ متشدد، وتشديده إلى الحال المتوسطة إذا صدر ضعيفاً من آخر.

من جهته، أشار عضو هيئة التدريس في قسم الأنظمة الدكتور هشام عوض إلى أن أحكام المحاكم تقبل في النظام الجديد الاستئناف في محاكم الاستئناف، بحضور الخصوم، لافتاً إلى أن إنشاء هذه المحاكم (الاستئناف) يؤكد أهمية التقاضي على درجتين بأن يسمح للمحكوم عليه طرح الدعوى نفسها لدى محكمة أعلى للفصل فيها مرة أخرى، معتبراً أن هذا النظام لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، إذ سبق تطبيق هذا المبدأ في عهد الرسول صلى الله وعليه وسلم والخلفاء الراشدين.

وقال: «لهذا النظام فوائد كثيرة، إذ يؤدي شعور القاضي بوجود محكمة أخرى إلى زيادة الحرص في إصدار الأحكام كما يفتح المجال للمتقاضين في عرض وقائع لم تكن معروفة في محاكم الدرجة الأولى.«

إلى ذلك، ناقش المشاركون في اللقاء، أبرز المعوقات التي تواجه القضاء السعودي، منها قلة عدد القضاة في المحاكم في ظل الزيادة الكبيرة في عدد القضايا المطروحة أمام المحاكم في جميع المجالات، واستعرضوا التوجهات الرامية إلى تطوير القضاء السعودي ليواكب آخر المستجدات، وضمان شموليته للجوانب الحياتية كافة، إذ نوقشت توجهات إنشاء المحاكم المتخصصة ضمن النظام الجديد للقضاء التي ستنشأ في ١٦ مدينة، إضافة إلى المحاكم التجارية ومحاكم الأحوال الشخصية.

وتطرق المشاركون إلى الكثير من القضايا التي ستحول من ديوان المظالم إلى المحاكم المتخصصة، أبرزها القضايا التجارية والرشوة، إضافة إلى القضايا العمالية التي تنظر حالياً في اللجان العمالية، وتحويلها إلى المحاكم المتخصصة فيها، التي سيتم البدء في إنشائها قريباً، بينما ستحال قضايا اللجان العامة الأخرى، كالطبية والمرور إلى المحاكم العامة من خلال دوائر خاصة بها يتم إنشاؤها داخل المحاكم العامة.

استمدتها وزارة العدل من العصر العباسي

توجه لاستحداث قاضي مهن يحكم في خلافات الورش

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣٠/Con٢٠١٠١٢٣٠٣٩١٥٢٦.htm

سعود البركاتي - جدة

أعلن رئيس المحكمة الجزئية في جدة عبد الله العثيم أن وزارة العدل تدرس استحداث مسمى قاض للمهن يعمل على حل الخلافات بين أصحاب ورش السيارات وعملائها في المناطق الصناعية في مدن المملكة، في ظل وجود عدد من الخلافات التي تسجلها المحاكم المستعجلة والعامة وتأخذ فترة طويلة للحكم فيها، مما يؤدي إلى تضرر صاحب المركبة، لاسيما إذا كان من خارج المنطقة موقع حدوث الخلاف.

وأوضح العثيم لدى حضوره اللقاء العلمي الشهري الرابع الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في جدة أمس، أنه توجد دراسة رفعها إلى الوزارة للنظر فيها ومناقشتها ومعرفة مدى إمكانية تطبيقها في المناطق الصناعية في مدن المملكة.

وأفاد رئيس المحكمة الجزئية أن القاضي الذي سيعين في تلك الوظيفة القضائية، سيتم تأهيله وتدريبه على كيفية إصلاح المركبات في الورش وطبيعة العمل فيها، وكيفية إتمام عملية الإصلاح من قبل مهندسي الورش، إذ لا بد أن يكون لديه إلمام مهني وفني بجميع الأعطال التي تتعرض لها المركبات، إضافة إلى معرفته التامة بالورش التي تمتاز بجودتها في الإصلاح والتي تتصف بالتلاعب والخداع.

وقال العثيم: «تعيين قضاة للمهن تأتي كفكرة مستمدة من العصر العباسي، فيما كان يعرف بقاضي السوق، الذي يحكم بين المختلفين من التجار ورواد السوق، وتعيين هؤلاء القضاة سيساهم في التخفيف على المحاكم العامة، الجزئية، والمستعجلة».

من جهته، بين رئيس المحكمة العامة السابق في جدة الدكتور راشد الهزاع أن هيئة كبار العلماء تدرس حاليا ملف تنفيذ القضاء وتقنين الأحكام التعزيرية وتوحيدها، لإيجاد آلية واضحة يعمل عليها القضاة قبل إصدار أحكامهم تجاه القضية المنظورة.

وذكر راشد الهزاع أنه يوجد ضغط كبير على المحاكم في ما يتعلق بالقضايا الأسرية، مشيدا بلجان إصلاح ذات البين التي ساهمت في حل العديد من القضايا، قبل وصولها إلى المحاكم، أو التي حولت إليها من المحاكم بعد موافقة الأطراف إلى اللجنة، مبينا أن قضايا العضل التي يثيرها الإعلام بشكل كبير لا تمثل سوى ١ في المائة من نسبة القضايا الأسرية.

إلى ذلك، ناقش اللقاء العلمي الشهري الرابع الذي يأتي ضمن اللقاءات العلمية التي تنظمها الكلية بعنوان «نظام القضاء السعودي»، المعوقات التي تواجه القضاء السعودي، ومنها قلة عدد القضاة في المحاكم في ظل زيادة كبيرة في أعداد القضايا، إضافة إلى بحث التوجهات الرامية إلى تطوير القضاء السعودي ليواكب آخر المستجدات وضمان شموليته لكافة الجوانب الحياتية، إذ نوقشت توجهات إنشاء المحاكم المتخصصة ضمن النظام الجديد للقضاء.

وتطرق اللقاء إلى عدد من القضايا التي ستحول من ديوان المظالم إلى المحاكم المختصة، نقل القضايا العمالية التي تنظر حاليا في اللجان العمالية وتحويلها إلى المحاكم العمالية، فيما ستحال اللجان العامة الأخرى، كاللجان الطبية وقضايا المرور إلى المحاكم العامة عبر دوائر متخصصة يتم إنشاؤها داخل المحاكم العامة.

اللجنة الطبية في عسير تنظر دعوى مواطن ضد ٣ أطباء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣٠/Con٢٠١٠١٢٣٠٣٩١٥٣٩.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي ـ نجران

تنظر اللجنة الطبية الشرعية في منطقة عسير، مطلع الشهر المقبل، في قضية وفاة رضيع في شهره السادس، توفي قبل أكثر من عام داخل مركز الرعاية الصحية الأولوية في حي الفهد شمالي منطقة نجران نتيجة إهمال طبي ـ وفق والده.

واطلع «عكاظ» أمس، المواطن حسن راشد آل حشوان، على خطاب من مدير عام الشؤون الصحية في منطقة عسير الدكتور عبد الله الوادعي، موجه إلى مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحيى آل شويل، يحدد فيه الأحد ١٤٣٢/٢/٥هـ موعدا للاستماع اللجنة الطبية الشرعية في عسير لأقوال المدعي والد الطفل والمدعي عليهم في الشكوى المقدمة، وهم ثلاثة أطباء أطفال في مركز حي الفهد الشمالي، ومستشفى الولادة والأطفال في نجران المتهمين في وفاة الطفل بناء على دعوى الوالد. وبين آل حشوان، أنه بلغ بموعد الجلسة من صحة نجران، وعلم أن أحد الأطباء الثلاثة وهو هندي، غادر البلاد بعد وفاة طفله يحيى بأسبوع رغم اتهامه من اللجنة التي شكلت من مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران للتحقيق في ملابسات القضية، وحمل صحة نجران مسؤولية السماح للطبيب بالسفر قبل الانتهاء من القضية.

تجدر الإشارة إلى أن «عكاظ» تابعت تفاصيل قضية وفاة الطفل يحيى أولا بأول، كان آخرها أحداث (المنصد القبلي) الذي شهد توجه الأطباء المتهمين في القضية وبعض منسوبي صحة نجران إلى منزل والد الطفل للتنازل عن القضية.

تأجيل النظر في قضية ابتزاز طبيبة في القطيف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣٠/Con٢٠١٠١٢٣٠٣٩١٦٥٢.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام

أجلت المحكمة الجزئية في محافظة القطيف العامة، النظر في قضية ابتزاز تعرضت لها دكتورة، لمدة عشرة أيام، وذلك بطلب من محامي الشاب للرد على صحيفة الدعوى. وبين مصدر قضائي، بأن تفاصيل القضية تعود لتعرض الدكتورة لابتزاز من قبل شاب، كان يرسل رسائل إلى زوج الدكتورة واصفا جسدها، وبعد أن أبلغت الجهات الأمنية بذلك، أجريت مراقبة للهاتف الجوال للتعرف على الفاعل الذي أقر أمام المحققين بفعلته.

الهيئة الطبية بعسير تنظر دعوى مواطن ضد أطباء بنجران

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٢٥٦&CategoryID=٥

نجران :مانع آل مهري ٢٠١٠-١٢-٣٠ ٢:٣٢ AM
تنظر اللجنة الطبية الشرعية بمنطقة عسير، الأحد المقبل، دعوى المواطن حسن راشد آل حشوان التي يتهم فيها ثلاثة من الأطباء بمستشفى الولادة والأطفال بنجران وأحد مراكز الرعاية الصحية بالإهمال والتسبب في وفاة ابنه البالغ من العمر ٨ أشهر، بسبب القصور الطبي في معالجته أثناء مراجعته وعدم تنويمه بالمستشفى من قبل الطبيب المعالج أثناء معاناته من ضيق في التنفس الأمر الذي أدى إلى تدهور حالته الصحية وحدوث مضاعفات صحية خطيرة أدت إلى وفاته.
وأصدر مدير عام الشؤون الصحية في منطقة عسير الدكتور عبدالله بن محمد الوادعي خطابا رسميا حصلت "الوطن" على نسخة منه، بتكليف والد الطفل المتوفى وثلاثة أطباء من منسوبي صحة نجران بالحضور لمقر اللجنة الطبية الشرعية بعسير الأحد المقبل للنظر في الشكوى المقامة ضد الأطباء من والد الطفل المتوفى .
وقال والد الطفل إنه فقد ابنه البالغ من العمر ٨ أشهر نتيجة تهاون وإهمال طبي من الأطباء الذين قاموا بعلاجه أثناء مراجعته لهم بمستشفى الولادة والأطفال وفي أحد مراكز الرعاية الصحية بالمنطقة.
وأضاف: "أثناء مراجعة المستشفى لم يتلق ابني العلاج اللازم ولم يتم تنويمه في العناية المركزة رغم تدهور حالته الصحية بل تم إعطاؤه علاجا روتينيا وتم إخراجه إلى البيت بأمر الطبيب، الأمر الذي ضاعف حالته الصحية، وأثناء تدهور حالته الصحية بالمنزل اضطررت إلى نقله إلى مركز الرعاية الصحية بالحي وتفاجأت بأن المركز ليس لديه سيارة إسعاف أو أكسجين مما أدى إلى وفاة ابني على الفور."

الاعتداء على طالب سعودي في مدرسة كويتية

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٢١١&CategoryID=٥

الرياض :خالد الغربي، فارس النواف ٢٠١٠-١٢-٣٠ ٦:٢٢ AM
كشف السفير السعودي لدى الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز "أن السفارة تتابع قضية الطالب السعودي يزيد عبد الله الكرشمي العتيبي بكل جدية واهتمام، إذ أوكلت محاميا للنظر في قضيته ومعرفة حيثيات المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة، مبينا أن سفارة خادم الحرمين الشريفين في الكويت والحكومة الكويتية لن تسمحا بأي حال من الأحوال أن يقحم الطالب في أية خلافات.
وأكد الفايز في تصريح إلى"الوطن" أمس، أن موضوع" يزيد" لن يمر مرور الكرام إذ سيتخذ في حق المتورطين الإجراءات اللازمة إذا ثبتت القضية ضدهما، مشيرا إلى أن السفارة تلقت خطاب الشكوى من والد الطالب يدعي فيه تعرض ابنه للضرب من وكيل المدرسة وأحد المعلمين على خلفيات معينة.
واعتبر الفايز "أن هذه الحالة استثنائية ولا تمت للشعب الكويتي بأي صلة، لأن الكويتيين أشقاء للسعوديين، مبينا أن السفارة تتابع شؤون رعاياها في الكويت البالغ عددهم نحو ١٣٠ ألفا.
وتعود قصة يزيد العتيبي إلى الأربعاء - التاسع من محرم - حين فاجأ الطفل السعودي يزيد "١٣ عاماً" والده عبدالله العتيبي بضرورة تغيير اسمه، بعدما تعرض للضرب والركل من قبل مدرس ووكيل مدرسة "نصف يوسف النصف"

بمنطقة القرين - جنوب العاصمة الكويتية -الأمر الذي سبب له أزمة نفسية - حسب ما يصف والده عبدالله الكرشمي العتيبي. -
ويضيف العتيبي في تصريح إلى الوطن: "أصبت بالذهول مما رأيت حين مروري على مدرسة ابني عائدا لمنزلي نهاية الدوام، إذ وجدت الولد في هستيريا وبكاء وعاجز عن المشي، وبعد صعوده للسيارة طالبني بتغيير اسمه في الحال بعد الشتيمة والضرب اللذين تلقاهما من المدرس ووكيل المدرسة، فتوجهت على الفور إلى مخفر الشرطة وقدمت بلاغاً ضد وكيل المدرسة والمدرس سجل برقم ٣٠٥ في تاريخ ١٥ /١٢ /٢٠١٠، ثم حملت ابني إلى المستشفى لتلقي العلاج وتقدمت بشكوى للمنطقة التعليمية التي تتبع لها المدرسة.
ويختم العتيبي قصته بأن النظام التعليمي في الكويت يمنع الضرب حتى في الحالات التأديبية وأن ما حدث لابنه اعتداء.

تعرض طبيبة وممرضة للضرب والتحرش.. ومدير مستشفى ينبع يدعو للصبر!

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٧
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٩٣٨

ابتسام المبارك - المدينة المنورة
تعرضت طبيبة في طوارئ مستشفى ينبع العام مؤخرًا إلى الصفع ومحاولة سحب حجابها وطرحها على الأرض بسبب نهيها مراجعة عن وضع رأس طفلتها داخل سلة النفايات لتتقيأ، كما تعرضت ممرضة إلى تحرش مريض منوم في قسم الطوارئ وتم تحويل قضيتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وترك الممرض منور الجهني قسم الطوارئ قبل انتهاء الدوام الرسمي احتجاجا على تهجم أحد المراجعين عليه بألفاظ نابية وتهديده بالضرب دون أن يكون لحارس الأمن أي دور لحمايته. من جانبه أكد د. عبدالرحمن صعيدي مدير مستشفى ينبع العام حدوث مشكلة الطبيبة بالفعل لكنها لم تتقدم بأي شكوى لتدخل بعض الأطراف وإنهاء الخلاف في حينه وإحاطة الطبيبة أن المراجعة التي تهجمت عليها مصابة بمرض نفسي. وأشار إلى أن حادثة التحرش بالممرضة وقعت بالفعل خلال إجازته خلال الأسبوع الماضي ولا يعلم ما الذي انتهت إليه. وأكد أهمية التحلي بالصبر في الطوارئ التي تستقبل حالات مختلفة على مدار الساعة. من جانبها طالبت الدكتورة وسيلة التي تم التهجم عليها بطريقة مهينة أمام المراجعين والموظفين بنقلها من مستشفى ينبع إلى أي مكان آخر بسبب تردي الوضع في قسم الطوارئ وغياب الحماية الأمنية. وذكرت أنها أغلقت على نفسها غرفة الإنعاش خوفا من المراجعة الثائرة التي كانت تهددها على مرأى ومسمع من الجميع.

مدير المستشفى : سلوكيات المراجعين المرفوضة تصل إلى حد الضرب
من جانبه قال مدير مستشفى ينبع العام الدكتور عبدالرحمن صعيدي: إن أقسام الطوارئ في كل المستشفيات يتعرض موظفوها إلى الكثير من الإشكاليات. وفيما لم يعلق على امتناع الممرض الجهني عن العمل لم ينفِ تعرض العاملين بقسم الطوارئ إلى بعض السلوكيات المرفوضة من بعض المراجعين تصل لحد الضرب في بعض الأحيان بسبب استقبال حالات تعاني من أمراض نفسية وعصبية أو حالات إدمان. وقال: إن أقسام الطوارئ تستقبل الحالات الجنائية والحوادث المرورية والحالات النفسية والاعتداءات بالإضافة إلى الحالات الإسعافية الخطيرة وذلك يتطلب الجهد وتحلي العاملين بالصبر، مؤكدا مخاطبته لشرطة ينبع لزيادة أفراد الأمن لمواجهة الزحام الشديد في المستشفى ولايزال المستشفى في انتظار تحقيق الطلب في أقرب وقت.

أثرياء الغرب فاعلون وليسوا منفعلين في دعم الأعمال الإنسانية!

د.بادحدح: نحتاج إلى تفعيل الأحكام القضائية لنشر ثقافة التطوع ..ورسالة مؤسساته الخيرية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٥٣٤.html

مكة المكرمة،حوار - جمعان الكناني

أكد الأمين العام المساعد للندوة العالمية للشباب الإسلامي "د.محمد بن عمر بادحدح" على أنّ المجتمعات المسلمة تشتد حاجتها للعمل التطوعي يوماً بعد يوم، فالعالم الإسلامي يحوز قصب السبق في مختلف النوازل، فهو الأعلى في نسبة الفقر، والأعلى في نسبة الأمية والأعلى في نسبة انتشار الأمراض، والافتقار للرعاية الطبية، وغير ذلك كثير من الاحتياجات الحياتية، وعلى هذا كان لابد من بذل الجهود لنشر ثقافة التطوع بالمجتمع، وإخراج أجيال تؤمن برسالة العمل التطوعي في بناء الأوطان، وإيجاد نوع من التكافل والترابط الاجتماعي بين بنيه، لا سيما وديننا يأمر بذلك ويحث عليه .

وقال في حديثه ل"الرياض" إلى أنّ العجب يشتد بنا حينما نرى الغرب يدعم تلك الرسالة، ويولي العمل التطوعي ورسالته أولوية خاصة وكبيرة، ويحرص على دعم هذا الميدان، فنرى الأثرياء منهم من يتبرع بكل ثروته لأعمال خيرية إنسانية، ونرى منهم من يشارك بنفسه ووقته، ويدعم حملة خيرية في جانب من جوانب التطوع الإنساني وخدمة المجتمع .

رسالة العمل الخيري

*كيف يمكن لنا أن نفعل رسالة العمل الخيري على أرض الواقع بشكل منظم، يفيد أبناء المجتمع المسلم؟

-إذا أردنا أن نفعل رسالة العمل الخيري على أرض الواقع بشكل منظم يخدم المسلمين، فإن هذا يكون عبر عدة محاور أهمها :

-١إزالة الغبار عن الوازع الديني في الموضوع، فديننا مليء بكثير من الآيات والأحاديث التي تحث على العمل الخيري وثواب الانخراط فيه، فلابد أن نبين ذلك وننشره ونعلنه، حتى يعرف الناس أنّ الإسلام له عناية خاصة به .

-٢استنهاض الجانب الفطري في الإنسان، فكل فرد لديه ميل فطري للخير فهو مفطور على حبه وتقديمه للناس، وهذا أيضاً يجب أن نفعله من خلال وسائل كثيرة جداً، كالإعلام والتعليم والحراك الاجتماعي والمؤسسات الرسمية والشعبية .

-٣هناك تشريعات وقوانين كثيرة سبقتنا بها كثير من الدول، لتفعيل رسالة العمل الخيري، كإدخاله في مواد التعليم الأساسي، وهو موجود لدينا في المملكة، ولكن بطريق غير مباشرة، ويمكن توسيعه من خلال دراسة المواد الدينية، ومن خلال إلزام الطالب بالواجب المدني أو الاجتماعي، فلا ينتقل من مرحلة إلى مرحلة، إلا ويكون قد أدى ١٠ أو ٢٠ أو ٤٠ ساعة تطوعية في خدمة المجتمع، كما تفعل العديد من الدول العربية منذ سنوات طويلة، كالأردن مثلاً، بمشاركته مع أي من المنظمات المعتمدة، أو لا يتخرج من الجامعة إلا ويقدم شهادة بأنه أدى ساعات محددة في خدمة المجتمع، فهذه كلها أشياء موجودة بالغرب بل على مستوى الشركات في الخاص والعام، حيث تضاف هذه الشهادات لسجل الموظف، وتُعطي له وزناً أكثر إذا كان لديه شهادات أكثر تحسب له في سجل الخدمة المدنية، وتعطيه وزناً نسبياً أكثر من غيرها .

-٤تفعيل الأحكام القضائية وعدم إغفالها في نشر ثقافة التطوع، فكثير من الدول في أحكامها القضائية تلزم أصحاب الجنح بالتطوع في أعمال الخير المجتمعية ٤٠ ساعة أو ٥٠ ساعة، كجزء من العقاب المفروض عليهم، ويقدم على ذلك شهادة،

وقد طرحتها على بعض القضاة وقلت : لماذا لا نفعّل هذه النظرية، بدلاً من أن يجلس الناس في السجون، ويصيروا عبئاً على الدولة وعبئاً على أنفسهم؟ فعليهم أن يخرجوا للعمل الخيري لتهذب أخلاقهم بصورة عملية لا نظرية .

الشفافية والوضوح

*كيف نربأ بنشاطنا الخيري عن الشبه والشوائب التي تكتنفها، بحيث لا نعطي للحاقدين والمناوئين فرصة للطعن فيه أو التشويش عليه؟

-يكون ذلك بالتزامنا بما أمرنا به ديننا في أدائنا للعمل، من صدق وأمانة وإخلاص وشفافية، وانطلاقنا في الطريق بشكل سليم وصورة جيدة، والله تعالى يقول: (إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) القصص٢٦، بذلك لا ندع مجالاً للمغرضين أو المخدوعين، إضافة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ويتم ذلك عبر محورين، الأول تأهيلي حرفي ومهني، والثاني خلقي وسلوكي، فهو قوي في علمه ومجاله، وأمين فيما يؤتمن عليه من العمل وغيره، وهناك جانب آخر، وهو قول الحق تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ)، وهي أطول آية في القرآن، فلابد أن ندون ونكتب كل شيء، وبالذات في الأمور المالية، وأي مال يدخل ويخرج، لابد أن يكون معروفاً من أين وفيما أنفق؟ وهذا ما صُدعنا به من ذكر الشفافية ، فهذه هي الشفافية والوضوح في عملنا وديننا منذ أن نزل الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الأمر في الدين البسيط، فما بالنا في عمل يخص قطاعات كبيرة من البشر وعلى مستوى قارات الأرض .

الصدق والأمانة

*كيف ترون طريقة توزيع التبرعات وأوجه إنفاقها؟

-علينا الالتزام بالصدق والأمانة، بحيث لو أخذنا مالاً لشيء مخصص فيجب أن ينفق في الشيء ذاته، ولا ننسى كذلك أن ننزه أنفسنا أن نأخذ شيئاً لا حق لنا فيه، حتى على المستوى الفردي، فالموظف موظف، والمدير مدير، أي يأخذ حقه السائغ له، ويترفع عن أي شيء فيه شبهة، وهذا دليلنا فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم:(الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ، وبينهما أمور مشتبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه...)، وكذلك قول سيدنا عمر رضي الله عنه: (كنا نترك تسعة أعشار الحلال خشية الوقوع في الحرام)، ففي هذا الجانب نحتاج إلى قضية الورع واتقاء الشبهات، فالتعاليم الإسلامية واضحة، وقد جاءت قبل أن يعرف البشر هذه القيم، ولا نحتاج إلا تطبيقها فقط، وإذا تم ذلك فلسنا معنيين بمن يتربص بنا، كما لا نغفل مسألة تجويد العمل وتحسينه المستمر، يقول صلى الله عليه وسلم: (إنّ الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه)، فلماذا نرضى بالحسن ونحن نستطيع الأحسن؟ ، ولماذا نرضى بالمفضول ونحن نستطيع الأفضل، وهذه قاعدة إسلامية شرعية، فيجب أن نطور عملنا كل يوم، ويكون يومنا أفضل من أمسنا، وغدنا أفضل من يومنا .

الحملات سقطت

*مؤسسات العمل الخيري تعرضت عقب أحداث سبتمبر لحملة تهدف للقضاء عليها من خلال توجيه كثير من التهم فهل ثبتت عليها؟

-لقد رفعت على الندوة وغيرها من المؤسسات، قضايا كثيرة منذ سبتمبر، ولكنها سقطت كلها واحدة تلو الأخرى، بل إنّ كل الحملات الشرسة ضد العمل الخيري الإسلامي كلها سقطت، ولم تثبت أي حالة اتهام على أي منظمة فيما ادعته، حتى مؤسسة الحرمين استصدرت حكماً قضائياً بتبرئتها في الولايات المتحدة، وثبت أن كل الشبه كيدية عبثية لا قيمة لها وباطلة من أساسها .

التنسيق بين الجمعيات

*هل هناك تنسيق بين الجمعيات الخيرية الإسلامية أو الخليجية على الأقل، لوضع استراتيجية عامة تكاملية وشاملة لتوحيد الجهود المبذولة؟

-نعم..على الجمعيات الخيرية أن تفعل ذلك اليوم قبل الغد، والبدء بخطوات جدية في هذا الصدد، لاسيما وأنها تعيش أزمة خانقة، وتحارب من كل الجهات وعلى كل الجبهات، فهذا التعاون والتنسيق يمدها بالقوة، وهو عكس ما نراه في دول أوروبية، وجمعيات لها حصانة ومواردها هائلة، وتحظى بدعم رسمي من الدولة ولو واجهت أي مشكلة في أي دولة، فإن سفارة دولتها تتحرك وتدافع عنها وتبرئها وتستخدم كل وسائلها لاستخراجها من أية عوائق، وهذه الجمعيات الأوروبية بهذا الحجم وهذا الكيان ليس بينها التنسيق الكامل، وجمعياتنا لو دعت لمثل هذا التنسيق، تتهم بتهم تضاف لما سبق، وتواجه بمشاكل وقيود أكثر من التي كانت عليها، لكن وبحمد الله هناك الآن اتصالات وتفاهمات في ميدان العمل الخيري، لاسيما في مناطق الأزمات والكوارث في الدول الإسلامية ولكنه يحتاج لمزيد من التطوير، ولكنه في النهاية مرتبط بالمراكز الرئيسة وقدرتها على التحرك في هذا المجال.

سجن وجلد مراهق صفع سيدة وسحب نقابها

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٤٣٢&CategoryID=٥

المدينة المنورة: مريم الجهني ٢٠١٠-١٢-٣١ ٥:٠٤ AM

دفع حدث ثمن صفعة وجهها لوجه سيدة وسحب نقابها بمجمع النور التجاري بالمدينة المنورة، بالسجن ٣٠ يوما و٥٠ جلدة بمكان عام فيما يقبع الحدث اليوم بدار الملاحظة لتنفيذ الحكم الصادر بحقه .

وتعود تفاصيل الحادثة التي وقعت منتصف العام الماضي عندما اندفع مراهق في العقد الثاني مخترقاً صفوف متسوقين استهوى فضولهم أصوات صراخ ٤ سيدات اخترن باحة مجمع سوق النور التجاري لتصفية حسابات قديمة بينهن، وسرعان ما تطور الشجار ليصل لتشابك بالأيدي لينهي المراهق ذلك الشجار بصفعة قوية على وجه إحداهن أوقعتها أرضا وسحب غطاء وجه المعتدى عليها أمام المتجمهرين من المتسوقين.

وتدخل أمن المجمع وفرق الحشود المجتمعة وسلم المعتدي للدوريات الأمنية التي حضرت للموقع بعد تلقيها بلاغا من إدارة المجمع بخصوص هذا العراك.

وتتواصل الدعوى بين أطراف النزاع لدى هيئة التحقيق والادعاء العام حيث ذكر المدعي العام - في لائحته التي أعدها - أن الدوريات الأمنية تلقت بلاغا من إدارة مجمع النور عن وجود مشاجرة بين فتاة وشاب و٣ سيدات وقام الشاب بضرب الفتاة على وجهها وقامت السيدات اللاتي مع المدعى عليه بضربها، وجاء في تقرير طبي إصابة المرأة المعتدى عليها بكدمة بالكتف الأيسر ومدة الشفاء يومان. وإصابة سيدة أخرى بكدمات في الأنف وتورم وخدوش بالساعد ومدة الشفاء ٥ أيام.

وشهد حارس الأمن بالمجمع أنه شاهد الشاب يصفع الفتاة على وجهها حتى سقط غطاء وجهها، ترافقه ٣ سيدات . وانتهى التحقيق مع الشاب الذي يقضي الآن محكوميته داخل سجن الأحداث إلى اتهامه بضرب الفتاة على وجهها وسحب غطائها، فيما تنازلت السيدات عن بعضهن بمجلس الحكم الشرعي بعد فصل قضيتهن عن الشاب، حيث اكتفى القاضي بالمناصحة وتوبيخهن ومطالبتهن بحل مشاكلهن الأسرية بينهن، ليتبين لاحقا أن سبب العراك مطالبة إحداهن بحضانة طفل لها.

تأجيل البنوك تحويل الرواتب من الجمعة إلى السبت

الموظفون متذمرون بعد خلوّ حساباتهم من النقود.. ويطالبون بإعادة النظر في قرار التحويل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/2010/12/31/article590474.html

النماص – سعيد معيض

يصادف اليوم الجمعة تاريخ ٢٥ من شهر محرم، و هو الموعد الشهري لتحويل رواتب موظفي الدولة إلى حساباتهم الجارية في البنوك المحلية، لكن يوم الجمعة مستثنى من هذه القاعدة حيث يتم تأجيل تحويل الراتب إذا صادف يوم ٢٥ يوم جمعة إلى اليوم الذي يليه وهو يوم السبت .

ومما يدعو إلى الاستغراب أن البنوك تقوم باقتصاص مستحقاتها الشهرية قبل يوم الراتب في مواعيدها أو قبل الاستحقاق بغض النظر عن أيام الأسبوع، وفي هذا الصدد تلقت «الرياض» توضيحا من أحد المصرفيين الذي أكد على أن هناك بندا في العقد بين الجهات الحكومية والبنوك تنص على انه إذا وافق يوم الجمعة ٢٥ فإن صرف الرواتب يتأجل إلى يوم السبت .

وفيما يلي نورد نص المادة التي تخص هذا الأمر من الاتفاقية الموحدة لتحويل رواتب الموظفين عبر النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) حيث جاءت كما يلي :

المادة الأولى: التزامات البنك

-يبدأ الصرف للموظفين بعد اليوم الخامس والعشرين من الشهر الهجري في الأحوال التالية :

أ- إذا صادف يوم الخامس والعشرين يوم جمعة فتكون بداية الصرف اعتباراً من بداية اليوم السادس والعشرين .

ب- آخر شهر في السنة المالية يتم صرف الرواتب طبقاً لتعليمات إقفال الحسابات عن السنة المالية المختصة والتي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني في نهاية كل سنة مالية .

ج- يتم صرف راتب شهر رمضان المبارك من كل عام مع بداية يوم العشرين من الشهر المذكور .

وبالسؤال عن الحكمة من تأخير الرواتب ليوم واحد لم تجد «الرياض» إجابة سواء من مؤسسة النقد العربي السعودي أو من وزارة المالية، وأكد عدد من المواطنين تذمرهم من هذا الأمر وقال المواطن سعيد الشهري إن هذا التأخير غير مبرر خصوصا أن عملية التحويل هي عملية الكترونية في مجملها ولا تحتاج موظفين كثراً ، وأكد أن المواطنين هم المتأثرون بشكل كبير لا سيما أن الكثير منهم يعاني من وجود قروض ويتم خصم قيمة القسط قبل يوم واحد من نزول الراتب وبالتالي يبقى الراتب بالسالب ولا يجد المواطن ما يقضي به احتياجاته خلال هذا اليوم ،

مصدر من داخل قرية طيبة التي شهدت أعمال شغب:

ماء وقهوة ساخنة أثارا حفيظة النزيلات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٩٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣١/Con٢٠١٠١٢٣١٣٩١٧٣٣.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

كشف لـ «عكاظ» مصدر داخل قرية أيتام طيبة أن أحداث الشغب التي شهدتها القرية مطلع الشهر الجاري كان السبب فيها تعامل الاختصاصيات والمشرفات مع النزيلات البعيد عن اللطف والإنسانية.

وأوضح المصدر أن عددا من النزيلات حاولن الهروب من القرية ليلة الحادثة ولكن تدخل الاختصاصيات ساهم في عودتهن بعد ٣ ساعات بمساعدة حراس الأمن وسائقي السيارات المتواجدين في القرية.

وذكر المصدر أن النزيلات توجهن مباشرة إلى إحدى الشقق الموجودة داخل القرية والتي يتواجد فيها إداريات واختصاصيات وأثناء المفاهمة احتدم النقاش مع النزيلات وتطور الأمر حين رشت إدارية ـ تحتفظ «عكاظ» باسمها ـ النزيلات بالماء ما دفعهن للرد عليها بالمثل. وأشار المصدر إلى أن الموقف تطور حين قذفت الإدارية النزيلات بوعاء قهوة، ثم توجهت مباشرة إلى داخل أحد المكاتب ومعها عدد من زميلاتها. وأفاد المصدر بأن النزيلات استخدمن الكراسي والطاولات والحجارة لتكسير الباب الزجاجي للمكتب الذي اختبأت فيه الإدارية، حينها طلبت الإدارية تدخل حراس الأمن.

يذكر أن تدخل ٤٠ من رجال الأمن ومعهم ١٢ سجانة أوائل الشهر الحالي أنهى حالة الشغب التي حدثت داخل قرية طيبة للأيتام، وتمكنت شرطة المدينة المنورة من التحفظ على ١٦ نزيلة تم إرسال ١٠ منهن إلى دار الفتيات في مكة المكرمة بينما أحيل البقية إلى سجن النساء في أبيار علي.

محكمة المجاردة تصادق على أقوال رجل مرور حاول الاعتداء على صبي

المصدر: جريدة الحياة الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/218463

أبها - يحيى جابر

صادقت المحكمة الشرعية في محافظة المجاردة (٢٠٠ كيلو متراً شمال غرب أبها) على أقوال رجل مرور اعترف أمام جهة التحقيق بمحاولة الاعتداء على حدث (١٤ عاماً).

وأكد مصدر مطلع لـ «الحياة» أمس أن رجل المرور (٢٧ عاماً) أقر أمام قاضٍ في محكمة المجاردة بمحاولة استدراج حدث لفعل الفاحشة به بعدما أوقفه بسبب قطع إشارة.

وطالب والد الحدث (تحتفظ «الحياة» باسمه) بتطبيق أقصى العقوبات بحق رجل المرور لأنه خان الأمانة، مشيراً إلى أن قضية ابنه رفعت إلى إمارة منطقة عسير .

وكان رجل المرور أكد في اعترافاته أنه أوقف صبياً بداعي قطع إشارة الجمعة الماضي، وساومه على إطلاق سراحه في مقابل فعل الفاحشة به، ومن أجل ذلك اتجه به إلى مكان يدعى خبت آل حجري الذي تكثر فيه الأشجار، وأثناء نزوله من السيارة وخلع ملابسه العسكرية قفز الصبي من المقعد الخلفي في سيارة المرور وأحكم إغلاق الأبواب وهرب بالسيارة إلى منزل والده وأبلغه بما جرى، فاتصل الأب بمدير شرطة المجاردة وطلب منه الحضور لتسجيل محضر بما حدث، تبع ذلك إلقاء القبض على رجل الأمن الذي تبين أنه متزوج ولديه أطفال.

وعلى رغم مرور أيام على القضية إلا أن إدارة المرور في منطقة عسير وكذلك شرطة المنطقة لم تصدر أي بيان لتوضيح قضية رجل المرور.

طالبن باستمرار مكأفاتهن و تأمين المسكن ومساوتهن ب شباب الدور

يتيمات بعد الزواج.. الظروف الصعبة لا تنتهي!

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٥٢٧.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

أولت الدولة اهتماماً كبيراً ب"اليتيمات"، حيث سخرت لهن الكثير من الظروف الملائمة التي تساعدهن على الاستمرار في الحياة، والتي يجدن فيها صعوبات كبيرة .

وعلى الرغم من تلك العناية، إلا أنه مازال هناك الكثير ينقص هذه الفئة، والتي تستحق أن نقف معها بشكل كبير، ابتداءً من تطوير دور الإيواء وإعادة النظر فيها حتى تقدم الأفضل لهن، وانتهاءً بالحماية المادية المفقودة، التي تقف عند عتبة باب الدار، ثم تنتهي بزواج "اليتيمة"، لتقابل مصيرها في عالم أوسع، لاسيما بأن المتقدم لخطبتهن غالباً ما يكون من ذوي الدخل المحدود، حتى أصبحن يشعرن بالمسؤولية الكبرى والمخاوف الأكبر التي تزداد بتوسع أسرة اليتيمة، حينما تتحول من زوجة إلى أم لأطفال، فتتمنى تقديم الحماية لهم، إلا أنها تصدم بواقع مواجهة الضغوطات المادية والعوز والفقر الذي يحيط بها وبزوجها وأسرتها .

حصار شديد

»الاجتماعية» تخلت عنهن لمواجهة الفقر مع زوج لا يتجاوز راتبه ٣٠٠٠ ريال

حينما تلجأ اليتيمة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، فإنها تخبرها بأن مسؤولياتها المادية بتقديم المساعدة تنتهي بزواجها، فتقع في حصار شديد صوب تدبيرها لأمورها المادية مع زوج ضعيف الحال، دخله لا يفي بمستلزمات الحياة، وهي الفتاة التي لم يكن لها خيار في الاختيار، فزواج إحداهن يعتبر فرصة لها لبدء حياة جديدة، فلا يمكنها أن تنتظر زوجاً بمواصفات وإمكانيات مادية جيدة؛ نظراً لظروفها الخاصة، فمتى سنجد تحركاً كبيراً في مبادرات جادة تجاه اليتيمات، ومجهولات النسب، حتى يكتمل حمايتهن؟ .

الحياة صعبة

عدد من اليتيمات اللواتي خرجن من الدور في مختلف مناطق المملكة واللواتي بدأن حياة زوجية جديدة خارج أسوار الدور، وجدن بأن الحياة صعبة بمسؤولياتها الكبيرة، في ظل التضخم الاقتصادي المتزايد، حيث طالبن بضرورة استمرار المكافأة التي تمنح لهن قبل زواجهن، نظراً للاحتياج الكبير الذي يعشنه بعد الزواج .

الوضع سيئ

تقول "هيفاء": تزوجت من رجل لا يتجاوز راتبه الشهري ثلاثة آلاف ريال، وقد أنجبت ثلاثة أطفال، إلا أن حياتي معه صعبة، فهو يحاول جاهداً في مسابقة ظروفنا المعيشية، من توفير الإيجار الذي يصل إلى ١٢ ألف ريال في السنة، حيث يقتطع من راتبه ألف ريال شهرياً، مضيفة أنه ملزم بتسديد ديونه من هذا الراتب الذي يدخل فيه المأكل والملبس وتسديد الفواتير وغيرها، حتى أصبح الوضع سيئاً، مشيرةً إلى أنها راجعت الشؤون الاجتماعية حتى تطلب منهم استمرار المكافأة التي كانت تصرف لها قبل زواجها، إلا أنه لم يتغير شيء حيث أخبروني بأن المساعدة لا تقدم إلا للفتاة التي تتزوج ب"يتيم "مثلها من الدار، أما من لديه أهل، فإنه لا مساعدة له، لتبقى هي وزوجها وسط الظروف الصعبة التي تحيط بهم من كل جهة .

مساعدات شكلية

وتعاني "الهنوف" من ذات الوضع بعد زواجها، حيث ترى بأن الدار تهتم كثيراً بتزويج الفتاة، لكنه ينظر إلى تزويجها فقط، وهو المهم بالنسبة لديهم، لكن الدور بمنسوبيها لا يهتمون بمتابعة أحوال الفتاة بعد الزواج، على الرغم من أن اليتيمة تعتبر الدار في مقام أسرتها، حيث إنها ابنة الوزارة، إلا أنها لا تجد الدعم منهم، متحدثة عن المؤسسات الخيرية التي وضعت لتقديم المساعدة لهم، إلا أنها شكلية أكثر من أن تكون فاعلة، حيث تقدم لهم مساعدة مالية تصل إلى ٢٠٠ ريال في كل مناسبة عيد، وبعض المواد الغذائية البسيطة كل ستة أشهر، متمنية توفير سكن للمتزوجين من اليتيمات، حيث يعانين من ارتفاع أسعار الإيجار، حيث يصل إيجار شقتها إلى ١٣ ألف ريال في السنة، وراتب زوجها ٣ آلاف ريال، كما أنه مسؤول عن دفع إيجار والدته الذي يصل إلى ١٤ ألف في السنة، حيث يتوافق دفع الإيجارين في شهر واحد، إلى جانب أنه يعطي والدته مصروفا شهريا من راتبه، مشيرةً إلى أنها وزوجها يحاولون بقدر الإمكان التغلب على هذه الظروف .

تقديم الحماية

وتشير "عبير" إلى أن وضع الفتاة التي تتزوج برجل من الدار، أفضل بكثير ممن تتزوج من خارج الدار، حيث يكونان من محيط أسرة الأيتام، ويقدم لهما السكن ويتم متابعتهما، في حين تعاني هي من صعوبات الحياة، حيث يصل راتب زوجها إلى ٢٠٠٠ ريال، ويصل إيجار شقتهم إلى ١٤ ألف ريال، لافتةً إلى أنها أصبحت ترى أن من تتزوج من داخل الدار، تقدم لها الحماية أكثر ممن تتزوج من خارجه .

المسؤولية على الشاب

د.الحربي: مسؤوليتنا انتهت بالزواج وعليهن تحمل «متاعب الحياة !«

ويرى "د.محمد الحربي" مدير الإدارة العامة لرعاية الأيتام، أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية مع اليتيمات في تقديم المكافئة المالية الشهرية المقدمة لها قبل زواجها، تنتهي بزواجها وخروجها من الدار، حيث إنها دخلت في مسؤولية زوجها، بخلاف الشباب من دار الأيتام الذين يتم منحهم سيارة في مرحلة الدراسة الجامعية أو بعدها، وكذلك يؤمن لهم سكن أثناء الزواج، لأنه ليس الفتاة كالشاب الذي سيكون مسؤولاً عن زوجة وبيت وهو الذي يعول تلك الأسرة، بخلاف الفتاة حيث تعد مسؤولية توفير السكن لها من ضمن مسؤوليات زوجها، مضيفاً أن المساعدة التي تصرف للفتاة اليتيمة، تقدم في أساسها للأسرة الحاضنة وليس للفتاة، فحينما تتزوج يتم قطع الإعانة عن الأسرة .

إعادة الوعي

وأوضح "د.الحربي" أنه تصرف للفتاة مكافئة شهرية تصل إلى ٨٦٠ ريال، علماً أن توجيهات الوزير أوصت دراسة مبلغ الإعانات التي تقدم للإيتام خلال الفترة المقبلة، مشدداً على ضرورة الاهتمام بتنمية شخصية اليتيمة أكثر من إمدادها بالمساعدات، سواء كانت مادية أو غيرها، فلابد من صقل شخصية اليتيمة للاعتماد على ذاتها في مواجهة صعوبات الحياة، وعدم الاعتماد على الغير في حمل المهام، أو دفعها إلى الاستجداء وطلب المساعدة من الآخرين، وهو التوجه الموجود بداخل الدور، حيث أصبحنا نرفض الهدايا التي تقدم لليتيمات، مشيراً إلى أنه أصبح هناك توجيه بإعادة الوعي بالتعاطي مع اليتيمات، فالمساعدة هنا نريد أن تكون في إدخال الفتاة دورة تستفيد منها، أو تبنيها معرفياً وثقافياً وذلك المهم، وليس في تقديم المساعدات التي تعودهم على طلب العطاء والمساعدة .

ضوابط محددة

وعن تزويج الفتاة اليتيمة من زوج محدود الدخل وذي إمكانيات محدودة وغير مؤهلة لفتح بيت الزوجية، قال "د.الحربي": إن هناك ضوابط محددة في اختيار الزوج الذي يتقدم للفتاة، فهناك لجنة مشكلة يتعلق عملها فقط بأمور تزويج الفتيات، ويتم توجيه عدة أسئلة دقيقة للفتاة الراغبة في الزواج، قد لا توجه لفتاة أخرى في ظروف طبيعية، حيث لا يزوج من كان راتبه ٢٠٠٠ ريال، إلا أنه في كثير من الأحيان يتم الزواج باختيار الفتاة التي تصر على الزواج من رجل بإمكانيات محددة، وربما علمت بأن هناك بعض الصفات في الرجل الراغب في الزواج منها غير جيدة وتصر على الزواج منه، بل وتبدي رغبتها في ذلك، بالرغم من حرص الوزارة على تزويجها من الرجل القادر على إعالتها وتحمل مسؤوليتها بشكل جيد، كما لابد أن يتصف بالأخلاق الحميدة والصلاح الذي يجعله مؤتمنا عليها.

الصحة تدرس حالة مستشفى ولادة نجران لتحديد العناصر المقصرة لمحاسبتها

والد عوض لـ عكاظ : لن أستلم جثة طفلي حتى تظهر نتائج التحقيقات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٩٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣١/Con٢٠١٠١٢٣١٣٩١٧٢٩.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي - نجران

واصل المواطن مبارك سعيد آل فطيح إصراره على بقاء جثة طفله عوض داخل ثلاجة الموتى في مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران لليوم الرابع على التوالي حتى ظهور نتائج اللجنة المشكلة من وكيل إمارة منطقة نجران للتأكد من الأسباب الحقيقية المؤدية للوفاة ولم تنته اللجنة من تحقيقاتها في القضية حتى الآن.

وفي المقابل، واصل مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحيى بن محمد آل شويل الصمت ولم يرد على خطاب «عكاظ» الذي مضى عليه أكثر من أربعة أيام لمعرفة الأسباب الحقيقية في وفاة الطفل عوض.

وكانت «عكاظ» تلقت اتصالا هاتفيا أمس الأول من المتحدث الرسمي لوزارة الصحة مدير عام الإعلام والتوعية الصحية الدكتور خالد المرغلاني مؤكدا فيه أنه كلف مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة بالرد عن سؤال الصحيفة. من جانبه، أكد لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في وزارة الصحة وجود لجنة من قبل الوزير شخصيا تدرس أوضاع مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران وسوف تكون نتائجها محددة وعلى ضوئها ستتم محاسبة المقصر، مشيرا بأن الوزارة تحرص دائما أن تكون تحقيقاتها مستوفية جميع الإطراف، مؤكدا بأن هناك أمورا سوف تكشف عنها الوزارة بعد عودة الوزير عن الأسباب الحقيقية في تعطل أجهزة التنفس الصناعي داخل قسم العناية المركزة في مستشفى الولادة والأطفال في نجران نتج عنه وفاة طفل يمني الجنسية. («عكاظ» ـ ١٤٣٢/١/٢٠هـ).

وبين أن الوزارة تدرس حالة مستشفى ولادة نجران من الناحية الإدارية والطبية والفنية لهدف تحديد العناصر المتسببة لمحاسبتها وستظهر النتائج قريبا بعد عرضها على الوزير الذي أمر بتشكيلها، ومشددا على أن نتائج اللجنة سوف تكون واضحة على مستشفى ولادة نجران ومحددة ولن تكون مبتورة أو ناقصة وسينال كل واحد عقابه حتى لا تتكرر المشكلة في المستشفيات الأخرى.

مكة:انتهاء المداولات في دعوى رئيس قسم الاستثمار ضد الأوقاف

المصدر: جريدة الحياة الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/218476

جدة – أحمد الهلالي

اكتفى موظف في فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في منطقة مكة المكرمة بما قدمه من إجابات في قضيته المرفوعة إلى المحكمة الإدارية في المنطقة ضد» أوقاف محافظة جدة» بعد رفضها تمكينه من وظيفته التي رقي إليها كرئيس لقسم الاستثمار في الأخيرة.

وأكد الموظف خلال الجلسة التي عقدت يوم (الإثنين) الماضي في حضور ممثل أوقاف جدة، لناظر القضية أنه يكتفي بما قدمه خلال الجلسات الماضية، إذ رفعت القضية إلى الحكم وحددت له جلسة خلال الفترة المقبلة.

وسبق أن طلبت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة خلال الجلسات الماضية من المحكمة رد دعوى الموظف، مستندة في طلبها إلى أنه يعمل في أطهر بقعة في العالم (مكة المكرمة) ويتسلم رواتبه مثل بقية الموظفين.

وكان ممثل الوزارة لفت في مذكرته الجوابية التي قدمها إلى المحكمة إلى أن القصاصات الورقية التي أرفقها الموظف في دعواه لا تشير إلى وجود أي تجاوزات، «إذ حوت إحداها عبارة نصها: «حولت في حسابك خمسة آلاف ريال»»، وتشير هذه العبارة إلى العادة التي دأب عليها المدير العام للأوقاف في محافظة جدة فهيد البرقي في مساعدة كل من يطرق بابه.«

وحول القصاصة الثانية المتعلقة بالذهاب إلى المسجد الحرام، أكد ممثل الوزارة أن المدير العام طلب من الموظف مرافقته لزيارة بيت الله الحرام في العاصمة المقدسة،» وهي عادة سنها البرقي منذ تسلمه الإدارة، إذ تواصل في مرافقة بعض الزملاء لزيارة المسجد المكي من وقت إلى آخر مثل ما اعتاد عليه أهل جدة، إضافة إلى أنه يهدف من الزيارة إلى المرور على أحد المحسنين لمساعدة الموظف.«

وورد في ثنايا المذكرة أن نقل الموظف إلى فرع الوزارة في مكة المكرمة تم بتوجيه من وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف ولا علاقة لإدارة «أوقاف جدة» بذلك إطلاقاً.

من جهته، قال الموظف في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في جدة (تحتفظ «الحياة «باسمه): «أعمل موظفاً في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في إدارة الأوقاف والمساجد في جدة منذ ١٣ عاماً، وتمت ترقيتي بقرار وزاري من المرتبة السادسة إلى السابعة بمسمى رئيس قسم الاستثمار بنفس الإدارة التي أعمل بها.«

وكان فرع وزارة الشؤون الإسلامية في جدة رفض تمكين موظف من مهمته كرئيس لقسم الاستثمار، بينما اتخذ قراراً بطي قيد الموظف بعد خدمة امتدت زهاء الـ١٣عاماً.

لجنة شورية ترفض توصية هيئة الخبراء بشأن فتح المنازل والمحلات المتغيب مستأجروها

دراسة ل الشورى تشدد على تكثيف برامج الإسكان الحكومي ورفع نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى ٦٠%

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/2010/12/31/article590375.html

الرياض عبدالسلام البلوي

تطرح اللجنة المكلفة بدراسة ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية على مجلس الشورى يوم الأحد المقبل تقريرها النهائي متضمناً عددا من التوصيات والضوابط التي تؤكد أنها ستسهم في علاج الظاهرة .

وأكدت مصادر «الرياض» أن اللجنة رفضت ما أوصت به هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشأن الظاهرة والتي انتهت إلى إصدار قواعد لمعالجتها وتشكيل لجنة دائمة في إمارات المناطق وفي بعض المحافظات بقرار من أمير المنطقة مكونة من قاضي تنفيذ يندبه وزير العدل ومناديب من الإمارة والشرطة والمحكمة (بيت المال) تكون مهمتها فتح الدور والمحلات التي مضى شهر على انتهاء عقود إيجاراتها وكان المستأجر غائباً أو هارباً .

وشددت اللجنة على أنها لا تتفق مع أغلب بنود تلك التوصية مؤكدةً أنها تتعارض بل تخالف المادة السابعة والثلاثين من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام.. وأشارت اللجنة إلى عدم وجود نظام يسمح بدخول المساكن وإخلائها دون الحصول على حكم قضائي مسبق يجيز ذلك، يثبت من خلاله الغياب أو الهروب وحالة التوقف عن دفع الأجرة والتصرف بالممتلكات الخاصة بالمستأجر التي قد توجد في العقار عند فتحه، ونبهت إلى أن وجود قاض في هذه اللجنة منتدب من وزارة العدل لا ينفي عنها كونها لجنة تنفيذية وليست قضائية ومعينة بقرار تنفيذي .

ومن جديد التوصيات التي خلصت إليها اللجنة بعد أن وجه المجلس إعادتها لدراسة ظاهرة هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، التوصية بسرعة إصدار نظام تنفيذ الأحكام القضائية ودعم قضاة التنفيذ بالعدد الكافي من القضاة وأعوان القضاة والمساعدين الإداريين، ومنحه الأولوية وفق مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء .

وأوضحت لجنة الإدارة في تقريرها المدرج للمناقشة يوم الأحد بشأن ظاهرة هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، أن حل الجانب القضائي والنظامي لا يكفي من وجهة نظرها للقضاء عليها، فلا يزال للظاهرة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية التي تسارع من تفاقمها وبشكل كبير جداً لذلك لابد من النظر في هذه الأسباب وإلغائها أو على الأقل التخفيف منها .

وأوصت اللجنة بتكثيف برامج الإسكان الحكومي ودعم صندوق التنمية العقارية والتوسع في برامج التمويل العقاري بما يزيد المعروض من الوحدات السكنية، والعمل على رفع نسبة تملك المواطنين للسكن الخاص بهم بحيث لا يقل عن (٦٠%) وجعل ذلك هدفاً إستراتيجياً من أهداف خطط التنمية .

ومن التوصيات المطالبة بتوحيد صياغة عقود التأجير وتتولى إعدادها وتوزيعها وزارة العدل على مكاتب العقار المعتمدة ، وتصنيف مكاتب العقار لفئات حسب مواقعها وطبيعة عملها والحد من انتشار المكاتب العشوائية والعمل على سعودة عمالتها بالكامل .

وآخرما أوصت به لجنة الإدارة والموارد البشرية تفعيل دور العمد أو من يقوم مقامهم في عملية الإحضار على أن يتم دعمهم بالمعلومات وإعطاؤهم الصلاحيات اللازمة لحل هذه المشكلات، والاستفادة من إمكانيات السجل الآلي في مسألة البحث والإحضار وتحديث معلومات المستأجرين.

تعتبر أصغر مرشحة في تاريخ اللجان الأممية باسم خبير دولي

فوز الدبلوماسية السعودية أسيل الشهيل بمقعد في لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٤٦٧.html

الرياض - سلوى العمران

فازت مرشحة المملكة أسيل سلطان الشهيل بمقعد في لجنة حقوق الطفل التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورتها ال٦٥ بالأمم المتحدة بنيويورك بحصيلة ١١١ صوتا بعد تصويت ١٩١ دولة عضوة في اتفاقية حقوق الطفل ترشح على إثرها ٢٤ خبيرا دوليا يمثلون دولا عربية وأجنبية تنافسوا بدورهم على تسعة مقاعد كخبراء في لجنة حقوق الطفل والتي من أولى مهامها مراقبة مدى انسجام أنظمة الحكومات مع تطبيق اتفاقية حقوق الطفل حتى سن الثامنة عشرة وكذلك تطبيق البروتوكولين الاختياريين الأول استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة والثاني استخدام الأطفال لأغراض الجنس ببيعهم وتسويقهم .

أسيل تتفوق على قاضية المحكمة الدستورية النرويجية ب١١١ صوتا

وجاء التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة في الواحد وعشرين من ديسمبر الجاري لاختيار ٩ أعضاء لهذه اللجنة حيث نالت أسيل التي تعتبر أصغر مرشحة في تاريخ لجان الأمم المتحدة ثقة ١٩١ دولة وحصلت على ثاني أكبر نسبة أصوات بين المرشحين ال٢٤ حاصدة ١١١ صوتا في المرتبة الثانية وحصل مساعد وزير الخارجية المصري جهاد مادي على ١١٨ صوتا بينما حصلت القاضية في المحكمة العليا الدستورية النرويجية على المرتبة الثالثة ب١١٠ أصوات .

وخاضت أسيل منافسة قوية في الانتخابات على مدى سنتين تضمنت مقابلات شخصية وتقييم الأهداف والأولويات لكل خبير مرشح ومناظرات لقياس مدى الكفاءة والخبرة للمرشحين في مواد الاتفاقية .

وتعتبر أسيل أول فتاة سعودية تنال منصبا دبلوماسيا كخبير دولي على مستوى حقوق الإنسان في العالم وهي سكرتير ثان بوفد المملكة للأمم المتحدة بنيويورك ومسئول ملف حقوق الإنسان (اللجنة الثالثة) وحاصلة على بكالوريوس وماجستير علوم سياسية تخصص علاقات دولية والزمالة بجامعة نيويورك كلية القانون تخصص حقوق الإنسان الدولي.

بعد إقرار التربية الدليل الإجرائي .. مصادر عكاظ:

مطالبة بإيجاد نظام إلكتروني يحدد آليات مباشرة القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٩٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٣١/Con٢٠١٠١٢٣١٣٩١٧٠٩.htm

سعيد الباحص - الدمام، محمد سعيد الزهراني - الطائف

علمت «عكاظ» بوجود تحرك من مشرفي القضايا التربوية في وزارة التربية والتعليم للمطالبة بإجراء تعديلات على الدليل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية ليكون متناسبا مع طبيعة القضايا التي تحدث في مدارس تعليم البنات بغية توحيد الإجراء النظامي، وبإيجاد نظام إلكتروني مرتبط بالوزارة يحدد آليات العمل في مباشرة القضايا التي تحدث في الميدان.

وجاءت هذه المطالبة إثر صدور موافقة وزارة التربية والتعليم على تكليف بيت خبرة أخيرا يتولى دراسة وتنظيم برنامج وقائي شامل يهدف لمعالجة قضايا المعلمات والمعلمين العقائدية والأخلاقية. («عكاظ» ــ ١٤٣١/١٠/٢٩هـ).

وأوضحت الوزارة أن الدليل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية سيطبق بشكل فعلي ونهائي بداية العام المقبل، والذي حدد طريقة التعامل مع بعض القضايا الهامة، منها: الإساءة للدين والإسلام، تبني الفكر المنحرف، قضايا حيازة السلاح والمسكرات والمخدرات، التحرش الجنسي، واستغلال الوظيفة في إقامة علاقات غير شرعية وعدم النزاهة والمحافظة على أوقات الدوام، التزوير والرشوة والاختلاس، وضرب الطلاب وإهانتهم والدروس الخصوصية.

وأرجعت التربية هذا التحرك إلى استشعارها حاجة هذا البرنامج الوقائي للتعامل مع قضايا المعلمات والمعلمين، إذ أن «آلية التعامل ستكون عن طريق حلقات تدريبية توجه للميدان مباشرة بعد الانتهاء من دراسة وتنظيم البرنامج من قبل بيت الخبرة المكلف عبر تعاون مباشر مع لجان التوجيه والإرشاد في المدارس وتوعية المعلمين الجدد».

وفي شأن تربوي آخر، أوضحت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة في وزارة التربية والتعليم أن غياب المعلمة أو المعلم عن المدرسة بمهمة رسمية أو تكليف أو دورة تدريبية لا يسجل غيابا، ولا يحق لإدارة المدرسة أو المشرف المنسق إدراجها غيابا في ورقة نقل المعلم حتى بعذر. وقالت المصادر: «ما عدا ذلك يعد غيابا ويكون بدون عذر إذا لم يتم قبول العذر عن الغياب والعكس صحيح أو كان غيابه من ضمن الإجازات النظامية».

إلى ذلك، دعت التربية المتقدمين لحركة النقل إلى الالتزام بموعد طلب الانسحاب من الحركة والمحدد بـ ١٥ من ربيع الأول المقبل، مبينا في الوقت ذاته أن «الانسحاب لا يفقد المعلم سنة التقدم لمدة عام فقط».

وأوضحت الوزارة أن سبب عدم قبول الانسحاب من الحركة بعد انتهاء الفترة المحددة يعود إلى تأثيرها السلبي على الاحتياج وترتيب الأفضلية في الحركة التي تنتهي فترة تحديث البيانات فيها للراغبين في النقل الخارجي لهذا العام عبر نظام التكامل الإلكتروني غدا.

وأشارت الوزارة إلى أن من حق طالبي النقل الخارجي الاطلاع على درجة الأداء الوظيفي والتوقيع عليها قبل اعتمادها، وعلى مواقع القطاعات التابعة للمنطقة أو المدينة التي طلب النقل إليها.

الحملات النسائية.. جهود فردية لتغيير مجتمعي

مبادرات عديدة تستهدف الحد من العنف وتحقيق مطالب النساء في الدرجة الأولى

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٤٧٦&CategoryID=٤

الدمام :محمد نور ٢٠١٠-١٢-٣١ ٤:٥٩ AM

النساء في المملكة، يرتدين عباءاتهن السود، ويمضين في حالهن، إما لبيت الزوجية، أو لدى عوائلهن، دون أن يكون لهن أي نشاط مجتمعي، أو مشاركة في الحياة العامة! تلك هي الصورة النمطية المرتسمة في أذهان كثيرين عن الفتيات في السعودية، وكأنهن ماضيات من البيت إلى القبر، لا أكثر. صورة كسرت نمطيتها كثير من الفتيات اللواتي انخرطن في أنشطة عامة تطوعية، مطلقات الكثير من المبادرات والحملات، التي من خلالها يهدف القائمون عليها إلى توسيع هامش مشاركة المرأة في الشأن العام، وتثقيف الجمهور والعائلات.

حملات متعددة

تعددت الحملات، والهدف واحد. حملات حملت عناوين متعددة، منها: "الطلاق السعودي"، "لا لزواج الصغيرات "، "لا لقهر النساء"، "العنف الأسري"... تلك العبارات وغيرها مثلت أفكارا جريئة، تبنتها صاحباتها بمبادرات شخصية وجهد فردي منظم، يحمل صوتا أنثويا يبحث عن موضع قدم له .بعضها وجد صداه، وآخر بقي حبيس بيئته الضيقة، بسبب ما تصفه بعض الناشطات النسويات بـ"الحصار الذكوري."

للنساء فقط

صاحبة مبادرة "للنساء فقط"، دافعت عن فكرتها، ووصفتها بالأبرز في محيط الحملات النسائية التي انتشرت في الفترة الأخيرة، وهي لم تأت بدافع التميز أو الظهور، معتبرة أن فكرة الحملة جاءتها مع الرغبة الشديدة التي لمستها من جماعة النساء، في الحفاظ على خصوصيتهن، وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠ الصادر منذ ٧ سنوات، والذي بموجبه يقصر بيع الملابس النسائية في السعودية على النساء فقط.

عضو الجمعية الاقتصادية السعودية، ريم محمد أسعد، مطلقة المبادرة، في حديثها إلى "الوطن" أوضحت أن الحملة "انطلقت في يوليو ٢٠٠٨، وتسير وفق برنامج زمني ومراحل محددة، وكان لها هدف اقتصادي بحت"، شارحة أن المرحلة الأولى "استمرت ٨ أشهر. فيما المرحلة الثانية بدأت في فبراير ٢٠٠٩، واستمرت أسبوعين"، كاشفة أنهن الآن "بصدد بدء المرحلة الثالثة، في فبراير ٢٠١١"، قائلة إن" ما تحتاجه الحملة هو الدعم الفكري لا المادي."

تفاعل وتردد

أسعد، وخلال تجربتها، عمدت إلى تسخير كل ما هو متاح من أدوات لاستقطاب الداعمات والداعمين للحملة، فكان إنشاء موقع للحملة على فيسبوك، مبدية ثقتها في نجاح الحملة في إدراك هدفها، والذي "بدأت بشائره في تفعيل بعض المحلات في جدة، واعتمادها على النساء في بيع المستلزمات النسائية"، مشيرة إلى أن "النساء لم يتجاوبن بالقدر الكافي مع الحملة، التي قامت استراتيجيتها في المرحلتين الأولى والثانية على المقاطعة، أي مقاطعة النساء لمحال بيع المستلزمات النسائية التي يعمل فيها الذكور، ولا تلتزم بتطبيق قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن". مضيفة أنها تبنت الفكرة "بعيدا عن الجهات الرسمية، خشية البيروقراطية، وبطء الإجراءات."

تغيير الاستراتيجية

"في المرحلة الثالثة سنغير الاستراتيجية، لتكون متجهة نحو دعم المحلات التي بدأت تطبيق القرار، ووظفت عناصر نسائية"، تقول ريم أسعد، مبينة أنها تعيد "تقييم الحملة ونتائجها كل فترة، وفي نهاية كل مرحلة". وعن الحملات بصفة عامة، ترى أسعد أن "الحملات جميعها محاولات فردية، وتعتمد على العلاقة الشخصية لصاحبة الفكر بجهة إعلامية ما،

وتفتقر التنظيم"، معتبرة أن "نجاح الحملات النسائية، يتطلب رفع مستوى الوعي الفكري لدى الأوساط النسائية، في المقام الأول". وهي في هذا الصدد ترى أن "العبرة ليست بالكم، وكل يوم نسمع عن حملة جديدة، كما أن قضايا المرأة عديدة، وتتسع لعشرات الحملات، ولكن بشيء من التنسيق والتنظيم، وتوحيد الجهود والرؤى، لتحقيق الأهداف". مشددة على أن "التعاطي مع الحملات الإعلامية، يقتضي فهم طبيعة الفكرة، وبلورة أهدافها في نقاط محددة، وتحديد مراحل لها، ووجود معين معرفي يدعم صاحبتها."

مجهود فردي

الأستاذ في تاريخ المرأة بجامعة الملك سعود، الدكتورة هتون أجواد الفاسي، لها قراءتها لهذا النشاط النسائي، حيث ترى أن هذه الحملات "لم تخرج بعد من عباءة العمل التطوعي، وتفتقر لفكر تنظيمي يديرها ويتابعها"، واجدة أن "أجمل ما في الحملات، الدعم الذي تحظى به شعبيا، وفي أحيان كثيرة رسميا"، معتبرة أن "معظمها جاءت بمجهود فردي، وحركته مشكلة أو وجهة نظر فردية، وربما شخصية، ولكنها في ذات اللحظة تمس أخريات هنا أو هناك."

نفس قصير

وترى الدكتورة الفاسي أن "الحملات التي تبنتها نساء سعوديات جاءت غالبيتها بمبادرات فردية واجتهادات شخصية"، ولكن المشكلة تكمن في أن "نفسها قصير، ولا تستمر طويلا، ولعل أبرزها حملة زواج القاصرات التي تبنتها مجلة سيدتي، وكان لها صدى في العديد من العواصم العربية، وشارك فيها شخصيات عامة ورسمية. وكذلك تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، التي وجدت تجاوبا يمكن وصفه بالمميز من المجتمع النسوي السعودي، بل إن الكثيرين من الرجال انضموا للحملة، ولاسيما عندما اعتمدت التواصل عبر الوسائل الإلكترونية"، معتقدة أن "الفترة المقبلة قد تشهد مزيدا من الأفكار الجديدة، لحملات نسائية."

زواج القاصرات

لعل زواج القاصرات، يعد أحد أكثر الموضوعات التي كانت محل سجال وجدل في الساحة السعودية الداخلية، سواء في ناحيته الاجتماعية أو الشرعية، بين ممانع بقوة، ومتحفظ، ومن لا يرى مانعا منه، طالما بلغت الفتاة السن الشرعية للزواج. النساء المعارضات لمثل هذا الزواج قدن حملة إعلامية، رفعن خلالها شعار "لا لزواج القاصرات"، انطلقت في الأول من مارس الماضي، بهدف توعية المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة على الفتاة القاصر، من الناحيتين النفسية والجسمانية .وانطلقت الحملة من السعودية، وانضمت لها شخصيات محلية وعربية، متخطية حدود المملكة، كون هذه المشكلة يشترك فيها عدد من البلدان العربية والإسلامية. وتبنت الحملة مشروع" إيقاف زواج القاصرات، في جميع مدن الشرق الأوسط ومحيطها ". وكانت بداياتها من المنطقة الشرقية من المملكة، حيث انضم للحملة المئات من المؤيدين، والفاعلين، خصوصا في مجال حقوق المرأة، والناشطين الاجتماعيين على الإنترنت.

رفقا بالطفولة

في جدة استخدمت ١٥ طالبة من كلية "دار الحكمة"، سلاح الحملات في مجابهة ظاهرة العنف الأسري، التي ظلت تؤرق كثيرا من العائلات في المجتمع، فنظمن حملة جديدة مناهضة، تحت عنوان "رفقاً بالطفولة"، بهدف زيادة الوعي فيما يتعلق بشأن الاعتداء على الأطفال، وذلك من خلال التدريب على كيفية اكتشاف الأطفال الذين تساء معاملتهم، ليتم تنفيذ الخطوات الأساسية لحمايتهم. وانطلقت الحملة في يوم الأربعاء ١٩ مايو الماضي، لمدة يومين، مستهدفة فئة الآباء بشكل خاص، وتضمنت ندوات نظمت داخل كلية "دار الحكمة"، سعت من خلالها المشرفات الاجتماعيات إلى تبيان المنهجية التي يجب انتهاجها في التعامل مع الأطفال، الذين سبق أن تعرضوا للإيذاء، لكي يستطيعوا تجاوز الآثار السلبية التي لحقت بهم.

قطرة حياة

في الأحساء، شكلت ١٥ ممرضة يعملن في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية بالمحافظة، فريقا تطوعيا، أطلقن عليه اسم "قطرة حياة"، لدعم وتنفيذ حملة نسائية للتبرع بالدم. وكانت أولى مبادرات الفريق، تنفيذ حملة للتبرع بالدم للنساء، في مستشفى مدينة "الجفر "العام، بالتعاون مع إدارة التمريض، وإدارة الخدمات المساعدة في الشؤون الصحية في الأحساء، وجمعية "الجفر" الخيرية للخدمات الاجتماعية، استمرت يومين في ٤ و ٥ أغسطس الماضي. وهن في هذا الصدد سعين لأن يوضحن أن الإقدام على التبرع بالدم للمحتاجين له، أمر لا يقتصر على الرجال وحسب، بل إن المرأة الصحيحة جسديا، يمكنها أن تساهم في ذلك، هذا فضلا عن الفوائد التي تعود على صحة المرأة المتبرعة بشكل مباشر.

خلّوه يلبس!

"خلوه يلبس"! قد يكون المسمى غريبا نوعا ما، إلا أنه الشعار الذي رفعه عدد من النسوة خلال الحملة التي أطلقنها أوائل سبتمبر الماضي، في المنتديات النسائية، احتجاجا على "مظهر الزوج داخل المنزل، والذي لا يخضع لمستلزمات الأناقة والذوق"، على حد تعبيرهن. مبديات "الغضب"، و"الاحتجاج"، على المظهر غير"المريح" للأزواج في المنزل. حيث توافقت آراء المشاركات في الحملة على أن هذا اللباس والمقصود به "الفانلة والسروال"، لا يعجبهن، وأن الأزواج يجب أن "يهتموا بهندامهم داخل المنزل". ولتعزيز وجهة نظرهن، قمن بإرفاق عدد من صور "البيجامات"، التي يفضلن ارتداء الزوج لها داخل المنزل. معتبرات أن من حقهن أن يرين أزواجهن في أحسن حلة "فكما أن الزوج يريد أن يرى زوجته تتزين له، الزوجة كذلك تريد أن ترى زوجها بشكل جميل ولائق أيضا."

كفاية إحراج

الحملات لا تنتهي، وهي تتزايد يوما بعد آخر، خصوصا على الشبكات الاجتماعية في الإنترنت وخصوصا على موقع "فيسبوك"، والتي كان من بينها حملة نسائية دشنتها مواطنة سعودية في السادس من أكتوبر الماضي، تطالب من خلالها بـ"قصر البيع في محلات المستلزمات النسائية على المرأة"، وهي ذات الفكرة التي نادت بها ريم أسعد. واختارت لها صاحبة الفكرة شعار" كفاية إحراج"، نظرا للمواقف المحرجة التي تتعرض لها الفتيات والسيدات في هذه المحال عندما يطلبن شراء ملابسهن الداخلية من الرجال. حيث أوضحت فاطمة قاروب، مؤسسة الحملة أن "هناك احترازا عاما من قبل النساء المطالعات لصفحة الحملة، حيث تشارك النساء بآرائهن فقط، دون المشاركة بأسمائهن الصريحة، خوفا من انتشار أسمائهن على موقع فيس بوك"، وتلك واحدة من المعضلات التي تواجهها في حملتها التي تأمل أن تحظى بدعم أكثر، لتشكل رأيا عاما ضاغطا يدعم تحقيق الفكرة على أرض الواقع، ويؤنث محلات بيع الملابس الداخلية، ليرتفع بذلك الحرج القائم حاليا.

حملات متنوعة

حملات عدة قادتها نساء سعوديات على شبكة الإنترنت، قبل أن يصيّرنها نشاطات تطوعية على أرض الواقع، كان أبرزها المبادرات التالية:

- الطلاق السعودي.
- لا لزواج الصغيرات.
- لا لقهر النساء.
- العنف الأسري .
- تأنيث المحلات النسائية.
- زواج القاصرات.

برعاية خادم الحرمين

خبراء عالميون يبحثون في الرياض البرامج التنموية لتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء.. الشهر المقبل

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/01/article590622.html

الرياض - محمدالغنيم

يشمل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله برعايته في شهر صفر المقبل ندوة إقليمية متخصصة تحتضنها العاصمة الرياض لبحث (أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء) التي تنظمها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي في الفترة من ٢٢-٢٠ صفر ١٤٣٢ه بمشاركة حشد كبير من الخبراء والمختصين في مكافحة الفقر من داخل المملكة ومن عدة دول عالمية .

الندوة تتناول برامج تمكين النساء من المشاركة الاقتصادية ..وسبل دمج الفقراء في مجتمعاتهم بعد تدريبهم

وأكد أمين مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي الدكتور أحمد العرجاني أن المملكة تسعى من إقامة هذه الندوة المهمة إلى تسليط الضوء على الممارسات المهنية المختلفة في قطاع البرامج التنموية الموجه لتحسين أحوالي ساكني المجمعات السكنية الخيرية من خلال استقطاب التجارب الرائدة والفعالة في المجال على المستويات المحلية والعربية والإقليمية رغبة في الوصول إلى أفضل النماذج التي تخدم مفهوم الإسكان التنموي ويمكن مشروعات الإسكان الخيري لتكون مراكز نمو وازدهار وتطور .

وأفاد د. العرجاني في تصريحه بهذه المناسبة أن الندوة تهدف إلى الاستفادة من التجارب المحلية والعربية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات فيما بين القائمين عليها في مجالات دمج الفقراء وتمكينهم من المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم ونشر الوعي المجتمعي بثقافة الإسكان التنموي كقيمة مستدامة للساكن والسكن إضافة إلى تبادل الخبرات ونقل المعرفة والتقنية في مجال البرامج الهادفة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة كما تهدف إلى المساهمة في وضع بنية أساسية وقاعدة معلوماتية شاملة للمختصين والممارسين في مجال البرامج التنموية لتعميق الاستفادة من الممارسات الناجحة وإعداد أدلة معلوماتية لحصد جميع الخبراء العاملين في البرامج التنموية الهادفة إلى مكافحة الفقر والوصول لأفضل النماذج المهنية التي تساهم في تحسين وضع الفقراء بما يتناسب والثقافة السائدة في المحيط الاجتماعي من حولهم .

ولفت د. العرجاني إلى سعي مؤسسة الملك عبدالله لتوثيق أفضل الممارسات المهنية في مجال مكافحة الفقر لتكون نواة لحصر جميع البرامج التي أثبتت جدواها في مناطق أو دول معينة بقصد العمل على تعميم الفائدة منها بجعل هذه البرامج قابلة للتطبيق في مناطق ودول متعددة .

د. العرجاني: نسعى للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لخدمة الفئات الفقيرة ومكافحة الفقر

وأشار إلى أن الندوة سترتكز على عدد من المحاور الرئيسية هي أفضل الممارسات في مجال برامج الأسر المنتجة وأفضل الممارسات في مجال البرامج الموجهة لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية وكذلك أفضل الممارسات في مجال القروض الصغيرة وأفضل الممارسات في مجال برامج التدريب الموجه لمكافحة الفقر إضافة إلى أفضل الممارسات في مجال استثمار معطيات البيئة المحلية والمحيطة كمصادر لمهن وصناعات محلية والطرق الأكثر جدوى في تشجيع الفقراء للانخراط في البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين أوضاعهم إلى جانب التجارب الناجحة في استثمار الموارد الذاتية ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية وتوظيفها لخدمتهم .

وأضاف أمين المؤسسة أن محاور الندوة ستتناول كذلك أسس اختيار البرامج التدريبية الأكثر مواءمة وتلبية احتياجات الفقراء وبرامج استقطاب القيادات المحلية والأساليب الأكثر نجاحاً في تفعيل طاقاتها لخدمة الشرائح الفقيرة ومتدنية الدخل في محيطها الاجتماعي إضافة إلى الأساليب الأكثر إبداعاً في الوصول للجهات الداعمة والمانحة لخدمة الفقراء .
وكشف العرجاني أنه سيشارك في هذاالتجمع الكبير نخبة من المتخصصين المعروفين بإسهاماتهم المتميزة في تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية الموجهة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفقراء على المستوى المحلي والعربي والإقليمي.

حملة لحماية الأطفال من أضرار النقال

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩٢٩.htm

فاطمة الغامدي ـ الدمام
تنطلق اليوم حملة «لنحمي أطفالنا من مضار الهواتف المحمولة» برئاسة طبيبة سعودية، بمشاركة عدة جهات لبحث مخاطر هذه التقنيات على الصحة البدنية والنفسية والعقلية والسلوكية، وتستهدف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة «من ٦ إلى ١٤ عاما»، وستنفذ في كثير من المدارس وجامعة الملك فهد للبترول ومركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية «سايتك»، الجمعيات الخيرية، مراكز الندوة العالمية للشباب الإسلامي وصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم مشاريع السيدات وغيرها.
وستشمل الحملة كلا من الدمام، القطيف، الخبر ونواحي كل منهم.
وكشفت المدير العام لمكتب معارف الصحة «الجهة المنظمة» الدكتورة ناهدة الزهير التي نفذت دراسة عن الأضرار الصحية للتقنيات والإلكترونيات المتعدد الوسائط، وما ينجم عنها من أضرار صحية وآثار أخرى موضحة فكان الأمر من دافع كشف عن الأضرار الصحية الحقيقية ورصدها أمام الناس بصورة علمية، وبينت الدراسة أن أضرار هذه التقنيات اجتماعية، اقتصادية، تربوية تعليمية، سلوكية عصبية.
وبينت الطبيبة ناهدة الزهير، أن تأثيرات استخدام الجوال تشمل العديد من الآثار الصحية وبعض الأمراض ومنها أمراض الأذن، الجهاز العصبي والدماغ والذاكرة، فقدان الذاكرة التدريجي والتركيز.
يذكر أن الحملة تهدف إلى تحفيز الجامعات والمؤسسات المهتمة بالبحوث على إعداد أبحاث محلية وخليجية، لدراسة الظاهرة، تكثيف الجهود في البحث عن بدائل ترفيهية تشحذ التطلعات عند الأطفال فتصرف نظرهم عن الهواتف.

مهمة التنوير ليست سهلة أمام لقاء الحوار الوطني

من أي قبيلة أنت ؟.. سؤال يغلق منافذ العبور إلى الوعي!

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/01/article590620.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم:

تزامناً مع انطلاق جلسات لقاء الخطاب الثقافي السعودي بمركز الملك عبدالعزيز للحوارالوطني في دورته الثالثة والتي تناولت «القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية» نثير هنا موضوع «القبلية» ليس فقط باعتباره مؤثراً على الوحدة الوطنية بالرغم من أهميتها، إلاّ أنه بات من الضروري ربط تأثيرها على تماسك المجتمع، والأثر الكبير الذي يتركه التعصب القبلي على توجهات وتعاملات الناس .

ويبدو أنه لم يستطع الحراك الفكري الموجود -الذي غيّر كثيراً من المفاهيم المغلوطة والمعتقدات الخاطئة في عادات وسلوكيات الناس الاجتماعية - أن يغيّر كثيراً من «الذهنية القبلية» الموجودة.. والتي مازالت تسيطر على عقول الكثير من الناس والجماعات. فعلى الرغم من أننا نحترم مبدأ «الانتماء للقبيلة» وتعزيز هذا الرباط الكبير الذي يجمع بني الأسرة الواحدة، إلاّ أننا نقف على التعصب المذموم لها بشكل أصبح يدخل في جميع تفاصيل الحياة، ويتقاطع مع القيم الأخلاقية ومع تعاملاتنا وتقييمنا لكل من نخالطهم؛ فالانفتاح الكبير والتغيير الذي طرأ على البنية المجتمعية لم يغير كثيرا من «التعصب القبلي» الذي أصبح يحدد كل شيء لدى البعض مقدار الثقة وحدود المصالح المشتركة ومعيار الأخلاق والقيم والزواج والنسب، وربما دخل أيضاً في استحقاقية الوظائف والترقيات .!

الغيثي: التفريق بين الرجل وزوجته من أكبر مخلفات «التعصب «

البيئة المحيطة.. والثقافة

يناقش عدد من النقاد والكتاب والمختصين مفهوم "القبلية" وأثرها الذي مازال ينعكس على ذهنيات البعض، ويقول الكاتب "شتيوي الغيثي" إن القبيلة ربما امتدت في الحالة الحضرية كما امتدت من قبل في الحالة البدوية؛ بمعنى أن القبيلة يمكن أن نجدها تاريخياً لدى الحضري والمتمدنين من الناس كما كانت سابقاً لدى البدو وأهل البادية، وكلاهما امتداد للثقافة الصحراوية التي صنعت قيمها الخاصة المتسقة مع الحالة الصحراوية حينما تشكلت المجتمعات داخل ظروف المعيشة الصحراوية، وعلى ذلك تشكلت القيم الكبرى لدى كل قبيلة وفق الظروف التي عاشتها؛ أي أن المجتمعات تتشكل قيمها الثقافية وفق البيئة المحيطة، وعلى ذلك امتدت الثقافة الصحراوية حتى بعد حالة التمدن التي جرت في العالم العربي حتى في أيام تفوق الثقافة العربية وهيمنتها السياسية والتاريخية على أكبر التضاريس على سطح الأرض .

د.القرشي: الوطنية قادرة على احتضان فكرة «القبلية».. ولكن !

إرث القبائل !

أما أستاذ الأدب والنقد بجامعة الطائف "د.عالي القرشي" فله وجهة نظر أخرى، حيث يرى أن القبلية تحكمها ظروف تاريخية وأيضاً المسار الذي ينظر به إليها، حيث نجد أن الانتساب إلى القبيلة أمر لم ينكره الإسلام؛ ولذلك كانت القبائل تذكر بأسمائها ويذكر المنتسبون إليها بنسبتهم على القبيلة، فنجد اليوم بأن هناك من يحمل اسم قبيلة لها تاريخ إلى الوقت الحاضر، إلاّ أن بلادنا بحكم اتساعها كانت إرث هذه القبائل المتشعبة في داخلها.. ولكن مآل إليه أمرالقبلية من تفاخر، ومن زعم أن هناك خصوصية دون أخرى ومن استرفاق الماضي التاريخي بالفخر بقبيلة أو بالانتقاص من قبيلة أخرى هذا هوالأمر المذموم الذي ينبغي أن لايكون .

إنتماء أم تعصب !

بينما يرى المشرف العام على وحدة علم النفس العيادي بجامعة تبوك "د.فلاح العنزي "وجهة نظر أخرى تتمثل في أن لا ترمى كل نقيصة اجتماعية على القبيلة؛ فالكثير من الأطروحات حول القبلية وتأثيراتها ليست إلاّ شكلاً من أشكال

التعصب يعبّر عنه كفكر تنويري يسعى إلى تخليص المجتمع من المشكلات التي تصور على أنها ملازمة للقبيلة، فإذا فهمنا هذه النقطة نستطيع أن نميز حينها بين الأطروحات المخلصة حول هذا الموضوع الجوهري، وتلك التي لا تعدو كونها تعبيراً عن عصبية مغلفة بجماليات الطرح التنويري والإصلاح الاجتماعي، ومن هنا نستطيع أن نوجز عدة نقاط تساعدنا على تلمس مواضع الخلل ومواضع الايجابية في وضعنا الاجتماعي ذو العلاقة بالقبلية، وهو أن الانتماء القبلي غير التعصب القبلي، كما هو الحال في أي انتماء جماعي سواء كان عرقيا أو مناطقيا أومؤسساتيا أو جنسيا، إلخ، فكما أن هناك انتماء قبليا وتعصبا قبليا فهناك انتماء مناطقي أو انتماء عرقي وتعصب مناطقي وتعصب عرقي، ومن هنا نخلص إلى أن كل تعصب جماعي فيه انتماء بالضرورة، ولكن ليس كل انتماء جماعي هو تعصب .

د.العنزي: نحتاج إلى «توجيه الانتماء» بما يخدم المجموع ..

القبيلة جوهر البناء

بينما يختلف معه الكاتب "عبدالله المطيري" من أن القبيلة كانت ولا تزال هي جوهر البنية الاجتماعية في الحياة العربية؛ حتى حين تم إنشاء أول دولة عربية تم إنشاؤها على معايير قبلية، وأصبحت دولة العصبة التي تعتمد على جماعة معينة وتجبر الآخرين على الخضوع لها .

وقال:"إن الفرد بطبعه يحتاج إلى جماعة ينتمي لها ويحقق فيها قيمته الاجتماعية ويحظى منها بالاعتراف؛ ففي مجتمعات ما قبل الدولة تمثل القبيلة أو العرق أو المذهب الجماعة الأساسية، ومع الدولة الحديثة حلّت الدولة محل الانتماءات الأولية وأصبحت هي من توفر الانتماء والاعتراف والحماية، كما أن الدولة العربية على طول التاريخ فشلت في تحقيق هذه الغايات مما يحدو بالأفراد للجوء إلى بنية القبيلة المضمونة ."

من أي قبيلة أنت..؟

وتجتمع هذه الآراء إجمالاً لتوضح لنا استمرارية "القبيلية"، ويشير "الغبثي" إلى سبب بقاء القبيلة في الوضع الحالي حتى بعد تكون الدولة الحديثة، حيث يرجع السبب إلى عدم تجذر مفهوم المواطنة في كل السياقات، وهذا شرط أساسي في تحقيق التوازن الاجتماعي مع الأطياف المختلفة، وسؤال (من أي قبيلة أنت..؟) راجع إلى عدم وجود أي تعبيرات اجتماعية أخرى يمكن أن تحقق للمجتمع استقلاليته الثقافية بعيداً عن السلوكيات الماضية؛ لذلك فطبيعي أن يبقى المجتمع على ما هو عليه حتى يجد البدائل الاجتماعية والثقافية المناسبة، كما يمكن مع مرور الوقت وفي حال وجود مجتمعات مدنية حقيقة أن يشرع مفهوم القبيلة بالتفتت تدريجياً متى ما وجد المواطن بدائل يمكن له الركون إليها لتحقيق غاياته وتطلعاته، موضحاً: "أنا هنا لا أدين القبيلة ولا أطمح إلى بقائها، وإنما أحاول أن أعيد التفكير في الظرف الاجتماعي في بقائها على الوضع الذي هي عليه، ولذلك فتغيير الشروط الاجتماعية كفيل بتغيير الكثير من البنية داخل المجتمع، وباعتقادي أن التعصب سوف يبقى متى ما بقيت ذات الشروط لبقاء القبيلة بالشكل الذي هي عليه الآن، والآثار التي خلقها التعصب أكثر من أن نمر عليها؛ لكن لعل أوضحها وآخرها هي التدمير على المستوى الأسري، حيث التفريق بين رجل وزوجته بسبب عدم التكافؤ في النسب، فكيف بالمستويات الأعلى ."!!

المطيري: نعاني من «انتماء مغلق» ينتقص الآخرين ويقصيهم

آثار سيئة

ويتفق معه "د.عالي" الذي يرى أن العصبية القبلية تركت آثاراً سيئة على تعاملات وتوجه الناس على الرغم من تحذير الإسلام للتعصب القبلي، حيث وجه الرسول صلى الله عليه وسلم بتركها حينما قال: "دعوها فإنها منتنة"، وهنا نأتي على مسألة أن القبلية كأنها أمر موجود بالقوة؛ لكن ينبغي أن لا نعطي فرضية الانتساب لقبيلة أن يكون هذا الانتساب له الحق في الانتقام والنيل من الآخرين، سواء أولئك الذين ينتسبون إلى قبيلة أو أولئك الذين يشاركوننا اللغة والوطن وهم لا ينتسبون لهذه القبيلة أو الآخرين الذين يتعاملون معهم من خارج اللغة أيضاً .

ويستدرك "د.فلاح" على حديث "د.عالي" من أن التعصب الجماعي أيًا كانت الهوية التي توجهه يعد من الظواهر السلوكية النفسية التي تنطوي على بذور ما يمكن تسميته بالفساد الاجتماعي، إذ يسهل كل أشكال هذا الفساد، حيث إن المتعصب لا يرى إلا مصلحة واحدة وهي مصلحة جماعته التي يتعصب لها، كما أن التعصب هو الوسيلة الأسهل لشن الحروب، فكم من حرب وويلات حرب ما كان لها أن تكون لولا التعصب الجماعي، فأين نحن من الجرائم التي ارتكبت في مجتمعات كثيرة تصل إلى حد جريمة التطهير العرقي والطائفي وليس لبنان والعراق عنا ببعيدين، ويضيف: "عندما ننتقل بهذه المناقشة إلى القبلية في بلدان الخليج العربي نستطيع أن نقول إن الانتماء القبلي يمكن أن يكون له نتائج إيجابية وأخرى سلبية، فالانتماء القبلي لا يمكن نزعه في مجتمعاتنا والمطالبة بذلك إنما هي شكل من أشكال التعصب أو بساطة التفكير وفشل في قراءة النسيج الاجتماعي والتكوين" النفس- اجتماعي" للفرد في مجتمعاتنا، وما يمكن المطالبة به والعمل له هو ألاّ يكون الانتماء القبلي أساساً للترقي الاجتماعي والاقتصادي، كما هو الحال في المطالبة بألا يكون

الانتماء المناطقي أوالعرقي أو أي انتماء آخر أساساً لهذا الترقي، ولا ننكر أن الانتماء يعطي شعوراً وهمياً بالأمن والقيمة الفردية خصوصاً عندما يطغى عليه التعصب .

انتماء مغلق !

ويلتقط منه أطراف الحديث "عبدالله المطيري" الذي يوافقه الرأي، ويضيف في رأيه أن القبيلة في حد ذاتها -أي كانتماء طبيعي- لا إشكال معه، الإشكال يكمن في تحول هذا الانتماء إلى انتماء مغلق وعازل، وهذا ما نلاحظه مع كثير من قيم التعصب اليوم، حيث يترتب على الانتماء لقبيلة ما أو منطقة ما أومذهب ما، موقف انتقاصي من الآخرين الذين لا ينتمون لدائرة الانتماء؛ مما يجعل المجتمع في حالة مستمرة من القلق والخوف من التفكك كما أنه يؤدي إلى كثير من هدم قيم حقوق الإنسان والمواطنة والعدالة والمساواة، وأمثلة كفاءة النسب في الزواج شاهد واضح على أي مدى يمكن أن تجعل قيم التعصب الحياة خطرة ومخيفة ولا أخلاقية .

فك الارتباط !

وعن حقيقة مدى تأثير التيار الثقافي والحراك الفكري الذي نشط في المجتمع في الحد من التعصب القبلي الذي مازال تأثيره كبيراً؛ يختتم "الغيثي" رأيه في هذه القضية بقوله "إن الثقافة أوالمثقفين لن يستطيعوا فك هذا الارتباط على كل الانفتاح المجتمعي في الآونة الأخيرة؛ لأنه لم يلامس المشكلات الحقيقية حتى الآن؛ ثم إن غياب البدائل والتي هي ليست في قدرة المثقف على خلقها تجعل المثقف عاجزاً إلاّ من التنظير الكتابي في إعادة التفكير في مشكلات القبيلة، وشرط التغيير الثقافي مرهون بشرط التغير الاجتماعي والتي لن تتغير ما لم تجد البدائل التي تحقق لها استقلاليتها عن القبيلة، لكن العمل الثقافي المتواصل يمكن له متى ما أصر على تحقيق ذلك أن يوجد تلك البدائل كالمجتمع المدني مثلاً .

القبلية والوطنية

ويرد "د.عالي" عليه مؤكداً على أن الوطن هو الشعار الذي ينبغي أن تذوب من خلاله كل نزعة قبلية متسلطة، وتظهرأيضاً من خلاله كل نزعة قبلية تفتخر بإرثها الناصع وإرثها الذي يوحدها مع الوطن؛ فحينما نستحضر تاريخ القبلية مع تاريخ كيان "الوطن "فإننا نجد أن القبيلة كانت دعامة قوية من دعامات الوحدة حين تضافرت تطلعات وجهود قبائل مختلفة من أجل الانضواء تحت وحدة هذا الوطن، فالوطنية استطاعت أن تحتضن القبائل وتحتضن فكرة "القبلية" لتتبلور من خلالها الوطنية، وإذا كنا بحاجة في هذا الزمن إلى استرفاد مقومات القبيلة التي تبني وتنصهر في لحمة الوطن فإننا بحاجة أيضاً إلى الوعي بما يمكن أن تتسبب عنه نزعات ضيقة في التصور القبلي لم تتبلور بعد في الأفق الأكبر الذي هو أفق الوطنية، مؤكداً على أن التيار الثقافي والفكري له دور كبير في نبذ الكثير من النزعات القبلية؛ لذلك نجد أن "الثقافة" بجميع ندواتها وتجمعاتها وانتمائها الوطني وانتمائها أيضاً لتيارات ثقافية مختلفة شكّل أطراً أبعد من الإطار القبلي الضيق .

توجيه الانتماء

في حين يأتي " د.فلاح" بفكرة أخرى تذهب إلى رأي آخر يتمثل في أن القضاء على هذه المظاهر السلبية للانتماء القبلي لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال طريقين: إما إبراز الهوية الفردية في حياتنا، أو توجيه الانتماء القبلي وجهات إيجابية تخدم مصالح المجتمع ككل، ولا أظن أن الخيار الأول ممكناً، على الأقل في هذه الحقبة التاريخية، فنحن مجتمع جمعي حتى النخاع بغض النظر عن هوية هذه الجمعية، ولذلك فالخيار لديه هو توجيه الانتماء القبلي وجهات بناءة، وهذا لا يتم إلاّ بالعمل على أصعدة أخرى مثل تقوية دور المؤسسات والنظم التي تشكل محددات الكفاءة في ثقافتنا الشعبية .

مهمة التنوير ليست سهلة

في حين يشارك "المطيري" الرأي بالاتفاق مع "د.عالي"، حيث يرى أن الانفتاح الثقافي يؤمل منه أن يفكك بنية التعصب، وأن يفتح للناس مجالاً واسعاً للاختيار والنقد والتفكير، وهذا الانفتاح هو المعول عليه اليوم في إعادة الاعتبار لقيم الفردية والاختيار الحر والتنوع، مشيراً إلى أن الحراك الفكري في الفترة الأخيرة بدأ يهيئ الأجواء لفتح النقاش في هذه المسألة .

وقال:"إن المهمة ليست سهلة ولا نزال في أول الطريق، واحتمالات فشل النشاط الفكري أكبر من نجاحه، ولكن الأمل معقود على توفر مستوى معقول من الحرية يسمح لأصحاب الفكر بطرح رؤاهم النقدية في المجال العام، وتوافر تراكم يمكن أن يساهم في هزّ بينة التعصب والتخلف الضاربة بأطنابها قرون طويلة في التاريخ العربي."

خطيب المسجد النبوي يدعو إلى الوفاء للوالدين والزوجات ..

وإمام الحرم المكي:

هناك من غلطوا غلطا فاحشاً في تطبيق الثواب والعقاب

المصدر: جريدة عكاظ السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠١/Con٢٠١١٠١٠١٣٩١٩٣٩.htm

صالح باهبري - مكة المكرمة، واس - المدينة المنورة

انتقد إمام وخطيب المسجد الحرام من وصف الشريعة بأنها مجموعة تعاليم يغلب عليها العقاب والترهيب والتخويف الداعي إلى التنفير، وقال: «كذب فهمهم وخاب ظنهم حيث لم ينظروا إلا بعين واحدة ولم يدركوا أن الثواب والعقاب صبغة الله «ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون» فاتهموا العقوبات في الإسلام وقدحوا في الحدود الشرعية ووصفوها بألسنة حداد فذموا القصاص وقطع يد السارق ورجم الزاني الثيب وجلد شارب الخمر وأرادوا للمجتمعات أن تسير عرجاء برجل واحدة».

وأوضح إمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ سعود الشريم في خطبة الجمعة أمس: «هناك آخرون غلطوا غلطا فاحشا في تطبيق الثواب والعقاب وذلك من خلال أمور أربعة، أولها أنهم وضعوا الثواب في موضع العقاب، وجعلوا جزاء المخطئ المثوبة كالمحسن على حد سواء، وهذا انحراف مشين وخروج عن السبيل، إذ كيف يثاب العاصي على معصيته وكيف يكرم المرء على خطئه، وثانيها أنهم وضعوا العقاب موضع الثواب فجعلوا جزاء المحسن الحرمان وأنه هو والمسيء على حد سواء، وثالثها أنهم ميزوا بين الناس في الثواب والعقاب، ورابع الأمور هو الإسراف في المثوبة فوق الاستحقاق والإسراف في العقوبة فوق ما ينبغي.

وبين الشريم للمسلمين شروط استقرار المجتمع المسلم، وقال: «لا يستقر مجتمع مسلم إلا بتحقيق مبدأ الثواب والعقاب في أوساطه وعلى كافة أحواله في العبادات والمعاملات، كما أنه لن يستقر مجتمع انحاز إلى أحد شطري هذا المبدأ فلن يفلح مجتمع لا يعرف إلا الثواب ولم يسلك إلا مسلك الإرجاف كما أنه لن ينهض مجتمع لا يعرف إلا العقاب ولم يسلك إلا طريق التنطع والمشادة ولأجل هذا وصف الله أمة الإسلام بأنها الأمة الوسط». وأضاف «هذا هو سر تفضيل هذه الأمة لأنها هي وحدها التي تملك هذا التوازن وتمسك به مع الوسط حتى لا يغلب طرف طرفا ولا يبغي جانب على جانب ولولا هذا المبدأ لتساوى المحسن والمسيء والمؤمن والكافر والعادل والظالم والصادق والكاذب».

وفي المدينة المنورة، أكد فضيلة إمام وخطيب المسجد النبوي الشيخ عبد المحسن القاسم في خطبة الجمعة أمس، أن النفس البشرية تتمكن بعبوديتها لله وحسن معاملتها مع الخلق وشرع الله لعباده من الأخذ بمعالي الأمور والنهي عن سافلها، وقال: «الوفاء من الأخلاق الكريمة ومن صفات النفوس الشريفة وهو من أسس بناء المجتمع واستقامة الحياة وهو الاعتراف بالفضل ورد الجميل لمن أسدى إليك معروفا أو مد إليك يدا».

وأوضح القاسم «أن أعظم عهد يجب على المرء الوفاء به هو الوفاء مع الله بأن يعبده وحده لا يشرك به شيئا»، وزاد «إن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان وفيا مع صحابته، وأمر بحفظ الود لصحابته كلهم بعد مماته». وبين إمام وخطيب المسجد النبوي «إن الوفاء يعظم مع الوالدين فقد تعبا لراحتك وسهرا لنومك وكدح والدك لعيشك وحملتك أمك كرها ووضعتك كرها وأول واجب فرضه الله من حقوق الخلق البر بالوالدين»، مبينا «أن من الوفاء لهما الدعاء لهما وطاعتهما في غير معصية وفعل الجميل معهما وإدخال السرور على نفوسهما ومن البر بهما أن يريا ثمرة جهدهما على أولادهما بسلوكهم طريق الاستقامة والصلاح ومن الوفاء لهما إكرام صديقهما بعد موتهما». وزاد «أن من الوفاء، الوفاء بين الزوجين فقد جمعهما عقد عظيم»، وأضاف «من الوفاء محبة العلماء وتوقيرهم وإجلالهم إذ هم حملة الدين وورثة المرسلين، كما أن للصاحب وفاء يتحقق بشكر أفعاله وحفظ سره وده والثناء الحسن عليه ومنع وصول الأذى إليه وبذل الندى له ولأولاده ومن صنع إليك معروفا فكافئه عليه فإن لم تجد ما تكافئه عليه فادع له فإنه من الوفاء».

السجن ١٠ سنوات والغرامة والفصل بانتظار المتهمين بتزوير صك أرض مكة

المصدر: جريدة المدينة السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤١٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٢٥٦

حامد الرفاعي، هتان أبو عظمة - جدة

تعقد الدائرة الجزائية بديوان المظالم في جدة غدا جلسة للنظر في قضية ١١ متهما في قضية تزوير صك أرض بمكة المكرمة. ووفقا لمصادر "المدينة "فإن لائحة الاتهام تشمل رجال أعمال ووسطاء، و٦ موظفين في كتابة عدل مكة بينهم كاتب عدل وسكرتيره وموظف في قسم السجلات وآخر كان يعمل بقسم الصادر والوارد. وتحمل لائحة الدعوى المرفوعة ضد الأشخاص المذكورين تهمة تزوير وإفراغ صك الأرض بطريقة غير مشروعة بالإضافة إلى تهمة الرشوة والتزوير وسوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة العامة بطريقة غير مشروعة ورفضت المصادرة الجزم بصدور الحكم من عدمه خلال الجلسة المقبلة مؤكدة أنه في حالة ثبوت قضايا الرشوة والتزوير والفساد الإداري على الموظف فإن العقوبة تتراوح بين السجن من ٥ إلى ١٠ سنوات بالإضافة إلى الجلد والغرامة والفصل النهائي من الوظيفة وإعادة الحقوق للمتضررين.

بالغلاء و ساهر يمضي عام.. والجديد يتربص بميزانيات محدودي الدخل

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/01/article590617.html

الرياض - أحمد غاوي

يمضي العام ٢٠١٠ حاملا معه الكثير من هموم المواطن، ونستقبل العام ذا الرقم ٢٠١١ بمسيرة لا تنتهي من منغصات حياتية ومعيشية ذات صبغة مادية، فمن سلسلة الغلاء في المواد الغذائية بدون استثناء الى السيد "ساهر" الذي ينام قرير العين، ويصحو قائدو السيارات على مخالفات تضاعفت، لأن راتب الشهر قد ضاق ذرعا بمصروفات وفواتير وإيجارات وتداخل مناسبات ما بين صيف وشتاء وأعياد ومواسم للدراسة، وأخرى لضرورة السفر ولحضور استحقاقات اجتماعية متعددة. وبالطبع سترحل الكثير من المطالبات للدائنين ولأصحاب العقار والهندي صاحب البقالة الصغيرة، من العام المنصرم للعام الحاضر، والساهر لن ينسى ما سهر عليه وصوره في الشهور الفائتة، فهو ينتظر المزيد من الحصاد المالي، مواصلا الرصد والتصوير ولا يفرق بين من سرعته بزيادة كيلو واحد أو حتى مئة كيلو، فالجميع مخالفون، ونظام سداد ينتظر الإيداع ومثله مثل إخوانه من فواتير الكهرباء والهاتف، وفوق كل ذلك لا يتمنى الجميع زيادة الرواتب للقطاع الحكومي كما حدث قبل ٣ أعوام، فالغلاء يتربص بالزيادة وعندما وصلت الزيادة في بدل الغلاء ١٥% كان الغلاء قد تضاعف مرات ومرات، وحتى الخضار والفواكه، والتي كان الأخوة العرب المقيمون في بلادنا يغبطوننا ان أسعارها لا تتغير وهي في متناول الجميع، رفضت إلا أن تضغط على صاحب "الرويتب" فرفضت الطماطم المجنونة التقيد بأسعار الماضي، وباقي أخواتها من خضار وبكافة ألوانها، وكذلك الفواكه المحلية والمستورة رفضت جميعها إلا أن تغير سياسة الماضي، وتركب موجة الحاضر الغالي، وكان عام ٢٠١٠ قفزة تاريخية لها فتضاعفت بعض أنواها ١٠٠%، ومع هذه الأنواع قد تنفع سياسة المقاطعة فتفسد، او تعود لرشدها ولأسعارها المعتدلة، ولكن يصعب ذلك مع أصناف أخرى من السكر والأرز وغيرها ..ومع ساهر لا حل فليس لدينا مترو أو طرق لا تغطيها الكاميرات فنجعلها خيارا اذا خفنا من المخالفات ومن تسديدها، والمرور رفض تغيير سياسية مضاعفة المخالفة وكأن اخواننا من رجال المرور لا يلمسون ضرر وذهاب الراتب في الغلاء وغيره من متطلبات الحياة المتعددة. فائز الشهري معلم يقول "راتبي ولله الحمد يفوق ١٣ الف ريال، ولكن بسبب ارتفاع الإيجار والغلاء والحضور الاجتماعي في المناسبات المتعددة، لا استطيع أن أوفر منه إلا مئات من الريالات لا تنفع لمشروع شراء أرض أو حتى التفكير بشراء بيت، وخاصة أن لدي قرض سيارة للبنك، وأفكر في كثير من الأحيان في من راتبه نصف راتبي كيف يتكيف مع الوضع الحالي، وفي ظل الغلاء في كل شيء، عندما اعرف من هو اقل حالاً لا املك له إلا الدعاء أن يسهل الله شؤون الناس، وسوف احرص على التوفير، فنحن لا نعلم كيف سيكون حال العام الجديد ٢٠١١م". عبدالله مريع يعمل في القطاع المصرفي ويؤكد "ان هناك الكثير يأتي للبنك ويرغب الحصول على قرض في الوقت الذي لديه قرض سابق وراتبه لا يغطي قرضا جديدا، بل وهناك من يريد قرضا بالتضامن مع زوجته الموظفة، وقد لا يحتمل دخلهما الشهري المزيد من القروض، وبالفعل قد تكون حالة الغلاء في كل شيء وزيادة الإيجارات أثرت على حياة الناس بشكل كبير، ويجعلهم يبحثون عن طرق تمويل لا توجه فقط لشراء أرض أو سيارة أو منزل، بل لتسديد ديون تراكمت بفعل مستلزمات واحتياجات الحياة اليومية، وخاصة أن هناك من لا يخطط بشكل سليم، وينظم أولويات حياته حسب دخله الشهري وظروف حياته". حسن الشهوان يقول "نتمنى أن يكون العام الجديد أفضل مما مضى، وبالطبع شؤون الحياة اليومية ومستلزماتها لكل شخص وعائلته تقف على رأس الاهتمامات، وفي الوقت الذي تعتبر بلادنا من أفضل بلاد العالم في الوضع الاقتصادي، وحتى متوسط الدخل المادي للفرد يعتبر جيدا، نجد الكثير من المنغصات التي تسهم فيها مع الأسف جهات حكومية، فليس هناك رقابة على الأسعار فالغلاء لم يستثن شيئا من إيجارات غير منطقية إلى مواد غذائية بدون استثناء، وجاء نظام ساهر بمزيد من الضغط على مصروفات المواطن وحتى المقيم، وكأننا ناقصو المزيد من المصروفات، ولو كان هناك اهتمام من مجلس الشورى والجهات الحكومية بهذه الأمور لتحسن حالنا بشكل أفضل."

ثقافتنا الحقوقية غائبة

المصدر: جريدة الوطن السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=35522&CategoryID=5

أحمد عبد الكريم العقيل (المدينة المنورة ١:٣٨ AM ٢٠١١-٠١-٠١)

تواجه كل فرد منا عقبات تعترض مسيرته في حال إنجازه لأموره الخاصة والعامة في كل شأن من شؤون الحياة، سواء كانت تعقيدات من قبل بعض الموظفين، أو مجرد مطالبات لا علاقة لها بالنظام المعمول به من شأنها تعطيل معاملات المواطنين فقط، نقف متعجبين حيال هذه التصرفات الغريبة من قبل بعض الموظفين! يا ترى هل هو مجرد إثبات للذات، أم تسلط من خلال المنصب الوظيفي، أم تعامل لا أخلاقي، والتي لا أشك أن أحدا لم يتعرض لمثل هذه المواقف شبه اليومية، وبالتالي ما يقابل هذه التصرفات من قبل بعض المراجعين استجداء الموظف لإنجاز معاملته، أو يبدأ البحث عن معرفة لها علاقة بالموظف من قريب أو من بعيد، أو محاولة كسب رضاه بأي طريقة! واللبيب بالإشارة يفهم، كل ذلك من أجل إنجاز المعاملة فقط، وتلك عادة اعتدنا عليها في حين أنه يتوجب على الموظف إنجازها بأسرع وقت لأن هذا ما يمليه عليه واجبه الوظيفي.

غياب الثقافة الحقوقية الخاصة بكل مواطن أفرزت طرقا سقيمة لدى بعضنا، في حين أننا لو سلكنا النظام بالطريقة الصحيحة لما لجأنا لبعض الحلول الفارغة، ولوجدنا في كل نظام وقانون ما يضمن للكل حقه ومطلبه . ويعلم الجميع أن لكل متسلط موجة، ولكل مرؤوس رئيس بإمكانه حل أي معضلة قد تواجه بعضنا، لأن أي نظام يوضع يكون في مصلحة المواطن أولا لكن بعض القائمين على هذا النظام يجعلونه ضده. أما هؤلاء المتعجرفون في مناصبهم الوظيفية المتسلطون على المراجعين ويتحججون بالنظام، فليعلموا أنه وضع من أجل التيسير على المواطن وليس العكس كما يمارسونه.

مستشفى الإيمان احتفل باليوم العالمي للايدز

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/02/article590991.html

الرياض - خالد العوفي

افتتح المشرف العام على مستشفى الإيمان الدكتور سعيد بن راشد الزهراني فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للإيدز وذلك بالقاعة الكبرى بالمستشفى تحت شعار)مثلما أتمتع بحقوقي فأنا احترم حقوق الآخرين)، حيث بدأت بكلمة للمشرف العام رحب فيها بجميع المشاركين في الفعاليات حول مكافحة مرض الإيدز والتحذير من مخاطره، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المرض. وأكد على أهمية هذه الفعالية للتعريف بمخاطر المرض الذي يفتك بالكثير من شعوب العالم. بعد ذلك قدم العديد من المحاضرات حول هذا المرض، حيث قدمت محاضرة عن المرض وكيفية انتقاله وسبل الوقاية منه. كما قدمت محاضرة عن أعراض المرض عند الأطفال وكيفية انتقاله وتشخيصه، ومحاضرة عن الايدز وحقوق الإنسان، والايدز والصحة والناس، ومحاضرة عن كيفية التعايش مع مرضى الايدز، وقد تم وتوزيع العديد من البروشورات والكتيبات الإرشادية عن مرض الايدز. وحظيت الاحتفالية بإقبال وتفاعل من الحضور وفتح نقاش مع العديد من الأطباء المختصين.

١٥٠ عاملة وعاملاً يمتنعون عن العمل في مستشفيات جنوب الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢٣١٨.htm

ردة بن محمد الحارثي - الطائف

امتنع أكثر من ١٥٠ عاملة وعاملا من جنسيات مختلفة - بينهم سعوديون - يعملون في شركة تشغيل مستشفيات ميسان بني الحارث، القريع بني مالك، وبني سعد جنوب الطائف عن العمل أمس، ما أدى الى شلل في أعمال النظافة، التشغيل الميداني للصيانة، السنترالات، والحراسة في هذه المستشفيات، إذ شكلوا شبكة كاملة بين المستشفيات الثلاثة التي تحوي أكثر من ١٣٠ سريرا ويراجعها أكثر من ٣٠ ألف مراجع ومريض يوميا، مبررين قرارهم بعدم تسلمهم رواتبهم منذ أربعة أشهر حتى اليوم.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي في صحة الطائف سعيد الزهراني أن جميع مستخلصات المؤسسة تم رفعها ولا يوجد أي تأخير، مضيفا «الرواتب تصرف من قبل لجنة تسوية الأجور في المحافظة، وتم تلافي الوضع من خلال تشكيل فرق عمالة من مستشفيات الطائف تعمل في هذه المستشفيات الخارجية، استنادا إلى خطط بديلة تلافيا لأي آثار، كما تم التعاقد مع مؤسسة من المؤسسات المعروفة والمتخصصة التي ستباشر عملها قريبا لخدمة المستشفيات المتضررة في ميسان وبني سعد والقريع»

صحة الباحة تحقق مع مستشفى ارتكب خطأً طبياً أودى بحياة امرأة

المصدر: جريدة المدينة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٤٢٤

محمد البيضاني - الباحة

وجه مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الباحة الدكتور عبد الحميد سفر بتشكيل لجنة للتحقيق مع احد المستشفيات الهامة في الباحة(تحتفظ المدينة باسمه) جراء اتهام مواطن للمستشفى خطأ طبي اودى بحياة زوجته.

وكانت امرأة في العقد الثاني من العمر لقيت حتفها بسبب خطأ طبي على حد قول ذويها في المستشفى المشار عقب ادخالها لإجراء عملية منظار لتصحيح خطأ طبي سابق.و قرر لها عملية منظار بعد ان اكد طبيب النساء والولادة أنه لابد من إجراء عملية منظار لاكتشاف ذلك الالتصاق الذي تسبب في أوجاعها وقام الطبيب بوضع صبغة مركزة والتي من المفترض أن يتم تخفيفها قبل أن يستخدمها للمتوفيه وعند استخدام الصبغة تعرضت المتوفيه لتسمم في الدم وتوقفت وظائف الكلى وارتفعت إنزيمات إفرازات الكبد من(٣٠) إلى(٤٩٠٠)وتوقفت الكلى نهائياً وترشحت الرئتين وأدخلت بعدها إلى العناية المركزة فوراً وأجري لها غسيل كلى يوم الأربعاء١٦ محرم لمدة ثلاث أيام بمعدل ثلاث ساعات وعمل لها أيضا غسيل دموي شامل حتى توفيت يوم السبت(١٩ محرم ودفنت يوم الاحد٢٠ محرم بقرية بني سار ولديها ثلاثة أطفال (٧، ٦ ،و٥ سنوات). من جانبه أوضح الناطق الإعلامي بصحة الباحة ماجد الشطي أن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الباحة الدكتور عبدالحميد سفر وجه بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الوفاة.

في تقرير حديث لمؤسسة التقاعد

زيادة المقترضين من برنامج مساكن ب٧٧٪ وجملة التمويلات ٤٩١ مليونا

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٠٩٧٣.html

الرياض - حمد بن مشخص

حقق برنامج مساكن الذي تنفذه المؤسسة العامة للتقاعد ويهدف إلى تمويل موظفي الدولة والمتقاعدين لشراء مساكن مكاسب كبيرة للمستفيدين من التمويل، وكذلك حقوق المشتركين في نظام التقاعد، وأوضح تقرير صادر من المؤسسة حصلت "الرياض" على نسخة منه أن عدد المقترضين في نهاية العام ٢٠١٠م بلغ ٦٥١ مقترضاً بارتفاع نسبته ٧٧% عن العام ٢٠٠٩م، كما بلغت جملة التمويلات ٤٩١ مليون ريال بزيادة نسبتها ١٣٤% عن العام٢٠٠٩ م، وقد أتاح البرنامج لفئة كبيرة من المستفيدين إمكانية شراء منازل لهم بأقساط مريحة وأرباح منخفضة عن السوق وقد توزعت شرائح المستفيدين من قروض البرنامج من حيث دخولهم الشهرية إلى نسبة من تتجاوز رواتبهم عشرة آلاف ريال ٧٤%، ونسبة من تتراوح رواتبهم بين أربعة آلاف ريال وعشرة آلاف ريال ٢٦%، علما بأنه لا يوجد مقترضون مستفيدون من البرنامج تقل رواتبهم عن ٤٠٠٠ ريال وذلك حسب شروط البرنامج الذي أثبت جدواه الاقتصادية كإحدى القنوات الاستثمارية للمؤسسة. وأشار التقرير أنه في مجال المكاسب التي حققها البرنامج لحقوق المشتركين في النظام التقاعدي فإن البرنامج يعتبر في المقام الأول استثماريا، وقد رصدت المؤسسة له رأسمال يبلغ عشرة مليارات ريال والتي من المتوقع صرفها خلال الخمس السنوات القادمة، نظراً لارتفاع الطلب على البرنامج خصوصاً بعد تعديل شروط الإقراض وتيسيرها للمستفيدين. وأكد تقرير التقاعد أنه في نهاية العام ٢٠١٠م حقق البرنامج أرباحا مجزية تعود بالنفع على حقوق المشتركين في أنظمة التقاعد ومن المتوقع أن تنمو القروض والأرباح للسنوات القادمة مما ينعكس على استثمارات المؤسسة.

افتتح دورة الإعلام البرلماني

د. حجار: جهود وسائل الإعلام في تغطية أعمال المجلس يغلب عليها الطابع الاجتهادي

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩١٠٦٧.html

الرياض محمد الشيباني

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر حجار أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة في إبراز دور المجلس الرقابي والتشريعي من خلال التغطية الإعلامية الشاملة لأعمال المجلس وأنشطته .

جاء ذلك في الكلمة التي افتتح بها امس الدورة التدريبة التي ينظمها مجلس الشورى بعنوان " الإعلام البرلماني :" وذلك في المجلس بالرياض .

بيد أن نائب رئيس المجلس أشار إلى أن تلك الجهود يغلب عليها الطابع الاجتهادي مع أن الاجتهاد أمر مطلوب ومستحسن في كل عمل يؤديه الإنسان، ولكن لو اقترن ذلك الاجتهاد بالعلم، والمعرفة بمنهجيات وآليات، وأساليب المهنة، أو العمل الذي يمارسه الإنسان سيكسب ذلك العمل، المهنية، والاحترافية وسيسبغ على مقدمه المصداقية والموضوعية وبالتالي ستكون فائدته للمتلقي أفضل وأشمل .

وبين أن هذا ما تهدف إليه دورة الإعلام البرلماني التي تأتي في نطاق اهتمام وحرص رئيس المجلس على أن ينتقل عمل الإعلامي الذي يقوم على تغطية أعمال مجلس الشورى من دائرة العمل الاجتهادي، إلى دائرة العمل التخصصي المهني، من منطلق أن مجلس الشورى يدرس ويناقش موضوعات لها أبعاداً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ولها تداعيات وآثار تمس كل شرائح المجتمع بدون استثناء، وتؤثر على حاضر ومستقبل كل فرد يعيش في المملكة، وذلك من خلال دوره التشريعي، والرقابي .

وأكد الدكتور حجار حرص المجلس على إيصال هذا الدور الذي يقوم به إلى المجتمع بكل شرائحه، ويسره في نفس الوقت أن يستمع إلى مرئيات المواطنين والمسئولين في القضايا التي يناقشها ويدرسها، والإعلام قناة مهمة في هذا المجال، ولذلك فإن المجلس مهتم جداً ببناء شراكة حقيقية مع وسائل الإعلام المختلفة .

وأشار في ختام كلمته إلى إن المجلس نظم العام الماضي ورشة عمل عن الإعلام البرلماني للإعلاميين، وهو يعمل حالياً على إعداد إستراتيجية لتطوير العمل الإعلامي والاتصالي .

وتهدف الدورة إلى تنمية مهارات المشاركين في التغطية الإعلامية والصحفية لأعمال المجلس وإكسابهم مهارات ومعارف تنقلهم من دائرة العمل الاجتهادي إلى دائرة العمل التخصصي في إطار المعايير المهنية .

ويشارك في الدورة عدد من الصحفيين والإعلاميين من منسوبي الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية والصحف المحلية .

ويحاضر في الدورة احمد المتخصصين في الإعلام البرلماني فيما سيكون هناك متحدث رئيس من أعضاء المجلس أو من الأعضاء السابقين يتحدث عن علاقة المجلس مع الإعلام وسبل تعزيز هذه العلاقة ، وأهمية تأسيس إعلام برلماني سعودي يتناسب وطبيعة عمل مجلس الشورى واختصاصاته ..

وكان المتحدث الرئيس في برنامج امس عضو مجلس الشورى السابق الدكتور هاشم عبده هاشم في حين سيكون المتحدث الرئيس لبرنامج اليوم عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن ابراهيم العسكر حيث يقدم ورقة بعنوان (الإعلام البرلماني .. وقفه تأمل) يتناول فيها أسس الإعلام البرلماني وأهدافه.

٦٠٠طالبة يقطعن ٤٠٠ كيلو يوميا لعدم وجود كلية بالأرطاوية

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٦٧٠&CategoryID=٥

المجمعة :تركي الشتيلي ٢٠١١-٠١-٠٢ ١:٣٧ AM

تضطر ٦٠٠ طالبة جامعية بمركز الأرطاوية (٧٠ كلم شمال المجمعة) إلى الاستيقاظ قبل الفجر استعداداً لصعود الحافلات التي ستقلهن إلى كلياتهن في جامعة المجمعة وكليات الزلفي والغاط، نظرا لعدم وجود كلية في المركز. وأبدى عدد منهن استياءهن وتذمرهن من مشاق الرحلة اليومية التي تقضي على اليوم كاملاً، فالذهاب قبل الفجر والعودة مع غروب الشمس وخاصة لطالبات القرى والمراكز اللاتي يقطعن ٤٠٠ كلم ذهاباً وإياباً يومياً. ويشكو بعض الطالبات ما يواجهنه من مخاطر الطريق والأعطال التي تطال بعض الحافلات.

وأكد عدد من أولياء أمور الطالبات أن نقل طالبات الأرطاوية معاناة، مشيرين إلى أنه شهد أحداثاً مأساوية منها تعرض إحدى الحافلات لحادث. كما أشاروا إلى تغيب ١٠٠ طالبة بسبب امتناع قائدي ٤ حافلات عن العمل لتأخر رواتبهم.

وفي هذا السياق، يقول المواطن محمد الملعبي إن إحدى بناته تعرضت للحرمان لكثرة الغياب رغم أن جزءا منه بسبب أعطال الحافلات المتكرر، مشيراً إلى أنه اضطر إلى نقل بناته يومياً إلى المجمعة بسيارته الخاصة. كما يؤكد طاهر العنزي أن ابنته أيضاً تعرضت للحرمان لذات السبب.

من جانبه، أوضح مدير مكتب مندوبية تعليم البنات بالأرطاوية عوض مرزوق المطيري، أن أكثر من ٢٨٠٠ طالبة يدرسن في مدارس قطاع الأرطاوية التي يبلغ عددها ٢٥ مدرسة، وتوقع تخرج ٢٨٨ طالبة من الثانوية خلال العام الحالي.

وذكر رئيس مركز الأرطاوية الشيخ مسير بن سلطان الدويش أن ٢٥ مركزاً وقرية تتبع للأرطاوية، مشيراً إلى أن أعداد الطالبات في تزايد مستمر. وطالب بتحقيق مطلب الأهالي بافتتاح كلية في الأرطاوية.

إلى ذلك، أكد مدير إدارة الحركة والنقل بجامعة المجمعة المكلف عبدالله محمد العبدالجبار، أنه تم تخصيص ١٦ حافلة لنقل طالبات الأرطاوية إلى كلية التربية بالمجمعة.

"الوطن" حاولت الحصول على تصريح من مدير جامعة المجمعة الدكتور خالد بن سعد المقرن بشأن معاناة طالبات الأرطاوية ومطالب الأهالي بافتتاح كلية بالأرطاوية إلا أنه اعتذر عن الرد والتعليق.

وجاء الاعتذار على لسان مدير العلاقات والإعلام الجامعي بجامعة المجمعة ناصر اليوسف.

منكوبو "أم الخير": دفعنا "تحويشة العمر" فى أرض "مغشوشة" فحولتنا إلى الإيواء

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٦٥٧&CategoryID=٥

جدة :سامية العيسى ٢٠١١-٠١-٠٢ ١:٣٠ AM

أكد عدد من أهالي مخطط "أم الخير" شرق جدة أمس ، أنهم دفعوا "تحويشة العمر" في فلل لينعموا بالراحة والاستقرار إلا أنهم استيقظوا على واقع مؤلم، إذ اكتشفوا أن الفلل بنيت على أرض "مغشوشة" تقع في مخطط على مجرى سيل، مشيرين إلى بؤس حالهم واضطرارهم للسكن بشقق الإيواء المفروشة التي جهزها الدفاع المدني لإغاثتهم .

دعاوى قضائية

وأوضح كل من أبو عبدالرحمن وعوض المالكي ومحمد الفقي، من أهالي أم الخير الذين أسكنهم الدفاع المدني في شقق "المقري" السكنية بالسليمانية، أنهم بصدد رفع شكوى إلى ديوان المظالم، مؤكدين تضامن عدد كبير من السكان مع رغباتهم، وأنهم سيطالبون الشركة المنفذة للمشروع بتعويضهم عما أصابهم من ضرر.

وأكدت أم فهد، أرملة وتعول ٧ أطفال، أن حلمها غمرته سيول الأربعاء الحزين قبل عام، وهدمته سيول الخميس الماضي، وأنها بعد معاناة الشقق المستأجرة كانت تحلم بالاستقرار مع أطفالها الأيتام في فيلا اشترتها بمخطط أم الخير، مشيرة إلى أنها لم تكن تعلم بأن مصيرها الإيواء لقاء ما دفعته من مال تعتبره تحويشة عمرها.

وكشفت عن أنها سترفع دعوى على أمانة جدة، كونها التي شاركت في كارثة المخطط، وسمحت بالبناء عليه، وقامت ببيع الأرض للشركة، وقال المواطن أبو ماجد - موظف في قطاع حكومي – إنه دفع تحويشة عمره في هذا المخطط "المغشوش"، دفعته إلى اللجوء إلى مساكن الإيواء!

وأوضح أنه عاد للمرة الثانية على التوالي، وخلال عامين إلى السكن بالشقق المفروشة المجهزة للإيواء، بعد دخول المياه للطابق الثاني في مسكنه، تاركين هو وأسرته وراءهم منزلا مهدما، وأثاثا أتلفته السيول.

محاسبة المسؤولين

وانتقد المواطن صالح الجهني – من سكان نفس الحي - أمانة جدة التي سمحت للشركة ببناء فلل في مخطط يقع على مجرى السيل، مطالبا بمحاسبة كل مسؤول عن تلك الكوارث التي لحقت به وجيرانه.

ويرى جاره عبدالعال أن جميع سكان مخطط أم الخير غرر بهم من قبل الشركة المنفذة، وأمانة جدة، لقاء العرض السخي الذي قدمته الشركة المسوقة للمخطط عام ٢٠٠٥، عبر تقديمها سعرا منخفضا بالتقسيط، مما دفعنا للإسراع بالاستدانة من الأقارب، أو الحصول على قروض بنكية، أملا في أن نبتعد عن مشاكل الشقق المستأجرة.

وأوضح أنه بعد كل هذه المعاناة انكشفت لنا حقيقة "الغش"، وأننا وقعنا ضحية نفوس لا تعي قيمة هدر الأرواح والممتلكات، وتساءلت "أم نجود" - مديرة مدرسة مطلقة وتعول ٥ بنات – عن الوقت المتبقي الذي ستقضيه برفقة بناتها تحت تهديد الغرق، والاستيقاظ على فاجعة جديدة.

وروت فوز العوفي معاناتها وأسرتها من سيول يوم أربعاء العام الماضي، وكيف أن الذكريات الحزينة لازمتهم طيلة عام، ثم عادت لتتحول إلى واقع من جديد، مبدية عزمها المطالبة القضائية بتعويض مادي عن الأضرار التي لحقت بها وبممتلكاتها.

مطلوب حل جذري

من جانبه، يرى الاستشاري المعماري المهندس عبد العزيز آل دليم، أن ملاك مخطط أم الخير في حاجة إلى حل جذري وسريع لإنقاذهم من كوارث جديدة، قبل تكبدهم مزيدا من الخسائر في الأرواح والممتلكات، وتطرق إلى حقيقة غائبة، هي الخلل التصميمي في المباني والفلل الواقعة في المخطط، ومخالفتها للتنفيذ الهندسي بالشكل المطلوب فنيا، وأن هذه الفلل لم

تراع الشركة المنفذة أنها تقع في مجرى السيل القديم، بل كانت تصر على تحويل التضاريس الجغرافية الخطرة إلى مبان سكنية.
وقال إن الشركة أغلقت الجهة الغربية للموقع، وجعلت المنازل تقع في أمام هجمات المياه القادمة من الغرب لتصبح المنطقة السكنية أشبه ببحيرة تتجمع فيها مياه الأمطار، لتجعلها منطقة أشبه بكابوس مرعب.
وذكر أن المشروع قدمته شركة "إيواء الديرة" التي كانت تود تقديم مفهوم جديد للتطوير، قدمت من خلاله مشروع "أم الخير "الذي كانت تعزم فيه بناء ٤٢٠ وحدة سكنية على مساحة ٢٠٥ آلاف متر مربع، بتصاميم مختلفة، وتم تسويقه على مراحل متتالية، ولم تنفذ منه سوى ٨٠ فيلا.
وأرجع آل دليم فشل مشاريع الشركة وإفلاسها إلى عدة أسباب، يتصدرها عدم تحديد الخطوط الرئيسية للمشروع، وإغفالها تصوير موقع المخطط، وعدم تنفيذ عملية الرفع المساحي لأرض المشروع، لقياس مدى ملاءمته للسكن.

أكدت استفادة ١٣٥٣٦ سعودياً من النظام.. مديرة القسم النسائي في التقاعد:

نظام مد الحماية التأمينية بين الخليجيين يحفظ حقوق المواطنين ويسهل انتقال الأيدي العاملة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/02/article591032.html

الرياض – أسمهان الغامدي
قالت مديرة القسم النسائي بالمؤسسة العامة للتقاعد الأستاذة فاطمة العلي ل" الرياض" إن إقرار قادة دول مجلس التعاون الخليجي للنظام الموحد "مد الحماية التأمينية" لمواطني دول مجلس التعاون والعاملين في غير دولهم بأي دولة من دول الخليج، أو الراغبين بالعمل في أي منها، يهدف إلى تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو، وضمان الحياة الكريمة بعد تركهم العمل وتأمين الاستقرار المعيشي لهم .
وأشارت إلى أن القرار يساعد على سهولة انتقال الأيدي العاملة الوطنية، كما أنه بلغ عدد مواطني دول المجلس المشمولين بمظلة النظام الموحد لمد الحماية التأمينية خلال عامين قرابة "١٩٥٣٥" خليجياً منهم (١٣٥٣٦) مواطناً سعودياً بنسبة (٦٩,٢ %)
وزادت العلي أن هذا النظام موجود بين دول مجلس التعاون مع تمتعهم بالمزايا التقاعدية والتأمينية نفسها التي يتمتع بها أقرانهم المواطنون العاملون داخل دولهم، موضحة أنه وفقا لهذا النظام فإن أنظمة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية المطبقة في كل دولة من دول المجلس تسري على مواطني هذه الدول العاملين في دول المجلس الأخرى .
يذكر أن هذا النظام صدر في وقت سابق ولا زالت تجهله الكثير من الدوائر الحكومية على المستوى المحلي والخليجي والذي يكسب المواطن الاستقرار الوظيفي في أي من الدول المصادقة على النظام، ويتيح للمشمولين به التمتع بكافة المزايا والأنظمة المعمولة بها في بلادهم كنظام التأمينات والتقاعد المدني وما شابهها وهم خارج حدودها.

في نهاية اجتماعات دورته العشرين

المجمع الفقهي الإسلامي يصدر بيانين عن تمثيل الأنبياء وميراث المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩١٠٧٥.html

مكة المكرمة - واس

أصدر المجمع الفقهي الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في نهاية اجتماعات دورته العشرين التي عقدت مؤخرا بيانين حول تمثيل شخص النبي محمد صلى الله عليه وسلم وجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصحابة الكرام رضي الله عنهم، والثاني حول ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية .

أعلن ذلك الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وقال: "إن المجمع الفقهي لاحظ استمرار بعض شركات الإنتاج السينمائي في إعداد أفلام ومسلسلات فيها تمثيل أشخاص الأنبياء والصحابة فأصدر بيانا جاء فيه تأكيداً لقرار المجمع في دورته الثامنة المنعقدة عام ١٤٠٥ه الصادر في هذا الشأن، المتضمن تحريم تصوير النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وسائر الرسل والأنبياء عليهم السلام والصحابة رضي الله عنهم، ووجوب منع ذلك ونظراً لاستمرار بعض شركات الإنتاج السينمائي في إخراج أفلام ومسلسلات تمثل أشخاص الأنبياء والصحابة، فإن المجمع يؤكد قراره السابق في تحريم إنتاج هذه الأفلام والمسلسلات، وترويجها والدعاية لها واقتنائها ومشاهدتها والإسهام فيها وعرضها في القنوات؛ لأن ذلك قد يكون مدعاة إلى انتقاصهم والحط من قدرهم وكرامتهم، وذريعة إلى السخرية منهم، والاستهزاء بهم". وقال البيان "إن تمثيل أنبياء الله يفتح أبواب التشكيك في أحوالهم والكذب عليهم، إذ لا يمكن أن يطابق حال الممثلين حال الأنبياء في أحوالهم وتصرفاتهم وما كانوا عليه - عليهم السلام - من سمت وهيئة وهدي، وقد يؤدي هؤلاء الممثلون أدواراً غير مناسبة - سابقاً أو لاحقاً - ينطبع في ذهن المتلقي اتصاف ذلك النبي بصفات تلك الشخصيات التي مثلها ذلك الممثل ."

ورأى البيان انه لا يمكن للممثلين مطابقة ما كان عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - من سمت وهدى والذين يقومون بإعداد السيناريو في تمثيل الصحابة - رضوان الله عليهم - ينقلون الغث والسمين، ويحرصون على نقل ما يساعدهم في حبكة المسلسل أو الفيلم وإثارة المشاهد، وربما زادوا عليها أشياء يتخيلونها وأحداثاً يستنتجونها، والواقع بخلاف ذلك وقد يتضمن ذلك أن يمثل بعض الممثلين دور الكفار ممن حارب الصحابة أو عذب ضعفاءهم، ويتكلمون بكلمات كفرية كالحلف باللات والعزى، أو ذم النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به، مما لا يجوز التلفظ به ولا إقراره. وأضاف البيان أن ما يقال من أن تمثيل الأنبياء عليهم السلام والصحابة الكرام فيه مصلحة للدعوة إلى الإسلام، وإظهار لمكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب غير صحيح، ولو فرض أن فيه مصلحة فإنها لا تعتبر أيضاً، لأنه يعارضها مفسدة أعظم منها، وهي ما سبق ذكره مما قد يكون ذريعة لانتقاص الأنبياء والصحابة والحط من قدرهم .

ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أن المصلحة المتوهمة لا تعد، ومن قواعدها أيضاً: أن المصلحة إذا عارضتها مفسدة مساوية لها لا تعتبر؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فكيف إذا كانت المفسدة أعظم من المصلحة وأرجح، كما هو الشأن في تمثيل الأنبياء والصحابة، ثم إن الدعوة إلى الإسلام وإظهار مكارم الأخلاق تكون بالوسائل المشروعة التي أثبتت نجاحها على مدار تاريخ الأمة الإسلامية. وطالب البيان وسائل الإعلام إلى الإسهام في نشر سير الأنبياء والرسل عليهم السلام والصحابة الكرام رضي الله عنهم من دون تمثيل شخصياتهم، وهي مدعوة إلى امتثال التوجيهات الإلهية والنبوية في القيام بالمسؤوليات المتضمنة توعية الجماهير، لكي تتمسك بدينها وتحترم سلفها .

كما اصدر المجمع الفقهي الإسلامي بيانا أوضح فيها انه قد ناقش ما أثير في بعض البلاد الإسلامية من توجه لإصدار أنظمة في ميراث المرأة تتعارض مع ما قررته الشريعة الإسلامية .
وقال البيان إذا كان هناك تفاوت في نصيب الرجل عن المرأة في بعض حالات الميراث فإن الله تعالى قد أوجب على الرجل من الحقوق المالية ما لم يوجبه على المرأة، كالصداق المفروض على الرجال وكالنفقة والكسوة فالرجل مكلف بالإنفاق على الأسرة، والمرأة تأخذ نصيبها ولا تكلف بالإنفاق على أحد، وكالسكنى الواجبة على الرجال وكالمتعة للمطلقة. وأكد البيان أن الحكمة واضحة في عدالة تفاوت الرجل عن المرأة .
وأضاف أن تفاوت ميراث الذكر عن الأنثى ليس مطرداً، ففي بعض الأحوال يكون نصيب الأنثى مثل نصيب الذكر، كما في حال ميراث الأبوين من أولادهما ممن له ولد، كما قال تعالى «وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ» وكالأخوة لأم، وهذا التساوي يوجد في حالات في الميراث معروفة لدى أهل الاختصاص. والمستقرئ لعلم المواريث في الإسلام يجد أن هناك حالات كثيرة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابلة حالات محدودة ترث فيها المرأة نصف ميراث الرجل، كما هو مفصل في علم المواريث ويتبين، بكل وضوح إنصاف الشريعة للمرأة، وإعطاؤها كامل حقوقها، على وجه لم تنله على مر العصور .

هيئة الجوف تخلص فتاة من ابتزازات شاب طالبها بمبالغ مالية

المصدر: جريدة المدينة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٤٥٢

عبدالعزيز الحموان - الجوف
أوضح المتحدث الرسمي لفرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الجوف رزق بن زيد المشفي أن فرع الهيئة استطاع تخليص فتاة (طالبة) من ابتزازات كانت تتعرض لها من أحد ضعاف النفوس وتلقيها تهديدات تتمثل في ضغوط حتى اضطرت للفصل من الدراسة وتحمل مبلغ مالي. وحذر مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة الجوف الشيخ سلطان بن محمد السبيعي من سبل المعاكسات والمكالمات غير الشرعية وخاصة ما يرد على الهاتف الجوال من مكالمات ورسائل مشبوهة فهي الطريق لممارسة مثل هذه العلاقات، والخلوة المحرمة، كما حذر من صداقات السوء وما تحمله من تزيين وتسهيل ما يوقع في مثل هذه القضايا

أول برنامج لتعزيز الثقافة الحقوقية للمرأة بالمملكة الوفد النسائي السعودي يزور٧ دوائر فرنسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/02/article590997.html

جدة - منى الحيدري

وقفت ست سيدات سعوديات متحدثات باسم المرأة السعودية في سبع من أشهر الدوائر الفرنسية في أول برنامج يهدف إلى تعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية في دورته الثانية في مجالات الصحة والتجارة والأعمال والقانون والقضاء والشؤون الاجتماعية والمرأة والتعليم والثقافة والآثار .

ويأتي البرنامج الذي تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي بمختلف شرائحه في إطار توطيد العلاقة بين البلدين الصديقين التي يحرص عليها الرئيس الفرنسي السيد ساركوزي .

السيدات السعوديات اللاتي اختتمن زيارتهن إلى باريس وقفن في أروقة البرلمان الفرنسي وزارة العدل وجامعة السوربون ومنظمة اليونسكو وغرفة باريس ومعهد العالم العربي إضافة إلى زيارة متحف اللوفر وجمعيتي مكافحة التميز ضد المرأة وبرنامج الأمان الأسري .

وقال المستشار والمشرف التنفيذي للبرنامج المحامي الدكتور ماجد محمد قاروب إن السيدات السعوديات قمن خلال زيارتهن لباريس بعدة لقاءات واجتماعات من أبرزها لقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا الدكتور محمد بن إسماعيل آل الشيخ، زيارة قصر العدل والالتقاء بالقاضية المتخصصة في شؤون الأسرة والقاضية المتخصصة في شؤون الطفل وأيضاً النائبة العامة لمنطقة باريس وكذلك كبار التنفيذيين بنقابة المحامين في باريس .

واطلع الوفد القضاة والمحامين في وزارة العدل الفرنسية على مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء الذي لقي الكثير من الإعجاب مبدين اهتمامهم بتوقيع اتفاقية تعاون مع لجنة المحامين بغرفة جدة لتبادل الخبرات والتعاون المشترك .

وفي مجال المرأة والشؤون الاجتماعية التقى الوفد النسائي السعودي برئيسة لجنة مكافحة التمييز ضد المرأة وكذلك جمعية مكافحة التمييز بجميع أنواعه واستعرضت وزيرة التضامن والانسجام الاجتماعي روزلين باشلو تاريخها العملي والمهني على الصعيد السياسي والتنفيذي في الوزارات المختلفة التي تولت مسؤولياتها كالصحة والرياضة .

وأضاف قاروب انه على صعيد الشؤون الطبية اجتمع الوفد مع وزيرة الصحة نورة ببرا التي استعرضت أوجه الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة وحملات التوعية المختلفة في مجالات التدخين والسرطان والإعاقة كما أبدت إعجابها الشديد بنشاطات الجمعيات السعودية التي تعمل في مجال التوعية الطبية والصحية وأبدت اهتماما وتقديرا كبيرا لبرنامج الأمان الأسري الوطني ونشاطاته المختلفة لحماية الأسرة والمرأة والطفل، كما استعرضت تاريخها ومسيرتها العلمية والمهنية والسياسية .

وأكد الدكتور ماجد قاروب ان الوفد السعودي النسائي عقد جلسة نقاش وفي مجال العمل البرلماني والتشريعي مع كبار المسئولين في الهيئة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان حيث التقى مع السيد غيبال عضو البرلمان الفرنسي رئيس جمعية الصداقة السعودية الفرنسية ودار حوار العمل البرلماني والتشريعي الفرنسي. كما تم لقاء مع كل من السيد جون بيير فورتاد نائب رئيس لجنة الصداقة السعودية الفرنسية في مجلس الشيوخ والسيدة ميشيل أندريه نائبة رئيس مجلس الشيوخ ووزيرة المرأة و الصحة السابقة. وتم تبادل الحوار حول العمل البرلماني والتشريعي داخل مجلس الشيوخ وفق القوانين الفرنسية .

وعلى الصعيد الاقتصادي عقدت عدة اجتماعات في غرفة تجارة باريس وتم خلاله بحث أوجه التعاون ما بين الغرف السعودية وغرفة باريس كما تم التعرف على البرامج المتخصصة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرامج التوظيف والتدريب والترويج الدولي للمنتجات والشركات الفرنسية بما في ذلك التعريف بمدارس التأهيل للعمالة

المتخصصة للعمل في القطاع الخاص ، حيث أبدى مدير التعاون الدولي بغرفة تجارة باريس عن الرغبة في توأمة الغرف التجارية بالسعودية بغرفة باريس .
وعلى الصعيد الثقافي قام الوفد بزيارة معهد العالم العربي والتعرف على محتويات المعهد ومكتبته مع زيارة للمتحف الإسلامي. وعقد حوار حول مائدة مستديرة شارك فيه بعض عضوات الوفد السعودي في ما يخص المنظمات غير الربحية لتزامنه مع اليوم العالمي للمنظمات غير الحكومية، حيث أبدت نائبة المدير العام تقديرها للدور الرائد والمتميز للجمعيات السعودية غير الحكومية في دعم تطور المجتمع السعودي في مختلف القطاعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والطبية والإنسانية وتضمن البرنامج الثقافي زيارة خاصة لمتحف اللوفر استمع خلاله الوفد إلى شرح من نائب المدير العام حول التطورات الإنشائية للتحضير لمشروع قسم التراث الإسلامي المزمع افتتاحه في منتصف عام ٢٠١٢ .
وعلى الصعيد الأكاديمي والجامعي تم عقد لقاء مع نائب رئيس جامعة السربون ١ –بونتيون ومع عدد من أساتذة الجامعة من تخصصات مختلفة في القانون والاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية ودار الحوار حول تطوير التعليم الجامعي .
وقد أكدت الشخصيات الفرنسية التي التقى بها الوفد النسائي السعودي على أهمية هذا البرنامج الذي يعقد للعام التالي على التوالي وأثره الكبير في تعزيز أوجه الصداقة بين البلدين وتقديرهم الكبير للمملكة العربية السعودية ملكاً وحكومة وشعباً والتأكيد على الدور المتميز لجهود صاحبة السمو الملكي الأمير عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز لجهودها الملحوظة والمتميزة في دعم جهود النشاط الخيري والاجتماعي في المملكة في مختلف المجالات والتخصصات عبر العديد من الجمعيات والمراكز والبرامج النوعية المتخصصة .
.وعبرت الشخصيات الفرنسية عن أملها في استمرار هذه الزيارات التي تعكس صورة حضارية مشرفة لواقع المجتمع السعودي بكل أطيافه وتخصصاته في عهد الملك عبدالله حفظه الله .
من جهته شكر ماجد قاروب سفارة جمهورية فرنسا لدى المملكة العربية السعودية على الجهود التي بذلتها في تنسيق هذا البرنامج وإسهامها في إنجاح الزيارة .
الجدير بالذكر ان البرنامج يحظى بدعم ورعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز المشرفة على تنفيذ هذا البرنامج، وضم الوفد النسائي هذا العام كلاً من الدكتورة نهاد الجشي والدكتورة حصة آل الشيخ والدكتورة عائشة نتو والدكتورة إلهام حسنين وميساء ياقوت ونوف قباني.

أهـالـي مباركية عرعر:

عالقون بين المالك والأمانة والكهرباء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢١٣٣.htm

محمد بن مهيدي - عرعر

حمل مواطنون في حي المباركية في محافظة عرعر مسؤولية عدم اكتمال البنية التحتية للحي، مالك المخطط وشركة الكهرباء، منوهين أن الشركة ترفض التوقيع على استمارات الخدمات، ليتمكن المواطنون استنادا عليها من إصدار رخص البناء من البلدية.

ويواجه أكثر من ١٧٠ مواطنا مشكلات في البنية التحتية في المخطط، الذي يتملكون فيه عقارات، إذ يعتبر مخطط حي المباركية من المخططات الحديثة في المحافظة، ومع ذلك فإنه يفتقر للكثير من الخدمات الضرورية.

ورفع أمين منطقة الحدود الشمالية المهندس عبد المنعم بن محمود الراشد، خطابا إلى صاحب السمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد أمير منطقة الحدود الشمالية، (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، يفيد أنه عندما راجع مواطنون أمانة الحدود الشمالية بهدف استصدار رخص بناء، أحيلت طلباتهم إلى شركة الكهرباء حسب النظام المتبع، إلا أن الشركة رفضت اعتمادها، وردت بخطاب يشير إلى وجود اتفاقية مع المالك السابق للمخطط، تنص على أن تمديد الشبكات وعمل محطة للتوزيع من مسؤوليته، ويترتب على ذلك عدم إيصال التيار الكهربائي للمخطط حتى تنفذ بنود الاتفاقية.

وأشار المهندس الراشد إلى أن المخطط يقع ضمن المرحلة الأولى للنطاق العمراني، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ وتاريخ ١٤٠٩/٩/١١هـ، حيث تضمنت ضوابط هذه المرحلة أن إيصال الخدمات العامة ومن ضمنها الكهرباء، تقع مسؤوليتها على حساب الجهات الرسمية، ولا يلزم صاحب المخطط بدفع تكاليف هذه الخدمات، وأضاف أن تحقيق طلب المالك بإفراغ جزء من المخطط سيزيد من تعقيد المشكلة، حيث سيكون هناك ملاك جدد لا يستطيعون البناء على أراضيهم لعدم موافقة شركة الكهرباء على الترخيص، في نفس الوقت الذي لا تستطيع معه الأمانة معارضة طلب الإفراغ، كونه يتفق مع الإجراءات النظامية المعتمدة لديها.

المالية: بدل إعاشة ألف ريال للوالدين و٥٠٠ للمطلقة والأرملة و٥٠ للطفل بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٤٨٠

سعيد العدواني- جدة-

بدأت لجنة صرف الاعاشة والاسكان بوزارة المالية مساء أمس صرف قيمة بدل الاعاشة للمتضررين من أمطار جدة الاخيرة والقاطنين الشقق المفروشة،وسلمت اللجنة المتضررين شيكات تحمل مبالغ الاعاشة لكلك اسرة والتي حددت بمبلغ ١٠٠٠ ريال مقسمة مناصفة بين الاب والام و٥٠ ريالا لكل طفل يسكن مع اسرته وتضرر من الأمطار ،ومبلغ ٥٠٠ ريال للمطلقة او الارملة التي يثبت المتضرر إعالته لها. بالاضافة الى ١٤٠٠ ريال بدل سكن لمن تضرر سكنه «أغلبهم من سكان فيلل أم الخير» في حالة رغبته السكن خارج الشقق المفروشة التي تؤمنها اللجنة.

وعمدت فرق الصرف التي مثلها ٣ أعضاء من وزارة المالية هم منصور الزهراني مدير وحدة الشؤون المالية بفرع وزارة المالية، وعبد الله عسيري امين الصندوق بوزارة المالية، وعضو اللجنة فارس بن محمد ال ضاوي ، وقامت لجان الصرف بتدقيق البينات التي تم حصرها باسماء المتضرين وعدد افراد كل اسرة ومن ثم اعداد الشيك الخاص بالاسر والذي سجل باسم رب الاسرة

وأشار فارس ال ضاوي الى انه يتم اشعار المتضررين في الصباح بوقت الصرف مشيرا الى انهم في لجنة الصرف ينتقلون بانفسهم الى مكان ايواء وإسكان المتضررين للتخفيف عليهم من التنقل من مكان لاخر.

وقال: اننا تواجدنا بمقر الشقق وطلبنا من كل نزيل متضرر تقديم هويته الشخصية وكرت العائلة له ولاسرته، ومن ثم العمل على تدقيقها وتسليم الشيك للمتضرر بعد التثبت من هويته ، مشيرا الى ان بدل الأعاشة يصرف بشكل اسبوعي متى ما ثبت استمرار الضرر وبقائه وكذلك السكن بحيث تنتهي فترة الاسكان يوم الجمعة لتقرر اللجان المشكلة الاخرى مدى الحاجة لتمديد السكن من عدمه.

ضمن تقريرها السنوي المرفوع للمقام السامي

العدل تطالب بإلزام المالية بإحداث الوظائف المعاونة للقضاة

وتشكو تعليق تشكيلات المحاكم منذ ٢٨ سنة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩١٠٧٢.html

الرياض عبدالسلام البلوي

طالبت وزارة العدل عبر تقرير لها حصلت "الرياض" على نسخة منه بإصدار توصية تلزم وزارة المالية بإحداث الوظائف المعاونة عند إحداثها وظائف قضائية .

وأكدت العدل أن المالية تقوم بإحداث وظائف قضائية دون إحداث وظائف معاونة لها ، كما أكدت صدور ميزانيتين آخرها ٣٠١٤٣١ دون إحداث وزارة المالية ل١٢٢ وظيفة قاضي تنفيذ وهو ما طالب به مجلس الشورى بقراره الذي شدد على وزارة المالية بتوفير وظائف قضاة تنفيذ ومعاونيهم، لتمكين وزارة العدل من تفعيل إجراءات الحجز والتنفيذ في نظام المرافعات الشرعية .

وكشفت العدل أن لديها قرابة ٣٠٥ طلبات فتح محاكم وقد تقدمت الوزارة في مشروع ميزانيتها الأخيرة طلب افتتاح ٤٥ محكمة لها أولوية من إجمالي الطلبات ،إلا أن الميزانية صدرت دون إحداث محاكم جديدة، حيث توقف إحداث التشكيلات للمحاكم الجديدة منذ عام ١٤٠٤، وأوضح التقرير استجابة الوزارة لقرار مجلس الوزراء الذي يؤكد على عدم افتتاح أي محكمة أو كتابة عدل جديدة، ما لم يكن هناك تشكيل لها في ميزانية الوزارة .

وفي شأن قرار اعتماد مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء واعتماد مبلغ ٧ مليارات ريال لهذا الغرض ، فقد خصص للعدل منها ٦ مليارات في أواخر محرم ١٤٣٠،وأوضحت الوزارة أنها أدرجت مشروع إعداد الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق ضمن ميزانية العام المالي المنصرم٣٠١٤٣١، وحسب الأمر السامي المشار إليه فقد حددت مدة التنفيذ المشروع بعامين ونصف العام، وهو ما يعني أن أمام الوزارة ستة أشهر فقط من المدة المحددة .

وحول قرار مجلس الوزراء بسرعة إعداد اللائحة المنظمة للترخيص للمؤهلين من غير موظفي وزارة العدل للقيام بأعمال كتاب العدل في مجال الوكالات، ودراسة إمكانية الاكتفاء بتصديق إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية والغرف التجارية ونحوها على صحة توقيع منسوبيها ورفع النتيجة إلى المقام السامي، كشفت الوزارة عن تضمينها موضوع الترخيص للمشار إليهم لنظام التوثيق المعروض على مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز .

أما قرارات مجلس الشورى فأوردت وزارة العدل ما تم بشأنها وأظهرت تجاوبها مع تلك القرارات ومن ذلك ما يتعلق بزيادة عدد القضاة لسد الحاجة الملحة ومواكبة خطط التنمية، فقد أوضحت الوزارة أنها طلبت إحداث ٩٣٢ وظيفة قضائية بميزانيتها للعام ٣٠١٤٣١ وتم إحداث ٤٠٠ وظيفة منها فقط.

تتبنى رعاية ومتابعة المتعافين من الإدمان وتأهيلهم بعد علاجهم

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.. خطط مستقبلية لحماية الشباب!

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/02/article591083.html

الرياض، تقرير - حمد مشخص

يؤكد بعض المراقبين على أن المخدرات هي أخطر ما واجهته البشرية على امتداد تاريخها الماضي والحاضر وربما المستقبل، ما لم تهب دول العالم كافة لاقتلاع تلك الآفة، والقضاء على زراعة وإنتاج وتصنيع وتجارة وتهريب وترويج المخدرات .

وأكد "د.مفرج الحقباني" أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات على أن المملكة من الدول التي بذلت العديد من الجهود الجبارة من الأنظمة والبرامج لمكافحتها، وما يؤكد ذلك ما تقوم به الأجهزة الحكومية واللجنة الوطنية من دور إيجابي وهام في حماية وتوعية المجتمع بشكل عام، وهي ما زالت تبذل قصارى جهدها للتوعية من خلال ما تقدمه من برامج مختلفة ومتكاملة عبر وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إقامة المعارض والمسابقات، شعوراً بمسؤولياتها وتأكيداً على تكريس ومواصلة الجهود للقضاء على آفة المخدرات، موضحاً أن أمانة اللجنة لم تألوا جهداً في ذلك وهي مستمرة ولله الحمد بدعم واهتمامات ولاة الأمر منذ تأسيسها، وتجد كل متابعة وحرص من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات .

دورات تدريبية

وأضاف:"أن اللجنة تتبنى الدورات التدريبية للمعلمين والمعلمات والمرشدين الطلابيين والضباط، وتنظيم الزيارات الطلابية لتعريفهم بأضرار المخدرات، وكذلك قيام اللجنة ببث البرامج الوقائية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، كما تقدم اللجنة الإصدارات الشاملة من نشرات ومطويات وملصقات توعوية، وكذلك إصدار مجلة المكافحة وهي متخصصة في التوعية ضد هذه الآفة، ذاكراً أن اللجنة لم تتوقف عند هذا الحد، بل تبنت رعاية ومتابعة المتعافين من الإدمان وتأهيلهم بعد علاجهم، والأخذ بأيديهم ودعمهم وتشجيعهم على الاستمرار في التعافي، مبيناً أن كل ما تقدمه اللجنة ما هو إلا من الواجبات التي أنشئت اللجنة من أجلها، مشيراً إلى أن هناك أعمالا قائمة ومنها وضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية التي تصب في صالح الوطن وأبنائه وحمايتهم من آفة المخدرات، بالاضافة إلى إنشاء مركز معلومات حول قضية المخدرات، وإنشاء مركز لأبحاث الإدمان، وتطوير برنامج الدعم الذاتي في المملكة، إلى جانب توقيع اتفاقيات مع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في مجال الوقاية والتأهيل، وإعداد مشروع توعوي لمحاربة المخدرات .

استشارات هاتفية

وأوضح "د.الحقباني" أن اللجنة بدأت بالتعاون مع شركة الاتصالات السعودية لتقديم خدمة الاستشارات الهاتفية عبر الرقم المجاني (٨٠٠١٢٧٨٨٨٨)، حيث يضم نخبة من الخبراء والمستشارين في الطب النفسي وطب الإدمان، وعدد من التخصصات ذات العلاقة، ويتم التعامل مع الاستشارات الواردة من آباء وأمهات أو زوجات أو أقارب أو أصحاب الحالات أنفسهم بسّرية تامة، وتوجيههم إلى أساليب وطرق التدخلات المناسبة مع هذه الحالات، وتزويدهم بالإرشادات الهامة، مبيناً أنه تم إنشاء المركز على إثراء الشراكة الاستراتيجية مع جامعة الملك سعود ضمن برامج الكراسي العلمية .

بحث وطني

وأوضح "د.فايز الشهري" أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وجه بالعمل على مشروع بحث وطني لدراسة ظاهرة المخدرات في المملكة، بعد أن اعتمد سموه الأدلة الأربعة التي صممتها الأمانة بالتعاون مع عدد من الخبراء، مضيفاً أن الدليل الأول منها يهتم بتعريف الوالدين والمدرسين وقادة العمل بعلامات التعاطي وأسس التعامل مع الشباب والمراهقين في الحالات المبكرة، فيما يختص الدليل الثاني بكيفية تقديم استشارات الإدمان بناء على رؤية حديثة مبنية على مفاهيم وأسس علم علاج الإدمان، ويتخصص الدليل الثالث في مجال المصطلحات والفهم العلمي الدقيق لمجال علم علاج الإدمان وأنماطه، وكيفية وصول المدمن إلى حالة متقدمة، فيما الدليل الرابع عبارة عن توصيف مهني لكيفية تقديم خدمات الاستشارات وأسس التعامل مع الحالات .

مؤشرات علمية

وأكد "د.الشهري" أن أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات رصدت مؤشرات علمية تشير إلى أن معدل الانتكاسة بين المقبلين على العلاج من الإدمان قد يصل إلى ما بين ٥-٣ مرات، علماً بأن معدل التعافي من تعاطي المخدرات عالمياً لا يصل إلى (٣٠(%، بسبب ظروف البيئة الداعية لمزيد من التعاطي والانتكاس، ولكن ظروف المجتمع المحلي من حيث العلاقات القرابية وتأثير النشاط التوعوي والعامل الشرعي وبرامج العلاج، أسهمت في نجاح جهود معالجة الإدمان والتعاطي بمعدل أعلى من النسب العالمية، موضحاً أن استراتيجية الوقاية من المخدرات تعتمد على خمس طبقات، معتبراً أنها من أهم عوامل نجاح المجتمع في مكافحة المخدرات وفق آلية مكافحة فاعلة، وهي أولاً: طبقة التأسيس التي تهدف إلى تنشئة جيل خال من التعاطي وفق أسس تربوية فاعلة، وثانياً: مرحلة التوعية الفاعلة، من خلال مشروع نموذجية التوعية، أما الطبقة الثالثة: فتهدف كمرحلة لاحتواء المتعاطي في مراحل مبكرة، أما الطبقة الرابعة فهي طبقة العلاج الفاعل .

القناعة بالعلاج

وعن أهم أسباب فشل العلاج للمتعاطين، أكد "د.الشهري" أن من أهم الأسباب هو عدم قبول المتعاطي للعلاج، فغالبية المراجعين يحضرون أبناءهم دون أن تكون لديهم أدنى قناعة بالعلاج، ويخرجون من العلاج ويقعون مرة أخرى في التعاطي، لكون قابلية التعاطي كقناعات ما زالت لديهم قائمة وأقوى من القابلية للعلاج، فضلاً عن وجود قصور واضح في برامج التأهيل النفسي والسلوكي والمهني التي ينبغي أن تكون موجودة في مؤسسات المجتمع.

احتواء طلاب التربية الفكرية بعد ضياع ٣ سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٦٩٠&CategoryID=٥

الرياض :محمد آل ماطر ٢٠١١-٠١-٠٢ ٢:٠٨ AM

شرعت وزارة التربية والتعليم في احتواء خريجي الأعوام الثلاثة الماضية بالمرحلة المتوسطة من طلاب "التربية الفكرية"، من جديد، بعد أن ظل مصيرهم معلقاً بينها وبين وزارة الشؤون الاجتماعية خلال تلك الفترة .

وكان قد صدر قرار منذ ثلاث سنوات بإيقاف قبول هؤلاء الخريجين في المرحلة الثانوية وتحويلهم إلى برامج مهنية تتبناها الشؤون الاجتماعية، ولم ير القرار النور والتفعيل بشكل كامل لاحتواء جميع الخريجين.

ودعت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بمنطقة الرياض كافة أولياء أمور الطلاب من خريجي المرحلة المتوسطة للتربية الفكرية إلى تسجيل أسماء أبنائهم الراغبين في الدراسة في البرنامج التأهيلي للتربية الفكرية لمرحلة ما بعد المتوسطة عن طريق المدارس المتوسطة التي نجحوا فيها.

وأوضح المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الرياض الدكتور عبدالعزيز الدبيان في بيان صحفي أمس، أن هذه الخطوة من شأنها أن تعيد العديد من الطلاب من خريجي المرحلة المتوسطة بالتربية الفكرية ممن تخرجوا خلال السنوات الثلاث الماضية إلى مقاعد الدراسة، مشيراً إلى أن هذا البرنامج سيركز في المرحلة الحالية على الجوانب التأهيلية للطلاب ويعدهم للمرحلة الوظيفية المقبلة. وأهاب مدير إدارة التربية الخاصة بالرياض عبدالرحيم بن عبدالرحمن آل الشيخ بأولياء أمور الطلاب من خريجي المرحلة المتوسطة للتربية الفكرية خلال السنوات الماضية إلى سرعة التوجه إلى مدارسهم التي تخرجوا منها لتسجيل أسمائهم لرفعها إلى إدارة التربية الخاصة بالرياض.

في السياق ذاته، يفتتح مساعد المدير العام بالمنطقة للشؤون المدرسية سليمان بن علي المقوشي اللقاء التعريفي بمسارات التربية الخاصة لمديري المدارس ووكلائها والمرشدين الطلابيين غداً بمقر الإدارة.

وأوضح رئيس قسم التربية الخاصة عبدالرحيم آل الشيخ أن اللقاء يهدف إلى تعريف المديرين والوكلاء والمرشدين الطلابيين بالمسارات التي تضم برامج للتربية الخاصة، مع تقديم عروض تعريفية لهم بالمهام الواردة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وسيقام اللقاء بمعهد التربية الفكرية بغرب الرياض.

١٩ألفا تعويضا لموظفة فصلت من جمعية فتاة ثقيف

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٦٥٣&CategoryID=٥

الطائف :ساعد الثبيتي ٢٠١١-٠١-٠٢ ١:٢٦ AM

ألزمت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمحافظة جدة، جمعية فتاة ثقيف الخيرية بدفع تعويضات قدرها ١٩ ألفا و٥١٥ ريالا لموظفة تم فصلها تعسفيا من قبل مديرة الجمعية. وتسلمت الموظفة التي كانت تشغل مديرة العلاقات العامة بالجمعية قبل فصلها في شهر ربيع الآخر من العام المنصرم نسخة من قرار الحكم الصادر بحق الجمعية.

وكانت مديرة الجمعية صفية الزهراني قد فصلت ١٠ موظفات من العاملات في الجمعية قبل عدة أشهر بدون مبررات بعد أن دخلت مع بعضهن في مشادات كلامية، طلبت منهن على إثرها عدم الحضور بحجة انقطاع علاقتهن بالجمعية دون أن تصدر لهن قرارات فصل ثم تراجعت عن عملية الفصل، وطلبت منهن الاعتذار لها عبرالصحف كشرط لإعادتهن لوظائفهن، إلا أن الموظفات رفضن ذلك فأصرت على فصلهن.

ولجأت المتضررات لمكتب العمل بالطائف فأحالهن للهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في محافظة جدة .ورفضت مديرة الجمعية حضورالجلسات التي عقدتها الهيئة على مدى ٦ أشهر مما دعا الهيئة إلى إصدار أول أحكامها ضد الجمعية لتعويض إحدى الموظفات بينما لا تزال أوراق بعض المتضررات لدى الهيئة. ومن المتوقع أن تتخذ فيها الهيئة أحكاما خلال الأيام القادمة.

وعلمت "الوطن" أن الهيئة أصدرت حكمها غيابيا ضد الجمعية لعدم حضور من يمثلها خلال الجلسات التي يتم إبلاغ مديرتها بها قبل موعدها بوقت كاف. وتضمن الحكم صرف مبلغ ٨ آلاف ريال تعويضا للموظفة، و١٣٦٥ ريالا بدل إجازات، و١٠ آلاف و١٥٠ ريالا مكافأة نهاية خدمة، وإلزام الجمعية بمنح الموظفة شهادة خبرة مقابل السنوات التي عملتها في الجمعية. كما منحت الطرفين الحق في الاستئناف خلال ٣٠ يوما من تاريخ التبليغ.

وزير الثقافة والإعلام يعتمد اللائحة التنظيمية للنشر الإلكتروني

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/02/article591064.html

الرياض - واس

اعتمد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة يوم أمس اللائحة التنظيمية لنشاط النشر الإلكتروني بعد أن تمت الموافقة على إضافة هذا النشاط لنظام المطبوعات والنشر الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ١٤٢١/٩/٣ ه .

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع أن اللائحة جاءت في عشرين مادة تبين آليات التعامل مع أنشطة النشر الإلكتروني بكافة أنواعها، ومن بينها الصحف الإلكترونية، والمنتديات، والمدونات .

وأضاف أن من بين مواد اللائحة مواد توضح أشكال النشر الالكتروني التي يرخص لها وشروطها والأشكال الإلكترونية الأخرى التي يمكن تسجيلها .

وأفاد الهزاع أنه يمكن للراغبين الإطلاع على مواد اللائحة من خلال زيارة موقع الوزارة على الشبكة العنكبوتية www.info.gov.sa .

واختتم المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام تصريحه بأن المجال مفتوح لأي اقتراحات أو تعديلات على هذه اللائحة وفق الصلاحيات الممنوحة لوزير الثقافة والإعلام، مشيرا إلى أنه سيعقد لقاءً في النادي الأدبي بمدينة الرياض بعد صلاة العشاء يوم غدٍ الاثنين يلقي فيه الضوء مواد لائحة النشر الإلكتروني وما يتعلق بآليات التطبيق.

أكـدت أنـهـا عـاجـزة عـن مكافأتهم .. مصادر عكاظ :

هـيـئـة الادعاء العام تطلـــب تـخـصـيـص مبلغ لتحفيز محققيها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢٢٩٣.htm

فارس القحطاني - الرياض

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة بأن هيئة التحقيق والادعاء العام طلبت تخصيص مبلغ مالي تحت الرقم ٢٤١ للصرف منه على المحققين المتميزين، مبررة طلبها بأن مصلحة العمل تقتضي أحيانا عند وقوع بعض الجرائم المهمة والخطيرة اختيار أعضاء مميزين لمباشرة التحقيق فيها.

وأوضحت المصادر أن هيئة التحقيق والادعاء العام أفادت بأن هؤلاء المحققين يستمرون في عملهم لما بعد أوقات العمل لأكثر من مدد التكليف المقررة نظاما في أيام الخميس والجمع ويبذلون جهودا كبيرة والهيئة عاجزة عن تحفيزهم.

وقالت المصادر ذاتها: «صدر بذلك الأمران الساميان الكريمان رقم ٦١٩/م ب وتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٤هـ، ورقم ٣٥٨٣/م ب وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٥هـ المبنيان بما رأته وزارة المالية بأن الأعضاء يتقاضون بدلا لطبيعة عملهم ويمكن معاملتهم في الحالات المشار إليها وفق بند المكافآت وتعليمات المرابطة وبند المكافآت ٢٠١ غير مخصص نظاما للصرف منه على الحالات المشار إليها لتجاوز مدة التكليف لما هو مقرر نظاما».

وزادت المصادر: «لأنه يتم اختيارهم لموضوع القضايا الخطيرة والجرائم الكبيرة، وبالتالي يبقى عجز الهيئة في هذا الخصوص معوقا قائما ما لم يتم اعتماد المبلغ المطلوب في ميزانيتها لهذا الغرض».

برعاية النائب الثاني.. و الرياض الراعي الإعلامي

انطلاق ندوة المجتمع والأمن السادسة بكلية الملك فهد الأمنية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/03/article591385.html

الرياض – مناحي الشيباني

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية افتتح مدير عام كلية الملك فهد الأمنية اللواء الدكتور فهد بن أحمد الشعلان أمس فعاليات (ندوة المجتمع والأمن) في دورتها السادسة بعنوان " التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام" برعاية صحيفة الرياض إعلامياً والتي تنظمها كلية الملك فهد الأمنية ممثلة بمركز البحوث والدراسات وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتي تستمر فعالياتها ولمدة أربعة أيام في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بالرياض .

اللواء الشعلان : الأمن والتعليم صنوان والعلاقة بينهما متجذرة وكل طرف يؤثر بالطرف الآخر تأثيراً عميقاً

وفي بداية الحفل رحب اللواء الدكتور فهد بن أحمد الشعلان مدير عام كلية الملك فهد الأمنية بأصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي والوزراء وأصحاب الفضيلة والضيوف من دول مجلس التعاون ومديري مناطق التعليم بالمملكة والحضور النسائي من الأستاذات الفاضلات بالقاعة النسائية مبدياً اعتزازه بتكليف راعي الندوة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية له بالإنابة عنه بافتتاح أعمال هذه الندوة وقال إن هذه الندوة التي يرعاها سموه الكريم إنما هي نتاج اهتمام سموه بالقضية الأمنية التي تعتبر مسئوليتها مشاعة بين مختلف القطاعات والمؤسسات وشرائح المجتمع المتعددة مستشهدا بمقوله سموه الشهيرة (الأمن مسئولية الجميع) والمواطن هو رجل الأمن الأول) وأضاف اللواء الشعلان وباستشعار هذا التوجيه من أمير الأمن تحاول كلية الملك فهد الأمنية الخروج من محيط الكلية المحدود إلى أفق أوسع وأرحب لتتواصل مع مؤسسات المجتمع المتنوعة لنشر التوعية الأمنية ومد جسور التعاون الجاد مع كافة الكيانات من أجل بناء شراكه أمنية تفرز استقرارا .

وبين اللواء الشعلان في كلمته بهذه المناسبة أن الكلية لم تعد ذلك الجهاز الذي يعنى بالتدريب والتأهيل فقط وإنما إلى جانب هذه المهمة الرئيسية أصبحت الكلية بما تملكه من إمكانيات وكفاءات بشرية مؤهلة مؤسسة تعليمية ديناميكية تتفاعل مع احتياجات المجتمع وتساهم إلى جانب القطاعات الأمنية في رسم السياسات الأمنية والمشاركة في تنفيذها .

وقال إنه امتدادا لتوجه الكلية بالتوسع المدروس في أدوارها فقد تم توقيع سبع مذكرات تفاهم مع سبع جامعات أمريكية رائدة الشهر الماضي وسيتبع ذلك الكثير إن شاء الله .

وأكد اللواء الشعلان في كلمته أن الأمن والتعليم صنوان والعلاقة بينهما متجذرة وكل طرف يؤثر بالطرف الأخر تأثيراً عميقاً متبادلاً فالتعليم والتربية تعنى بالأجيال الصاعدة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين عقل الفرد وروحه وجسده بالشكل الذي يبنيه بناء دينياً وفكرياً سليماً ويضبط توازنه في التعامل مع الأطراف والتعامل مع البيئة ويتقبلها فتهذب السلوك وبناء الفكر السليم للأفراد إنما هو تحصين ضد الانحراف في الفكر أو الانحراف في السلوك وفي الجانب الآخر فإن الاستقرار والطمأنينة في الأوطان تشكل دافعاً للتعليم والغوص في بحور المعرفة

وأشار اللواء الشعلان أن مما يضفى أهمية لهذه الندوة أنها تتزامن مع مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم والذي جعل التعليم في أعلى قائمة اهتماماته فضاعف أعداد الجامعات ودعم بسخاء التعليم العام والجامعي ودشن إستراتيجيه وخطط الابتعاث وتمنى في نهاية كلمة أن تحقق الندوة الهدف منها في الوصول إلى تشخيص واقع التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام ونستمع إلى آراء وأفكار وتوصيات الباحثين لكي نصل إن شاء الله إلى نموذج أمني تربوي تعليمي تحقق من خلاله الأهداف في بناء جيل مؤمن متزن واثق وواع يستطيع بكل كفاءة واقتدار أن يتعامل بحكمة وحنكة مع تداعيات الأحداث وإفرازات العصر

وفي ختام كلمته قدم مدير عام كلية الملك فهد الأمنية اللواء الدكتور فهد الشعلان خالص الشكر لسمو النائب الثاني وزير الداخلية الذي تفضل مشكوراً برعاية هذه الندوة وكان متابعاً لكل تفاصيلها والشكر موصول لسمو نائبه الكريم ولسمو

مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية والذين دعموا فكرة الندوة والشكر موصول للمسئولين في وزارة التربية والتعليم وفي مقدمتهم سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله ونائبه ونائبيه لتعليم البنين والبنات .
عقب ذلك ألقى نائب وزير التربية والتعليم للبنين معالي الدكتور خالد السبتي كلمة بهذه المناسبة أكد من خلالها أن منسوبي وزارة التربية والتعليم وكافة منسوبيها ومعلماتها ومعلميها وطلابها وطالباتها عقدوا العزم على التشارك والتواصل البناء لما فيه نماء الوطن وأمنه ورخاؤه واستقراره ورفعته مؤكدا أن رعاية سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني وزير الداخلية لهذه الندوة يأتي تأكيدا لما توليه عناية قيادة بلادنا واهتمامهم بكل تطوير مؤسس ونوعي وقال الدكتور خالد السبتي إن استشعار المواطن بأنه رجل الأمن الأول يدفع بالقائمين على هذه المؤسسات الأمنية والأخرى ذات العلاقة كالتربية والإعلام والتعليم العالي وغيرها إلى بناء استراتيجيات تكاملية لتحقيق هذه الرؤية من خلال العمل المشترك القائم على الأطر العلمية السليمة والقائم على الحوار المتبادل عبر الندوات وورش العمل والمؤتمرات والتواصل الفعال بين الجهات المختصة الأكاديمية منها والمهنية وما هذه الندوة إلا ترجمة صادقة لتفعيل هذا الشعار وقد سعت الوزارة بدعوة كلية الملك فهد الأمنية للمشاركة في هذه الندوة إيماناً من الوزارة بتكامل التعليم والأمن .
د.السبتي: التغيرات التي جدت على الساحة التربوية توجب على التربويين المبادرة بتناول تلك المتغيرات ونبذ ما تحمله من مضار تهدد حياة الإنسان وأمنه
واستعرض الدكتور خالد بعض الركائز التي تنطلق منها وزارة التربية والتعليم تأكيدا لمبدأ التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام وكان من أبرزها أن التغيرات التي جدت على الساحة التربوية وما صاحبها من مؤثرات طارئة في المجتمعات من سرعة الاتصال والثورة المعلوماتية والتواصل بين الأمم والتطور الهائل في العلم وتطبيقاته جميعها توجب على التربويين المبادرة بتناول تلك المتغيرات لتعزيز مصادر الخير فيها ونبذ ما تحمله من مضار تهدد حياة الإنسان وأمنه وأمن مجتمعة مؤكدا أن وزارة التربية والتعليم تسعى للعمل على تضمين هذه التوجيهات ولكن بصورة بعيدة عن الأساليب التقليدية التي لا تثير اهتماماتها وأضاف أننا نسعى في مناهجنا إلى ما يدخل مشاعر الأبناء والبنات فيضيف إلى منطقية التفكير حتمية التأثير .
وأضاف أن مرتكزاتنا في التعليم لا تقوم على اكتساب المعارف والعلوم فقط بل هي أشمل وأوسع بالتأكيد على إعداد الطلاب والطالبات لمعترك الحياة ليستفيدوا من دراستهم وأكد أن المنهج الدراسي ليس كتاباً مقرراً فحسب بل مفهوم شامل لجميع الخبرات التي تقدمها المدرسة لطلابها مؤكدا أن كل هذه الأفكار التي تطبقها وزارة التربية والتعليم ستكون أساليب مجدية وهادفة لتكريس وعي الطالب بما لوطنه من حقوق أهمها الأمن على وطنه والأمن على فكرة والأمن على سلامته وسلامة أسرته ومجتمعه والأمن على صحته وجسده وغذائه وهويته وأخلاقه وبيته .
عقب ذلك ألقى العميد الدكتور نايف بن دخيل العصيمي كلمة بهذه المناسبة أكد من خلالها أن كلية الملك فهد الأمنية بذلت كل الجهود لإعداد هذه الندوة الإعداد العلمي والتنظيمي الذي يتفق مع أهميتها والآمال المعقودة على توصياتها حيث استقطبت مواضيع ومحاور الندوة كوكبه متميزة من الباحثين والباحثات والمختصين في المملكة ودول مجلس التعاون إذا بلغ عدد البحوث المقدمة إلى الندوة مئة وخمسة عشر بحثاً تم تحكيمها وفق الإجراءات العلمية لتقديمها في جلسات الندوة الست وحلقتي النقاش واعتذر عن قبول اثنين وسبعين بحثاً لعدم وفائها بالمعايير العلمية وتطرق العميد الدكتور نايف العصيمي على أبرز أهداف الندوة والتي من أهمها التعرف على واقع مضامين التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام واستكشاف المبادرات المحلية والتجارب العربية والعالمية في مجال التوعية الأمنية في المؤسسات التعليمية .
وفي نهاية الحفل تم تكريم الرعاة الذي أسهموا في إنجاح فعاليات الندوة كما تم افتتاح المعرض المصاحب للندوة والذي تشارك فيه عدد من القطاعات الأمنية والمؤسسات التعليمية.

مكتب شؤون الخادمات.. التنظيم غائب وخسائر المواطن دون تعويض!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠١/٢٠١١/article٥٩١٣٥٧.html

الرياض- مي الشايع

أكد عدد من المواطنين -من وجهة نظرهم- عدم رضاهم عن مستوى الخدمات المقدمة من مسؤولي مكتب شؤون الخادمات الواقع في حي النفل شمال الرياض؛ لانعدام آلية التنظيم، معتبرين أنّ عملهم لا يتعدى سوى تبادل الخادمات .!!

وقالت «هند العمري» أنّ العمالة من خدم وسائقين مشاكلهم تمثّل تهديداً أمنياً؛ خاصة مشاكل الهروب التي تفاقمت جداً بسبب فوضى النظام، مشيرة إلى أنّ مكتب شؤون الخادمات يجب أن يقف مع المواطن الذي يتكبد خسائر مالية ومعنوية، ثم يصدم بتسفير هذه العمالة دون تعويض .

ويحكي «عبد العزيز العنزي» بأسى قائلاً: «أنا شخصياً تعرضتُ لموقف مع شؤون الخادمات لا أنساه، حيث رفضت الخادمة العمل، وتوجهتُ لهم وطلبوا مني ثمن التذكرة وبقية رواتبها وقدمت لهم ذلك مع شعوري بمساندة الموظف للخادمة عندما اقترح علي إكرامها!؛ بحجة أنها فقيرة ومستضعفة، وبعد الحصول على المخالصة النهائية تم طلب تسفيرها، وكأنني كمواطن لم أتكبد خسائر كبيرة .»

ومن خلال تجربتها تشير «ليلى الخالد» إلى أنّ مكتب شؤون الخادمات يعاني من البيروقراطية المملة أحياناً، حيث يطلب منك الذهاب إلى قسم الشرطة لعمل مخالصة، ومسير رواتب مصدق من المكتب الذي استقدمت منه، ودفع زيادة راتب شهر للخادمة حتى لو أنك دافع جميع رواتبها، وتضيف قائلة: «كما أن المكتب مقفل يومي الخميس والجمعة، وينتهي الدوام عند التاسعة مساءً فأين المسؤولون؟ .»

وتقول «مها الشايع»: «من واقع تجاربي المتعددة مع المكتب بسبب ما عانيته من مشاكل الخدم ومن جميع الجنسيات، فأنا أتردد على المكتب كثيراً وفي كل مرة أجد الوضع أسوأ مما كان، مشيرة إلى أنّ زوجها رفض إعطاء الخادمة رواتبها لأنه عالجها منذ وصولها حين ادعت الشلل، كما أنه سيدفع ثمن التذكرة، فقال له الموظف مهدداً؛ إذاً» نعرف كيف نجيبك»، مضيفةً أنها أحضرت خادمة تنازل وبعد خمسة أشهر هربت وبعد البحث وجدناها في المكتب وعندما ذهب زوجي لإنهاء الإجراءات وجد شخصاً بانتظاره يريد نقل كفالتها، باختصار «هناك فوضى .!«

ودعا «أبو عبدالمجيد» إلى اختيار سكن للمكتب بعيداً عن الأحياء السكنية ويكون كبيراً جداً نظراً لما يسببه من إزعاج، وعلى المسؤولين التدخل العاجل لحل معاناة المراجعين من هذا المركز، حيث يبدو أنهم لا يعلمون ما يفعلون، فتجدهم فقط يريدون تسفير الخادمات بأي طريقه، ويعاني السكان منهم كثيراً أيضاً.

إنفاذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين وبكلفة ٦ مليارات
التأسيس لـ ٦ آلاف وحدة سكنية للنازحين في جازان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٣٦.htm

منصور الشهري ـ الرياض

يؤسس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان غدا لمشروع إسكان النازحين في منطقة جازان بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين.

وأوضح أمين عام مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي الدكتور أحمد بن حسن العرجاني أن أمير منطقة جازان سيدشن خلال الحفل الوحدات السكنية النموذجية والمعرض الدائم للمشروع الذي سيفتح أبوابه للزوار لمعرفة عناصر وأنظمة المشروع ونظام المراقبة الإلكتروني للمشروع الذي يحتوي على كاميرات مراقبة لأعمال التنفيذ طوال فترة المشروع بهدف توثيق التجربة العمرانية ومتابعة سير الأعمال عن بعد إلى جانب تدشين الموقع الإلكتروني للمشروع الذي يحتوي على معلومات ومواد مفصلة عن المشروع تشمل صورا وخرائط وأفلاما وأهم الأخبار والمستجدات حول المشروع.

وأشار الأمين العام إلى أنه تم تشكيل اللجان وعقد الاجتماعات التنسيقية اللازمة وإسناد أعمال التخطيط والتصميم وإدارة المشروع لمؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي بالتنسيق مع الجهات المختصة بتقديم الخدمات والمرافق اللازمة للمشروع. وأفاد في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أنه تم في فترة سابقة تحديد المواقع المناسبة لإقامة المشروع التي روعي فيها راحة وسلامة المستفيدين من المشروع وقربهم من قراهم ومزارعهم التي نزحوا منها فتم تحديد خمسة مواقع شملت موقع روان في محافظة العارضة والحصمة ورمادا بمحافظة أحد المسارحة والخارش والسهي في محافظة صامطة.

وأضاف أنه واستمرارا لتلك الجهود الرامية لسرعة البدء في تنفيذ المشروع تم التعاقد ومن خلال المنافسة بين عدد من الشركات الكبرى لتنفيذ ستة آلاف وحدة سكنية و ٣١ مسجدا و٣٥ مدرسة للبنين والبنات وخمسة مراكز صحية موزعة على المواقع الخمسة مع توفير كافة مرافق البنية التحتية من الطرق والأرصفة وخدمات الكهرباء والهاتف وشبكات المياه والصرف الصحي والحدائق العامة بقيمة إجمالية بلغت ستة مليارات من الريالات.

وشرح أمين عام مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي أن إسكان النازحين في منطقة جازان شمل مشروع الحصمة الذي يتكون من ٢٢٤٩ فيلا بمبلغ ٢,٢ مليار ريال المرحلة الأولى منه ستشهد تسليم ٥٠٧ فيلات ذي القعدة المقبل وموقع الروان الذي بلغت قيمته مليار ريال وعدد الوحدات السكنية ١٠٦٣ منها ٥٠٠ فيلا سيتم تسليمها بعد ١٢ شهرا كمرحلة أولى.

وبين أن المشروع يتضمن الوحدات السكنية بموقع الخارش الذي سيتم تنفيذه بمبلغ ١,١ مليار ريال وعدد الوحدات ١٢٤٣ فيلا منها ٥٠٠ فيلا سيتم تسليمها كمرحلة أولى بعد ١٢ شهرا إلى جانب موقع السهي الذي تبلغ قيمته الإجمالية ٤٧٩ مليون ريال وعدد الوحدات ٤٤٧ فيلا والمرحلة الأولى التي ستسلم بعد ١٢ شهرا تشمل ٣٠٠ فيلا وموقع رمادا الذي تبلغ قيمتة ٩٧٥ مليون ريال وعدد الوحدات ٩٩٥ فيلا والمرحلة الأولى ٥٠٠ فيلا وتاريخ التسليم بعد ١٢ شهرا.

وزير الصحة يطلق المؤتمر الطبي الاجتماعي للرعاية المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٤٥.htm

نواف عافت ـ الرياض

يدشن وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة الشهر المقبل المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني للرعاية الصحية المنزلية الذي يحمل عنوان «شراكة صحية وإنسانية.. ثقافة التميز» وتنظمه المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية. ويشارك في المؤتمر أكثر من ٦٠٠ خبير وباحث ومتخصص من القطاعين الخاص والعام، ويتحدث فيه ١٧ متحدثا من داخل المملكة ودول أمريكا وكندا والسويد وماليزيا إضافة إلى خبراء من دول عربية وخليجية، ويناقش ستة محاور في مجال الرعاية الصحية المنزلية.

وأكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز رئيس المؤسسة الخيرية الوطنية في المنطقة الغربية على أهمية المؤتمر، خصوصا أنه يندرج في إطار السعي لنشر وتطوير خدمة الرعاية الصحية المنزلية وتوسيع الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرضى، في سبيل تحقيق حياة كريمة لهم وتخفيف معاناتهم، وضمان تطبيق معايير الجودة في الرعاية الصحية المنزلية والحصول على دعم صناع القرار لسن القوانين التي تساهم في خدمة الرعاية الصحية المنزلية.

ولفتت إلى أن المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية في المنطقة الغربية والقائمين على المؤتمر يأملون أن تسهم هذه المناسبة في زيادة الاهتمام بالرعاية الصحية المنزلية والارتقاء بالخدمات المقدمة للمرضى المحتاجين من أصحاب الأمراض المزمنة.

وذكرت أن المؤتمر سيصدر توصيات وقرارات ستسهم في الوصول إلى منهجية علمية وعملية لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للمرضى وفق أسس علمية تطبيقية تحقق ما تدعو إليه المؤسسة.

ومن جانبه، أوضح رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور سالم الضاحي أن المحاور الستة التي سيناقشها المؤتمر تهم قطاعا واسعا من المؤسسات والأفراد العاملين والمعنيين بالرعاية الصحية المنزلية في المملكة، مشيرا إلى أن المؤتمر سيسلط الضوء على إمكانات الرعاية الصحية المنزلية ومدى شموليتها للمحتاجين. وأضاف أن المؤتمر سيستعرض التجارب العالمية في الرعاية الصحية المنزلية وسيكون التركيز على مقدمي الرعاية الصحية المنزلية بين التحديات والاستمرارية وكيفية تقديم خدمات الرعاية الصحية المنزلية بجودة عالية وبأقل تكلفة، ويبحث المؤتمر العلاقة بين المريض المحتاج لهذه الخدمات وعائلته والفوائد النفسية والاجتماعية من رعايته صحيا داخل منزله، إضافة إلى الدور الإعلامي في رفع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي.

غبار الكسارات يرفع غياب الطلاب والطالبات بنجران إلى ٣٠٣

الأرصاد تتحفظ على بيانها بعد أن وعدت بإصداره

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٨٨٠&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ٢٠١١-٠١-٠٣ ٣:١٤ AM

ارتفع عدد الطلاب والطالبات المتغيبين عن الدراسة أمس في منطقة نجران من ٢٣٥ إلى ٣٠٣ لليوم الثاني على التوالي، وذلك بعد أن قرر أولياء أمورهم منعهم من الذهاب للمدارس بسبب غبار الكسارات وأبخرتها السامة التي تخيم على أروقة ومرافق مدارسهم .

وأكدت مصادر مطلعة إلى "الوطن" أن إحصائية غياب الطلاب والطالبات أمس بلغت ١٩٠ طالبا بمدرسة سايلة غزال الابتدائية والمتوسطة من أصل ٣٧٠ طالبا، و١١٣ طالبة بمدرسة سايلة غزال الابتدائية للبنات من أصل ٢٣٥ طالبة.

وأوضح عدد من أولياء أمور الطلاب والطالبات، أن لجنة مشكلة من الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بمنطقة نجران باشرت الموقع ميدانيا أمس لإعداد التقارير اللازمة، والتقت بممثلي أولياء الأمور للاستماع لما لديهم ومحاولة إقناعهم بإعادة أبنائهم للمدرسة، إلا أنهم رفضوا ذلك الأمر حتى يتم إيجاد حلول عاجلة لهذه التجاوزات البيئية التي أحدثتها الكسارات أو تأمين وسائل نقل للطلاب والطالبات لإكمال دراستهم في المدارس الأخرى بالقرى المجاورة إلى أن يتخذ الإجراء المناسب حيال المشكلة، وإيقاف تجاوزات هذه المنشآت التي تنتهج سياسة الربحية على حساب صحة الآخرين.

من جهتها، تحفظت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أمس على التعليق حول مشكلة الكسارات بنجران، وذلك بعد أن وعد المتحدث الرسمي حسين القحطاني بإصدار بيان حول ذلك الأمر بعد صلاة الظهر ثم تم تأجيله إلى الساعة الثالثة عصرا لاستكمال المعلومات اللازمة ثم تجاهل بعد ذلك اتصالات "الوطن" المتكررة والرسائل المرسلة إلى هاتفه المحمول لمحاولة الحصول على البيان حتى وقت إعداد هذا الخبر مساء أمس .

وكانت "الوطن" انفردت أمس بنشر خبر غياب الطلاب والطالبات عن الدراسة تحت عنوان "تغييب ٢٣٥ طالبا وطالبة بنجران بسبب غبار الكسارات."

دهاليز المتابعات الإدارية تحرم يتيمين من الجنسية

أحدهما عثر عليه بعد حادثة "نفق المعيصم" والثاني يتيم الأب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٨١١&CategoryID=٣

جدة :نسرين نجم الدين ٢٠١١-٠١-٠٣ ١:٣٨ AM

أدى تأخر المتابعات الإدارية في إحدى الجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام إلى حرمان يتيمين مجهولي النسب من حقهما النظامي في الحصول على الهوية الوطنية ..وبدأت قصة اليتيم "يوسف" (٢٠ عاما) عندما أنقذته العناية الإلهية وهو رضيع أثناء حادثة نفق المعيصم عام ١٩٩٠ التي راح ضحيتها المئات من الحجاج، وتم تسليمه آنذاك إلى دار الأيتام في مكة المكرمة، لتكتب له الأيام قصة مختلفة عن تلك التي كانت مع والديه..وتربى يوسف وأصبح متوفقا يفخر به منسوبو الدار، ولم يعلم بقصته الحقيقية، حتى انكشف له الأمر مؤخرا. يوسف بحث عن الحقيقة بعد أن منع من دخول الجامعة لأن كل ما يملكه ورقة واحدة تقول فيها الجمعية الخيرية إنه أحد أبنائها. من هنا بدأت قصة يوسف في البحث عن هويته لأنه بدونها لن يحقق شيئا من طموحاته أو أهدافه خاصة أنه يرى باقي أبناء الجمعية يدرسون في الجامعة وقد حصلوا على هوياتهم ..وطوال ٣ سنين لم يحقق يوسف أيا من أحلامه، فهو الآن بدون وظيفة ولم يكمل تعليمه على الرغم من تفوقه . يقول يوسف لـ"الوطن": لم يجبني أحد في الجمعية على سؤال طالما طرحته، هو: لماذا أنا فقط، لم أحصل على أوراق رسمية؟

ودب الأمل في قلب يوسف منذ عامين حينما تولت إدارة جديدة مهام الجمعية، وراح يسألهم عن مكانه ومستقبله وهويته فكانت الإجابة: "نحن نعمل عليها، ولكننا الآن سنوفر لك أوراق إقامة رسمية..قصة اليتيم الآخر لا تختلف كثيرا عن قصة يوسف، إلا أن الفرق الوحيد هنا هو أنه يحمل شهادة ميلاد من أم مصرية. الشاب الذي فضل الرمز لاسمه بـ(أ) (١٩ عاماً (كان متفوقا وعندما نال جائزة للسفر إلى الأردن نظير تفوقه، توقفت هذه الرحلة عند بوابة المطار. الجمعية لم يكن أمامها إلا أن تخبره أنه لن يتم تعليمه في الجامعة لأنه بدون هوية والفرصة المتاحة الآن هي الحصول على رخصة إقامة . .وفيما أكد أحد المشرفين في الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمكة المكرمة، أن تأخر الإدارات السابقة في الرفع إلى الجهات الرسمية بخصوص حصول اليتيمين على الجنسية، هو السبب الرئيس في عدم حصولهما عليها، قال عضو مجلس إدارة الجمعية محمد سمرقندي لـ"الوطن :"إن الجمعية تتفهم أوضاع الابنين (يوسف و أ) لأن مشكلتهما خاصة، ولكن ثمة لجنة مشكلة من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية لإصدار إقامات نظامية مؤقتة، ونحن نحاول إصدار هذه الإقامات لهما، ومن ثم ستصدر لهما بإذن الله الهوية الوطنية". وأكد سمرقندي أن في الجمعية كثيرين من مجهولي الهوية للوالدين، وفي هذه الحالة يتم إعطاؤهم الجنسية وفقا للنظام..وأضاف: نحن كأعضاء مجلس إدارة في الجمعية بدأنا البحث في الحالات وانطلقنا لحل الأوضاع المعلقة وكان هناك تأخير في متابعة أوراق اليتيمين، ولكننا كلفنا قبل فترة موظفا خاصا بمتابعة إصدار الأوراق الرسمية لليتامى من الجهات المختصة، وتم تسجيل يوسف في معهد خاص لإكمال تعليمه، وكذلك سيكون بالنسبة للابن (أ.(

المحامي محمد آل فيه أكد أن نصوصا قانونية تثبت حق اليتيمين في الهوية الوطنية حيث نصت المادة السابعة من نظام الجنسية السعودية رقم ٨\٢٠\٥٦٠٤ وتاريخ ٢٢-٢-١٣٧٤هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم ٢٠ بتاريخ ٢٢-١١-١٣٧٩هـ، على أنه" يكون سعوديا من ولد داخل المملكة العربية السعودية، لأب سعودي أو لأم سعوية، أو أب مجهول النسب أو لا جنسية له، أو ولد داخل المملكة لأبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط المولود بالمملكة سعوديا ما لم يثبت العكس"، وتنطبق هذه المادة بشكل تام على حالة اليتيمين يوسف و(أ.(

التأشيرات تتراكم في اندونيسيا وسري لانكا!

البداح: لم نتعامل بالمثل في تضخيم الحوادث الفردية.. وخوف الخادمات غير مبرر!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠١/٢٠١١/article٥٩١٣٦٣.html

الرياض- أسمهان الغامدي

تشكل العمالة «الاندونيسية» نسبة (٨٠%) من مجموع العمالة المنزلية القادمة للعمل في المملكة، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى، وتليها «سيريلانكا» ثم «الفلبين .«

آخر الشروط التعجيزية: تعريف بالراتب و«كروكي» المنزل و«كشف حساب» وأسماء الأسرة وأعمارهم

ولا يخفى على المجتمع تأزم الأوضاع بين مكاتب الاستقدام هنا وسماسرة العمالة في كل من اندونيسيا وسيريلانكا، حيث يوجد أكثر من ٧٠ ألف تأشيرة اندونيسية صادرة حتى الآن في وضع متراكم، وذلك وفق تقديرات لعاملين بسوق الاستقدام في المملكة، إضافة إلى تعثر أكثر من ٥٠ ألف تأشيرة في سيريلانكا؛ بسبب تحفظهم على تكاليف الاستقدام وضغطهم على المكاتب في المملكة للرجوع إلى الأسعار السابقة التي تصل إلى ١٦٠٠ دولار، في حين أن القرار الجديد والذي تم الاتفاق عليها بين الطرفين لا يتعدى ١٠٠٠ دولار .

في الوقت الذي شددت فيه السفارة الإندونيسية على ضرورة عدم إعطاء قضية العاملة الاندونيسية بالمدينة اهتماماً كبيراً والتركيز عليها، حيث تعد مشكلة فردية لا يجب الالتفات لها، مؤكدةً على أن حكومة المملكة تقوم بمتابعة الحالة أولاً بأول، وتعالج قضيتها بطريقة جيدة، ومنوهة بالعلاقات المتينة والكبيرة بين الدولتين .

جهود مستمرة

»الرياض» التقت «سعد البداح» رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام في مجلس الغرف في المملكة، والذي أبدى استياءه حول هذه الأوضاع، مؤكداً في الوقت نفسه الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لحل هذا الخلاف فقال: اللجنة ليست جهة تنفيذية بل توجيهية ترفع مقترحاتها فيما يحدث في سوق الاستقدام، من خلال مرئياتها وتطلعاتها للجهات المسئولة والمخولة بإصدار القرارات المناسبة، مضيفاً أن اندونيسيا تعاملت مع حالة المدينة وأبها الفرديتين بأسلوب التعميم والتهويل، والتي تصدت له الأجهزة الرسمية في المملكة بكل حزم وجدية، حيث بدأ «التلفزيون» الاندونيسي بتضخيم الأمور، وإضافة أحداث لم تحصل، ك»قطع لسانها» وما شابه ذلك، مما أدى إلى عزوف العمالة عن الرغبة في الذهاب إلى دول الخليج، مما ترتب عليها تراكم التأشيرات وقلة العمالة وتعطيل العمل .

تعطيل المكاتب

وأوضح «البداح» أن سيريلانكا انتهجت نهج اندونيسيا بالتعامل مع حالة فردية بأسلوب التعميم، مما ترتب عليها أيضاً عزوف العمالة، إضافة إلى حدوث خلاف بين الاتحاد السيرلانكي والجهات المسئولة حول الاتفاقية، من خلال تحديد الأجور للسماسرة والعاملات، والتي أدت إلى تعطيل مكاتب الاستقدام، مبيناً أن اللجنة لا زالت تبذل مساعيها لحل هذه الإشكاليات .

وفيما يخص الفلبين قال «البداح»: إن إجراءات استقدامها تعقدت منذ ما يقارب الثلاثة أعوام، من حيث شروطها الجديدة اللامنطقية والتعجيزية التي فرضتها في المملكة، والتي من أجلها رفعت اللجنة الوطنية للاستقدام مقترحها بإيقاف الاستقدام منها حتى تبسط إجراءاتها وشروطها، ولازالت اللجنة تنتظر التوجيهات من الجهات التنفيذية .

حزمة من الشروط

ومن اشتراطات السفارة الفلبينية التي رصدتها «الرياض» في بيان سابق لها، حضور الكفيل شخصياً لمقر السفارة في خطوة سببت تجمع أعداد كبيرة من المواطنين منذ ساعات مبكرة من فجر كل يوم، للحصول على رقم انتظار، ولإنهاء باقي إجراءات الطلب، إضافةً إلى حزمة من الشروط غير المسبوقة وغير المطبقة حتى من قبل سفارات الدول الأوروبية، حيث تشترط السفارة على مقدم الطلب إرفاق شهادة من شرطة الحي الذي يسكنه، تثبت عدم وجود أي ملاحظات أمنية عليه، كما اشترطت تعريفاً بالراتب لكل شخص، ووصفاً واضحاً للمنزل، إضافةً إلى رسوم ٣٢٠ ريالا، قالت إنها رسوم مكتب العمل والقنصلية، إلى جانب كشف حساب للكفيل، كما حددت السفارة الفلبينية راتب الخادمة ب ٤٠٠ دولار أمريكي شهرياً، واشترطت منحها إجازة أسبوعية يوماً واحداً، مع توفير سكن مريح لها، ووجبات غذائية كافية، والتعهد بعدم إنهاء عقدها دون مبرر شرعي أو قانوني، في حين يجوز للعاملة إنهاء العقد في حال إخلال صاحب العمل بأي شرط من هذه الشروط، على أن يتحمل شخصياً نفقات عودتها إلى بلادها، واشترطت السفارة كذلك عدم تجديد عقد العاملة بعد انتهائه، أو نقل كفالتها إلا بعد موافقة السفارة .

مساحة المنزل

وقد طلبت السفارة الفلبينية في عقودها الجديدة من كل كفيل أسماء أسرته وأعمارهم، إلى جانب اسم الزوجة وأسماء الأطفال وأعمارهم، وتعريف بالراتب وعنوان المنزل وخريطة له، وزادت من غرابة شروطها باشتراط إرفاق مساحة المنزل بالمتر للطابق الأرضي والأول، وأرقام الهواتف، مع وجوب تحديد نوع العمل الذي سوف تقوم به إن كانت عاملة منزلية أو ستعمل في رعاية المرضى أو رعاية الأطفال أو تعليمهم أو غير ذلك .

المعاملة ليست بالمثل !

وعاد «البداح» مشدداً على أن المملكة لم تتعامل مع الأحداث الفردية وتجاوزات العمالة المنزلية الآسيوية، والتي من أبرزها قضايا تعذيب وقتل الأطفال بدون أي وجه حق بصورة التعميم على جميع العمالة المنزلية، ولم تتخذ أي إجراء، وتعاملت بعقلانية تامة حول حالات الاعتداء التي تعرض لها المجتمع من قبل عمالة اندونيسيا وسيريلانكا وغيرها، وإنما اعتبرتها حالات فردية لا تستدعي التعميم. يذكر أن السوق المحلي لديه خيارات عدة باستقدام العمالة المنزلية، والاقتصار على دول معينة في حالة منع الاستقدام من بعض الدول المصدرة لعمالتها المنزلية إلى السوق السعودي، والتي تجني أرباحاً هائلة ترفع من اقتصادها .

وزير الإعلام: لائحة النشر الإلكتروني لا تفرض القيود ضدّ الحريات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/2011/01/03/article_486668.html

»الاقتصادية» من الرياض

أكد الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجة وزير الثقافة والإعلام، أن لائحة تنظيم النشر الإلكتروني التي تم اعتمادها أمس الأول، كان الهدف منها وضع القواعد والأسس لبناء نشاط إلكتروني إعلامي يحقق الطموحات ويتماشى مع حركة النمو والتطور التي شهدها هذا القطاع بشكل كبير .

وأوضح أن مواد اللائحة خلت من أي بنود أو شروط من شأنها وضع حد للحريات أو فرض قيود صارمة على مستخدمي خدمات الإنترنت، في جميع المجالات الإعلامية، ما يؤكد حرص الوزارة على إتاحة الفرصة لمزيد من الشفافية والطرح الهادف البنَّاء .

وأشار وزير الثقافة والإعلام في تصريح لوكالة الأنباء السعودية، إلى أن هذه اللائحة تؤسِّس لعلاقة تكاملية بين الوزارة والنشر الإلكتروني قوامها التواصل والتعاون لتحقيق ما فيه مصلحة هذا الوطن وتحقيق غايات كل مواطن .

وطالب الدكتور خوجة مستخدمي الإنترنت بمراعاة حقوق الآخرين في إطار النقد الموضوعي الهادف، في كل ما يُكتب ويُثار من قضايا، وبما يحقق المصلحة العامة، وفي إطار ما وجَّه به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، متمنيا أن يضع الواحد منا أمام عينيه مخافة ربه ومصلحة وطنه .

ولفت إلى أن لائحة النشر الإلكتروني تم نشرها على موقع الوزارة لتمكين الجميع من الاطلاع عليها، وإبداء مرئياتهم، وهي قابلة للتعديل مستقبلا لو تبيَّن أن هناك أي نقص أو قصور في موادها.

إيقاف البلاك بيري و تبادل المواليد و الاعتداء على السعوديين... متابعة يومية للتفاصيل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219165

الرياض – ماجد الخميس

نالت قضايا متفرقة خلال العام ٢٠١٠، اهتماماً واسعاً من الشارع السعودي وجذبتهم لمتابعة تفاصيلها بشكل يومي، إذ شكل إعلان هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، في ٤ آب (أغسطس)، عن إيقاف خدمة البلاك بيري لقطاع الأعمال والأفراد في المملكة، أزمة خصوصاً في أوساط الشباب، وارتباك في أسواق بيع الأجهزة النقالة، إذ بررت الهيئة ذلك القرار بأن «تقديم خدمة البلاك بيري بوضعها الحالي لا يفي بالمتطلبات التنظيمية وفق أنظمة الهيئة وشروط التراخيص الصادرة لمقدمي الخدمة»، وهو القرار الذي تراجعت عنه لاحقاً بعد أن باتت الخدمات المقدمة «لا تتعارض مع أنظمة الهيئة.«

ولم تمر حوادث الاعتداء على بعض السعوديين في الخارج مروراً عابراً لدى الشارع السعودي، إذ تفاجأ السعوديون في شهر تموز (يوليو)، بمقطع فيديو يفضح ممارسة قامت بها الشرطة البحرينية ضد شاب سعودي تعرض لكسر ذراعه واثنين من أضلاعه نتيجة اعتداء قاس، إذ تم تصوير المقطع من أحد العاملين في الجمعيات الحقوقية في البحرين يظهر الشاب موثق اليدين وملقى أرضاً داخل إحدى الجهات الأمنية الحكومية في المنامة، نتيجة مخالفة لم تكن تستدعي كل ذلك العنف، كما قال المعتدى، وهي «استعمال هاتفه النقال أثناء القيادة»، وهو ما جعل الشارع السعودي يطالب بأخذ حق المجني عليه.

واستحوذت قضية مماثلة ظهرت مع أواخر العام ٢٠١٠، ولم تنته فصولها حتى الآن، حين تعرض حدث سعودي لتعنيف في أحد مخافر دولة الكويت، بحسب والده الذي أكد تعرض ابنه لانتهاكات حقوقية على مدى ١٤ يوماً، شملت التعذيب، والتحرش الجنسي وانتهاك العرض، وتوقيعه على اعترافات بجرائم سرقة لم يرتكبها، وهو ما شغل العديد من السعوديين يومياً بانتظار إنصاف الحدث وأخذ حقه عن طريق القضاء من ضابط المباحث الذي اعتدى على الحدث السعودي.

وفي إطار أحداث العام ٢٠١٠ المثيرة، انشغل الرأي العام بحادثة اختطاف طفل من مستشفى النساء والولادة في المدينة المنورة، حتى عاد سالماً لعائلته بعد ثلاث أيام من عملية اختطاف مثيرة، عاش معها السعوديون مشاعر «إنسانية» كبيرة .

ولم يكد السعوديون ينسون تفاصيل تلك القصة حتى كشف النقاب، قبيل انقضاء العام٢٠١٠ ، عن قضية مثيرة بين أسرتين من الطبقة الثرية والفقيرة، تعرضتا لعملية تبادل بين طفلتين ولدتا في مستشفى في مكة المكرمة قبل ٣٥ عاماً، لتعيش كل طفلة بعيداً عن أهلها في أجواء معيشية مختلفة اختلافاً جذرياً، وعلى رغم مرور تلك السنوات إلا أن فراسة إحدى النساء قادت إلى اكتشاف وجود تشابه بين فتاة العائلة الغنية وأخوات الفتاة الفقيرة بشكل ملفت للنظر، من حيث ملاح ولون البشرة، وهو ما أثار مشاعر الأسرتين، حتى أظهر تحليل الـ DNA الذي قام بإجرائه والد إحدى الفتاتين بأن الفتاة التي عاشت تفاصيل حياتهم وعوزهم المادي، جاءتهم عن طريق الخطأ، إذ حمل محامون ذلك الخطأ وزارة الصحة، فيما أوضح محامي إحداهن بأنه «سيطالب الصحة بتعويض قدره ٣٥ مليون ريال، لتتمكن من العيش بكرامة. وذلك أن الضرر الذي وقع عليها بسبب خطأ ممرضة الصحة.«

محاكمة علنية للمتهمين بتزوير وإفراغ صك أرض مكة اعتباراً من جلسة الشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢١
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٦٤٦

حامد الرفاعي - جدة

كشف مصدر مسؤول لـ «المدينة» عن توجه المحكمة الإدارية في ديوان المظالم بجدة ممثلة بالدائرة الجزائية المختصة بالنظر في قضية تزوير وإفراغ صك أرض بمكة المكرمة، إلى السماح للراغبين بحضور مداولاتها اعتبارا من الجلسة المقبلة، المزمع عقدها في الشهر المقبل، مؤكدا أن الأصل في النظام هو علانية الجلسات وتمكين من أراد حضور جلسات التقاضي.

وكانت المحكمة قد شهدت يوم أمس حضور عدد من المتهمين في القضية حيث قدموا عددا من المستندات مطالبين بإرفاقها كدفوعات جديدة للنظر فيها بالتزامن مع انعقاد الجلسة المقبلة.

وفي السياق ذاته يتجه عدد من المتهمين إلى الاستعانة بمحامين للترافع عنهم حيال الاتهامات المنسوبة إليهم. وذكر المتهم (م ، م) لـ «المدينة» أنه بصدد تقديم مذكرة دفاعية حيال التهم المنسوبة إليه، مؤكدا انقطاعه عن العمل بكتابة العدل في مكة المكرمة لحظة حدوث القضية نظرا لتواجده خارج البلاد، مبينا أن من بين الإثباتات والمستندات التي سوف يستعين بها تذاكر السفر التي تؤكد أنه كان خارج البلاد في تلك الفترة.

وبحسب ملف القضية المنظورة أمام ديوان المظالم فإن المتهم (م ، م) والذي كان يعمل سابقا في قسم السجلات بكتابة العدل الأولى بمكة قبل أن يتم طي قيده، تتركز الاتهامات الموجهة له في القيام بدور الوسيط في جريمة إفراغ الصك بين مدير مكتب كاتب العدل ورجل الأعمال، حيث تحفظت جهات التحقيق في تلك الفترة التي أعقبت انكشاف القضية على عدد من المستندات ضده من بينها وجود مبلغ ٣٠٠ ألف ريال في حسابه.

أما بقية المتهمين الأحد عشر «بينهم ٦ موظفين» فيواجهون تهمة تزوير وإفراغ صك الأرض بطريقة غير مشروعة، بالإضافة إلى تهمة الرشوة والتزوير وسوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة العامة بطريقة غير مشروعة.

أساور أمنية لمواليد مستشفيات الصحة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٩١٢&CategoryID=٥

المدينة المنورة، الرياض: سفر العزمان، محمد العواجي ٢٠١١-٠١-٠٣ ٣:٤٨ AM
اعتمد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة مشروع الأساور الأمنية للمواليد والذي تراهن عليه الوزارة لمواجهة حوادث سرقة الأطفال في مستشفيات النساء والولادة .
وعلمت "الوطن" من مصدرين رفيعين في الوزارة أن المشروع يعتمد على تثبيت إسوارة على معصم الطفل لحظة ولادته تتضمن شريحة ذكية تتصل بنظام تتبع جغرافي يرصد تحركات حامل المعصم ويعطي إنذاراً عند خروجه من نطاق المستشفى. ومن المقرر أن يتوزع تنفيذ المشروع على مرحلتين، تغطي الأولى المستشفيات الكبرى في المدن الرئيسية، فيما تغطي المرحلة الثانية بقية مستشفيات الولادة، وتنتهي بتأمين كميات توازي ضعف معدل عدد المواليد لكل مستشفى يتبع لوزارة الصحة في المملكة.

طلاب يضربون مدير مدرستهم بالطائف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٨٩٧&CategoryID=٥

الطائف :ساعد الثبيتي ٢٠١١-٠١-٠٣ ٣:٣٣ AM
متجاهلين قول الشاعر "قم للمعلم وفه التبجيلا".. اعتدى عدد من طلاب مدرسة في جنوب الطائف بالعصي والهراوات على مدير مدرستهم الذي يسكن معهم في المنطقة خلال الفترة المسائية.
وكان مدير مدرسة بمنطقة قيا جنوب الطائف قد فوجئ بأكثر من ٧ أشخاص يهاجمونه أثناء توجهه من المسجد بعد صلاة المغرب إلى السوق، واعتدوا عليه بالضرب من دون مبرر، وعندما حاول استيضاح أمر مباغتته كانت مفاجأته الأكبر أن من بين المعتدين عدد من طلاب المدرسة التي يديرها .
وباشرت شرطة قيا بلاغ مدير المدرسة بعد تعرفه على الشبان الذين أوسعوه ضربا حيث تم القبض عليهم، واتضح أن من بينهم طلابا وآخرين يعملون في قطاعات عسكرية ساندوهم.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لشرطة محافظة الطائف الرائد تركي الشهري في تصريح صحفي أمس، أن مخفر شرطة قيا تلقى بلاغا من أحد المواطنين يشير فيه إلى تعرضه للضرب من قبل مجموعة شبان، فتم القبض على المتهمين. ومازال التحقيق جاريا معهم.

سكان أم الخير يقاضون: الأمانة متقاعسة والمالك احتال علينا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٥٤٨.htm

محمد الدقعي - جدة

تحرك سكان مخطط حي أم الخير شرقي جدة الذين تضررت منازلهم في أمطار الخميس الماضي، وأعلنوا عزمهم تشكيل لجنة لرفع شكوى قضائية، يتهمون فيها الأمانة بالتقاعس عن تحديد مواقع السيول، ومالك الخطط بالنصب والاحتيال لبيعه أراض سكنية في مواقع غير صالحة للسكن.

وفي اليوم الثاني لتوزيع تعويضات المتضررين تجمع أهالي الحي، وانتقدوا ضآلة المبالغ خصوصا بند الإعاشة الحالية، مؤكدين وجود أخطاء في الصرف، من بينها عدم تضمين الأبناء، عدم المساواة في توزيع غرف الإيواء بحسب عدد العائلة الواحدة، وطلب عمالة أمانة محافظة جدة مبالغ مادية لإتمام تنظيف منازلهم.

وحيال اتهامات أهالي الحي، حمل رئيس لجنة الصرف لمتضرري الأمطار في فرع وزارة المالية في جدة منصور الزهراني وقوع أخطاء الصرف لمبالغ الإعاشة وعدم كفايتها على المتضررين ولجنة التسكين بتقديمهما بيانات خاطئة، وقال «مهمات اللجنة تنحصر في تزويد فرع الوزارة بالبيانات التي تعتمدها بدورها بشكل نهائي عبر إصدار نماذج التعميد في الإسكان وصرف الإعاشة».

وذكر الزهراني أن إجمالي عدد المتضررين الذين تم حصرهم وإسكانهم بلغ ٦٦ أسرة بواقع ٣٤٤ فرد في سبعة مراكز إيواء في مواقع قريبة من موقع الحدث مراعاة لمصالحهم.

وبين الزهراني أن صرف مبالغ الإعاشة والإسكان يقتضي تنقل اللجنة بين مواقع المتضررين في مراكز الإيواء من باب التسهيل والتعاون من أجل المرونة في إتمام الإجراءات ما يضمن سرعة التنفيذ، إضافة إلى التنسيق مع مراكز الإيواء وإبلاغهم هاتفيا أو عن طريق الفاكس حول مواعيد حضور اللجنة وإيداع صرف المخصصات، فيما ستمدد مدة الإسكان بحسب التوجيهات الصادرة من اللجان الموكل إليها حصر الأضرار.

وأفاد الزهراني أن لجان حصر أضرار المركبات والمنازل والأثاث ستبدأ مهماتها في الأسبوع المقبل، تمهيدا لتحديد مبالغ التعويضات بعد تقديرها من لجان التقدير المكونة من إمارة منطقة مكة المكرمة ومندوبي وزارة المالية والجهات المختصة. وخلص الزهراني إلى أن غرفة العمليات المشتركة في محافظة جدة تنسق بشكل مستمر مع وزارة المالية لتسكين حالات المتضررين الواردة إليها على مدار الساعة وحسب التوجيهات.

نقل ١٥ قاضياً من محاكم الدرجة الأولى ...وتعزيز محاكم الرياض وجدة ومكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219175

الرياض - «الحياة»
وافق المجلس الأعلى للقضاء برئاسة الدكتور صالح بن حميد، خلال اجتماعه الـ ١٢ في مدينة الرياض أخيراً، على حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى وعلى تمديد إيفاد عدد من القضاة للعمل في محاكم الإمارات لمدة عام، لكنه أجل النظر في نقل قضاة استئناف.
وأكد ابن حميد أن تخصيص موازنة مستقلة للمجلس ضمن موازنة الدولة سيمكّن المجلس من تنفيذ خططه ومشاريعه التطويرية لمرفق القضاء، واستكمال البنية الأساسية لإدارات المجلس.
وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء عبدالله اليحيى، أن المجلس تدارس مشروع خطة تطوير المعهد العالي للقضاء بناء على ما ورد من المقام السامي، وشكّل لجنة تحضيرية من المجلس لدرسه في ضوء ما قدمه رئيس وأعضاء المجلس من مرئيات، وإعادة عرضه على المجلس في اجتماعه المقبل.
وأضاف أن الأعضاء استعرضوا طلبات النقل المقدمة من عدد من قضاة الاستئناف، وجرى التوجيه بتأجيل النظر فيها إلى حين الإعلان عن حركة النقل المخصصة لقضاة الاستئناف، وتحديد المحاكم التي تحتاج إلى دعم وفقاً لما يقرره المجلس لاحقاً، بما يتفق مع قواعد النقل للقضاة التي سبق أن أصدرها المجلس، والمتعلقة بسريان قواعد نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى على قضاة الاستئناف.
وأكد أن المجلس اعتمد حركة نقل ١٥ قاضياً من محاكم الدرجة الأولى وفقاً لقواعد نقل القضاة إلى عدد من المحاكم الشاغرة، وتعزيز بعض محاكم المدن التي اقتضت مصلحة العمل تعزيزها، ومن ذلك المحكمتان العامة والجزئية في مدينة الرياض، والمحكمتان العامة والجزئية في جدة، والمحكمة العامة في مكة المكرمة، إضافة إلى توجيه ٢٦ قاضياً إلى المحاكم الشاغرة في أنحاء المملكة، وتقرر دعم عدد من المحاكم الأخرى بإحداث دوائر قضائية جديدة فيها.
ولفت إلى أن المجلس نظر في اقتراح تعيين عدد من خريجي الكليات الشرعية في جامعات المملكة ومن خريجي المعهد العالي للقضاء من حملة الماجستير للعمل في القضاء ممن تتوافر فيهم مسوغات التعيين وفقاً لنظام القضاء وعددهم ٢٠ قاضياً، والرفع بذلك لخادم الحرمين الشريفين بأمل الموافقة.
وتابع: «نظراً لما تقتضيه مصلحة العمل من حاجة عدد من المحاكم إلى رؤساء ومساعدين لهم، أصدر المجلس قرارات بتسمية رؤساء ومساعدين لعدد من محاكم الدرجة الأولى»، كما وافق المجلس على تمديد إيفاد عدد من القضاة للعمل في محاكم الإمارات العربية المتحدة لمدة عام.
وأضاف أن المجلس اعتمد قواعد ترشيح القضاة من المحكمتين العامة والجزئية إلى المحاكم المتخصصة (الجزائية - التجارية - العمالية)، لأغراض تدريب القضاة في القضاء المتخصص ضمن البرنامج التدريبي الذي سبق أن وافق المجلس عليه، ويعقد في المعهد العالي للقضاء، كما فصل في الاعتراضات المقدمة له حول تقارير الكفاية المقدمة من التفتيش القضائي، فأصدر قراراً باعتماد درجات الكفاية لعدد من القضاة.
وتطرق اليحيى إلى أن «مجلس القضاء» نظر في ترقية ممن توافرت فيهم مسوغات الترقية نظاماً من شاغلي درجة قاضي (ج) ودرجة قاضي (ب)، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، ورفع بذلك لخادم الحرمين الشريفين على أمل الموافقة.
وذكر أن المجلس وجّه بتأليف لجنة تحضيرية لإعادة صياغة مشروع معايير ندب القضاة لمصلحة العمل داخل السلك القضائي وخارجه في ضوء المرئيات المقدمة من رئيس وأعضاء المجلس، كما قرر المجلس تمديد وندب من تدعو مصلحة العمل لندبهم من القضاة إلى المجلس ووزارة العدل.

أوضح انها غير ملزمة بتسجيل اسم المستخدم الفعلي

اللواء العجلان : لا يشترط موافقة ولي الأمر لامتلاك المرأة للسيارة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠١/٢٠١١/article٥٩١٢٠٩.html

الرياض- تركي العمري

أكد مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان بن عبدالرحمن العجلان أن المرأة يمكنها امتلاك سيارة بدون موافقة ولي الأمر ،وقال في رده على ما نشر في وسائل الإعلام مؤخرا أن نظام المرور لا يمنع المواطن الذي يمتلك هوية وطنية أن يسجل المركبة باسمه دون النظر للجنس أياً كان رجلاً أم امرأة، وأن المرأة غير ملزمة بتسجيل اسم المستخدم الفعلي عند تملكها لسيارة ولها الخيار في ذلك لتلافي تسجيل المخالفات عليها .

وأضاف اللواء العجلان أن المادة ((٢/٩)) من اللائحة التنفيذية لنظام المرور الصادر بالقرار الوزاري رقم ٧٠١٩ وتاريخ ١٤٢٩/٧/٣ه تضمنت أنه يبقى مالك المركبة المسجلة باسمه في سجلات إدارة المرور مسئولاً عن دفع الرسوم المستحقة على المركبة وما يترتب عليها من التزامات ويمكنه العودة بما دفع على المالك الجديد ، مشيرا الى إن ما تقوم به إدارات المرور هو من باب التوضيح للمرأة عند طلبها تملكها المركبة وذلك بأخذ موافقتها حيال تسجيل اسم المستخدم الفعلي لسيارتها لتسجيل المخالفات المرورية عليه كخيار متروك لها .

وقال ان الإدارة العامة للمرور تؤكد حرصها على تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وتجنب حصول أي إشكالات في هذا الخصوص وان يكون الجميع على بينة من الأمر لمقتضيات المصلحة العامة.

متحدث الصحة: تم تأمين مؤسسة بديلة

١٥٠عاملاً وعاملة يتوقفون عن العمل بمستشفيات جنوب الطائف مطالبين برواتبهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/03/article591298.html

الطائف - نواف بن خيشوم

امتنع أكثر من ١٥٠ عاملا وعاملة من مختلف الجنسيات وبينهم سعوديون يعملون بشركة تشغيل مستشفيات ميسان بني الحارث والقريع بني مالك وبني سعد جنوب الطائف عن العمل يوم أمس.. ما أدى الى شلل في اعمال النظافة والتشغيل الميداني للصيانة والسنترالات والحراسة بهذه المستشفيات حيث شكل المتوقفون عن العمل شبكة كاملة بين هذة المستشفيات الثلاثة والتي بها اكثر من ١٣٠ سريرا ويراجعها اكثر من ٣٠ الف مراجع ومريض يوميا، وبرر المتوقفون عن العمل حجتهم في ذلك لعدم تسلمهم لرواتبهم من الشركة المشغلة منذ اربعة اشهر وحتى اليوم .

من جهته اوضح الناطق الاعلامي بصحة الطائف سعيد الزهراني ان جميع مستخلصات المؤسسة تم رفعها ولا يوجد أي تأخير كما ان الرواتب تصرف من قبل لجنة تسوية الاجور بالمحافظة، لافتا الى انه تم تلافي الوضع من خلال تشكيل فرق عمالة من مستشفيات الطائف تعمل بهذه المستشفيات الخارجية كون هناك خطط بديلة تلافيا لاي آثار كما تم التعاقد مع مؤسسة من المؤسسات المعروفة والمتخصصة والتي ستباشر عملها قريبا لخدمة المستشفيات المتضررة في ميسان وبني سعد والقريع.

على خلفية وفاة طفل الـ ١١ شهراً في نجران

الصحة: المتوفى منغولي وثقب خلقي في قلبه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٤٩.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي - نجران

في الوقت الذي ينتظر فيه المواطن مبارك سعيد آل فطيح، نتائج التحقيق في وفاة ابنه عوض في مستشفى الولادة والأطفال في نجران منذ أكثر من أسبوع، راميا باللائمة إلى صحة المنطقة، أوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران صالح بن علي آل ذيبة، تقدم والد الطفل عوض، بشكوى ضد مستشفى الولادة والأطفال في نجران الذي تعامل مع ابنه المنوم في العناية الفائقة حتى وفاته نتيجة حقنة في مؤخر الرأس كما جاء في دعواه.

وأضاف آل ذيبة: «صدرت على الفور توجيهات مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة للتحقيق في حالة الطفل المذكور، وباشرت لجنة خاصة التحقيق فورا مع كافة الأطباء والطواقم الطبية التي تعاملت مع الحالة، وتبين أن الطفل عوض وعمره ١١ شهرا راجع طوارئ مستشفى الولادة والأطفال في ١٤٣٢/١/٩هـ وكان يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة واحتقان في الحلق، حيث شخص الطبيب المناوب الحالة بالتهاب في الجهاز التنفسي العلوي، وأعطي العلاج اللازم وتقرر خروجه من الطوارئ».

وأضاف: «راجع الطفل مرة ثانية في ١٤٣٢/١/١٠هـ طوارئ مستشفى الولادة والأطفال وكان يعاني أيضا هذه المرة من ارتفاع في درجة الحرارة، تشنجات، قيئ، إسهال مع علامات جفاف شديد، التهاب في الصدر وإجهاد تنفسي وهو حالة معروفة بمتلازمة داون، فضلا عن ثقب خلقي ما بين البطينين في القلب وتقرر دخوله العناية الفائقة».

وزاد: الطفل مر بمراحل علاجية عدة، تطلبت تزويده بالمحاليل الوريدية والمهدئات اللازمة للسيطرة على التشنجات وحالة الجفاف، وتثبيت قسطرة وريدية في أماكن مختلفة في الجسم إحداها خلف الأذن اليمنى، وعملية فتح جراحي للوريد بموافقة والده، فيما أظهرت الأشعة المقطعية صغر حجم المخ، وأدى هبوط نسبة السكر في الدم على تغير درجة الوعي للطفل، وتخثر في الدم وضعف المناعة وخلل وظيفي في الأعضاء الحيوية ودخوله في غيبوبة وضع أثنائها على جهاز التنفس الصناعي، وإيضاح الحالة للوالد، وعندها تمت مخاطبة مراكز طبية عدة متقدمة لقبول الطفل منها مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض».

وخلص آل ذيبة إلى القول: «استمرت حالة الطفل في التدهور حتى توفي الأحد ١٤٣٢/١/٢٠هـ وتم تسليم جثة الطفل إلى ثلاجة المستشفى ورفض والد الطفل استلامها حتى تاريخه».

وفي رد فعله على إيضاحات صحة نجران حول أسباب وفاة ابنه عوض، قال لـ «عكاظ» المواطن آل فطيح، كان الأجدى على الشؤون الصحية في منطقة نجران، تقديم العزاء ومواساتي في مصابي، بدلا من تضليل الحقيقة، وأضاف: لم تكلف صحة نجران نفسها للاتصال بي هاتفيا لجبر خاطري في وفاة ابني الذي ما زال جثمانه في ثلاجة الموتى في المستشفى حتى الآن، وقال: «هذه تبريرات فاشلة وأنا على يقين بأن اللجنة المشكلة من إمارة نجران سوف تنصفني وتظهر الحقائق. ونفى آل فطيح، إدعاء صحة نجران وإشارتها إلى أن طفله عوض (طفل منغولي) مشيرا إلى أن ابنه كان يتمتع بصحة جيدة، حتى تعرضه إلى ارتفاع في درجة الحرارة وتم إعطاؤه الحقنة المغذية، مبديا استغرابه من تهرب الشؤون الصحية في منطقة نجران من قول الحقيقة .

ينظر في توصية لإنشاء شركة مساهمة لخدمات الحج.. اليوم الشورى يوافق على دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠١/٢٠١١/article٥٩١٢١٢.html

الرياض عبدالسلام البلوي

يستمع مجلس الشورى اليوم الاثنين إلى مقترح إنشاء شركة مساهمة تملك الدولة ما لا يقل عن٥٠% من أسهمها لخدمات الحج والعمرة، وهي التوصية التي رفضت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة قبولها وضمها إلى توصياتها على التقرير السنوي لوزارة الحج، وأصر مقدمها العضو علي الوزرة على أن يكون للمجلس كلمة الفصل في الأخذ بها أو عدمه .

من ناحية أخرى وافق مجلس الشورى أمس الأحد على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الاكاديمي العسكري والمقدم من العضو اللواء الدكتور محمد أبو ساق .

وأوضحت لجنة الشؤون الأمنية عبر تقريرها بشأن مقترح اللواء أبو ساق الذي أخضعه الشورى للمناقشة قبل أن يصوت على إعلان البدء بدراسته أنها توصلت بعد الاطلاع على ملف المشروع ودراسة محتوياته وتحليل المرفقات التي تضمنت نماذج أكاديمية وافية حول الاعتماد الأكاديمي، إلى أن يكون رأيها في هذه المرحلة بالموافقة على ملاءمة دراسة هذا المشروع، ورأت أن موافقة المجلس ستكون خطوة لإتمام الدراسة عبر مزيد من التحليل والمقارنة والاستماع لآراء الجهات الرسمية المستفيدة وبعض الجهات ذات العلاقة بالاعتماد الاكاديمي ليكون لديها تصور نهائي شامل .

وبدت اللجنة الأمنية مقتنعة بوجود فائدة في ادخال مفاهيم الاعتماد الاكاديمي في ميادين مناهج ومقررات مؤسسات التعليم العسكري، وتؤكد على وجاهة المقترح وأهمية الأهداف التي تضمنها لغرض رفع مستوى الجودة في أداء القطاعات العسكرية عبر تطوير التعليم العسكري استنادا إلى آليات مهنية معتبرة ومعايير أكاديمية عالمية .

كما وافق مجلس الشورى أمس على طلب تعديل المادة (الثامنة) من نظام مجلس الخدمة العسكرية، التي تهدف إلى فصل القرارات الإجرائية والإدارية المتعلقة بالشؤون العسكرية التي لا تستلزم اعتمادات مالية أو تعديلات تشريعية مثل قضايا اللبس والشعارات والتشكيلات العسكرية عن ما يدخل في اختصاصات مجلس الوزراء بحيث تكون بعض الجوانب من اختصاص مجلس الخدمة العسكرية، وذلك اختصاراً للإجراءات .

إلى ذلك وافق الشورى على تفويض مدينة الملك عبدالله للطاقة النووية المتجددة لتعديل الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية بصفة دورية، واشترطت أن يكون التعديل بناء على توصية من اللجنة الوطنية الدائمة للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، وشدد المجلس على أن تتولى مدينة الملك عبدالله للطاقة جميع الأعمال المنوطة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حيثما وردت في الخطة، وتكون هي المرجعية للجنة الدائمة آنفة الذكر .

وبشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز وكان المجلس قد أقر توصيات لجنة الثقافة والإعلام التي نصت على أن تبذل دارة الملك عبدالعزيز جهودها في إنشاء وقف علمي يصرف من ريعه على مشروعاتها العلمية ،وأيضاً الاستمرار في دعم المشروعات العلمية المعتمدة في ميزانية دارة الملك عبدالعزيز وتخصيص مبالغ مالية للمشروعات العلمية الأخرى غير المعتمدة، وأكد المجلس على قرار سابق يمكن الدارة من الاستفادة من الوثائق والمحفوظات الموجودة لدى الجهات الحكومية من خلال إسراع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بالتنسيق مع الدارة حول هذه الوثائق وتصنيفها وإتاحتها للمراكز البحثية.

الشورى يقر توصيات تطالب ديوان المراقبة بتقارير تفصّل المصروفات المخالفة للأنظمة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/03/article591215.html

الرياض عبدالسلام البلوي

بدا مجلس الشورى غير مقتنع بمحتوى تقارير ديوان المراقبة العامة الذي يتشابه معه في مهمة الدور الرقابي بعد أن تجاوز الأخير مراقبة المال العام للدولة إلى الأداء والانتاج ، فاليوم الاثنين المجلس على موعد مع إقرار أربع توصيات خلصت إليها لجنته المالية بعد أن درست تقريرا أخيرا للديوان، أهمها مطالبة المجلس له بتقديم تقارير تفصّل وتصنف المبالغ التي تم صرفها أو الالتزام بها وهي مخالفة للأنظمة وتوضيح حجم نسبتها السنوية إلى المعتمد صرفه بالميزانية ومقارنته بالمعايير الدولية .

وشددت التوصيات التي تنتظر التصويت فقط لتصبح قرارات تأخذ طريقها إلى رئيس مجلس الوزراء على تطبيق نظام المخالفات المالية والحسابية الواردة في نظام ديوان المراقبة العامة، بحق كل من يخالف الأنظمة والتعليمات المالية، والمتابعة مع الجهات المختصة بإجراءات التأديب بتنفيذ العقوبات على المخالفين .

وأكد مجلس الشورى عبر لجنته المالية على الأجهزة الحكومية على استبعاد العرض الأقل سعراً حسب نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، إذا تبين أن حجم التزاماته التعاقدية أصبح مرتفعاً على نحو يفوق قدراته المالية والفنية بما يؤثر على تنفيذ التزاماته التعاقدية .

ودعا المجلس أخيراً الديوان إلى تطوير برنامج الرقابة على أداء مرافق وعقود الصيانة والتشغيل والنظافة ليشمل الرقابة على تنفيذ المشروعات .

ومما يجب ذكره أن ثلاث توصيات من الأربع السابقة قد تبنتها اللجنة المالية بعد أن تقدم عدد الأعضاء بتوصيات إضافية إثر مناقشة تقرير سنوي لأداء ديوان المراقبة العامة في وقت سابق، وستخضع لكونها جديدة للمناقشة ثم التصويت المباشر عليها، ورفعها بعد صياغتها النهائية من قبل المجلس إلى الملك والذي بدوره يحيلها إلى مجلس الوزراء ، وفي حال اتفاق وجهات النظر بين المجلسين تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها .

أما إذا تباينت وجهات النظر فتعاد القرارات إلى مجلس الشورى ليبدي مايراه بشأنها ويرفعها إلى الملك لاتخاذ مايراه.

طالبوا ببقائه مرجعاً للمحافظات الشمالية .. ومدير صحة نجران تعهد بمتابعة شكواهم

أهالي ثار يعارضون تحويل مستشفى إلى عيادات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٥١.htm

محمود الحارثي، أحمد دنقوه ـ نجران

تظلم عدد من أهالي محافظة ثار ـ شمالي منطقة نجران أمس الأول ـ لمدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحيى محمد شويل، من توجه الصحة إلى تحويل مستشفى ثار المركزي من مرجع تخصصي للمحافظات الشمالية إلى مجمع عيادات، بعد أن أصبح جاهزا ومعتمدا من وزارة الصحة.

فيما أجرت «عكاظ» اتصالا هاتفيا بمدير إدارة المستشفيات في صحة نجران نبيل محسن الظيريان، لاستيضاح حقيقة المعلومات الواردة في شكوى الأهالي، غير أنه رفض التعليق وتهرب من الرد على تساؤلات الصحيفة، مغلقا هاتفه قبل انتهاء المكالمة، خصوصا أنه شاهد «عكاظ» وهي ترصد إفادات المواطنين أمام مبنى الشؤون الصحية، وعاودت «عكاظ» الاتصال على هاتفه مرات عدة لكنه لم يرد. وتحدث لـ «عكاظ» عدد من المواطنين من مكان تجمعهم أمام مبنى المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة، مؤكدين أن مستشفى ثار أنشئ أساسا ليكون من مستشفيات الفئة (أ) التي تمثل مرجعية صحية مركزية لجميع محافظات المنطقة بحكم إمكانياتها وموقعها الجغرافي، غير أنهم أبلغو أخيرا من قبل مدير إدارة المستشفيات في صحة نجران نبيل الظيريان، أنه تقرر تحويل المستشفى إلى مجمع عيادات من فئة (ب).

وأوضح لـ «عكاظ» عضو المجلس البلدي في محافظة يدمة مبارك آل مخلص، أنه تم الانتهاء من تجهيزات المستشفى أخيرا، وأن أهالي المنطقة في انتظار تدشينه من قبل أمير المنطقة، «إلا أننا تفاجأنا بأن صحة نجران بصدد تحويله إلى مجمع عيادات»، مؤكدا أن مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة التقاهم ووعدهم أن تكون شكواهم في عين الاعتبار، وأنه سيتابع الموضوع بنفسه.

وأكد الدكتور غفون سالم (من أهالي المحافظة)، أن المستشفى خطط له أن يكون مركزيا ومرجعا للمحافظات الشمالية بسعة ١٠٠ سرير، وأن يتضمن كافة التخصصات الطبية والصحية، من العناية الفائقة، رعاية وطب الأطفال، حضانة المواليد، العناية بالحروق، مركز للكلى، أقسام تنويم للنساء والرجال، قسم الطوارئ، العيادات الخارجية، إضافة إلى تزويده بأحدث الأجهزة الطبية التي لا تتوفر في المستشفيات الأخرى في المحافظة، مشيرا إلى أن الأهالي يطالبون بإبقاء المستشفى على الأساس الذي أنشئ من أجله، ليخدم كافة المحافظات والمراكز المجاورة، التي يزيد عدد سكانها على ٦٥٠٠ نسمة.

وزير العدل يفكك إشكالات الأخطاء الطبية فقهياً وقضائياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٣/Con٢٠١١٠١٠٣٣٩٢٣٦٢.htm

عبد الله الداني ــ جدة

يفكك وزير العدل الدكتور محمد العيسى الإشكالات العالقة في مسائل الأخطاء الطبية باستعراض الرأي الفقهي المقرون بالمادة القضائية، في محاضرة يلقيها في جامعة طيبة مساء الأربعاء المقبل، بعنوان «المسؤولية الشرعية في الأخطاء الطبية».

ويستعرض العيسى خلال المحاضرة المرتكزات الخافية على كثير من الباحثين والمهتمين والمرضى، والمبادئ القضائية التي تندرج تحت تلك المرتكزات، إضافة إلى سرد بعض التفاصيل المهمة في الموضوع ذاته.

ويجلي وزير العدل عددا من المسائل الغامضة المتعلقة بالأخطاء الطبية بالمنظور الشرعي، مستعرضا قضايا ومحاور يكثر الجدل حولها وتتطلب إيضاحا شافيا.

موظفو "البند" يطلقون حملة لتثبيتهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٩٠٤&CategoryID=٥

مكة المكرمة: الوطن ٣:٤١ AM ٠٣-٠١-٢٠١١

تحت عنوان "يداً بيد لتثبيت البند" ، أطلقت مجموعة من موظفي وموظفات البنود في المملكة، حملة لعكس معاناتهم من عدم تثبيتهم على وظائف حكومية أسوة بزملائهم الآخرين في عدد من القطاعات الحكومية.

وبين المتحدث الرسمي للحملة مدير ملتقى الكفاءات الوطنية عضو حملة كفاية إحراج بسام فتيني أن الحملة تهدف إلى تفعيل وتطبيق الأمر الملكي رقم ٨٤٢٢/م ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ والقاضي بترسيم موظفي البنود دون استثناء وكذلك الأمر الملكي الكريم رقم٢٩٣/م ب وتاريخ ١٤٢٨/١/١٥بترسيم موظفي البنود المؤقتة، مشيراً إلى أن أعداد الموظفين الذين لم يتم ترسيمهم تزيد على ٣٠ ألف موظف في عدد من القطاعات وسوف تستمر الحملة حتى تثبيت كل الموظفين على وظائف وفقا لنظام الخدمة المدنية.

دوريات أمن الرياض أطاحت بالقاتل

عامل آسيوي يقتل كفيله المسن بطلقات مسدس ويدهسه بسيارته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article٥٩١٥٤٩.html

الرياض - مناحي الشيباني

أطاحت دوريات الأمن بمنطقة الرياض بقاتل (آسيوي) ارتكب جريمة بشعة تقشعر لها الأبدان حين أقدم على قتل مكفوله في منطقة صحراوية ثم دهسه بالسيارة جنوب حراج الإبل جنوب الرياض ولاذ بالفرار وذلك أثر خلاف بينهما .

وفي التفاصيل أنه أثناء قيام إحدى دوريات الأمن جنوب الرياض اشتبهت بسيارة من نوع هايلكس يستقلها شخص آسيوي الجنسية بدت عليه علامات الخوف والارتباك وعند اقتراب الدورية منه لتحقيق الاشتباه قام الشخص بصدم السيج الحديدي الفاصل بين خط الخدمة والطريق الدائري الجنوبي محاولا الفرار وهو في حالة هيجان ويريد الدخول إلى الطريق الرئيسي ولكنه لم يتمكن من ذلك، بعد ذلك ترجل افراد الدورية واخرجوا الشخص من السيارة وهو ملطخ بالدماء من أثر الارتطام حيث طلب الهلال الأحمر لإسعافه من أثر إصابة سطحية بالرأس، وأثناء تعديل السيارة لإبعادها عن السياج الحديدي وتفتيشها عثر بداخلها على سلاح مسدس نصف يوغسلافي الصنع وطلقتين حية وسلاح أبيض نوع "خنجر "وبطاقة أحوال واستمارة السيارة ورخصة قيادة عائده لمواطن سعودي ومحفظة بداخلها مبلغ مالي وقدره (١٦٠٠) ريال، ومن خلال المضبوطات التي وجدت في السيارة تم الاستنتاج بأن القضية تنطوي على فعل جنائي .

وبعد تهدئة الشخص ومن خلال مناقشته أقر انه يعمل سائقا لدى كفيله مواطن ستيني وانه أقدم على قتل كفيله بعد إطلاق النار عليه ودهسه بالسيارة نتيجة خلاف بينهما في منطقة صحراوية جنوب حي العزيزية بالقرب من سوق الإبل وبالانتقال للموقع شوهد المجني عليه ملقى على الأرض ملطخ بالدماء، وتبين أنه قد فارق الحياة من أثر إطلاق نار ودهسه بالسيارة، تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه القضية من قبل مركز شرطة الحائر بعد مباشرتها للحادث آثر بلاغ الدوريات لهم .

نملك إمكانات التفوق ولكن "عقدة التناقض" عزلتنا عن زمالات الآخرين

عمل المرأة في المطارات.. واجهة الحضور مغيبة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article٥٩١٦٢٤.html

تبوك، تحقيق- نورة العطوي

دعت آراء عدد من المهتمين بعمل المرأة إلى فتح المجال أمامها للعمل في المطارات، وتعزيز هذا المصدر باستحداث وظائف إدارية وتقنية تستوعب الخبرات النسائية المؤهلة؛ لاسيما وأن ما حققته المرأة السعودية من انجازات في سوق العمل يضاف الى مساهمتها الفعالة في مسيرة التنمية .

ومن أبرز الوظائف المقترحة للعمل في المطارات: الجوازات، والخطوط السعودية، وشركات الطيران الأجنبي، والمحلات التجارية، وشركات تأجير السيارات، والفنادق، والسياحة، وغيرها من المهام والأعمال التي يمكن أن تسهم المرأة في تسجيل حضورها؛ ليس كعاملة فقط، وإنما كواجهة حضارية أمام كل زائر إلى المملكة، وهو يشاهد فتيات مؤهلات ومتعلمات يخدمن وطنهن؛ مما يعطي انطباعاً إيجابياً على مستوى الحضور الواعي في التعامل مع المرأة، وتقدير مكانتها .

نفتقد حضورها في الجوازات و«خطوط الطيران» والمحلات التجارية وشركات الفندقة والسياحة

تشجيع التوظيف

في البداية يؤكد الأستاذ أحمد الحميدان وكيل الوزارة المساعد لتوظيف السعوديين على عدم وجود ما يمنع استحداث وظائف نسوية في المطارات السعودية؛ إذ كان ضمن الضوابط المقررة لعمل المرأة، مشيراً إلى أن هناك تشجيعاً لتوظيف السعوديات في الأعمال الإدارية والتقنية، ولكن تبقى الكلمة الفاصلة في هذا الشأن للجهات المعنية في المطارات .

نجاح متواصل

ويقول الأستاذ "علي القحطاني" - مدير عام برنامج باب رزق جميل التابع لبرامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع في المنطقة الوسطى-: "إن المرأة اليوم تتحمل مسؤوليات وأعباء بقدر لا ينقص عن معظم الرجال، وإن كانت في حالات كثيرة هي العائل الوحيد للأسرة، ومع وجود الاحتياج الكبير بين السيدات للعمل، وارتفاع معدلات البطالة بينهن، ومنهن المتعلمات وصاحبات العقول النيرة والحاصلات على الدرجات العليا في الدراسة؛ يوجد في المطارات فرص وظيفية كبيرة في مجالات مختلفة، مثل: الجوازات، والخطوط السعودية، وشركات الطيران الأجنبي، والمحلات التجارية من مطاعم، وشركات تأجير سيارات، وفنادق، وخصوصاً أن المطار يحتاج لكادر تشغيلي على مدار الساعة ."

وأضاف: السيدة السعودية أثبتت وبكل قوة كفاءتها وتحملها لضغط العمل، وقبول الجمهور لها كمقدمة للخدمة في مجالات مختلفة، مثل المستشفيات والبنوك وإدارة المناسبات ووظائف خدمة العملاء والتسويق والمبيعات والسكرتارية، وأيضاً نجد السعوديات وبجدارة اخترقن ميادين جديدة، مثل: الهندسة والتصميم وخدمات الوساطة وتقديم حلول للشركات، ولديهن من الحماس والرغبة للعمل في خدمة الوطن وأهله وزائريه .

وأشار إلى أن ما يميز العمل في المطارات وجود الأمن المكثف، حيث لا يمكن أن يكون هناك مجال لضعاف النفوس لمضايقة السيدات؛ فتواجدها في وظيفة مثل كاونترات الجوازات في المطار أمام حشد من الناس يزينها حجابها، وتساعد بوجودها آلاف السيدات المسافرات، وهي حاجة ملحة وتحقيق لرغبة الكثير من السيدات في التعامل مع سيدة تتفهم احتياجهن ورغباتهن، مؤكداً على أننا بحاجة لكل ما من شأنه تعزيز دور المرأة السعودية في ميدان العمل مع حفظ الدور

الأساسي لها كزوجة وأم وسيدة منزل؛ لتحصل على فرصة الاكتفاء المادي وتمكنها من إعالة أولادها وأسرتها وتعينها أيضاً على توفير احتياجاتها الشخصية .

الحاجة ملحة

وتذكر "سماح الفاضلي" -سيدة أعمال- أن الحاجة أصبحت ملحة لوجود عنصر نسائي في كاونتر الجوازات في المطارات؛ حتى تقوم هذه الموظفة بخدمة النساء سواء خلال المغادرة أو القدوم؛ لأن المرأة عندما تكون في هذا المكان يكون لها إيجابياتها، بحيث تقوم موظفة الجوازات بإنهاء إجراءات القادمة والتثبت من صورتها في الجواز دون أن يعود الجواز إلى موظف الجوازات الرجل، خاصة أن الكثير من النساء لا يرغبن أن يرى الآخرون صورهن حتى موظفي الجوازات في المطارات، بالإضافة إلى ذلك أن موظفة الجوازات لها أسلوب خاص بها عندما تقوم بإجراءات تفحص جواز أو هوية امرأة مسافرة أو مغادرة، وتكون لديها حرية أكثر من الرجل في التعامل مع المرأة، أضف إلى ذلك تخفيف الزحام سواء في القدوم أو المغادرة، خاصة في وقت الإجازات التي تشهد المطارات زحاماً كبيراً .

تجربة وحيدة

ما المانع أن تنهي المرأة جوازات النساء في المطار ..ومبيعات التذاكر؟

من جهتها أشادت "د.عائشة نتو" عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة بالخطوة التي أعلنت عنها الخطوط السعودية مؤخراً في توظيف الفتيات في وظائف المبيعات وتقنية المعلومات، حيث يبدو أنها فتحت نوافذ أخرى حول النظرة إلى عمل المرأة في حقل المطارات، مطالبة في الوقت ذاته بتوسيع فرصة عمل المرأة، وقالت:"لا زالت المرأة عالقة بين قرارات غير مفعلة حدت من فرصها الوظيفية وبين رفض الوسط الاجتماعي الذي يحارب حصولها على حقوق كفلها لها النظام"، مشيرة إلى أن النساء السعوديات الموظفات في كاونترات الاستقبال في المستشفيات وغيرها يؤدين أعمالهن على أكمل صورة وأفضلها .

القرار (١٢٠)

ودعت "د.هيفاء جمل الليل" - مديرة جامعة عفت في جدة- إلى ضرورة تفعيل القرار (١٢٠) الذي يسمح للمرأة العمل في جميع المجالات، وفي القطاعين الحكومي والأهلي؛ وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية، حيث شاهدنا تفاعل الكثير من الجهات الحكومية مع هذا القرار، وتم مؤخراً افتتاح أقسام ووحدات نسائية في جميع مناطق المملكة، وبذلك تحققت فرص عمل مختلفة لبنات الوطن؛ لهذا من المتأمل من الطيران المدني في حكومتنا السماح للمرأة السعودية التي تمتلك الكفاءة و الخبرة من المشاركة في مسيرة التنمية لبلادنا الغالية، وطالما يوجد في المطارات ومنافذ الجمارك مدققات في الجوازات، ومفتشات، وموظفات في بيع التذاكر.. فما الذي يمنع أن يتم توظيف نساء على كاونترات الخطوط السعودية، وكذلك على مكاتب الجوازات؟، كذلك استيعاب الجانب النسوي في كاونترات خدمية أخرى في المطار وعدم حصرها على الرجال .

لماذا هذا التناقض؟

وتضيف "فاطمة القحطاني" - كاتبة صحفية في صحيفة اليوم – قائلة: "كان ما يقارب السنتين توظيف المرأة السعودية في أقسام المبيعات وتقنية المعلومات في الخطوط الجوية العربية السعودية بعيداً عن العمل المزدوج مع الرجل، ونحن نعيش أزمة بطالة عالية جداً تزداد مع ازدياد الكثافة السكانية، وغلاء المعيشة، وقلة الوظائف الحكومية، وعدم تنوع الاختصاصات العلمية الجامعية وتطابقها مع احتياجات السوق المحلي، وبالتالي لا نحرم نصف المجتمع (المرأة) عن العمل في كافة المجالات، وما المانع في توظيف المرأة في المطارات والصالات الداخلية للمسافرين وعلى مكاتب الاستقبال مادامت محتشمة ومحترمة وتعمل العمل النزيه لتكسب قوتها وتشارك في تنمية هذا الوطن؟..لا أعلم لماذا هذا التناقض الذي نعيشه في مجتمعنا؟، فالمرأة تعمل في مكاتب الاستقبال في المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة والشركات الأهلية والمختبرات وبها اختلاط، لكن مشكلتنا هي نظرة البعض الذي لا يريد أن تنهض المرأة للعمل وتشارك الرجل في رقي هذا الوطن، فالزمن لم يعد زمنا للرفاهية والإسراف، فقد تغيرت أساسيات الحياة؛ فظروف المعيشة تفرض المغامرة والمرأة تحتاج الثقة حتى تثبت جدارتها، وهي قادرة على ذلك حتى لو تعمل مضيفة طيران فما المشكلة، فهناك مضيفات غير سعوديات يعملن في هذا المجال والأفضل أن تكون سعودية مؤهلة لهذا العمل ..

عالم بلا نساء !

ويشير الكاتب "عابد خزندار" إلى أن عالم المطارات في بلادنا خالٍ تماماً من النساء ما عدا المفتشات على المسافرات، أما مكاتب وكاونترات الجوازات والمبيعات والحجز والاستعلامات وإركاب الركاب وكل العمليات الخاصة بالمسافرين تخلو من النساء؛ مع أنهن أثبتن في كل مطارات العالم أنهن أقدر من الرجال على استقبال المسافرين والتعامل معهم .

وقال:"نحن نعترف بهذه الحقيقة، ولكن خارج المملكة إذ مكاتب سفر الخطوط السعودية بالخارج تديرها موظفات أجنبيات وهو أمر يثير الاستغراب والعجب، خاصة وأن السفارات والملحقيات أصبحت توظف السعوديات؛ رغم أن جهات أخرى في الدولة كالمستشفيات أصبحت تعين نساء في استقبال المراجعين في الكاونترات، وهو عمل لا يختلف عن استقبال

المسافرين"، مؤكداً على أن تعيين المرأة في هذه الوظائف ليس ديكوراً، ولكن كما قلت لأنهن أولاً أكفأ من الرجال في القيام بها؛ خاصة لما يتميزن به من صبر واحتمال وطول بال في التعامل مع أمور يفتقر إليها الكثير من الرجال، وثانياً لأن نسبة البطالة بين الجامعيات تصل الى ٧٦% والبعض منهن إن لم يكن أكثرهن مضت عليهن سنوات بدون عمل وبدون مورد رزق فهل تتاح لهن الفرصة للعمل في المطارات .

٥٠ بحثاً تفتح ملف الأخطاء الطبية بالمدينة المنورة اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٦٧٥

عبدالوهاب الفيصل - المدينة المنورة

تفتح جامعة طيبة اليوم ملف الاخطاء الطبية من خلال ٥٠ بحثا تناقش هذه القضية الساخنة من مختلف الجوانب وذلك تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة وقال مدير الجامعة الدكتور منصور بن محمد النزهة إن اللجنة العلمية لمؤتمر الأخطاء الطبية استقبلت أكثر من ٥٠ بحثاً تناقش ستة محاور هي المنظور الشرعي للأخطاء الطبية، والمنظور الطبي ، والعلاقة بين الهيئة الصحية الشرعية والأخطاء الطبية، والإعلام والتوعية الثقافية الطبية والأخطاء الطبية، ومناهج الكليات الصحية والأخطاء الطبية، ودراسات أكاديمية وميدانية على الأخطاء الطبية.

واضاف أن الأوراق العلمية تغطي أهداف المؤتمر التي تشمل إيضاح مفهوم الخطأ الطبي من المنظور الطبي والشرعي، واستعراض تاريخ الأخطاء الطبية واهتمام الدين الإسلامي بها، و توضيح دور الشريعة الإسلامية وتأثيراتها المختلفة في معالجتها والحد منها، وإلقاء الضوء على الأخطاء الطبية الشائعة من المنظور الشرعي، واستعراض أخلاقيات الطبيب المسلم ومهارات الاتصال وأثرها في تجنب الأخطاء الطبية.

وذكر النزهة أن المؤتمر سيهدف أيضاً إلى حصر الأخطاء الشائعة في غرف الولادة و الطوارئ والعناية المركزية القلبية والباطنية والمراكز الصحية والمستشفيات الطرفية وعيادات طب الأسنان، وتوضيح أهم العلامات الطبية الشرعية في الصفة التشريحية للوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية، وإبراز دور الهيئات الصحية الشرعية في التقليل من الأخطاء ، وكيفية تحديد المسؤولية في مسبباتها ، واستطلاع الدور الإعلامي للحد منها و توضيح العلاقات بين زيادة الوعي الثقافي والحد من الأخطاء .

واكد أن جامعة طيبة تهدف إلى تنويع ما تقدمه من أنشطة موجهة لمجتمع المدينة بما يسهم في تطوير الخدمات والكشف عن الخلل ورفع مستوى الكفاءة في جميع الميادين من جانبه قال الدكتور عبدالقادر بن رضا علام إن حفل الافتتاح سيبدأ الساعة الحادية عشرة صباحا وستنطلق أولى الجلسات الساعة الواحدة والنصف ظهراً ويدير الجلسة الأولى د. عبدالله الطايفي مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة والدكتور عبدالقادر علام عميد كلية الطب بالجامعة والدكتور عبدالهادي المزروعي وستناقش تاريخ الأخطاء الطبية واهتمام الإسلام بها ودور الهيئة الشرعية الصحية في التعامل مع الأخطاء الطبية، اما الجلسة الثانية فيديرها كل من د. نعيم مخدوم وكيل كلية الطب للدراسات العليا بجامعة طيبة، و د. فوزية حبيب وكيل كلية الطب بجامعة طيبة، د. إيناس طه وكيلة عمادة التطوير الجامعي بجامعة طيبة وتناقش أخلاقيات الطبيب والخطأ الطبي، أخطاء التشخيص من منظور شرعي، وبعد صلاة العشاء تعقد حلقة نقاش عن الأخطاء الطبية من منظور شرعي، و طبي، وإعلامي ويديرها الدكتور منصور بن محمد النزهة مدير جامعة طيبة، ويتحدث فيها كل من الدكتور محمد بن حمزة خشيم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير والجودة، و الدكتور عبد العزيز بن حسن الصائغ الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والدكتور عثمان بن محمود الصيني رئيس تحرير المجلة العربية، وبمشاركة الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار نائب رئيس مجلس الشورى.

المهجورات ... ضحيات جديدات يطرقن أبواب الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219679

جدة - إيمان السالم

بعد المطلقات والمعلقات، بدأت فئة جديدة من النساء اللائي وقعن ضحية رجل أو مجتمع أو ربما زواج ظالم، في الظهور إلى السطح، تسجلها مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة، بشكل متزايد، وتتمثل في نساء «مهجورات» من أزواجهن. أو باختصار رجل غادر زوجته، كزوج هارب في مقطع من فيلم غربي، من دون سؤال أو طلاق أو حتى خبر في ورقة صغيرة.

وأفصحت مصادر رسمية في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ«الحياة» عن تزايد أعداد المتقدمات من المهجورات للحصول على الضمان الاجتماعي، مؤكدة أن أعدادهن باتت كثيرة جداً في السنوات الأخيرة، على رغم أن بعضهن يقضين ٣٠ عاماً من دون أن يعلمن أن من مسؤوليات الضمان التكفل بهن.

وقالت إن المرأة المهجورة هي تلك التي يهجرها زوجها، فتظل سنين عدة بلا معيل لا تعرف شيئاً عن زوجها، مؤكدة في الوقت ذاته أن الضمان الاجتماعي يتعاون معهن ويستمع إلى شكاواهن ساعات عدة، تقديراً لحالاتهن الصعبة، ومن ثم يبدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدتهن.

وأضافت: «يقف الضمان الاجتماعي كعادته مع العاجزين، بداية عبر سماع شكاواهم وحاجاتهم، وبات ملاحظاً أن أكثر المتقدمات إليه هن فئة «المهجورات»، مشيرة إلى أنه يطلب منهن كالعادة إثبات الحالة، ومن ثم يجري البحث الميداني وبناء عليه يقرر المساعدة اللازمة لهن.

وحول أهمية البحث ميدانياً في حالات المتقدمات، أوضحت مصادر «الحياة» أن البحث مهم جداً في كشف حقيقة الحاجة للمتقدمات. وقالت: «نفاجأ أحياناً بعدم صحة معلومات المتقدمة، فتأتي إلينا سيدة وتقول إنها مهجورة، ونطلب أوراقها وحين نطالبها بمعرّف كونها امرأة محجبة وبلا هوية، تُفاجئنا بإحضار زوجها كمعرّف، فالبحث الميداني ضروري جداً لكشف مثل هذه الحالات التي لا تستحق فعلاً المساعدة، وأحياناً تذهب الباحثات إلى منزل إحدى المستفيدات فيعثرن على ملابس زوجها في المنزل.»

وأكدت أن الضمان الاجتماعي عموماً وصل بنسبة ٩٠ في المئة إلى كل المستحقين، مشددة على أن القصور في الغالب يعود إلى عدم معرفة البعض بالضمان الاجتماعي. وقالت» :نحن ما زلنا نبحث عن المستفيد المتعفف الذي لا يسأل الناس على رغم أنه مستحق.»

وذهبت المصادر إلى جانب آخر من عمل الضمان الاجتماعي يتعلق بمساعدة الرجال المرضى، مشيرة إلى أن المعضلة التي يواجهها في هذا الشأن تتمثل في التحقق من التقارير الطبية الممنوحة للمستفيد. وقالت: «البعض يدعي المرض ويقدم تقارير تدعم زعمه، ونحن لا نستطيع شيئاً إلا إرساله إلى لجنة الكشف الطبي للخضوع للفحص الذي يحدد مدى عجزه وحاجته، لكننا حين نرسل التقارير التي يقدمونها إلى اللجنة تعود إلينا سليمة ومعتمدة.»

وأضافت: «حين نرسل مثلاً ١٨٠ تقريراً طبياً إلى اللجنة لتتحقق منها، وتعود إلينا كلها سليمة ومعتمدة فإن هذا أمر يدعو إلى التساؤل، ونحن لا نشكك أبداً في صدقية الشؤون الصحية، لكننا نرجو أن يكون هناك تدقيق أكثر منها، فهذه أموال زكاة، لا ينبغي أن تصرف إلا لمستحقيها، ونحن مؤتمنون عليها، لصرفها في أوجهها، لا لمنحها صاحب تقرير مزيف يريد راتباً من دون عمل.»

وأعلنت وجود وحدة نسائية خاصة بالتعامل مع المستفيدات، موضحة أن أنهن كن سابقاً يراجعن مكتب الضمان يومين في الأسبوع، أما اليوم فيمكنهن يومياً التقدم إلى سيدات مثلهن في مكتب الضمان النسائي طوال الأسبوع، وقريباً سنعزلهن تماماً في مكتب خاص بهن سيتم تخصيصه للنساء وأسر السجناء.

في ندوة بنادي الطائف الثقافي.. اليوم اللواء الحارثي يعرض الرؤية المستقبلية للسجون وتأهيل السجناء والأحكام البديلة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/04/article591484.html

كتب إبراهيم الشيبان

يناقش اليوم في نادي الطائف الأدبي الثقافي في مقره بحي الفيصلية، العديد من الجوانب المتعلقة بسجون المملكة في الندوة التي يلقيها المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي بعد صلاة العشاء، وسيتطرق اللواء الحارثي فيها إلى العديد من الجوانب المتعلقة بالأحكام البديلة للسجناء، والإصلاحيات الجديدة، ومدى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، إضافة إلى تأهيل السجناء وتعليمهم كي يستطيعوا الاندماج في المجتمع عقب خروجهم من السجن، وكذا الجهود الرامية لتغيير نظرة المجتمع للسجين بعد خروجه من السجن، والسبل الكفيلة بعدم عودته مرة أخرى للجريمة والسجن .

أوضح ذلك مدير إدارة الشؤون العامة لسجون المملكة المقدم دكتور أيوب بن حجاب بن نحيت، مشيرا إلى أنه تم توجيه الدعوات إلى عدد من القضاة، والمهتمين بحقوق الإنسان، وضباط وأفراد إدارة السجن العام، ودار التوجيه الاجتماعي، ولجنة السجناء المعسرين، إضافة إلى عدد كبير من المثقفين والمثقفات.

برعاية النائب الثاني.. و رياض الراعي الإعلامي

ندوة الأمن والمجتمع تناقش في أولى جلساتها الانحراف الفكري والمخدرات والمرور

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/04/article591668.html

الرياض مناحي الشيباني

دعا نخبة من الخبراء والمختصون الى تضمين المناهج والأنشطة في المدارس والجامعات ببرامج توعية لحماية النشء من مخاطر الأنحراف الفكري ومخاطر المخدرات والحوادث المرورية وأهمية عقد دورات تدريبية لمعلمي العلوم لتدريبهم على تفعيل خبرات التوعية الأمنية .

البدء من مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) وأنشطتها التعليمية لرفع مستوى التوعية الأمنية

جاء ذلك في إطار فعاليات (ندوة المجتمع والأمن) والتي تنظمها كلية الملك فهد الأمنية ممثلة بمركز البحوث والدراسات وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في دورتها السادسة والتي انطلقت أولى جلساتها صباح أمس بالرياض برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظه الله .

وفي الجلسة الأولى حرص الباحثون على التوعية الأمنية حيث ترأس الجلسة الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم وقرر الجلسة سعادة العميد د. حامد بن أحمد العامري مدير معهد التدريب الأمني ومنسقة القاعة النسائية: نورة بن محمد الثقفي وقدم البحث الأول كل من سعادة العقيد الدكتور عبد الحافظ عبدالهادي عابد وسعادة العقيد الدكتور محمد عبدالله المحنا المري بعنوان)) المنهجية في تخطيط وبناء مصفوفة التوعية الأمنية في السلم التعليمي العام بالتطبيق على مقرر الثقافة المرورية)) وتأتي أهمية الموضوع أنه يعد أحد المناهج الموجهة بيئياً لتحقيق توعية أمنية ملائمة للنشء وفق مراحل النمو وأنه يعزز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التربوية والأمنية وقد تبلورت أهداف البحث في تتوج أعمال هذه الندوة بتعميمات قابلة للتنفيذ وتحدد طبيعة ودور الوسائط التربوية والعمل المؤسسي في تطبيق المصفوفة ومتابعة النواتج المستهدفة من منهج التوعية الأمنية والتنبؤ بأثر الغزو الفكري المعاصر .

وقدم البحث الثاني الأستاذ الدكتور ماهر إسماعيل صبري وهو عبارة عن دراسة تحليلية لواقع مجالات التوعية الأمنية بمحتوى مناهج العلوم المطورة بالمملكة العربية السعودية، حيث إن من أهداف الدراسة استهدفت تحديد أهم مجالات التوعية الأمنية لمحتوى مناهج التعليم العام بالمملكة .

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها :

*تناولت مجالات التوعية الأمنية وهي مجالات مهمة وضرورية للمتعلمين خلال مراحل التعليم العام وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أبرزها :

-عقد دورات تدريبية لمعلمي العلوم لتدريبهم على تفعيل خبرات التوعية الأمنية كما قدم سعادة الدكتور يحيى بن عبد الخالق اليوسف بحثاً بعنوان واقع التوعية الأمنية في مناهج المدرسة الثانوية من وجهة نظر المعلمين بمنطقة تبوك (دراسة تحليلية) وأشار إلى أن مشكلة البحث من خلال الدور الكبير الذي تلعبه التوعية الأمنية بجوانبها المختلفة في حياة الطلاب في المرحلة الثانوية والدور الخطير الذي تقوم به المدرسة بصفة عامة والمدرسة الثانوية خصوصا من خلال المنهج الصريح والخفي في التوعية الأمنية لدى طلابها .

وقدمت الدكتورة رقية عدنان فرحان المعايطة بحثا يحمل عنوان مفاهيم التوعية الأمنية وبناء الخبرات في مناهج التعليم العام وانطلقت مشكلة البحث في التعليم الذي يركز على الاهتمام بالجانب المادي في التعليم مثل تدريس المواد العلمية من رياضيات وعلوم وغيرها، لكن الجانب التربوي والسلوكي الذي يغرس السلوك السليم والانتماء للوطن والمحافظة على

أمن المجتمع مهمش ما أوجد فجوة بين تكوين الطالب والقيم الاجتماعية وذكرت في بحثها هدف الدراسة وهو التعرف على مفاهيم التوعية الأمنية وبناء الخبرات في مناهج التعليم العام
وفي الجلسة الثانية التي بدأت بعنوان: التوعية الأمنية مبادرات وتجارب والتي رأسها سعادة الدكتور جمعان بن رشيد ابا الرقوش نائب رئيس جامعة نايف وكان مقرر الجلسة الدكتور ناصر بن علي العريفي رئيس الدراسات المدنية بالكلية وكانت منسقة القاعة النسائية الدكتورة بدرية محمد العتيبي. وحملت الورقة الأولى عنوان تجربة وزارة الداخلية بدولة قطر في وضع إطار عام لمنهج الثقافة الأمنية لطلاب مدارس قطر وقد قدما البحث كل من سعادة العقيد الدكتور عبدالحافظ عبدالهادي عابد وسعادة العقيد محمد عبدالله المري، حيث تطرقا إلى مفهوم الثقافة الأمنية لدى طلبة المدارس في قطر بعد وضع المقررات التي تؤصل مفهوم الثقافة في نفوسهم ثم تطرقا إلى مفهوم الثقافة الأمنية وعن المحتوى العام لمنهج الثقافة الأمنية وما يحتويه من مقررات الثقافة المرورية ومقررات ثقافة حقوق الإنسان ومقررات السلامة المدنية وغيرها .
*وتقدم سعادة الدكتور علي بن حسن الأحمدي مشرف تطوير المناهج بتقديم رؤية مقترحة بعنوان معايير محتوى برنامج التربية المرورية للمراهقين في ولاية مونتانا الأمريكية وآلية الاستفادة منها في تطوير المنهج الدراسي بالمملكة العربية السعودية وذكر في ورقته أن التوعية الأمنية تعد أبرز العمليات الحيوية والتي يجب أن تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع ومنظماته .
بعد ذلك تقدم العقيد الدكتور فايز بن عبدالله الشهري بتقديم ورقة علمية عن مشروع المبادرة الوطنية المدرسة تحمي المجتمع sps التي تنفذها أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، حيث تحدث عن التخطيط لتفعيل دور المدرسة في حماية المجتمع وأهمية تفعيل دور المدرسة في حماية الطلاب والمجتمع وعن أدوار الحماية الافتراضية للمدرسة .
ثم تقدمت الدكتورة حصة بنت عبدالرحمن الوايلي بورقة تحمل عنوان التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام: مبادرات وتجارب، حيث ذكرت أن مشكلة البحث هو أن هناك معوقات تحد من التوعية الأمنية في مدارسنا ومنظوماتنا التعليمية. وقد ترجع إلى أساليب الممارسة أو إلى إجراءات التطبيق أو التخطيط، كما توجد تحديات خارجية تعرقل تلك التوعية الأمنية .
وقد خرجت في النهاية بتوصيات كان من أبرزها
إنشاء أندية أمنية تشجع المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن للمجتمع .
وقد تزامن موعد الجلسة الثانية مع موعد حلقة النقاش الأولى: أدوار عناصر المنظومة التربوية في مجال التوعية والتي رأسها معالي الدكتور خالد بن عبدالله السبتي نائب وزير التربية والتعليم للبنين وقرر الجلسة الدكتور عبدالله بن أحمد الشعلان رئيس قسم العلوم الاجتماعية بالكلية وكانت منسقة القاعة النسائية فاطمة بنت فيصل العتيبي. وقد شارك في هذه الحلقة النقاشية كل من :
١.الاستاذ الدكتور سليمان بن صالح القرعاوي .
٢.والرائد علي عبدالله الشهري .
٣.الدكتور ثنيان عبدالله النويعم .
٤.الدكتور تركي بن كديميس العتيبي
بعد ذلك بدأت الجلسة الثالثة والأخيرة والتي تنضوي تحت دور المنظومة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري رأس الجلسة معالي الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقرر الجلسة العقيد.د. خالد بن سعد السرحاني ونسقت القاعة النسائية الدكتورة هياء بنت عبدالرحمن السمهري .
وقد بدأت الجلسة ببحث قدمه سعادة العقيد الدكتور عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي بعنوان الأمن الفكري ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقه تحدث خلال دراسته عن الانحراف الفكري وتوصل إلى العديد من النتائج يأتي في مقدمتها أن ما يشهده العالم من إرهاب وتدمير وإخلال بالأمن بصوره المختلفة، إنما هو نتيجة لفقدان الأمن الفكري أو اختلاله وتوصل في النهاية إلى العديد من التوصيات منها تضمن المناهج التعليمية المختلفة بات يوضح مدى خطورة الانحراف الفكري .
بعد ذلك قدم المقدم فهد بن سليمان القرطون دراسة تطبيقية بعنوان أثر المدرسة في تفعيل دور طلاب المرحلة الثانوية لمواجهة الإرهاب .
كما أوصى الباحث ببعض التوصيات لعلها تزيد من فعالية المدارس الثانوية في عملية تفعيل الطلاب والطالبات لمواجهة الإرهاب في مجتمعنا مثل تخصيص درس أسبوعي لكل مادة خاص بحوار المعلم مع الطلبة داخل الفصل في قضايا ومشكلات وطنية ترتبط بأهداف المادة وغيرها من الاقتراحات التي ذكرها المقدم فهد بن سليمان القرطون .

بعد ذلك قدم الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز أبا الخيل بحثاً بعنوان دور مديري مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض في نشر الأمن الفكري، حيث هدفت دراسته إلى التعرف على دور مديري مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض في نشر الأمن الفكري .

وفي النهاية اختتمت جلسات يوم الاثنين لندوة المجتمع والأمن السادسة والتي عقدت في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض ندوة المجتمع والأمن والتي تجسد مدى اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو نائبه وسمو المساعد للشؤون الأمنية حفظهم الله بالبحث العلمي ودوره في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

بر جدة تحقق في توزيع مواد غذائية منتهية الصلاحية على المحتاجين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٧٢٩

حامد الرفاعي - جدة تصوير: عبدالله آل محسن

شرعت جمعية البر بجدة في إجراء تحقيق موسع مع عدد من منسوبيها بأحد فروعها على خلفية شكوى مواطن قال إن الفرع قدم مواد غذائية منتهية الصلاحية لأسرته المشمولة بمساعدات الجمعية.

وبحسب تأكيد مدير الجمعية محمود عبدالله باقيس لـ «المدينة» فإن هذه المواد التموينية المنتهية الصلاحية ليست من التبرعات التي يتم توزيعها بشكل رسمي من قبل الجمعية او فروعها على المستفيدين، معتقدا ان ذلك تم باجتهاد شخصي على خلفية استقبال تبرعات عينية من محلات تجارية مجاورة للجمعية وتم توزيعها دون التأكد من تاريخ صلاحيتها.

وأوضح باقيس انه شخصيا سوف يتابع هذه القضية وسيتم تطبيق الأنظمة على من يثبت تقصيره فور الانتهاء من التحقيق، مؤكدا ان التعليمات لديهم تشدد على عدم توزيع أي مواد غذائية تبقى على صلاحيتها أقل من شهرين.وكان المواطن محمد طاهر وعدد من أبنائه وأفراد أسرته قد حضروا إلى مقر الصحيفة مشتكين من قيام فرع جمعية البر (نحتفظ باسمه) بإعطائهم مواد غذائية وتموينية منتهية الصلاحية تضمنت زيت الطهي والمكسرات والفطائر والبهارات والزنجبيل. وقال طاهر إن العناية الآلهية ثم ملاحظة أحد أفراد الأسرة لتاريخ صلاحية الفطائر قبل تناولها، ساهم في إنقاذ حياة أسرته التي كان من الممكن أن تكون ضحية لإهمال منسوبي الجمعية الذين وزعوا هذه المواد المنتهية الصلاحية.

ندوة: قصور التوعية الأمنية في المدارس... ومطالبة بمناهج متخصصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219762

الرياض - بندر المزيد

أكد مشاركون في ندوة المجتمع والأمن التي أقيمت في فندق إنتركونتيننتال في الرياض أمس بعنوان: «التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام»، «قصور» التوعية الأمنية في المدارس، داعين إلى تخصيص مادة لـ «التربية الأمنية» في المناهج، لأن مقرر التربية الوطنية لم يحقق المأمول منه، إضافة إلى استقطاب خبراء أمنيين لتثقيف طلاب المدارس، وتصميم وتنفيذ برامج تدريبية في هذا الخصوص لمديري ووكلاء ومشرفي الأنشطة.

وتحدث رئيس قسم المناهج وطرق التدريس في كلية التربية في جامعة تبوك الدكتور يحيى اليوسف خلال ورقة عمل بعنوان: «واقع التوعية الأمنية في مناهج المدرسة الثانوية من وجهة نظر معلمي تبوك»، عن ضعف في مستوى الممارسات المرتبطة بمعالجة أبعاد التوعية الأمنية داخل الصفوف سواء بصورة مباشرة أم ضمنية، إضافة إلى ندرة «القصدية» في تضمين أبعاد التوعية الأمنية في تخطيط الأهداف العامة للمناهج في المرحلة الثانوية، لافتاً إلى أن الأنشطة التعليمية في مجالات الأمن الاجتماعي يندر أن تعرض للأمن الفكري المعلوماتي وغيره من أبعاد التوعية الأمنية.

وطالب بوضع منهج مستقل بعنوان «التربية الأمنية» يكون محدد الأهداف والمحتوى والأنشطة.

من جهتها، أكدت مستشارة رئيس خبراء الإدارة في مركز خبراء التربية رقية المعايطة خلال ورقة عمل بعنوان: «مفاهيم التوعية الأمنية وبناء الخبرات في مناهج التعليم العام»، أن مقرر التربية الوطنية لجميع الصفوف يحتاج إلى إعادة نظر، وإيجاد مناهج إثرائية، منها منهج يهدف إلى إعادة التوازن بين مجالات الأمن الوطني الشامل ومفاهيمه الأساسية، مع مراعاة الخلفية المعرفية للمتعلمين والفروق الفردية بينهم وفق أعمارهم وأنماط تعلمهم المختلفة.

واقترحت على المسؤولين وضع هيئة للتوعية الأمنية تُعنى بمتابعة سياسة واستراتيجيات التوعية الأمنية للنشء في مجال التعليم، يتكون أعضاؤها من مجموعة من المؤسسات الأمنية، مثل كلية الملك فهد الأمنية ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، تعقد اجتماعات دورية للوقوف على الواقع والتطلعات والرقي بمجالات التوعية الأمنية.

وذكر وكيل قسم العلوم الشرطية في كلية الملك فهد الأمنية العقيد الدكتور عبدالعزيز النفيعي، خلال ورقة عمل بعنوان: «مجالات التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام»، أنه أجرى بحثاً، تبيّن فيه أن تركيز مواضيع الأمن الوطني والفكري والجنائي منصب بشكل أكبر في المرحلة الثانوية مع تركيز أقل في المرحلتين المتوسطة والابتدائية، مشدداً على أهمية استقطاب خبراء أمنيين في مجال التوعية الأمنية لإلقاء محاضرات تثقيفية لدى طلاب المدارس، وتصميم وتنفيذ برامج تدريبية لمديري ووكلاء ومشرفي الأنشطة في المدارس يستطيعون من خلالها تدريب الطلبة بشكل يتسم بالعمل المؤسسي الشمولي الواضح.

وخلال الجلسة الثانية من الندوة قدمت المدير العام للتوعية الإسلامية في وزارة التربية حصة الوايلي ورقة عمل بعنوان: «التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام مبادرات وتجارب»، تحدثت فيها عن إحصاء أجرته على ١٦٦ مديرة مدرسة في المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة الرياض، وأكدت ٨٨،١ في المئة ممن شملهن الإحصاء أن التوعية الأمنية أسهمت في تصحيح المفاهيم المغلوطة في مجال الأمن الفكري، فيما ذكرت ٧٣ في المئة من مديرات المدارس أن وسائل الإعلام تعتبر من أهم التحديات البارزة التي تواجهها المدارس في تحقيق أهداف التوعية الأمنية، وأكدت ٧٢ في المئة أن الأساليب غير التربوية داخل البيئة المدرسية من معوّقات التوعية الأمنية مثل ممارسة العنف اللفظي والجسدي على الأطفال والطلاب داخل المدارس.

٣٠جلدة لـ التجول في أوساط النساء

التحقيق والادعاء سترفع لائحة اعتراض في المهلة المحددة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٠٥٥&CategoryID=٥

حائل :خضير الشريهي، بندر العمار ٢٠١١-٠١-٠٤ ٢:٢٨ AM

لاتجاه التهمة إليهما بالتجول في أوساط النساء، حكم قاضي المحكمة الجزئية في حائل القاضي طارق السيف على "مطعون العيون" عطا الله الرشيدي وقريبه بجلدهما ٣٠ جلدة.

وجاء في صك الحكم -حصلت "الوطن" على نسخة منه- ما نصه "ثبتت لدي إدانة المدعى عليهما "إبراهيم" و"عطا الله" بالتجول في أوساط النساء، وتتجه نحوهما التهمة بمضايقة النساء ويعزر كل واحد منهما بجلده ثلاثين جلدة ويؤخذ عليهما التعهد بعدم العودة لمثله."

من جهته، قال رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في حائل الدكتور هشال الخريصي لـ"الوطن" إن الهيئة اعترضت على الحكم وسترفع لائحة اعتراض في المهلة المحددة وفي انتظار فصل محكمة الاستئناف في ذلك.

وكان الرشيدي تعرض في ذي الحجة الماضي للطعن في سوق برزان من عضو بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصر على تغطية زوجة الرشيدي لعينيها، فيما أكد حينها المتحدث الإعلامي لهيئة حائل الشيخ مطلق النابت أن رجال الهيئة العاملين في الأسواق سيتدخلون بتوجيه الأوامر لأي امرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة.

استند قاضي المحكمة الجزئية في حائل طارق السيف في حكمه على "مطعون العيون" عطا الله الرشيدي وقريبه بجلدهما ٣٠ جلدة إلى "ثبوت إدانتهما بالتجول في أوساط النساء ."

وجاء في صك الحكم - حصلت "الوطن" على نسخة منه - ما نصه "ثبتت لدي إدانة المدعى عليهما الأول (إبراهيم) والمدعى عليه الثالث (عطاالله) بالتجول في أوساط النساء، وتتجه نحوهما التهمة بمضايقة النساء ويعزر كل واحد منهما بجلده ثلاثين جلدة ويؤخذ عليهما التعهد بعدم العودة لمثله."

وكان الرشيدي تعرض في ذي الحجة الماضي للطعن في سوق برزان من عضو يتبع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصر على تغطية زوجة الرشيدي لعينيها، فيما أكد حينها المتحدث الإعلامي لهيئة حائل الشيخ مطلق النابت أن رجال الهيئة العاملين في الأسواق سيتدخلون بتوجيه الأوامر لأي امرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة .

وقرر القاضي طارق السيف تزويد أمير منطقة حائل بصورة من الحكم بعد اكتسابه القطعية لإجراء ما يلزم حيال التنبيه على فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بحائل نظراً لتجاوز صلاحياتها في هذه القضية. وجاء في صك الحكم أن فرع هيئة التحقيق تجاوز صلاحياته في القضية فيما يخص كون عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موظفا حكوميا، ولذلك فإن التحقيق معه وإقامة الدعوى العامة عليه من قبل هيئة التحقيق والادعاء، أما سماع دعوى الحق الخاص فمن صلاحية هيئة الرقابة والتحقيق .

واتهم عطاالله الرشيدي هيئة التحقيق والادعاء العام بحائل بارتكاب مخالفتين في حقه، الأولى توقيفه في مركز إيقاف مدني على الرغم من كونه عسكريا يعمل في الحرس الوطني بعدما سجلوا في محاضر التحقيق أنه مدني بمهنة" متسبب" فيما تمثلت المخالفة الثانية في احتجازه لمدة ٢٨ يوما على الرغم من وجود تقرير طبي أولي يفيد بأن مدة شفاء عضو الهيئة ٥ أيام .

يذكر أن عضو الهيئة وعقب توقيفه أكد تعرضه هو الآخر لإصابات بعد مشاجرته مع الرشيدي، تمثلت في خلع بالكتف وكسر في الأنف، إلا أن التقارير الطبية لم تثبت ذلك .

واستنكر الرشيدي "الأصوات التي تعرضت لي ولأهلي وعِرضي، خصوصا خطبة الجمعة التي ألقاها خطيب جامع سعود الفيصل في حائل" مؤكدا أنه سيتقدم بشكوى للجهات المختصة بهذا الخصوص.
محامي "مطعون العيون" خالد البابطين قال إن "الشهادة التي استند عليها ناظر القضية بأن موكليّ كانا يتجولان في السوق، فإن ذلك أمر مباح في أصله، إلا إن ناظر القضية أضاف أن التجول كان في أوساط النساء وهو ما لم يذكره الشاهد، بل إن الشهود نفوا علمهم بمضايقة موكليّ للنساء مما أدى إلى تحميل الشهادة ما لا تحتمل، خاصة عند جعل التجول سببا لتوجيه تهمة مضايقة النساء، مع إغفال أن زوجة وذوي موكليّ كانوا في السوق أيضا."
من جهته، قال رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في حائل الدكتور هشال الخريصي لـ"الوطن" إن الهيئة اعترضت على الحكم وسترفع لائحة اعتراض في المهلة المحددة وفي انتظار فصل محكمة الاستئناف في ذلك.

خلال تشريف سموه حفل اختتام ملتقى خير أمة الثالث..

الامير سلمان يؤكد دعم الدولة للهيئة ويدعو منسوبيها إلى التعامل بالرفق والستر واللين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article٥٩١٦٦٢.html

تغطية - أحمد الحوتان

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض دعم الدولة أيدها الله لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال سموه بأن هناك تعاوناً كبيراً بين الهيئة والإمارة وكل أجهزة الدولة وهو ما آتى ثماره وجعل الجميع يتعاونون على الخير <

مفتي المملكة: الأمر بالمعروف متى كانت نيتة صادقة كانت علاقته بالمجتمع قوية

جاء ذلك أثناء تشريف سموه مساء أمس للحفل الختامي لملتقى خير أمه الثالث الذي ينظمه فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض وزيارته للمعرض المصاحب بحضور سماحة مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ ومعالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين و صاحب السمو الملكي سعود بن فهد بن عبدالعزيز ، وصاحب السمو الأمير محمد بن سلمان بن محمد مدير المتابعة بوزارة الداخلية، وصاحب السمو الأمير أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن محافظ الدرعية ، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن سلمان بن عبدالعزيز ، وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلمان بن عبدالعزيز وعدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء والمسؤولين .

ودعا الأمير سلمان في كلمته خلال الحفل منسوبي الهيئة إلى التعامل مع الناس بالرفق والستر واللين والالتزام بما جاء في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقال إنكم مسؤولون تؤدون وظيفة مهمة وكبيرة وهي الحسبة .

وأضاف الأمير سلمان بقوله: نحن دولة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كما جاء في النظام الأساسي للحكم ، فهذه الدولة قامت على العقيدة ونحمد الله أن جعل هذه البلاد تحكم بالشريعة فهي بلد الحرمين وبلد قبلة المسلمين ، وهذا التكريم من الله يجب علينا أن نحافظ عليه وأن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تطبيقاً لما جاء في سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

من جانبه أكد سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل شيخ على أهمية العلاقة بين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقال في كلمته أن الآمر بالمعروف متى كانت نيته صادقة كانت علاقته بالمجتمع قوية فهو يحمل قلب رحيماً وهدفاً صالحاً هو إصلاح المخطئ وتبصيره وإيصال الخير إليه وتخليصه من اسر الشيطان فليس هو متسلط ولا شامت ولكنه رحيم يحب الخير للمجتمع ويسعى للإصلاح ، وإذا رأى مخالفاً كان همه أن يبصره بأسلوب حكيم لعله يرجع إلى الحق .

ودعاء سماحة المفتي القائمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى رحمة المسيء والأخذ بيده ، فلا نضيف قسوتنا عليه إلى قسوة إبليس علينا فنحن أهل رحمة وإصلاح وتوجيه ، كما دعاهم إلى الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد كان رحيماً بالمخطئ محسناً إلى المسيء .

الحمين: بلادنا المباركة ودولتنا المسلمة سخرت أنظمتها وسياساتها لتقديم المعروف وبذله للناس

من جانبه قدم معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين شكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني على دعمهم الكبير لكل ما من شأنه إعزاز الدين وإقامة شعائره .

وقال الحمين في كلمته: إن هذه الرعاية الكريمة منكم لملتقى خير أمة، الذي ينظمه فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض حلقة جديدة ضمن سلسلة أعمالكم لترسيخ نهج هذه البلاد الطاهرة، وشاهدٌ على حفظكم للأمانة التي حملها أبناء المؤسس وأحفاده من بعده. وإن النهج الذي قامت عليه وسارت، هذه البلاد، كان ولا يزال منّةٌ ونعمةٌ من الله سبحانه وتعالى على أهلها وقادتها، فلله الحمد الذي هدانا لهذا (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .(
وأضاف بأن استحقاق الخيرية بين الأمم ليس لحسبٍ ولا نسبٍ بعينه، وإنما هو استحقاق لأعمال بعينها حددها العليم الحكيم ، والأمةُ التي تؤدي هذه الأعمالَ هي التي تستحقُ الخيرية ، فقد أعلى الله شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأمر الأمة المسلمة بإقامته وجعله أساساً من أسس الخيرية وسبباً من أسباب الاستخلاف والأمن في الأرض وواجباً من أهم الواجبات على من ملكه الله أمر الأمة أو امتلك القدرة باليد أو اللسان أو القلب .
وأشار الحمين الى أن هذه الشعيرة العظيمة ستبقى في كل زمان ومكان شاهدا من شواهد عظمة هذا الدين وشموله ، كما أنها تجعل المجتمع المسلم قوياً أمام التحديات الثقافية والإعلامية، المادية والمعنوية، ولا نبالغ إن قلنا أن كل المؤثرات الخارجية التي تستهدف مجتمع الأمر والنهي تتحطم بأمر الله أمام متانة البناء وجودة الصيانة، فبالأمر والنهي تندحر القوة المادية الوهمية التي تتكئُ عليها هذه المؤثرات .
وبين أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه البلاد تجسد الأنموذج المعاصر لتطبيقات شعيرة الحسبة في مجالات الأمن العقدي والفكري والأخلاقي، قدمتها الدولة السعودية المباركة منجزاً يحفظه التاريخ، وشاهداً على سلامة المنهج، وصدق الإرادة في تحكيم أمر الله، وهي تجربة حري بنا أن نصدرها للمجتمعات التي تنشد الأمن على الضرورات الخمس دون تجزئة، وهذه الهيئة تعمل وفق نظامها ومنهجها معتمدة على الطرق العلمية في تناول المشكلات ابتداء من تحديدها ثم رصدها حتى يتم التدليل على وجودها، ثم ننفذ المهام كما صاغها النظام، ونحن نعلم علم اليقين أن الحكيم الخبير إنما شرع هذه الشعيرة رحمة بالمسلمين حتى لا يحكمهم الهوى، وندرك أن أي تقصير في أداء ما حُملنا من أمانة عظيمة يُعرض مجتمعنا لسخط الرب سبحانه وتعالى .
إن بلادنا المباركة ودولتنا المسلمة قد سخرت أنظمتها وسياساتها لتقديم المعروف وبذله للناس في المساجد والمدارس، وتربية وتوعية في كافة المؤسسات، وأنشئت وزاراتٍ مختصة بذلك، فمنهج الإسلام تقديم الأمر بالمعروف وبناء الشخصية وتحصينها، ولأن النفوس –كما قال أهل العلم- لا تترك شيئاً إلا بشيء، فلا ينهى عن منكر إلا ويؤمر بمعروف يغني عنه .
واختتم الحمين كلمته بتقديم شكره وشكر كافة العاملين في الرئاسة لسموه الكريم على دعمه ومؤازرته وتشريفه الحفل .
كما وصف المدير العام لفرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض الشيخ الدكتور عبدالله الشثري الملتقى بأنه آتى ثماره وتلقاه الناس بالدعاء الكريم لراعيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ، وقال إن مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه المرحلة تستوجب منا التنوع في الطرح ووسائل الإصلاح واختيار الأسلوب الأمثل لهداية الناس ولذا كانت الرغبة في تكرار ملتقى خير أمة لما لمسنا فيه من الفائدة على الفرد والأسرة والمجتمع فهو يجعل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر تواكلا مع الناس واقدر على أداء رسالتها تجاههم وأضاف الشثري أن الملتقى تضمن عددا من الفعاليات ركزت على قيم المواطنة وترسيخ الأمن الفكري وتضمنت دورات تدريبية حول المعاني القيمة في المجتمع .
ووصف الشثري الملتقى بأنه استراحة تأمل وتفكر تدعم وتصوب العمل الميداني من خلال التواصل مع آراء المشاركين والزائرين .
وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز قد قام بزيارة للمعرض المصاحب للملتقى و كرم الجهات الداعمة والمشاركة فيه .

بعد مرور ثماني سنوات على قراره السابق .. الشورى: تكليف معهد أبحاث الحج بدراسة كفاية الأجور المقدمة لمؤسسات الطوائف .. وإعادة النظر في الرسوم المستخلصة من حجاج الخارج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/04/article591666.html

الرياض عبدالسلام البلوي

أعاد مجلس الشورى إلى السطح قراره الصادر قبل نحو ثماني سنوات على تقرير أداء وزارة الحج،وشدد على تكليف معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج بإجراء دراسة تفصيلية حول أجور الخدمات التي يقدمها الحاج إلى مؤسسات أرباب الطوائف ومدى كفايتها على ضوء ما يقدم للحاج من خدمات في الوقت الحاضر، واشترط شمول الدراسة لكل ما يدفعه الحاج من أجور .

إسناد تدريب العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية لمعهد الإدارة وجهة محايدة لتقييمه

وأرجع المجلس قراره بعد تأييده لتوصية لجنة الإسكان والخدمات إلى ثبات الرسوم المحصلة من حجاج الخارج والشاملة لأجور الخدمات وأجور الخيام بالمشاعر المقدسة والإشراف على متابعة خدمات سكن الحجاج .

وأكد المجلس أن الرسوم والأجور لم تتغير منذ أكثر من ٣٢ عاماً ، رغم الارتفاع في المستوى المعيشي وتأثير ذلك في القيمة الشرائية، مما يؤكد ضرورة إعادة النظر في الرسوم المستخلصة من حجاج الخارج .

وأقر الشورى في الجلسة العادية السبعين التي عقدت أمس الاثنين برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس التوصيات التي دعت إلى وضع برنامج لصيانة مخيمات الحجاج في مشعر منى بما يضمن سلامتها والمحافظة عليها وتحديثها بشكل دوري .

وقال المجلس إن تأييد إصدار هذا القرار يأتي بعد أن لاحظت اللجنة المكلفة بدراسة أداء وزارة الحج ،تدهوراً في حالة مرافق مشروع الخيام وعدم اهتمام بصيانتها لهذا رأت ضرورة وضع برنامج لصيانة مخيمات الحجاج .

وبشأن التقرير السنوي لوزارة الحج أقر المجلس أيضاً توصية لدراسة بدائل لتوفير الإعاشة الغذائية للحجاج في مشعر منى وعرفات، والإسراع في تطبيق مشروع المسار الإلكتروني الخاص بخدمات حجاج الخارج .

وجدد المجلس التأكيد على قرار سابق له صدر قبل أكثر من عامين حيث شدد على تكليف جهة متخصصة خارجية لتقييم أداء معهدالإدارة العامة وتطوير نظمه وبرامجه وفقاً لأحدث نظم وبرامج مؤسسات التدريب الإدارية العالمية في ضوء احتياجات التنمية المتجددة .

ووافق الشورى على توسع المعهد في الاستعانة بالكفاءات المؤهلة في الجامعات وغيرها في مختلف مناطق المملكة عند الحاجة، والتوسع في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية الخاصة والمتخصصة لمقابلة الاحتياجات التدريبية الخاصة بموظفي الأجهزة الحكومية، وزيادة الاهتمام بإجراء البحوث الميدانية والدراسات الإدارية ذات الصلة بقضايا الإدارة الحكومية والمشكلات التي تواجهها .

وغير بعيد من ذلك خالف مجلس الشورى رأي لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن رفضها لتوصية تدعو إلى تكليف معهد الإدارة بتدريب وتطوير العاملين السعوديين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية .

ونجح العضو سعدون السعدون بإقناع الأعضاء بتوصيته مما جعلها تفوز ب٨٤ صوتاً، بعد أن نجح في عرض مبرراته وقال أن هناك ٦٥٠جمعية ومؤسسة خيرية عاملة في المملكة وهي في تزايد مستمر لحب أبناء المجتمع السعودي للانخراط في الأعمال الخيرية وخدمة المجتمع .
ورأى العضو السعدون أن التدريب من أساسيات تطوير العمل الخيري ورفع كفاءة العاملين فيه وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحسين الأداء وتحويل أعمال هذه الجميعات إلى عمل مؤسسي منظم مما سينعكس إيجاباً على أدائها ومصلحة المجتمع .
ورفض مجلس الشورى توصية لإنشاء شركة مساهمة لخدمات الحج ، حيث لم تشفع المبررات التي ضمّنها عضو مجلس الشورى علي الوزرة توصيته التي طالبت بإنشاء الشركة المشار اليها مشترطاً امتلاك الدولة نسبة لا تقل عن ٥٠% من أسهمها، والتي قال إن من أسبابها مايحدث من المشكلات مع عدد كبير من حجاج الداخل حيث يفاجأون بعدم توفر الخدمات التي تعلن عنها بعض حملات الحج مما يوقعهم في حرج كبير .
وكان رئيس المجلس قد وجه إلى ترحيل باقي بنود جلسة الأمس إلى جلسة مقبلة بعد إنتهاء الوقت المحدد للجلسة وهو ٤ ساعات، وكان توصيات تقرير اللجنة المالية بخوص أداء ديوان المراقبة العامة نشرتها الرياض أمس ضمن تلك البنود إضافة إلى التقرير السنوي الأول للهيئة العامة للإسكان.

السيف: من حق المواطنين الاعتراض على مخالفات ساهر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٧٢٧

بيان الشريف - الرياض
أكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الجليل السيف لـ "المدينة" ان آليات تفعيل نظام (ساهر) خاطئة جداً ، مشيراً إلى أن النظام أورد عدة مواد تنظم طريقة (ساهر) وترجعها إلى الشرعية أهمها ماورد في المادة (٧٥) من نظام المرور الذي صدر عام ١٤٢٨هـ ولائحته التنفيذية الصادرة عام ١٤٢٩هـ، والتي أعطت لقائد السيارة الحق في الاعتراض على نموذج الضبط أمام المحكمة المختصة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تحرير المخالفة ما لم يكن للمخالف عذر تقتنع به المحكمة من عدمه، إلا إن المحاكم العامة ما زالت ترفض النظر في منازعات المرور بدعوى عدم الاختصاص على الرغم من تصريح رئاسة مجلس القضاء الأعلى في وقت سابق من أن المحاكم العامة على استعداد لاستلام ومعالجة تلك القضايا.
واضاف أن سلسلة الاعتداءات التي تعرضت لها كاميرات (ساهر) من قبل بعض المواطنين في عدة مناطق، هي بلا شك تعبير عن عدم رضا المواطنين، مشيرا الى أن الدولة عملت النظام لصالح المواطن ولكن أي نظام يشوبه خطأ في تنفيذه ونحن نطالب بإعادة النظر في هذا النظام بما يخدم المواطن . أما فيما يخص عدم مناقشة مشروع النظام داخل مجلس الشورى .. قال إنه على حدّ علمي خلال تشرفي بعضويتي فترة التسع سنوات الماضية لم أتذكر أن هذا المشروع أدرج للمناقشة ضمن مشاريع المجلس ولا أعلم إذا ما قد سبق عرضه قبل هذه الفترة من عدمه. وقال انه يجدر أن يتم بالتوازي مع ذلك إيجاد برنامج توعية متكاملة وشاملة لمفهوم السلامة وأن يبدأ تدريس هذه البرامج للناشئة والشباب من الصغر في مراحلهم الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعة، وذلك من خلال اختصاصيين في هذه العلوم بحيث ينشأ الطفل بعد ذلك ولديه ما يكفيه من علوم تجاه هذا المفهوم كما يحدث في الدول المتقدمة، لذلك ينشأ معظمهم ولديه ثقافة ثرية بهذا المفهوم ، ترى في القيادة ذوقاً وفناً واحتراماً للنظام. لكن هذا الذوق والفن والنظام ، يجب أن نوجد الرغبة في تنميتها بالتربية والتوعية..حينها سنتفهم ، لماذا الطفل في سنينه الأولى لا يرمي القمامة في الشارع ولا من نافذة السيارة أيضاً دون إرغام من أهله ، لأن هذا الطفل يرصد ويرقب ما يدور حوله فيقلده، ليس خوفاً من عقابات ولا من مبلغ المخالفة التي سوف يدفعها أهله، بل احترمها ليصبح هذا الالتزام نمطاً من أنماط المجتمع كافة.

جدة:عيادة نفسية تستقبل ١٢٠٠ طفل ...يعانون من اضطرابات سلوكية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219682

جدة - منى المنجومي

كشف مدير العيادة النفسية للأطفال في مستشفى الولادة والأطـــفال في جدة الدكتور عبدالوهاب الزهراني تسجيل زيادة مطردة في عدد الأطفال المصابين بـ«اضطرابات سلوكية «خلال الفترة الماضـــــية، في وقت وجهت فيه إدارة التربية والتـــــعليم في المحافظة «المدارس» بضرورة إيفاد الطلاب المحتاجين لمثل هذه الخدمات إلى العيادة النفسية، محددة أيام «الأحد والإثنين والثلثاء» من كل أسبوع موعداً لمراجعة الطبيب النفسي.

وقال الزهراني لـ «الحياة»: «مع إزدياد الوعي بضرورة نظرة الأطفال الذين يعانون من أعراض نفسية من قبل الطبيب النفسي، لوحظ أن هنالك ارتفاعاً مطرداً في أعداد الحالات التي تراجع العيادة إذ بلغ عدد الحالات التي تمت مناظرتها منذ افتتاح العيادة في عام ١٤٢٩ (تماشياً مع القرار الوزاري الذي نص على افتتاح عيادات نفسية في المستشفيات العامة) ١٢٠٠ حالة تقريباً.»

وحدد مدير العيادة النفسية للأطفال الأمراض النفسية التي تصيب الأطفال في ستة أنواع، موضحاً أن أكثر الأمراض التي تم تشخيصها في العيادة هي «اضطرابات القلق، وفرط النشاط والحركة، واضطرابات السلوك، والتخلف العقلي، واضطربات التعليم وأخيراً الاضطربات النمائية.

وزاد: «يتم التعامل مع كل حال بوضع برنامج تشخيصي علاجي يبدأ بأخذ تفاصيل الحال كاملة ثم إجراء التحاليل والمقاييس النفسية ومن ثم تبدأ الخطوات العلاجية التي من أهمها توعية الأهل بحال الطفل وإعطائهم فكرة بسيطة عن الأسباب وكيفية التعامل معها وتطور الحال، مع تقديم العلاج الدوائي والنفسي والتحويل إلى المراكز المتخصصة لتقديم البرامج التأهلية والتعليمية عند الحاجة.»

وأبان الزهراني أن العيادة تستقبل جميع الحالات المحولة من داخل المستشفى وخارجه سواء كانت من المراكز الصحية والمستشفيات الأخرى وإدارات المدارس .

وأشار الزهراني إلى أن المستشفى يعد مركزاً للحماية عطفاً على استقباله حالات عنف عدة، وقال في هذا الصدد: «عند اكتشاف أي حال طفل معنف فإنه تتم نظرتها من قبل لجنة مختصة تتكون من عدد من الأعضاء من بينهم الطبيب النفسي.»

وفي هذا السياق، أوضح أن اللجنة تعمل على درس الحال بشكل متكامل، خصوصاً من الناحية الاجتماعية والنفسية بهدف تحديد أسباب العنف وخطره واحتمالية تكراره.

ولفت إلى أن نتائج درس الحال يترتب عليها تحديد الخطة العـــــلاجية التي تشمل البحث عن الأسباب ومحاولة حلها، وتقديم الدعم والعلاج النفسي عند الحاجة، ومتابعة الحال لمعرفة تطوراتها وأخيراً الرفع بتقرير عنها إلى الجهات ذات العلاقة.

تقرير هيئة التحقيق لم يفرق بين الجريمة والسلوك الأخلاقي..

وظهرت الأرقام مخيفة

القضايا الأخلاقية في المجتمع.. شبهة سوء الظن قطعت دابر الستر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article٥٩١٤٧٩.html

بريدة ، أدار الندوة - منصور الجفن

تلقى مجلس الشورى مؤخراً تقريراً حول ارتفاع عدد الجرائم الأخلاقية في المجتمع السعودي، وقد عكس هذا التقرير تبايناً في الرؤى حول دقة الأرقام المنشورة، وعدم تفصيل الجرائم الواردة، وحجم الظاهرة في المجتمع، حيث كان التقرير شاملاً لكافة المخالفات المحررة تجاه الضبطيات المرفوعة لهيئة التحقيق والادعاء العام صغيرةً كانت أم كبيرة، ومنها ما لا يطلق عليه جريمة أخلاقية بالمفهوم الشرعي، بل إن بعضها لا يصل إلى درجة أن يوصف كخلل في السلوك، بل هو أقرب ما يكون إلى نواتج وإفرازات للظواهر النفسية والتغيرات الفسيولوجية للشباب والمراهقين .

ونظراً للآثار السلبية التي قد تترتب على هذا التقرير، من خلال تكريس صورة ذهنية سيئة تجاه مجتمعنا السعودي لدى المراقبين والمحللين، وإعطاء إيحاءات بوجود خللٍ وسوءٍ خلقي في مجتمعنا بينما الواقع يؤكد بأن هذا المجتمع في معظمه مجتمع متدين ومحافظ وأقل انحرافاً من المجتمعات الأخرى .

ولكن ما يبعث على الطمأنينة أن الجهة الرافعة لهذا التقرير كانت هيئة التحقيق والادعاء العام، ونظراً لأن هذه الجهة تعتبر جهة رافعة للقضايا وليست جهة ناظرة ومصدرة للأحكام، فإن ذلك كان دافعاً للتقليل من هذا التقرير أو الاعتداد به أو جعله معياراً واقعياً لتصوير سلوك مجتمعنا أخلاقياً، أو راصداً لحجم ونوع تلك الجرائم الأخلاقية في مجتمعنا وهذه الملاحظة ربما تكون الدليل على عدم دقة هذا التقرير .

تقرير هيئة التحقيق

في البداية قال "د. المشيقح": إن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق حول زيادة القضايا الأخلاقية في المجتمع يحتاج إلى وقفة متأنية، ومناقشة هادئة من جميع الأطراف، مشيراً إلى أنه حينما نتطرق إلى القضايا الأخلاقية في المجتمع السعودي خاصة تلك التي رفعت مؤخراً عبر تقرير إلى مقام مجلس الشورى أن ما تضمنه التقرير لا يعكس الصورة الحقيقية، وبالتالي نود أن نطمئن الشارع ونطمئن المسؤولين والمتابعين أن التقرير لا يعكس الصورة للجرائم الأخلاقية؛ لسبب بسيط أننا يجب في البداية أن نقنن ما هي الجرائم الأخلاقية، وحين نقننها أجزم أن ما لا يقل عن ٦٠% سوف يخرج من هذا التقييم، وحينما تخرج من هذا التقييم سوف نجد أننا بخير وأننا مجتمع مثالي في أغلبه ومجتمع كما نؤكد دائماً أن له خصوصيته .

وأضاف: "أنا أجزم أن الكثير من أفراد مجتمعنا مهما كانت سلوكياتهم وما فيها من تباعد، إلاّ أن هذا الدين يؤثر على تلك السلوكيات، فالخلل ليس في هؤلاء الأفراد بقدر ما هو بتلك المغالطات بالنسبة للأرقام، وهي أرقام بالفعل مخيفة حينما تأتي بهذا الشكل"، داعياً هيئة التحقيق والإدعاء العام إلى الإفصاح عن تفاصيل هذا التقرير، ومجلس الشورى إلى إعطاء تصور كامل عن هذه الجرائم من حيث ماهيتها وعن جزئيتها التفصيلية، وبالتالي نستطيع أن نحكم، أما أن نعطيها جزافاً فإن ذلك سوف يكون محبطا ويضر بسمعة المجتمع"، مشيراً إلى أن هذا التقرير يحتاج بكل تأكيد إلى إعادة دراسة؛ تكون متأنية من هيئة التحقيق والإدعاء العام، وبعدها سوف يتم شطب أرقام كبيرة مما ورد فيه .!

د. المشيقح: التقرير جمع المخالفات وسماها جرائم وهنا برزت» مشكلة المفهوم» وليس العدد
الجريمة الأخلاقية
ويرى "د.السواجي" أهمية تعريف الجريمة الأخلاقية ليتبين أن الكثير مما أخذ به التقرير لا يصح إدراجه تحت الجريمة الأخلاقية، مؤكداً على أن هناك العديد من الدعاوى التي تقدم لكنها لا تثبت في واقع الأمر، بل هي دعوى تحتاج إلى الإثبات، وهو المعول عليه شرعاً .
وقال: "إن الأحكام الثابتة هي التي يندرج تحتها العدد؛ لذا فإن الطرح دون التفصيل بنوع الجريمة يعتبر طرح لا يصح ولا يستقيم لمثل هذه الأمور، ولا شك أن الجريمة الأخلاقية تعد إخلالاً بالمجتمع، وبالتالي يجب أن نتحرى الدقة في تعريف الجريمة؛ لينتج لدينا حصيلة هي بالتأكيد أقل مما ورد في هذا التقرير"، موضحاً أن تصنيف الجرائم الأخلاقية يكون وفق التفريق بين الجرائم الأخلاقية والإنحراف في السلوك .
تقرير محبط
وأوضح "د. أبا الخيل" أنه حينما نتحدث عن الجريمة، أو حينما نقف موقفا من هذا التقرير؛ فإنه لا يعني إنكار الجريمة في المجتمع السعودي؛ فالجريمة موجودة منذ عهد آدم عليه السلام حتى في عهد النبوة وقعت مثل هذه الجرائم، ولهذا نحن لا ندعي العصمة لهذا المجتمع، بل هو مجتمع يوجد فيه الإنسان الصالح والإنسان الطالح، وفيه المتناقضات الكثيرة، لكنه مع ذلك له خصوصيته التي لا يمكن إنكارها بحكم أنه بلد الحرمين الشريفين وموئل الرسالة ودستوره هو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولهذا بالطبع، بل يقيناً أنه سيكون هذا المجتمع بحكم توفر هذه العوامل التي ليست موجودة في غيره من الدول أنه سيكون مجتمعا محافظا إلى درجة كبيرة، ومجتمع متدين بطبعه. هذه قضية أولى لابد من التأكيد عليها، والأمر الثاني أنه لابد من تحرير مصطلح الجريمة حتى يمكن فرز الجريمة بالمعنى الصحيح للجريمة، وما سواها مما يسمى وصفاً بالمعنى العامي جريمة، لكنه لا يلتحق بالمعنى الصحيح للجريمة، ولهذا لابد من تحرير هذا المفهوم .
وقال: "لو أجرينا عملية فرز للجريمة بمعناها الصحيح إلى الجريمة التي لا يمكن أن تسمي بهذا الاسم لأمكن التخلص من كم كبير من الجرائم، ولهذا لا بد من تحرير المصطلحات، وإن أكثر إشكالية تواجهنا اليوم هي مشكلة المصطلحات، فالمصطلح أحياناً إذا لم يحرر فربما يدخل تحته جميع الأفراد التى ليست داخله تحته لكنها في الحقيقة هي بعيدة عنه، وربما أحياناً تحمل في داخلها تناقضات لهذا المصطلح وهذه إشكالية المصطلحات ."
وأضاف:" إذا أخذنا هذا التقرير بمصداقية كاملة وآمنا بأن كل ما ورد فيه من معلومات صحيحة ودقيقة إلى حد كبير، فهذا بكل تأكيد سوف يبعث على الإحباط في مشروعاتنا الدعوية والعلمية والاجتماعية والتربوية وكل المؤسسات الحكومية التي تقوم بالتربية والتوعية والتوجيه، وتقوم بعملية تحصين الأجيال حينما تقرأ هذا التقرير، ولا شك أنه سيبعث على الإحباط، وسوف يعود بنا إلى المربع الأول .!
د. أبالخيل: لا تحولوا «سلوك الشباب» الخاطئ إلى جريمة يحاكمون عليها وتكون ردة فعلهم ناقمة !
وصف الجريمة
وحول الوصف الفعلي للجريمة الأخلاقية والتمييز بينها وبين الخلل في السلوك، قال" د. أبا الخيل": إن مصطلح الجريمة يجب أن يحرر من عدة نواحي، أولاً أن مصطلح الجريمة من حيث إن يكون فيه نوع من التبادل بين شخصين أو يكون هناك أكثر من طرف في الجريمة، كما أنه يجب أن يكون هناك طرف متضرر من الجريمة تضرراً يقينياً وليس تضرراً متوهماً، وبهذا التحرير سوف نتخلص من كم كثير من الجرائم أو التي تدخل ضمن نطاق الجريمة، فإذا حررنا هذا المصطلح على هذا النحو أي جعلناه بين شخصين ويكون أحد الطرفين تعرض لضرر سواءً في مسائل الضرورات مثل حفظ المال وحفظ الدين وحفظ العرض وحفظ العقل بحيث إذا وصل إلى إحدى هذه الضرورات ضرر متيقن فتسمى جريمة، لكن إذا لم يصل إلاّ إلى شيء من التوهم أو مجرد مقدمات لهذا الأمر فإنه لا يعد جريمة في الحقيقة .
وأضاف: إن السلوك الخاطئ وبعض الأخطاء من بعض الشباب التي ليس وراءها دافع للجريمة؛ إنما هي أحياناً مجرد دافع لفت النظر، أو رد الاعتبار، أو البحث عن الذات، أو غيرها، ولكن ليس الدافع الحقيقي له الجريمة، إنما الدافع الحقيقي أمور أخرى!، ولذلك لا نحول "سلوك الشباب" الخاطئ إلى جريمة يحاكمون عليها وتكون ردة فعلهم ناقمة على المجتمع ومؤسساته .!

تفاوت التطبيق
واستدرك"د.المشيقح"، قائلاً: "أود هنا أن لا يتصور القارئ أننا نحاول أن نتحدث عن مجتمعنا، ونحاول أن نؤكد أنه مجتمع مثال ومحافظ بالعموم، بل إنه لا يخلو من الأخطاء، لكن أود أن أؤكد وأشيراً هنا إلى أن هناك تفاوتا في التعامل مع المخالفات السلوكية من مدينة إلى أخرى بالمملكة"، مشيراً إلى ما يُعتبر جريمة فظيعة ويجب أن يحاسب عليها الشخص

مع ما يلازمها من إخلال في سمعته أمام أسرته ومجتمعه تجدها في منطقة أخرى تمر مرور الكرام، وذلك راجع إلى أن الجريمة لم تحدد، إضافة إلى التفاوت في تعاملنا مع مثل هذه القضايا ونظرتنا الاجتماعية لها .

الفرق بين الجريمة والسلوك

وقال "د.المشيقح": إن المملكة فيها جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا يعتبر الوحيد بالعالم، وهذه ميزة تتميز بها المملكة ونسأل الله أن يديمها، إلاّ أن هناك ضوابط للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، منها أن يكون عالماً بما يأمر به، وعالماً بما ينهى عنه، عدلاً بما يأمر به، وعدلاً بما ينهى عنه، وأن لا ينتصر لنفسه، وأن يتصف بالحكمة واللطف واللين، ومن هذا المنطلق تجد أنه حينما يقبض بعض الأشخاص على شخص هو الذي يقرر هذه القضية ويجعلها جريمة، أو أنه يبسطها لتكون درساً للمقبوض علية وفرصة للتوبيخ دون أن تسجل عليه أي جريمة؛ لذا بعض الناس ينتصر لنفسه وهذا الشيء قد أكد عليه الإمام أحمد وهو أن على الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أن لا ينتصر لنفسه، وهنا أيضاً نقولها لعضو هيئة التحقيق الإدعاء العام .

قطعية الحكم

وقال" د.السواجي" إن هذا التقرير الذي تم رفعه إلى مجلس الشورى حول الجريمة الأخلاقية في المجتمع السعودي يحتاج إلى إعادة نظر؛ كون أن التعريف الصالح للجريمة هو كل فعل خالف الشرع والنظام وثبت بحكم مكتسب القطعية؛ لأنه ليست كل دعوى تقدم دعوى صحيحة سواءً مثل المدعي العام الحق العام فيها أو المدعي الخاص أدعى بحقه، فلابد أن يكتسب الحكم القطعية، والقطعية كما هو معروف تكتسب بثلاثة أمور: أن يقرر طرفا الدعوى الاقتناع بالحكم، أو أن تمضي المدة القانونية، أو أن يصدق الحكم من محكمة الاستئناف؛ وعند إذٍ يكون الحكم صالحاً لإدراجه تحت الجريمة الأخلاقية، أما أن ينظر إلى العدد ودخوله دون أن يكون الحكم مكتسب القطعية فهذا يعتبر من الإدعاء، والإدعاء لا يكون إلا بدليل ثابت، مؤكداً على أن الجريمة الأخلاقية -بالنظر لظاهر المجتمع ولله الحمد- تكاد تكون عند مقارنتها بالمجتمع الغربي قليلة جداً،وهذا شيء ملموس .

رد نظامي

ويضيف "د.المشيقح" إذا كانت هيئة التحقيق والإدعاء العام عندها مصطلح للجريمة وضعته وأعطت هذه الأرقام وفق مصطلح دقيق، فأنا أقول يجب أن نعمل جميعاً على قدم وساق لمعالجة هذا الوضع .

بينما يؤكد "د.السواجي" ضرورة وجود مصطلح للجريمة يستبعد من خلاله ما ورد في هذا التقرير مما سمي تسمية بالجريمة الأخلاقية وهو ليس صحيحاً، حيث أن المادة الثالثة من نظام الإجراءات الجزائية قد أشارت إلى أنه لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلاّ على أمر محظور ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً، وبعد ثبوت إدانته بعد محاكمة تجرى وفقاً للوجه الشرعي؛ ولذا يتبين أن المادة اشترطت ثلاثة شروط أولاً أن يكون على أمر محظور معاقب عليه شرعاً ونظاماً، وثانياً أن تكون المحاكمة وفق الشرع والنظام، وثالثاً أن يكتسب الحكم القطعية كما هو معروف، مشيراً إلى أن عدا ذلك يعتبر غير ثابت ولا يندرج تحت العدد الوارد في التقرير .

د. السواجي: نظام الإجراءات الجزائية غير شامل ويحتاج إلى إعادة نظر لمساعدة «القضاة «

تقرير مؤسف

وبين "د.الرميح" إن ارتفاع أعداد الجريمة الأخلاقية في التقرير ليس نتيجة ارتفاع فعلي في الجريمة الأخلاقية بحد ذاتها، إنما هي نتيجة ارتفاع في أعداد البلاغات أو ردود أفعال تؤخذ بسطحية ثم تكتب .

وقال: "إن هناك إشكالية في تعريف الجريمة الأخلاقية، وبالتالي لابد من تعريف واضح للجريمة الأخلاقية، وهذا لا يعني براءة لتلك التصرفات لكنها من المؤكد ليست جريمة أخلاقية؛ إنما هي سلوكيات أخلاقية خاطئة يعاقب مقترفها إذا كان عاقلاً مدركاً ."

وأضاف:" إنه من المؤسف أن هذا التقرير قام بتجميع تلك المخالفات وسماها جرائم أخلاقية، ومن هنا أصبح لدينا مشكلة بالمفهوم وليس بعدد الجرائم"، مشيراً إلى أنه ينتج عن ذلك تخويف للناس من مجتمعنا وترقب من المتابعين في الخارج .

أهمية التقنين

وقال "د.السواجي": إن التقنين مهم جداً ليتبين نوع الجريمة، كما يجب أن تكون الجريمة مربوطة بصدور الأحكام، كما أن دخول الدعاوى للشرطة ومن ثم إحالتها إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام تسمى بالنظام الوضعي شكاية، وربما تكون دعوى كيدية، وربما لها أغرض أخرى وربما تكون غير صحيحة ولكن ثباتها شرعاً هو المعول عليه .

د. الرميح: «قاعدة سد الذرائع» يجب أن لا تجني علينا بإثارة الشك والريبة بين أفراد المجتمع

سوء الظن
وحول دور مبدأ قاعدة سد الذرائع في حياتنا اليومية وأثرها في ارتفاع وتيرة الشك تجاه سلوكيات المجتمع، أوضح "د.أبالخيل" إن قاعدة سد الذرائع هي قاعدة معتبرة في الشريعة وهي مسألة إجماع عند العلماء من حيث أصل القاعدة، لكن الإشكال في تطبيقات القاعدة؛ فالعلماء حينما تحدثوا عن قاعدة سد الذرائع قالوا أنها تطبق في المصالح الراجحة أو في المفاسد الراجحة؛ لكن لا يمكن أن نطبقها في المصالح المتوهمة؛ كأن نقول إنه لا جوز بيع العنب حتى لا يتخذ خمراً.
وقال:"إننا حينما نوسع دائرة تطبيقات القاعدة حتى تصل أحياناً إلى أن تضيق دائرة المباح وتجعل دائرة المباح أكثر من دائرة الحرام؛ رغم أن دائرة المباح كما هو معروف في الشريعة هي أوسع الدوائر، أما دائرة الحرام فهي أقل وهي الاستثناء ودائرة المباح هي الأصل، وحينما نوسع هذه الدائرة بغير وعي وبغير تطبيق أصولي صحيح للقاعدة فنحن حين إذ سنتجاوز إلى باحة المباح لنضع فيها شيئا من الحرام"، مؤكداً على أن تحريم الحلال مثل تحليل الحرام لا فرق بينهما وكلاهما وصفهما الله عز وجل بأنه افتراء عليه بالكذب .
وأضاف:"إن لدينا رؤية فيها نوع من التشاؤم للمجتمع، وأحياناً تغليب سوء الظن على حسن الظن مع مجتمع محافظ ومتدين بالفطرة، كما أن لدينا مشكلة في قضية الجرائم الأخلاقية من أنها في الغالب أنها تدور على الشباب، ولهذا نقول إن لدينا مشكلة في التعاطي مع الشباب بمعنى أننا نعاملهم أحياناً بسوء الظن أو بنظرة مرتابة، وأن الأصل في الشباب حدوث الجريمة حتى يثبت غيره وهذه إشكالية ."
سد الذرائع
بينما يرى" د.الرميح" أن قاعدة سد الذرائع يجب أن لا تجني علينا من خلال إثارة الشك والريبة في الناس في مجتمعنا المعروف عنه أنه مجتمع خير وعفيف، ولكن للأسف الشديد بعض الناس يصطادون في الماء العكر .
وقال:"لن نستطيع أن نوجد مجتمعا ملائكيا مهما عملنا، حيث سيظل المجتمع هو المجتمع والانحرافات سوف تبقى كما هي، ولكن من الخطأ تضخيم الصورة من خلال تهويل الأرقام؛ بهدف حث المجتمع كي يرجع إلى الفضيلة أو يزداد تمسكاً بها، وهذا من الخطاء، وبالتالي يجب أن نكون منطقيين في الأرقام التي يتم نشرها عن القضايا الأخلاقية، وأن لا ننشر أرقام تخيف المجتمع وإذا نشرناها يجب أن نقوم بتفصيلها وتصنيفها ."
التحري والدقة
وفي إطار ما تشكله الجريمة الأخلاقية من وصمة عار ملازمة للمنسوبة إليه داخل أسرته والمجتمع، مما يتطلب من جهات القبض مستوى رفيعا من التحري والدقة قبل إلصاقها بالمتهم، قال"د.الرميح": إن مشكلة القضية الأخلاقية أنها في الغالب لا تتعدى طرفين، ونشرها ليس مصيبة على الشخص، بل تكون مأساة أحياناً على الأسرة كلها؛ ولذلك كثير من الناس لا يبلغون عن الجرائم الأخلاقية، وكثير من المؤسسات تدفن الجريمة الأخلاقية، أي لا تحب الإبلاغ عنها ولكن يجب أن نعترف أيضاً أن الغالبية العظمى للقضايا الأخلاقية عندنا هي أخطاء سلوكية، وأن التحري فيها يتطلب تصديق المدعي في أكثر الأحوال نظراً لكونها تعتمد السرية والحذر .
تفاوت بين القبض والتحقيق
وفي إطار الملاحظ من تفاوت بين تقارير جهات القبض وجهات التحقيق؛ بدليل أن بعض تلك القضايا الأخلاقية لا ترقى إلى مستوى جريمة، بل تحصل على البراءة أحياناً، أوضح" د.المشيقح": هناك ما هو أكثر من ذلك؛ وهو تفاوت أحكام القضاة، بينما يرى "د .السواجي" أن تقنين الأحكام في نظام الإجراءات الجزائية حينما يُنظر إلى الفعل والعقوبة؛ تجد أن هذه المواد قريبة جداً، ولو جعل نظام الإجراءات الجزائية أشمل وأعم لجعل القاضي يسير وفق ذلك؛ أي أن شمول نظام الإجراءات الجزائية لبعض الأحداث مهم جداً، حيث إنه قاصر على بعضها، كما أن أصحاب الفضيلة نظرهم يكون على الاجتهاد، رغم أن الاجتهاد مصدر، ولكن التقنين له دوره في مساعدة القاضي على استنباط الحكام وأن تكون صائبة لمن قام بالفعل .
وعن دور نظام الإجراءات الجزائية في معالجة القضايا الأخلاقية، قال"د. السواجي :"إن نظام الإجراءات الجزائية غير شامل، ويحتاج إلى إعادة نظر لمساعدة القضاة في استصدار الأحكام وفي مجانبتها للصواب وعدم الاختلاف في الأحكام .
كيف نصنف «المعاكسات» جريمة أم سلوك يحتاج إلى تصويب؟ وما شروط «القضية الأخلاقية»؟
حلول ومقترحات
وقال "د.الرميح" إنه من أجل تقليل هذه الأرقام غير الواقعية في تقارير الجرائم الأخلاقية؛ فإن الأمر يتطلب إيجاد صف ثان بين هيئة التحقيق والإدعاء العام وبين المحاكم على شكل قاض أسري، بحيث ينهي الكثير من القضايا قبل أن تصل إلى القضاء الرسمي، مؤكداً على أنه ليس في صالح الطرفين المتخاصمين صدور حكم شرعي بحقهما يؤدي إلى التأثير على سمعتهما؛ ما لم توجد جريمة كاملة الأركان ومثبتة شرعاً فإنه من الواجب أن لا تدخل ضمن تلك القضايا المحالة مباشرة إلى القضاء الرسمي .

وأكد "د. المشيقح" على أنه يجب أن تلزم هيئة التحقيق والإدعاء العام بأن لا ترفع إلى مجلس الشورى أي قضية ما لم تثبت فعلاً أنها أخلاقية وأتخذ الحكم الشرعي فيها مائة بالمائة، فيما أكد "د.السواجي" أن الرفع من غير المحاكم يعتبر رفعاً غير صحيح؛ لأن الدعوى لابد أن تكون ثابتة شرعاً وثبات الدعوى لابد أن يكون داخل أروقة المحكمة، وبالتالي لا يصدر تقرير من خارج المحاكم ويعتد به؛ لأن هذا طور الشكاية أو الشكوى أو النظر القابل للرد، سواءً لأعمال الدعوى أو ردها؛ فلذلك المعول عليه ما يصدر من المحاكم وهو مكتسب القطعية لا ما يكون من جهات الضبط أو من هيئة التحقيق أو من غيرها، حيث أنه يكون قابلا للإثبات أو النفي .

وقال "د.أبالخيل" إن هذا التقرير مقلق في المجتمع؛ إذا اعتبرنا أن الجريمة على هذا النوع، وهذا التفشي في مجتمعنا، وأن الجريمة الأخلاقية سور أو حصن يمكن تجاوزه بسهولة خاصة أن مجتمعنا مجتمع محافظ ومتدين .

وأضاف "د.السواجي" أن من الآثار السلبية لهذا التقرير أنه صور المجتمع السعودي بأنه "مجتمع شهواني" غير متقيد بضوابط، إلى جانب التحريض على نفور المجتمع الخارجي من المجتمع السعودي، واهتزاز الدور الريادي الذي تقوم به المملكة حينما يتم إبراز هذه الأمور، وإتاحة الفرصة للمغرضين للنيل من المملكة عن طريق هذا التقرير، والنيل من الشريعة الإسلامية كون المملكة المثال المحتذى في تطبيق الشريعة .

وأشار "د.الرميح" إلى أن هذا التقرير يغالط واقع الإنسان السعودي الذي عرف عنه أنه في أغلبه مجتمع مثالي، ومحافظ بدرجة كبيرة، فكيف نقلب الصورة المثالية للإنسان السعودي رجل أو امرأة ونصفه بأنه إنسان شهواني؟ .

وقال: "إن هذا التقرير لم يكن دقيقاً"، متمنياً إعادة هذا التقرير إلى الجهة التي أصدرته ليطلب منها تحديد معني الجريمة الأخلاقية التي يقصدونها في هذا التقرير وتفنيطها على أنواعها .

وأضاف "د.السواجي" أن الجريمة الأخلاقية تثبت بدليل شرعي، وأن الإنسان المسلم الأصل فيه البراءة ما لم يثبت غير ذلك بدليل قطعي واضح الدلالة، والأصل أيضاً أن الدليل الظني لا يرتقي إلى بناء الحكم عليه ويعتبر من الحيثيات التي لا يبنى عليها الحكم، موضحاً بما أن هيئة التحقيق والإدعاء العام هي الجهة التي قامت برفع التقرير إلى مجلس الشورى فهذا دليل على عدم صحة التقرير؛ لأن هيئة التحقيق طورها التحقيق وليس إثبات الأحكام .

مبدأ الستر.. «لحيته تقطر خمراً !«

يكفي التفتيش على «الجوالات» بطريقة استفزازية !

انتقد «د. المشيقح» -خلال مداخلته في الندوة- بعض جهات القبض التي تبالغ في إجراءات وممارسة القبض على الأشخاص، وقال: «حينما يتم القبض على شخص ما؛ فإن أول ما يتم البحث عنه هو جواله، وتفتيش أوراقه الخاصة؛ بحثاً عن الدليل بأسلوب غير مقبول، ويمثل تجاوزاً لخصوصية الآخرين، متسائلاً: لماذا يتم البحث في خصوصيات الآخرين بهذه الطريقة الاستفزازية؟ .

واستدل في حديثه على الشخص الذي جيء به إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت لحيته تقطر خمراً، فقال الرسول: «هلا سترتم على صاحبكم»؟ .

وقال: «لو أننا تعاملنا بهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم في الستر على الناس؛ لما جاءتنا هذه الأرقام المأهولة والمخيفة في تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام«، مطالباً التفريق بين إنسان قُبض عليه في خلوة مع امرأة وعمل بها الزنا وهذه جريمة، وإنسان آخر مجرد أن عواطفه جرته إلى الحديث مع امرأة بالهاتف أو معاكسة فتاة في السوق وهذا سلوك خاطئ يحتاج إلى تصويب .

٤٤ألف متهم في ٢٨ ألف قضية أخلاقية خلال عام

كشف تقرير صادر عن هيئة التحقيق والادعاء العام أن قضايا العرض والأخلاق وصلت إلى (٢٨٥٤٠) قضية في المملكة خلال العام المنصرم، وتشمل هذه القضايا كلاً من حالات" الزنا" و"اللواط" و"الخطف" و"التحرش"، بالإضافة إلى "الخلوة غير الشرعية"، وبلغ عدد المتهمين في هذه القضايا ٤٣٧٩٦ متهماً .

واستوقفت الأرقام الكبيرة والنسب المطردة في قضايا العرض والأخلاق لجنة الشؤون الإسلامية بمجلس الشورى، وقالت بعد دراستها للتقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام:"إن الزيادة في القضايا التي تباشرها الهيئة تشكل خطراً على الاستقرار في المستقبل، وعلى واقع الأجيال الحاضرة والمستقبلية من الجنسين"، مطالبة بتظافر الجهود نحو تشخيص الجرائم والجنح، ودراسة أسبابها ومسبباتها، سواء داخلية أو خارجية، ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة حيالها - وهل تعد مجدية في قطع دابر الإجرام والإفساد أم لا-، على أن يكون ذلك وفق أسس علمية وشرعية وحضارية وعلى مستويات مختلفة، تبدأ من هيئة التحقيق والادعاء العام، ثم وزارة الداخلية بحكم إشرافها ومرجعيتها، وبالتعاون مع مراكز البحوث والجامعات وأخذ ذلك مأخذ الجد والسرعة فيه .

مقترحات وتوصيات
-التقرير المرفوع من هيئة التحقيق والادعاء العام إلى مجلس الشورى بشأن القضايا الأخلاقية بالمجتمع السعودي، يجب ألا يعتد به لأنه صدر من جهة رافعة للقضايا وليست جهة ناظرة ومصدرة للأحكام .
-التقرير يفتقر إلى تعريف الجريمة الأخلاقية، ومن أجل ذلك جاء بهذا العدد الكبير .
-الإجمال في التقرير وعدم التفصيل فيه أوجد تداخلاً في نوع الجريمة .
-التقرير لم يراع ما ورد بنظام الإجراءات الجزائية بمادته الثالثة وغيرها من المواد .
-الفعل لا يكون مستحقاً للعقوبة إلا بثلاثة شروط، وهي: أن يكون على أمر محظور معاقباً عليه شرعاً ونظاماً، وأن المحاكمة وفق الشرعة والنظام، وأن يكتسب الحكم القطعية .
-وجود ضعف في ضوابط تقديم الدعوى أدى إلى كثرة المرفوع من القضايا .
-عدم شمول نظام الإجراءات الجزائية في معالجة ما تم تقديمه من شكاوى .
-ينبغي على مجلس الشورى عدم قبول ما يرفع إليه من تقارير مشابهة، إلاّ أن تكون من جهة لها حق مسوغات الرفع .
-ينبغي مساءلة هيئة التحقيق والادعاء العام على جرأة رفع هذا التقرير إلى مجلس الشورى .
-ضرورة أن يكون نظام الإجراءات الجزائية شاملاً لما يعرض من شكاوى .
-على كافة المعنيين الذي يقومون بتقديم هذه التقارير أن يكون لديهم الحس الوطني، حيث إنه يبنى على هذه التقارير أمور كثيرة قد تمس أمن المجتمع وسمعته .

القبض على مواطن وسودانيين في قضية وفاة الخادمة الآسيوية بمستشفى عسير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٧٨٦

عبدالرحمن القرني - عسير
تمكنت شرطة منطقة عسير ممثلة في إدارة التحريات والبحث الجنائي من القبض على الأشخاص الذين قاموا بإحضار العاملة المنزلية المتوفاة بمستشفى عسير المركزي، على الرغم من غموض القضية، وعدم وجود معلومات دقيقة تدل على هؤلاء الأشخاص. لكن تم التوصل إليهم، وهم مواطن صاحب مكتب خدمات عامة بمحافظة خميس مشيط بعمارة بن نابت بحي الخالدية، واثنان آخران سودانيان.
وقال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير العقيد عبدالله عائض القرني إنه لم يتبين حتى تاريخه وجود شبهة جنائية حول وفاة تلك العاملة، وقد وجه مدير شرطة منطقة عسير اللواء عبيد بن عباد الخماش إلى التحقيق في القضية من جميع جوانبها، ومعرفة ملابسات الوفاة، وأسبابها. هذا ولا يزال التحقيق جاريًا. الجدير بالذكر أن الخادمة الآسيوية قد أحضرها إلى مستشفى عسير المركزي بتاريخ: (٢٠محرم١٤٣٢)، لكنها توفيت أثناء محاولة الأطباء إسعافها في قسم الطوارئ بالمستشفى، بعد انسحاب مَن أحضرها خلسة.

الجيراني ل الرياض: الدائرة تلقت ٢٦١١ معاملة ومنحت ٣٢ ولاية وقف جديدة

العنف الأسري يستحوذ على ٣٠٪ من معاملات دائرة الأوقاف في الأحساء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/04/article591502.html

القطيف - منير النمر

كشف القاضي في دائرة الأوقاف والمواريث الشيخ محمد الجيراني بأن الدائرة تلقت العام الماضي ما نسبته ٣٠ في المئة من قضايا العنف الأسري، مؤكدا ل "الرياض "بأن مشاكل عدة تمكنت الدائرة من حلها، منها نجاحات حققتها لجنة إصلاح ذات البين، إذ تم إغلاق ملفات نحو ٤٠ في المئة من القضايا المتعلقة بالطلاق في محافظة القطيف والتي حافظت على نسبتها (١٠ في المئة .).

وأبان الجيراني أمس بأن سبعة في المئة من حالات الطلاق تحدث في فترة الخطوبة، ويعود ذلك لعدم توافق الزوجين المخطوبين قبل الدخلة، وعن المعاملات التي ترد للدائرة قال: "تلقينا ٢٦١١ معاملة، و٦٤٣ معاملة صادرة"، مضيفا "إن معاملات حصر الإرث شملت ٥٩٧ معاملة، وهناك ٣٢ ولاية على وقف"، مشيرا إلى أن الدائرة أصدرت ٤٨٠٠ عقد زواج، و٧٥٢ حالة طلاق، فيما سجلت ٢٤ حالة رجوع. وانتقد الجيراني وكلاء الطلاق بقوله: "إن بعضهم ليس لديه إلا أن يجري الطلاق من أجل الفوز بمبلغ مالي يمنحه المطلق"، مشيرا إلى أن الدائرة خطت خطوة غير مسبوقة من طريق تعليم المطلق وتسهيل إجراء الطلاق من دون حضور وكيل. واستدرك "إن رغب المطلق بالوكيل الشرعي فله الحق في ذلك ."

ورأى بأن أرقام الدائرة تمثل أهمية اجتماعية للباحث الاجتماعي في المحافظة، إذ يمكنه أن يستفيد منها ويبني أبحاثه الاجتماعية وفقا لها، وعن أسباب زيادة الطلاق في المحافظة قال: "إن من ضمن الأسباب المهمة عدم قيام الزوجين بالواجبات الزوجية الكاملة والصحيحة، كما أن الانفتاح على ثقافات العالم المختلفة أسهم في حدوث حالات طلاق في المتجمع، وبخاصة أن المجتمع يعتبر محافظا على عاداته وتقاليده، وهي صفة عامة في المجتمع السعودي."

طلاب وطالبات نجران يواصلون الغياب بسبب غبار الكسارات

ارتفع عددهم إلى ٣٣٢ طالباً وطالبة والأرصاد تتحفظ

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥٩٩٠&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ١:٣٨ AM ٢٠١١-٠١-٠٤

في الوقت الذي واصل طلاب وطالبات نجران تغيبهم أمس ولليوم الثالث على التوالي عن الدراسة ، عمد عدد من أصحاب الكسارات المخالفة إلى مواصلة العمل خارج الدوام الرسمي للإدارات الحكومية وفي أوقات متأخرة من الليل.

وتزايد عدد غياب الطلاب والطالبات في مدارس المنطقة حيث ارتفع من ٣٠٣ إلى ٣٣٢ بعد أن قرر أولياء أمورهم منعهم من الدراسة حفاظا على صحتهم من أضرار غبار الكسارات وأبخرتها السامة .

وأكدت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن إحصائية غياب الطلاب والطالبات أمس بلغت ٢٢٨ طالبا بمدرسة سايلة غزال الابتدائية والمتوسطة من أصل ٣٧٠ طالبا و١٠٤ طالبات بمدرسة سايلة غزال الابتدائية للبنات من أصل ٢٣٥ طالبة.

وطالب أولياء أمور الطلاب والطالبات الجهات المعنية بإيجاد حلول عاجلة لمشكلة تجاوزات الكسارات المخالفة التي باتت تشكل معاناة كبيرة للأسر والأطفال وكبار السن بسبب سحب الغبار الكثيفة التي جلبت أمراض الربو والتهابات الجهاز التنفسي للقاطنين في قرية سايلة غزال والقرى المجاورة لها.

وأرجع أولياء الأمور توقف أغلب الكسارات المخالفة خلال اليومين الماضيين عن العمل في أوقات الدوام الرسمي للإدارات الحكومية المعنية بالأمر ولجوئها لاستكمال عملها في أوقات متأخرة من الليل، تحسبا لخروج اللجان الميدانية التي سوف تقيم حجم الضرر وموقعه ومدى مخالفته للتعليمات والاشتراطات المبلغة .

من جهتها، واصلت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تحفظها أمس في التعليق حول مشكلة الكسارات بنجران وذلك بعد أن وعد المتحدث الرسمي حسين القحطاني بإصدار بيان حول ذلك الأمر، حيث آثار هذا التحفظ استغراب الأهالي المتضررين من تخلي هذه الجهة التي من مهامها الرئيسة الحفاظ على البيئة من الملوثات.

الصحة تستعجل تأمين الأساور الأمنية لمستشفى الولادة في المدينة

فتيحي يؤكد أن النظام يحد من حوادث خطف المواليد أو تبديلهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٠٣٩&CategoryID=٣

المدينة المنورة:سفر العزمان ٢٠١١-٠١-٠٤ ١:٥٦ AM

علمت "الوطن" أن توجيهات وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة حيال مشروع الأساور الأمنية للمواليد قد استثنت مستشفى الولادة والأطفال بالمدينة المنورة، من خلال سرعة تأمينه بتلك الأساور خلال الشهرين المقبلين، وذلك بعد أن شهد أواخر الشهرالمنصرم حادثة اختطاف طفل حديث الولادة من داخل أروقته، ومن تحت كاميرات المراقبة، القضية التي شغلت الرأي العام وحظيت بمتابعة مستمرة من قبل النائب الثاني وزير الداخلية، ونائبه حتى قبض على الجناة، وعاد الطفل إلى أحضان أمه بعد نحو ٨٠ ساعة من لحظة تعرضه للاختطاف.

ويأتي تعميد الدكتور الربيعة والذي أنفردت" الوطن "بنشره أمس للجهات المعنية في الوزارة بتأمين أساور ممغنطة أمنية توضع في معاضد الأطفال حديثي الولادة بجميع مستشفيات المناطق من خلال إدراجها على مرحلتين ضمن أولى مناقصات مشاريع الوزارة لهذا العام ١٤٣٢.

وتشير مصادر في وزارة الصحة لـ"الوطن" إلى أن الأساور ستكون ذات مواصفات عالية الجودة، وبتقنيات متميزة يمكنها أن تطلق أصوات إنذار لحظة خروج المولود من القسم، كما أن التوجيهات شددت على العمل على تطبيق التعميم الصادر من وزير الصحة في ١٤٣٠/٤/٢٦ بناء على برقية وجهها المقام السامي برقم" ١٩٤ / م ب" لوزير الصحة والذي نشرت "الوطن" تفاصيله وبنوده ١٧ "بنداً" لمواجهة تلك الحوادث في مستشفيات المملكة في عددها الصادر ١١/١٢/٢٠١٠.

وذكرت المصادر أن تكلفة تركيب النظام في مستشفيات الولادة والأطفال في جميع مناطق المملكة والذي لا يتجاوز عددها ٨٠ مستشفى لا تتجاوز قيمته مليون ريال في كل مستشفى شامل للصيانة، معتبرة أن تلك الجهود من أجل المساهمة في تعميم هذه الأنظمة الإلكترونية في المستشفيات والهادفة في النهاية إلى حماية الطفل أو اختلاط الأنساب .

في حين علق رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمستشفى المركز الطبي الدولي بجدة الدكتور وليد فتيحي على الإجراء بأنه من الإجراءات الإيجابية في الحد من حوادث اختطاف وتبديل الأطفال بالمستشفيات.

وقال الدكتور فتيحي في حديثه لـ"الوطن" إن مستشفى المركز الطبي الدولي بجدة يعد أحد المستشفيات الرائدة في تطبيق هذه الإجراءات، موضحا أنه شرح في وقت سابق نظام مراقبة وحماية الأطفال حديثي الولادة " الأحضان والقبلات" للعديد من الجهات الاعتبارية من منطلق المسؤولية الدينية والاجتماعية؛ للمساهمة في القضاء على ما ظهر مؤخرا من بعض حوادث خطف الأطفال من المستشفيات.

الصقيه: المشروع يضيف لديوان المظالم نقلة تقنية جديدة

ديوان المظالم يبدأ تطبيق مشروع القضاء الالكتروني والخدمات الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٥
http://www.alriyadh.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article٥٩١٥٠١.html

الرياض - أسامة الجمعان

بدأ ديوان المظالم ممثلاً بإدارة تقنية المعلومات في تطبيق مشروع القضاء الالكتروني والخدمات الإلكترونية التي ستساعد على سرعة الإنجاز في جميع المعاملات .

صرح بذلك المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام القاضي الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، مبيناً أن المشروع التجريبي في الدوائر التجارية في الديوان تم إطلاقه وجرى إصدار ما يزيد على ثلاثين حكما من خلاله، ويتمثل هذا المشروع في تقديم الطلبات للديوان إلكترونيا من خلال إدارة الدعوى والأحكام على أن يكون لاحقا عبر البوابة الإلكترونية .

كما يتضمن عددا من الخدمات القضائية مثل: طلب قيد دعوى، وطلب النظر في قضية مشطوبة، وكذلك طلب رد القاضي أو تنحيه، وطلب الاطلاع على ملف القضية إلكترونياً، وتوزيع الدعوى على القضاة إلكترونياً، وكذلك إدارة الجلسات القضائية إلكترونياً، واستعراض ملفات القضايا من أصحاب الصلاحية، وإخطار أطراف القضية والعاملين عليها بالمواعيد عن طريق النظام والبريد الالكتروني ورسائل الجوال، كما يشتمل النظام على التأكد من هوية مقدمي الطلبات والسجلات التجارية الخاصة بالشركات بعد انتهاء عملية الربط مع الجهات والوزارات المختصة، وتوحيد النماذج في الشكل والمضمون آليا عن طريق النظام .

وبين الصقيه أن المشروع سيقوم بتوفير بيانات إحصائية دقيقة عن القضايا الموجودة في الديوان مما يسهل عملية الرقابة على الأداء وقياسه، كما يسهم في تزويد إدارة التفتيش القضائي بتقارير تصدر من النظام إلكترونيا، كما يوفر الوثائق النظامية والأحكام المنشورة للمعنيين عن طريق الربط بنظام المعرفة .

وألمح المشرف على إدارة العلاقات والإعلام أن المشروع يخدم منسوبي الديوان كما يخدم القطاع الحكومي والخاص وجميع عملاء الديوان .

ومما يتضمنه المشروع ما يتعلق بتخطيط موارد الأعمال والذي سيسهم في تقديم الخدمات للموظفين ومتابعة المعاملات داخل الديوان إلكترونياً، حيث ستسجل المعاملة إلكترونياً وتدخل جميع مرفقاتها إلى الأنظمة وبعد ذلك يتم إرسالها للإدارة المختصة بصفة إلكترونية .

أما خدمات القطاع الحكومي فسيقدم المشروع عدداً من الخدمات التي تضمن الاتصال الإلكتروني وتبادل المعاملات والمخاطبات إلكترونيا مع تلك الجهات والوزارات والمؤسسات العامة .

أما خدمات القطاع الخاص فتشمل الإعلان عن المنافسات العامة من خلال البوابة الإلكترونية واستكمال كافة الإجراءات من مثل تسديد رسوم شراء كراسة المواصفات عن طريقة نظام سداد والتحقق من شروط التأهيل والتصنيف الخاصة بالمقاولين بعد الربط مع الجهات ذات العلاقة .

واختتم الصقيه تصريحه مبينا أن مشروع (نظام المعرفة) سيخدم القضاة والمتعاملين مع الديوان للربط بين السوابق القضائية والوثائق النظامية بشكل مباشر ما يسهل الوصول للأنظمة واللوائح والقرارات ذات الشأن .

كما سيتم إجراء تحديث كامل لمركز المعلومات الحالي الذي سيكون بحول الله مركزا احتياطياً، وكذلك بناء مركز معلومات متكامل بأحدث التقنيات.

تمديد الابتعاث و عفو سجناء قطر و الموازنة التاريخية... أصداء إيجابية لدى المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219746

الرياض - ماجد الخميس

لقي عديد من القرارات الحكومية والخارجية أصداء إيجابية بين أفراد المجتمع خلال العام الميلادي المنصرم، بدءاً من موافقة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠، على تمديد فترة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمدة «خمس سنوات»، قادمة اعتباراً من العام المالي ١٤٣١ / ١٤٣٢، بهدف رفع كفاءة أبناء الوطن وبناته وتزويدهم بشتى أنواع المعارف والعلوم في مختلف التخصصات والتطبيقات العلمية والنظرية من مختلف جامعات الدول المتقدمة، بحسب المسؤولين في وزارة التعليم العالي.

وفي يوم ٢٦ أيار (مايو) ٢٠١٠، أطلق سراح عدد من السجناء السعوديين الموقوفين في قطر، بعد أن طلب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، العفو عنهم. وقد استجاب أمير قطر لطلب خادم الحرمين الشريفين ووجه بالعفو عنهم وتم بالفعل إطلاق سراحهم. وكان حُكِم في مايو ٢٠٠١على ١٩ متهماً بالإعدام، لم ينفذ منها أي حكم. كما صدرت أحكام أخرى بالسجن المؤبد ضد عشرين آخرين وتمت تبرئة ٢٩ متهماً في القضية ذاتها.

كما شهد العام ٢٠١٠، حدثين مهمّين في أماكن مقدسة لدى المسلمين، الأول تدشين ساعة مكة في ٢٠١٠/٨/١٢ لحظة دخول شهر رمضان في السعودية، إذ يبلغ ارتفاع البرج القائمة عليه ٦٠١ متر، وتتكون من ٤ واجهات، لتزيح ساعات عالمية عن صدارة المرتبة الأولى، والحدث الثاني الإعلان عن تدشين قطار المشاعر المقدسة في ٤ تشرين الثاني)نوفمبر) ٢٠١٠، إذ ينتظر المسؤولون السعوديون الحجاج أن يعالج مشكلات الانتقال بين عرفات والمزدلفة ومنى ويسهم في راحة الحجيج.

ولقي قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء في ١١ آب (أغسطس) ٢٠١٠، أصداء واسعة في العالم الإسلامي، إذ قال المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ: «إن القرار لم يأتِ لمنع الفتوى، بل لمنع الجاهلين ومن لا بصيرة عنده ومن لا علم عنده ممن يفتون في القضايا العامة التي كان من حقه أن يتركها للمختصين.«

وجاءت آخر الأخبار المفرحة للسعوديين قبيل نهاية العام ٢٠١٠، بعد إقرار مجلس الوزراء موازنة العام المالي الجديد، والتي بلغت ٥٨٠ مليار ريال بزيادة مقدارها ٤٠ مليار ريال عن الموازنة السابقة.

أبرز الأحداث في سطور

١٠يناير: ضربة أمنية تحبط تهريب ٨ ملايين حبة مخدرة مخبأة في «شيول.«

١٢يناير: الأمير خالد بن سلطان: شهداؤنا ٨٢ والجرحى ٣٩ والمفقودون ٢١... ويعلن تطهير قرية الجابري بالكامل من فلول المتسللين المعتدين.

١٨يناير: وزارة الداخلية تعلن هوية ثلاثة سعوديين قتلوا بانفجار أثناء اجتماع لعناصر الفئة الضالة في الخارج.

٢٣يناير: الأمير خالد بن سلطان يتفقد القوات المرابطة على الحدود الجنوبية ...ويعلن: حررنا جميع المناطق من المتسللين.

٢٥يناير: زعيم المتمردين الحوثيين عبدالملك الحوثي يعلن عبر تسجيل صوتي بثته قنوات تلفزيونية إيقاف الحرب مع المملكة والانسحاب الكامل لجميع المتسللين من كل المواقع السعودية.

١٥فبراير: وصول أول جندي معتقل لدى الحوثيين... والأمير خالد بن سلطان كان في استقباله

١٧فبراير: صدور حكم قضائي من المحكمة العليا قضى بإلغاء حكم الطلاق المميز بين منصور التيماني وزوجته فاطمة بعد أربعة أعوام من المعاناة في أشهر قضية طلاق بدعوى عدم تكافؤ النسب.
٢٨فبراير: إحراق النادي الأدبي بالجوف وتهديد رئيسه بالقتل.
٦مايو: أمين منطقة الرياض يكشف أن العاصمة لم تكن جاهزة لكميات الأمطار الكبيرة وشبكات التصريف لا تتجاوز ٣٠ في المئة.
٣مايو: وزارة الداخلية تعلن أن المطلوب على القائمة عقيل المطيري سلم نفسه ...وتعد بأخذ مبادرته في الاعتبار.
٨مايو: انتشل رجال الدفاع المدني في بيش جثتين لغريقين أحدهما مجهول الهوية والآخر لمواطن في وادي الفطيحة عن طريق أحد السيول المنقولة من خارج المنطقة.
٢٣مايو: الأمير نايف في تصريح صحافي: كميات المخدرات التي تصل الى المملكة غير معقولة، ولولا وجود المشتري لما أتت بهذا القدر.
٥يونيو: حملة السكينة في وزارة الشؤون الإسلامية تكشف أن ٤٠ في المئة من المواقع الإلكترونية والمنتديات التابعة لتنظيم «القاعدة» والمتعاطفة معها تديرها وتشرف عليها نساء.
٨يونيو: أمير «الجوف» يدوّن على مكتب مدير العمل: حضرنا ولم نجدكم بعد زيارة مفاجئة لمكتب العمل والعمال، إذ لم يكن مديره موجوداً صباح ذلك اليوم.
٩يونيو: مدير مكتب العمل في منطقة الجوف أحمد السعد، في تصريح صحافي: كنت في اجتماع في اللحظة نفسها في الغرفة التجارية مع رئيس الغرفة التجارية.
٧يوليو: شرطة منطقة الرياض ممثلة في البحث الجنائي تلقي القبض على رجل الأعمال صالح النهابي المتهم بقضايا توظيف أموال ومماطلات مالية بعشرات الملايين.
١٤يوليو: خادم الحرمين يدشّن أول سيارة سعودية «غزال ١.«
١٩يوليو: الأمطار الغزيرة تقطع الطرق وتتسبب في انهيارات صخرية وترابية وسقوط منازل في «عسير.«
٥أغسطس: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تعلن أن عدد سكان المملكة بلغ ٢٧ مليوناً بينهم ٨ ملايين مقيم.
١٦أغسطس: رحيل الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي عن عمر يناهز ٧٠ عاماً، إثر مرض عانى منه طويلاً.
٢٠أغسطس: أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز يغادر المستشفى في أميركا، بعد أن أنهى فترة العلاج اللازمة، إثر جراحة أجريت له وتكللت بالنجاح.
٢سبتمبر: الإفراج عن ٢٥ ألف سجين وسجينة بينهم وافدون، إذ يعد أكبر عفو ملكي.
٢٥أكتوبر: المحكمة الإدارية تحكم على زوج «قضية النسب» عبدالله المهدي بالسجن ٣ سنوات بعد إدانته بتزوير الأوراق.
١٣أكتوبر: مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية يطلق سراح المجموعة السادسة عشرة من المستفيدين من المركز وعددهم ١١ شخصاً.
٢٢أكتوبر: بدء تنقل السعوديين والكويتيين بالهوية الوطنية.
٨نوفمبر: الموت يغيّب وزير الإعلام الأسبق محمد عبده يماني.
٢٣نوفمبر: خادم الحرمين الشريفين يصدر توجيهات لوزارة المالية باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥ في المئة منسوبة إلى راتب الدرجة التي يشغلها الموظف ابتداءً من محرم الجاري.
٢٥نوفمبر: المتحدث الرسمي بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي يعلن إحباط مخططات في مراحل متقدمة لتنفيذ اغتيالات بحق رجال أمن ومسؤولين وإعلاميين ومستأمنين، كما أوقفت الأجهزة الأمنية المختصة خلال الأشهر الثمانية الماضية ١٤٩ ممن لهم علاقة بالأنشطة الضالة بينهم ١٢٤ سعودياً والبقية وعددهم ٢٥ من جنسيات مختلفة .
٢٤كانون الأول (ديسمبر): الأمن يردي «معتدياً» بعد أن ترجل من سيارة كان متخفياً بزي امرأة وبادر بإطلاق النار، فتم التعامل معه من رجال الأمن الموجودين في الموقع، ونتج من ذلك مقتل المعتدي والقبض على مرافقه.
الوعكة الصحية للملك عبدالله ... والرحلة العلاجية.
١٢نوفمبر: الديوان الملكي يعلن أن خادم الحرمين يعاني وعكة صحية في الظهر ونصحه الأطباء بالراحة .
١٦نوفمبر: خادم الحرمين بعد الوعكة الصحية: أنا بخير وصحة ما دمتم بخير ...وأشكر كل من سأل عني القاصي والداني وعلى رأسهم الشعب السعودي.
٢٢نوفمبر: خادم الحرمين يغادر المملكة... وينيب الأمير سلطان في إدارة شؤون الدولة.
٢٣نوفمبر: الملك يصل إلى نيويورك لاستكمال العلاج من الوعكة الصحية.

٢٤نوفمبر: الديوان الملكي: أجريت لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود جراحة في الظهر تكللت بالنجاح.
٣ديسمبر: الديوان الملكي: نجاح الجراحة التي أجريت لخادم الحرمين الشريفين لتثبيت عدد من فقرات الظهر .
٢٢ديسمبر: أعلن الديوان الملكي أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز غادر بحمد الله ورعايته مستشفاه في نيويورك إلى مقر إقامته هناك لقضاء فترة من النقاهة واستكمال علاجه الطبيعي.

توقعات بتحديد عمر الطفل بـ١٥ سنة

الشورى يعيد مشروع حماية الطفل للتصويت بعد جدل السن.. الأحد المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/05/article591764.html

الرياض عبدالسلام البلوي

إذا لم يأخذ التصويت على مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير وقت جلسة الشورى العادية التي ستعقد الأحد المقبل، فإنه حسب ما خططت له الأمانة العامة للمجلس موعداً لحسم تعريف الطفل .

ويأتي ذلك بعد أن كان عمر الطفل تحديداً، محل نقاش مستفيض وجدل واسع بين الأعضاء لدى مناقشة مشروع نظام حماية الطفل في وقت سابق، فهناك من لا يتفق مع لجنة الأسرة والشباب في نصها على أن الطفل «كل إنسان لم يتجاوز عمره الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل بموجب القانون المطبق عليه» ويرى العودة بسن الطفل إلى دون الرابعة عشرةً، بينما ضم طرف آخر صوته للتعريف السابق .

وتوقع أعضاء سألتهم "الرياض" أن تستجيب لجنة الأسرة لوجهات النظر التي تطالب بأن يكون عمر الطفل هو (١٥) سنة ليتوافق ذلك مع أنظمة وقوانين أخرى مطبقة في المملكة .

"الرياض" كانت صاحبة السبق في كشف تفاصيل المشروع ومواكبة التغيرات التي تطرأ عليه منذ بداية دراسته قبل أكثر من عامين وكان آخرها إفراد مادة تؤكد ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة الرسمية والاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها المملكة والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإساءة والإهمال .

وشددت حماية الطفل على ضمان حق المتعرض للإساءة والإهمال بتوفير الرعاية اللازمة له، ونشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإساءة والإهمال .

وحوى النظام النص على منع كل ضرر يتعرض له الطفل والحد منه كالإساءة الجسدية، والنفسية والاجتماعية، وتعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب أضرارا نفسية وصحية له، وحمايته من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي، ومن الإهمال والتقصير وعدم توفير حاجات الطفل الأساسية الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية.

مؤتمر الأخطاء الطبية : الطبيب الجاهل بمهمته قاتل نفس!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/219990

المدينة المنورة - ردينة هاشم

في الوقت الذي رفع فيه الحرج عن الطبيب الخبير في حال وقوع خطأ منه بعد اجتهاد، اعتبر عضو هيئة كبار العلماء عضو اللجنة الدائمة للإفتاء الدكتور عبدالله بن محمد الخنين الطبيب الجاهل بمهمته قاتل نفس.

وقال في مشاركته أمس (الثلثاء) في مؤتمر «الأخطاء الطبية من منظور طبي وشرعي «نيابة عن مفتي عام السعودية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ: «إن الطبيب إذا اجتهد وكان ذا خبرة فإنه لا يأثم أما إذا كان جاهلاً فيعتبر قاتلاً للنفس التي حرمها الله»، لا فتاً إلى أن الطبيب مأمور شرعاً بإجراء الفحوصات اللازمة والكشف الطبي بخبرة وعدم المجازفة بالنفس البشرية، وبيان دور الشريعة في تلافي الأخطاء الطبية من خلال محاور الوقاية والرقابة والعقاب لمن يعتدي على قتل إنسان سلم نفسه لطبيب.

وأشار الخنين إلى أهمية تأهيل الطبيب معرفياً وعملياً وعلمياً وتطوير كفاءته لإجراء العمليات الجراحية بجودة عالية، لا فتاً إلى أن جسم الإنسان ليس حقل تجارب بقدر ما هو ثقة بين المريض وطبيبه وأن للتشخيص السليم أهمية كبرى وكذلك رباطة الجأش، كما أكد أهمية العمل على تأهيل الأطباء وتنمية الوازع الديني لديهم وأهمية متابعة المنشأة الطبية للأطباء ووجوب مباشرة التحقيق في الأخطاء الطبية عند حصولها واتخاذ ما يلزم حيالها .

وكان نخبة من الخبراء في الجانبين الطبي والشرعي بدأوا صباح أمس نقاشات ثرة تمحورت حول الأخطاء الطبية من منظور شرعي، ودرسها من جميع جوانبها بغية التعرف على الوسائل الوقائية للحد منها والتوعية بالأحكام الشرعية للتعامل معها.

وفيما شدد المتحدثون في انطلاق فعاليات مؤتمر «الأخطاء الطبية من منظور طبي وشرعي» الذي تستضيفه جامعة طيبة في المدينة المنورة، على ضرورة أهمية تأهيل الطبيب مهنياً وعلمياً سعياً إلى الحد من ظاهرة الأخطاء الطبية والتقليل من حدوثها، ربط آخرون ضرورة تأهيله في مجاله بتأهيله فقهياً ضماناً لتطبيق المنهج الشرعي في مهمته الإنسانية العظيمة.

وفي مشاركته، أرجع وكيل وزارة الصحة للتخطيط والجودة والتطوير الدكتور محمد حمزة خشيم حدوث الخطأ الطبي إلى ضعف النظام أو أداء العمل الطبي، مبيناً أنه كلما كان النظام قوياً قلت تبعاً لذلك الأخطاء الطبية، مستعرضاً نظام وزارته من خلال حرصها على تطوير أداء العمل والمستشفيات والأطباء والفنيين والعاملين في المجال الصحي من أجل سلامة المرضى وتقديم خدمات ذات جودة عالية، وكذلك مراجعة نظام الأداء والقياس، مشيراً إلى أن الحكومة السعودية ظلت تولي اهتماماً كبيراً بتطوير قطاع الصحة وانتشار المستشفيات، ووضع خطة للمشروع الوطني للرعاية الشاملة لتمكين المواطن من الحصول على الخدمات الطبية من دون الحاجة للانتقال إلى المدن الكبرى. وكشف خشيم إيلاء وزارة الصحة التدريب اهتماماً كبيراً ما أسهم في تقليل الأخطاء الطبية والوصول إلى الجودة المطلوبة، إذ نفذت برامج عدة للحصول على الاعتماد الأكاديمي الطبي وغيرها من البرامج ذات العلاقة.

وفي السياق ذاته، نوه مدير جامعة طيبة الدكتور منصور النزهة بأن الأخطاء الطبية تحدث في جميع دول العالم نتيجة لوسائل التشخيص أو العلاج، لذا نظم هذا المؤتمر بهدف درس المشكلة من جميع جوانبها وللتعرف على الوسائل الوقائية للحد من الأخطاء الطبية والتوعية بالأحكام الشرعية للتعامل معها،

من جهته، أوضح عميد كلية الطب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتور عبدالقادر رضا علام أن المؤتمر يشارك فيه شرعيون وأطباء يناقشون مجموعة محاور من المنظور الشرعي للأخطاء الطبية، والمنظور الطبي للأخطاء الطبية، والعلاقة بين الهيئة الصحية الشرعية والأخطاء الطبية، والإعلام والتوعية الثقافية الطبية والأخطاء الطبية، ومناهج الكليات الصحية والأخطاء الطبية، ودراسات أكاديمية وميدانية على الأخطاء الطبية، فضلاً عن تنظيم ندوة كبرى مساء اليوم (الأربعاء) بعنوان «الأخطاء الطبية من منظور شرعي وطبي وإعلامي»، ومحاضرة لوزير العدل الدكتور محمد عبدالكـــريم العـــيسى بعنوان «الأخطاء الطبية من منظور شرعي.«

بدوره، استعرض المستشار الأكاديمي لمفتي جمهورية مصر الدكتور محمد عاشور الضرورات الخمس التي منها حفظ النفس والعقل وأهمية النفس البشرية التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وحرص الإسلام على الطبيب الحاذق وكرهه للطبيب الجاهل، الذي ينعكس ضرره على المجتمع، مؤكداً على الدور الذي يجب أن تضطلع به المؤسسات التعليمية والطبية في تطوير الأطباء وتوعيتهم من أجل المصلحة العامة، عاداً تنظيم مثل هذا المؤتمر أمراً ضرورياً في وقت كثرت فيه – بحسب قوله- الأخطاء الطبية .

على خلفية وفاة ابنته وإصابة شقيقتها بالسرطان

مواطن يقاضي صحة الأحساء بسبب الإهمال والتقصير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٧٧٧.htm

عبد الهادي السماعيل ـ الأحساء

تسبب قصور في الكشف المبكر لأورام السرطان في وفاة فتاة في عقدها الثاني وإصابة شقيقتها، رغم مراجعتهما لمستشفيات الأحساء، إثر تعرضهما لمرض غامض، ما دعا والدهما إلى رفع شكوى يتهم فيها مستشفيات الصحة بالتسبب في وفاة ابنتيه وطالب بتعويضه التعويض المناسب ومحاسبة المقصرين.

وفي الوقت الذي أكد فيه لـ «عكاظ» مدير الشؤون الصحية في محافظة الأحساء حسين الرويلي، إحالة شكوى المواطن خليفة المطوع، إلى قسم المتابعة لبحث الأسباب في التقصير، مبديا عن عدم رضاه في أي تقصير يعرض أرواح المواطنين والمقيمين للخطر خصوصا في ما يتعلق بالكشف المبكر عن السرطان، مشيرا إلى تطبيق إدارته الإجراء اللازم بحق المقصرين في حال ثبوته.

وهنا بين لـ «عكاظ» خليفة محمد المطوع والد الفتاتين، أن ابنتيه «طوعة» و «سلمى» تعرضتا لسوء الخدمات الطبية الذي قاد إلى وفاة الأولى وإصابة الأخرى بمرض السرطان، حيث كانتا تعانيان من مرض غامض لمدة ستة أشهر، أعراضه ضيق في التنفس وألم في الحنجرة والرقبة والكتف، وأضاف المطوع أنه ظل يراجع بابنتيه مستشفى الملك فهد في الهفوف ومستشفى الأمير سعود بن جلوي في المبرز، وكانتا تخضعان للتحاليل وتصوير أشعة، فيما اكتفى الأطباء بوصفات لا تتعدى المسكنات دون البحث عن أسباب استمرار المرض.

وزاد: «مع تردي الحالة الصحية لابنتي طوعة تمكنت بعد عدة محاولات الوصول إلى مستشفى الملك خالد في الرياض، الذي شخص الحالة من الجلسة الأولى إصابتهما بمرض السرطان الذي تفشى في أجزاء حيوية في جسد طوعة، حيث أكد الأطباء تدني نسبة شفائهما، مستغربين من عدم قدرة مستشفيات الأحساء من الكشف المبكر للمرض»، مشيرا إلى مراجعته مستشفى بن جلوي لمعرفة أسباب عدم اكتشافهم للمرض، وقال «علمت من الموظفين أن مختبر الأنسجة مغلق منذ أكثر من ثمانية شهور».

وذكر أن حالة ابنته طوعة ساءت في الأيام الماضية، ما دعاه إلى مراجعة مستشفى الأنف والأذن والحنجرة في المبرز الذي بدوره نقل ابنته «طوعة» بسيارة الإسعاف إلى مستشفى الملك فهد في الهفوف لتبتدئ رحلة العذاب على حد تعبيره، حيث ظلت ابنته لساعات في قسم الطوارئ نتيجة لعدم تو فر سرير شاغر، وبعد عدة محاولات تمت إحالتها إلى قسم التنويم في الدور الخاص للنساء برفقة شقيقتها، وقال: «في اليوم التالي اتصلت المرافقة بأهلها بضرورة الحضور نظرا لعدم تقديم الخدمات الطبية لشقيقتها، وعدم مباشرة الأطباء علاجها بصفة دورية، حيث بدأ بعدها العد التنازلي لتدهور حالتها الصحية».

وبين المطوع أنه سوف يقاضي صحة الأحساء لتقصيرها في الكشف عن الحالة المرضية لابنتيه، وتعويضه بثلاثة ملايين ريال نتيجة الإهمال وتردي الخدمات الصحية التي دفعت ضريبته ابنتاه، على حد قوله.

البهلال: الإسلام ضمن للمرأة حقوقها المادية

٣٠ % من السعوديات يتعرضن للإساءة الاقتصادية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/05/article591963.html

الرياض - غزيل العتيبي

نظمت وكالة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وبدعم من بنك الرياض دورة عن (حماية المرأة السعودية من الإساءة الاقتصادية) وذلك مساء أمس بالقاعة الكبرى بجامعة الأميرة نورة والتي ألقاها فضيلة الشيخ عبدالله بن فريح البهلال القاضي بوزارة العدل حيث بدأ الدورة بطرح قضية سيدة سعودية طالبت فيها الزوج بفسخ عقد النكاح بعد ان تزوج عليها وحضانة أبنائها وكذلك استعادة جميع الهدايا التي قدمتها للزوج ومن ضمنها ساعة بقيمة ١٣ ألفا وسيارة تكلفتها ١٤٠ ألفا .

وطلب من الحاضرات رأيهن في القضية وقد كانت الآراء متباينة حول القضية فهناك من رأى حق الزوجة في استرجاع كافة الهدايا بينما البعض عارض إعادتها ولكن الشيخ اخبر الجميع بان الحكم كان يقضي بإعادة الهدايا التي طلبها الزوج أما التي قامت الزوجة بإهدائها له عن طيب خاطر فلا يحق لها المطالبة بها .

بعد ذلك تحدث عن مفهوم الحماية والمرأة والإساءة الاقتصادية ثم تطرق لحقوق المرأة الاقتصادية في الإسلام وتشمل حقها في العمل والميراث والحق في الملكية والأهلية ثم تناول صور الاستغلال الاقتصادي للمرأة وهي الاتجار بالنساء وبأسماء النساء وتتضمن استغلال اسمها إن كانت غير موظفة في الحصول على تراخيص معينة لأعمال تجارية أيضا دفعها للعمل والاستيلاء على راتبها كذلك دفعها للاقتراض من البنوك واخذ جزء من المال ثم تعرضها لمساءلة البنك لها بالسداد. اما الصورة الثانية فهي الاستيلاء على الراتب أو المهر وإجبارها على بيع أشيائها الثمينة كذلك التقتير بالنفقة الواجبة شرعا مع القدرة على الإنفاق ،أيضا إساءة استخدام الوكالة الشرعية ومنع المرأة من العمل مع وجود الضرورة .بعد ذلك تناول الحديث عن أسباب الإساءة الاقتصادية ومنها العوامل الدينية والعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ايضا العوامل القانونية ثم ذكر آثار الإساءة الاقتصادية للمرأة واخيرا طرح عدداً من التوصيات لمواجهة ظاهرة الاستغلال الاقتصادي للمرأة وهي إنشاء هيئة مستقلة تعنى بحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة والتعبئة المجتمعية بشأن موضوع الاستغلال كذلك تثقيف المرأة بمالها وما عليها من حقوق كذلك دعوة وسائل الإعلام للتحذير من آثار هذه المشكلة والأخذ على يد المستغل للمرأة بتوقيع العقوبة عليه .

يشار إلى أنه سوف يستكمل الشيخ عبدالله مساء اليوم الحديث عن الحقوق غير المالية للمرأة.

عادلة بنت عبدالله: تشكيل لجنة حقوقية خاصة بالمرأة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٠٠٦٥

الرياض - سحر البندر

كشفت الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز عن تشكيل لجنة حقوقية للمرأة لتكون مرجعية لها، إذ إن هناك مظلة لترشيح النساء السعوديات لتمثيلهن في الخارج أثناء الزيارات الرسمية.

وأضافت خلال لقائها بطالبات جامعة الملك سعود في عليشة أمس: «منحني عملي التطوعي الذي استمر ١٣ عاماً فرصة لأعمل في اتجاه دعم عمل المرأة تنموياً، من خلال الأبحاث والدراسات التي يقوم بها المركز والتقارير الدورية عن تطور عمل المرأة، وكيفية التغلب على المصاعب التي تواجه مشاركتها التنموية، كما أن ممارسة العمل في برنامج الأمان الأسري جعلنا نهتم بحقوق المرأة والطفل ونشر الوعي، ومن هذا المنظور أصبحنا ننطلق للتعريف بالمسؤولية في الحماية من خلال برامج يطلقها برنامج الأمان الأسري»، مشيرة إلى تسليط الضوء على المرأة السعودية من الناحية الثقافية والتنموية والصحية والدور الكبير الذي تلعبه في تنمية المجتمع، لأنها النصف الآخر الذي يعمل على تربية الأبناء.

وذكرت أن السلاح الذي يجب أن تتسلح به المرأة في مجال العمل الخيري هو العمل الدؤوب، والإلمام بالمعلومات وحسن التواصل مع الجهات المعنية، وفي حال صعوبة الأعمال التطوعية عليها الاتجاه إلى مؤشر البحث الإلكتروني «قوقل»، مؤكدة أنها واجهت بعض التحديات المرتبطة بطبيعة العمل التطوعي، مثل عدم الاقتناع بأهميته، والمشكلات الإدارية، والمنافسات بين الجهات المعنية وتوتر العلاقات بين العاملين.

ولفتت إلى أن العمل التطوعي لا يحتاج إلى مظلة، وإنما هو غريزة داخل كل إنسان، ولا نستطيع أن نلزم الأشخاص بالتطوع، لكن يجب نشر العمل الخيري بين أفراد المجتمع، ما يجعله يتطور وتتشعب مجالاته، كونه يستقطع من الوقت، ويحتاج إلى الالتزام لتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع، أو استحداث خدمات تسهم في تطوير حياة الأفراد.

وتابعت: «يمكن أن يكون أي شخص عدو نفسه بغض النظر عن جنسه، عندما يركز على الآخرين من دون التركيز على ذاته، وعليه يجب أن تعزز الطاقات الإيجابية في المجتمع لنخرج من ضيق الآفاق، ونعمل لغد أفضل، متجاوزين العداءات الشخصية، ولا يرتبط نجاح العمل التطوعي فقط بما لدى الإنسان من مال أو جاهٍ أو علاقات .«

وكشفت الأميرة عادلة التي تتولى حالياً تأسيس تدوين السيرة الذاتية للملك عبدالله بن عبدالعزيز عن انتهائها من تدوين سيرة خادم الحرمين الشريفين في نهاية العام الحالي، إذ يتضمن المشروع جمع المعلومات والصور والقرارات الصادرة والمقالات التي كتب عنه، مشيرةً إلى أن الملك عبدالله يتمتع الآن بصحة جيدة، ويخضع للبرنامج الصحي الذي أقره له الأطباء.

من جانبها، أوضحت لـ«الحياة» عميدة جامعة الملك سعود للبنات في عليشة نورة آل الشيخ، أن ساعات التطوع للطالبات ستوثق الفصل الثاني رسمياً في سجل تقديراً للعمل الذي يقمْن به، مؤكدةً أنه خلال الفترة الأخيرة يوجد حراك اجتماعي كبير في تحمّل المسؤولية من طالبات جامعة الملك سعود.

عضو شورى يتابع حملته على ساهر : لم أتلقَّ اتصالاً من المرور يوضح الموقف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220077

الرياض - رياض المسلم

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور طلال بكري أنه لم يتلقَّ اتصالاً من أي مسؤول في إدارة المرور منذ أن وجّه انتقادات لاذعة للقائمين على تنفيذ نظام ضبط وإدارة حركة المرور آلياً (ساهر) خلال جلسة المجلس الأحد الماضي، في حين وصلت إلى هاتفه النقال أكثر من ٤٠٠ رسالة من مواطنين لمناقشته في ما ذهب إليه من سلبيات على «ساهر.«

وأضاف بكري لـ «الحياة» أمس، أنه ليس ضد أي نظام يحمي أرواح الناس، لكنه ضد آلية تطبيق «ساهر» على أرض الواقع.

وتابع: «لم أتلقَّ أي اتصال من المسؤولين في المرور الذين أتمنى أن أناقشهم حول النظام، فأنا لست ضد المرور، بل أحترمه وأحترم رجالاته كافة»، معتبراً أن عدم رد المرور عليه أو مناقشته حول انتقاده اللاذع لنظام ساهر، ربما يشير إلى أن المسؤولين في المرور متفقون مع ما ذكره أو معارضون له: «وعموماً نعمل جميعاً لمصلحة الوطن، وأنا مواطن قبل أن أكون عضواً في مجلس الشورى وأشعر بمعاناة وهموم الناس.«

واستغرب طريقة جباية الأموال في هذا النظام: «ساهر يدخل في جباية الأموال، ونحن نعرف أن أي غرامات تدخل في صندوق الدولة فقط، لكن الأمر مع هذا النظام مختلف، إذ إن جزءاً من جباية الأموال تعود للدولة وجزءاً آخر لشركة وطنية أو أجنبية، ما يعني أن هناك شريكاً لساهر من القطاع الخاص.«

وطالب بتحقيق مبدأ التساوي بين المواطنين و«النظام الجديد». وقال: «لا بد أن تكون هناك محاكم يلجأ لها المواطن المتضرر من «ساهر» في حال أخطأ في حقه، ولكن للأسف أن المواطن مدان في كل الأحوال، وكما يقال المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكن مع ساهر المواطن مدان حتى لو لم تثبت إدانته.«

وأبدى دهشته من طريقة مضاعفة المخالفات: «كيف تتم مضاعفة المخالفة في ساهر وهناك الكثير من المواطنين يعجزون عن تسديد المخالفة الأصلية في وقتها ويحتاجون إلى شهر أو شهرين أو أكثر من أجل سدادها.«

وكان بكري اعتبر في مداخلته الأحد الماضي أن لجنة فنية غير متخصصة بسنّ الأنظمة أقرّت «ساهر» وطبقته، مشككاً في هدفه المعلن المتمثل في حماية الأرواح. وتساءل: «هل نظام ساهر للتوعية وحماية الأرواح أم أنه لتصيّد الأخطاء وجباية الأموال؟»، مضيفاً أن البنية التحتية غير جاهزة لتطبيق النظام، مطالباً بإيقافه لعدم سلكه أنظمة الدولة.

المحلل السياسي والباحث المتخصص في العلاقات السعودية - التركية البروفيسور خليل اوزجان يتحدث ل الرياض:

دعوة خادم الحرمين إلى الحوار تساهم في تعزيز التعايش السلمي وتفعيل القيم المشتركة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٦
http://www.alriyadh.com/٠٥/٠١/٢٠١١/article٥٩١٧٣٦.html

حاوره - د . سامي عبد العزيز العثمان

العلاقات السعودية - التركية شهدت مؤخرا تطورا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بالدفع باتجاه استقرار وامن المنطقة، حيث تسعى تركيا لتعزيز التآزر بينها وبين شعوب المنطقة من خلال زيادة التفاعل الفكري والثقافي والاقتصادي وتدعيم الحوار السياسي مع جميع دول المنطقة ، وهو ما سيعود بالنفع على تركيا والمنطقة دون شك ، ذلك انها دولة مهمة تقع بين قارتين وتربط الشرق الاوسط وقارة اسيا بالقارة الاوروبية.. وحول الدور التركي والعلاقات بالعالم العربي واحداث المنطقة تلتقي «الرياض» المحلل السياسي والباحث المتخصص في العلاقات السعودية التركية البروفيسور خليل اوزجان لتطرح عليه العديد من المحاور من خلال الحوار التالي :

-كيف ترون دعوة خادم الحرمين الشريفين للقيادات العراقية للاجتماع في الرياض، وكيف ترون الدور التركي في هذا الخصوص خاصة بعد زيارة وزير الخارجية التركي للرياض بعد زيارته للعراق؟

*إن دعوة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هي خطوة تعتبر ذات أهمية كبيرة من أجل إنهاء الخلافات والتوترات وحقن الدماء في العراق الشقيق ونأمل أن تنجح جهود المملكة في تحقيق هذا اللقاء للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن ينهي كل الإشكالات القائمة حاليا والبدء بمرحلة النمو والاستقرار في العراق الشقيق. وهذه خطوة يجب على جميع الدول الإسلامية خاصة والعالم عامة الوقوف وراءها ودعمها والعمل على تعزيزها، فهذه البادرة من خادم الحرمين ليست غريبة وليست الأولى. ودور تركيا في المنطقة معروف للجميع خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.. فهي تريد للعراق أن ينعم بالحرية ويبني دولته القوية وأن يكون مستقراً في أسرع وقت ممكن كما تسعى السعودية لتحقيقه. وزيارة داود أوغلو وزير الخارجية التركي إلى العراق عقب دعوة خادم الحرمين الشريفين لها أهمية كبيرة، وتدل على أن تركيا والسعودية تعملان على هدف واحد وهو وحدة العراق وانهاء الخلاف الموجود بين القيادات العراقية الذي أضر بالشعب العراقي الشقيق .

وقد كانت زيارة داود أوغلو إلى العراق والرياض بناءة ومفيدة وتركزت على مناقشة الخطوة القادمة لتشكيل حكومة عراقية تضم جميع الأطراف وتضع العراق على مرحلة جديدة من الإصلاح والإعمار والتنمية .

-كيف تقيمون الدعوة المستمرة التي يطلقها خادم الحرمين فيما يتعلق بحوار الحضارات والاديان؟

*دعوة خادم الحرمين إلى الحوار بين الأديان وقبول الآخر هي دعم ثقافة الحوار بين الأديان وتعزيز التعايش السلمي بين معتنقي الأديان وتفعيل القيم الدينية المشتركة لمعالجة المشكلات البشرية. وفي نفس الوقت هي تقضي على التعصب الديني والتطرف وتتيح لكل الجوانب من معتنقي الأديان أن يفهموا بعض عن قرب بدلا من ان يعرفوا بعض عن طريق الإعلام وخاصة الإعلام الذي له أهداف ومكاسب من تصادم الأديان والشعوب.. وفي نفس الوقت هي دعوة تخدم الدين الإسلامي وتبين أنه دين سلم. لأن جميع الخلافات بين أهل الأديان تعود أسبابها إلى الكراهية الدينية. والحوار هو أهم طريق يوصل البشرية إلى الصلح والتعايش السلمي .

-مفهوم الوسطية والاعتدال.. وكيف ترون الجهود التي تدفع بهذا الاتجاه؟

*نستطيع ان نستنبط مفهوم الوسطية والاعتدال من القرآن والسنة فإن الله تعالى ميز هذه الأمة (أمة الإسلام) عن سائر الامم بالوسطية فقال سبحانه" وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا" [البقرة: ١٤٣]، والوسطية هنا تعني: العدل وسائر أنواع الفضل، والوسطية مطلب حضاري للتعايش بين الشعوب وتحالف الأمم ولمصلحة البشرية ونشر السلام في ربوع العالم .
وخادم الحرمين أكد في أكثر من موضع على الاعتدال وضرورة الالتزام به في كل مظاهر الحياة والبعد عن التطرف والغلو، ومن ذلك قوله -حفظه الله- "إن الوطن والشعب السعودي الوفي لا يقبل بديلاً عن الوسطية والاعتدال، ويرفض الغلو والتعصب بالقدر الذي يرفض به التحلل ."
مشروع الملك عبدالله لإصلاح القضاء جزء مهم من إصلاحات شاملة تستهدف راحة ورفاهية المواطن السعودي
-حققت المملكة نجاحا باهرا فيما يتعلق بمعالجة ملف الارهاب وقد بات العالم بأجمعه ينشد هذة التجربة الثرية والغنية في محاولة للخلاص من العنف والارهاب الذي ضرب العديد من دول العالم كيف ترون ذلك؟
*من المعلوم أن الارهاب هو اكبر مشكلة يعاني منها العالم برمته ونرى أن الدول الكبرى فشلت في القضاء على الارهاب وقد قدموا ما بوسعهم للقضاء عليه ولكن لم ينجحوا. ونرى ان المملكة قد تبنت استراتيجية في مكافحة التطرف والارهاب مبنية على رؤية ثاقبة ودراسات علمية وتنفيذ سليم غير الطرق التي استخدمتها الدول في محاربة الارهاب. وهذه الطريقة مبنية على فكرة المناصحة. فقد رأت المملكة أن الإرهاب عبارة عن فكر يتحول إلى فعل، فبحثت عن الجذر لا الفرع فكانت مواجهة المملكة للإرهاب مواجهة فكرية تقوم على المناصحة والإقناع للمتطرفين والمغرر بهم، رغم أنها لم تغفل الحل الأمني في الحدود التي يجب أن يكون فيها. ومواجهة الدولة للمتطرفين والمغرر بهم كانت عبر لجان المناصحة التي انطلقت كبذرة سقيت ورعيت حتى أثمرت فكان مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، والذي يعد علامة فارقة على مستوى العالم في مواجهة الفكر الضال ومناصحة المغرر بهم وإعادتهم لجادة الصواب ودمجهم في المجتمع .
-برنامج المناصحة الذي يقف خلفه سمو الامير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني وزير الداخلية كيف تقيمونه؟
*من جهود الامير نايف لمكافحة الارهاب تبنيه برنامج المناصحة ونعرف أن هذا البرنامج لقي الكثير من الاشادات العالمية وعلى رأسها مجلس الامن الدولي حيث الكل ثمن هذه الجهود في تأهيل ومناصحة الموقوفين. هذه الخبرة مفيدة وناجحة لان العلاج الفكري هو الوحيد الذي يوصل إلى الهدف المطلوب. وأن الغاية من برنامج المناصحة تكمن في تعزيز جهود إعادة المنحرف من ناحية ومنع المستقيم من أن ينحرف من ناحية أخرى. فهذا البرنامج هو حصن للشباب من هذا المرض وعلاج المرضى المصابين. لذلك فهو برنامج مؤثر وفعال وسليم .
-في كل يوم نشهد تساقطا لزمرة من مجرمي القاعدة هل هذا يعني في تصوركم ان نهاية القاعدة باتت وشيكة؟
*إذا أردنا أن نتكلم عن تنظيم القاعدة فهذه الزمرة هي أكثر إساءة للاسلام فنراهم يقتلون الابرياء عن طريق عمليات انتحارية باسم الاسلام والكل يعرف ان الاسلام يحرم قتل النفس وقتل الابرياء وإن شاء الله نهاياتهم قريبة فهم يفعلون ما يريده أعداء الاسلام. فما يعملونه ليس من الاسلام ولا يتفق مع القيم الاسلامية وهم يدمرون سمعة الاسلام والمسلمين .
-رعاية حكومة خادم الحرمين للمشاعر المقدسة وتقديم الخدمات المناسبة للحجيج وتسهيل حجهم في كل عام كيف يتم تقييمه في تركيا؟
*خادم الحرمين يوجه جل اهتمامه بالمشاعر المقدسة لتسهيل امورالحج .. فنراه قد قام بتوسعة الحرم المكي (مازال التوسيع قائما) وتوسيع المسعى وكذلك توسيع منطقة الجمرات واخيرا مشروع القطار.. فهذه المشاريع قضت على الكثير من المشاكل التي كان يواجهها الحجيج.. وخير مثال ان هذه السنة مع زيادة عدد الحجيج كان الحج ميسرا .وجميع الخدمات المقدمة نالت تقدير الحجيج .
إستراتيجية المملكة في مكافحة التطرف والإرهاب مبنية على رؤية ثاقبة.. وبرنامج المناصحة يحصن الشباب من مرض التطرف ويعالج المرضى المصابين
-مشروع الملك عبدالله لاصلاح مرفق القضاء كيف تقيمونه؟
*معروف أن مشروع الملك عبدالله للإصلاح القضائي جاء ضمن حركة إصلاحات تشمل عدة جوانب مهمة ذات علاقة بالمواطن السعودي، من هذه الجوانب المؤسسات الدينية والقضائية والتعليمية أيضا والاقتصادية وهذه الإصلاحات أرى أنها جاءت من حرص شخصي من خادم الحرمين لاعادة التوازن للعديد من المؤسسات السعودية خاصة الدينية منها والتي لها علاقة مباشرة بالمواطن، ورأيناه –يحفظه الله– يهتم على سبيل المثال بهيئة كبار العلماء، ودعم النواحي التشريعية باعتماد المذاهب السنية الاربعة التي ساعدت على دعم جانب الاجتهاد واستنباط الأحكام التشريعية ومواكبة تغيرات العصر، ولتعزيز جانب العدالة في المحاكم السعودية، أمر خادم الحرمين بإصدار نظام الإجراءات الجزائية

ونظام المرافعات الشرعية وحدد أطر مهنة المحاماة، إضافة الى إنشاء هيئة مستقلة للتحقيق والادعاء العام ومن هنا يمكن القول إن خادم الحرمين هو قائد الإصلاح للنظام القضائي للمملكة ولم يكتف بذلك، بل عمل أيضا على دعم مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز بنودها ونشر ثقافتها في المجتمع السعودي مع المحافظة على هوية الشريعة الإسلامية وخصوصيات المملكة كدولة إسلامية تحتضن الحرمين الشريفين وتطبق الشريعة في أحكامها القضائية، وقبل هذا وذاك رأينا الملك يعزز الحوارات بين الأديان السماوية في مؤتمرات عالمية تحضرها شخصيات تمثل جميع الأديان، وبشأن الإصلاح القضائي في المملكة نجد أنه لم يأت بشكل مفاجئ وإنما عبر دراسات متأنية وإحصاءات ميدانية، أكدت الحاجة الماسة لإصلاح القضاء في البلاد، وتمت الاستنارة بآراء المختصين واقتراحاتهم في طرق ووسائل تطوير النظام القضائي، وعزز كل هذا المرسوم الملكي الذي أصدره المليك بالموافقة على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم والموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم مع تحقيق كل ما يعين على ذلك، مثل توفير الكوادر البشرية المؤهلة لهذا الأمر، وإنشاء وإعداد مباني المحاكم في المملكة، وتجهيزها بكل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية، كما صدرت أوامر ملكية سامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومجلس القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا، وكل هذا يعزز استقلال السلطة القضائية، ويؤكد مبدأ التخصص عبر عدد من المحاكم مثل محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم العمالية والمحاكم التجارية والمحاكم الجزائية، وكرس خادم الحرمين مبدأ تعدد طبقات التقاضي، ويوما بعد آخر يتأكد لنا حرص خادم الحرمين على استمرار مبدأ إصلاح القضاء وفق آلية إصلاحية عامة طالت مناحي حياة المواطن السعودي، ولعلنا هنا نؤكد على دور وسائل الإعلام المختلفة في رصد ما يحدث من إصلاحات مجتمعية، وإظهار فوائدها لأفراد المجتمع، ودعوتهم لتعزيز ودعم هذه الإصلاحات السعودية .

العلاقات السعودية - التركية متميزة.. والبلدان يعملان على وحدة واستقرار العراق وإنهاء الخلاف بين القيادات العراقية

-بالنسبة لما تعرض له سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من اساءة من الدنمارك وغيرها.. هل المقاطعة هي السبيل الامثل لمعالجة تلك الجريمة ام ان الحوار هو الانسب؟

*المقاطعة ليست هي الوسيلة الوحيدة لمعالجة مثل تلك الجرائم بل الحوار هو الانسب. لان هناك الكثير من يسيء إلى الدين الاسلامي. فقضية الدنمارك عرفت واشتهرت بسبب رد الفعل من قبل المسلمين. فيجب ان ننظر في النتيجة فما كانت؟ الجواب لا شيء وقد نسينا كل ما قيل في هذه القضية. فيجب على الدول الاسلامية أن تعمل مع سلطات الدول غير الاسلامية في جميع انحاء العالم على اتخاذ الإجراءات التي "توقف استمرار الإساءة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وان تعتبر القيام بمثل هذه الاساءات تثير الكراهية والبغضاء بين البشر حيث يسيء إلى مسلمي العالم وهم مليار ونصف المليار من الناس". وعلينا نحن المسلمين وخاصة الذين يعيشون في الدول الغربية ضبط انفسنا وممارسة الحوار العاقل المفيد مع غيرنا وعلينا أن نطالب المسلمين بعدم الانجرار إلى المهاترات والمعارك الكلامية. ومنها نعرف أهمية الحوار والتعايش مع الآخرين الذي يدعو إليه خادم الحرمين.

المحكمة تتوعد جهات حكومية تتهرب من تنفيذ الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٠٠٠٥

جدة – أحمد الهلالي

توعدت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة بإغلاق الباب أمام كل من تسول له نفسه الاحتيال والهرب من تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية بذريعة أنه جهة «حكومية»، في إشارة إلى تنصل وزارة الحج مما صدر ضدها أخيراً، مطالبة إياها بأن تكون مثالاً يحتذى في معالجة الدعاوى المقامة في حقها والإجابة عنها والتزام الحدود المشروعة في الدفاع باعتبارها تمثل مركز المدعى عليه في الخصومة الإدارية، خصوصاً أن «الحكومة «تستند في تنفيذ أحكامها على الشريعة الغراء واحترام ما انتهى إليه القضاء.

وأصدرت المحكمة أخيراً، حكماً ضد وزارة الحج في القضية التي رفعتها شركة «لبيك»، تضمن إلزام الوزارة بدفع مبلغ ١٠٥,٣٦١,٣٨٨ ريالاً تعويضاً عن إيقاف خدماتها.

وأضافت: «ينبغي على وزارة الحج الترفع وعدم تجاهل الحقائق الثابتة أو إخفائها في القضية المرفوعة ضدها من شركة «لبيك» للتشغيل والتسويق، وتعطيلها تنفيذ حكمين قضائيين، ورفضها الامتثال لهما، وعدم دفع التعويضات المقررة عليها.»

وجاء عنها أيضاً أنه يجب على المدعى عليها (وزارة الحج) الامتثال لجميع الأحكام التي تصدر ضدها ووضعها موضع التنفيذ وعدم الحياد عن هذا السبيل لما يترتب على مخالفته من إشاعة للفوضى وفقدان للثقة في سيادة النظام، وهي إذ يطلب منها الالتزام بهذه الحدود فذلك لأن حسابها يثقل عن حساب الأفراد عندما يقفون مع بعضهم بعضاً موقف» اللدة» في الخصومات أو التمادي في الإنكار، الأمر الذي لا ينقص من قدر جهة إدارية في حجم «وزارة» بل يرفع من شأنها بحسبانها خصماً شريفاً في الدعوى الإدارية تبتغي الحق بتطبيق أحكام الشرع والنظام، بما يرسي مبادئ «الدولة الحقة» وتضرب المثل في احترام الأحكام القضائية.

وسبق أن وجهت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة بإبلاغ هيئة الرقابة والتحقيق لمساءلة وزارة الحج بشأن تعطيلها تنفيذ حكمين قضائيين، ورفضها الامتثال لهما، وعدم دفع التعويضات المالية التي تصل إلى أكثر من ١٠٥ ملايين ريال، إذ اعتبرت عدم تنفيذ الوزارة للأحكام الصادرة ضدها تعدياً كبيراً على الدولة والنظام، وإرهاقاً للخزينة العامة للدولة، فضلاً عن اعتباره تعدياً من شأنه ترتب مسؤولية الجهة المحكوم ضدها، إضافة إلى الوسائل الأخرى التي تصل إلى حد المسؤولية الجنائية والتأديبية للموظف الممتنع عن التنفيذ، إذ يشكل رفضها تجاوزاً للسلطة ومخالفة عظمى لقوة الأمر المقضي به لما ينطوي عليه من خروج سافر على الأنظمة.

وثبت للمحكمة أن عدم تنفيذ وزارة الحج للأحكام التي صدرت ضدها لمصلحة «الشركة «فيه تطاول على حجـــتها التي تعد القـــمة في «مـــدارج النظام العام» فلا يعلوها كـ«أصل» أي اعتبار ولا تسمو عليها أي مصلحة.

وصدر الحكم في أعقاب الدعوى التي تقدمت بها «شركة لبيك» متضمنة المطالبة بتعويض قدره ٧٠٩ ملايين ريال، بسبب الأضرار التي لحقت بها على مدى سنوات توقفها، بعد إلغاء تصريح عملها كمركز لتقديم الخدمة الإلكترونية في موسم العمرة، وتقديمها طلباً عاجلاً بتمكينها من مزاولة أعمالها تماشياً مع الحكم الصادر بالنفاذ العاجل.

يذكر أن الشركة المدعية حصلت على حكم نهائي صادر عن دائرة التدقيق الخامسة عام٢٠٠٧ ، يقضي بإلغاء قرار وزارة الحج الذي أفضى إلى إلغاء التصريح الممنوح لها بالعمل كمركز خدمة أنظمة للعمرة، ولم يتم، في الوقت الذي صرحت فيه «الحج» لأربع شركات لتقديم خدمة أنظمة العمرة الإلكترونية التي تعرف باسم «مخاع»، ثم صرحت

لشركتين أخريين ليصبح العدد الكلي ست شركات، وألغي ترخيص شركة «لبيك»، وحكم لها بإلغاء قرار وزارة الحج، وحكم آخر بإلزام الوزارة بتمكينها من العودة إلى العمل.

القضاء يستمع لإفادتي الخادمة الإندونيسية ومعنفتها اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٧٨٣.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

يستجوب القضاء اليوم الخادمة الإندونيسية المعنفة وكفيلتها المتهمة بتعذيبها التي لاتزال موقوفة في شعبة سجن النساء في المدينة المنورة، وتنعقد الجلسة إثر قرار محكمة المدينة الجزئية مثول طرفي القضية المدعية والمدعى عليها أمامها في ثالث جلسات القضية المقررة اليوم.

ويلتقي طرفا القضية اليوم بعد أن أمضت الخادمة نحو ٦٠ يوما في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة جراء تعرضها لعنف جسدي، فيما أوقفت الجهات الأمنية الكفيلة ز. ف على خلفية اتهام الخادمة لها بتعذيبها وضربها بعد أسابيع من قدومها للعمل في منزل أسرتها.

وأبلغ «عكاظ» وكيل الادعاءالمحامي عبد الرحمن المحمدي، أن موكلته (الخادمة الإندونيسية) التي خرجت من المستشفى أخيرا وانتقلت إلى جدة في ضيافة قنصلية بلادها، سوف تصل صباح اليوم إلى المحكمة لحضور الجلسة برفقة ممثل من القنصلية ومترجم ومترجمة للإدلاء بأقوالها أمام القاضي، والعودة لاحقا إلى جدة لاستكمال علاجها بعد خضوعها لست عمليات جراحية منذ دخولها المستشفى في ٢٩ ذي القعدة الماضي.

وكانت الجلسة الماضية التي عقدت يوم الأربعاء ٢٣ محرم واستمرت ٥٠ دقيقة شهدت مثول سائق العائلة التي تعمل لديها الخادمة، حيث أدلى بشهادته بناء على طلب المدعي العام، وعلمت «عكاظ» أن السائق الذي خضع للاستجواب لدى جهات التحقيق سابقا، أكد للمحكمة سماعه صرخات تصدر من داخل منزل كفيلته، فيما لم يؤكد السائق أن الصرخات مصدرها الخادمة «سومياتي سولان» أو غيرها، واكتفى بالإشارة إلى سماعه صرخات بين حين وآخر تنبعث من داخل سكن الأسرة، وقررت المحكمة مثول الخادمة ومعنفتها أمام المحكمة في جلسة اليوم لاستجوابهما.

في فعاليات اليوم الثالث من انطلاقتها..

التوعية الأمنية في المنظومة التعليمية على طاولة ندوة المجتمع والأمن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٦
http://www.alriyadh.com/٠٥/٠١/٢٠١١/article٥٩١٩٧٢.html

الرياض – مناحي الشيباني

ناقشت (ندوة المجتمع والأمن) التي تنظمها كلية الملك فهد الأمنية ممثلة بمركز البحوث والدراسات وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في دورتها السادسة وضمن فعالياتها لليوم الثالث على التوالي أمس الثلاثاء موضوع التوعية الأمنية في المنظومة التعليمية حيث ترأس معالي الدكتور / أحمد بن محمد السالم وكيل وزارة الداخلية وكيل وزارة الداخلية الجلسة الرابعة من جلسات الندوة تحت عنوان (التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام) و حملت الجلسة عنوان (التوعية الأمنية في المنظومة المدرسية) وقرر الجلسة العميد.د. محمد بن عبد الله الشهراني رئيس الدراسات الأمنية والتطبيقية في كلية الملك فهد الأمنية ونسقت قاعة النساء سعاد بنت إبراهيم البراهيم وفي بداية الندوة قدم سعادة الدكتور مبارك بن فهيد القحطاني ورقة بعنوان دور الإدارة الإستراتيجية للمدرسة في التوعية الأمنية بين الواقع والمأمول ، واستهدفت دراسته الدورين (الواقعي والمأمول) للإدارة الإستراتيجية للمدرسة في التوعية الأمنية أسفرت الدارسة عن عدة نتائج كان من أبرزها أن هناك ضعفاً في التطبيق الواقعي لدور الإدارة الإستراتيجية للمدرسة في التوعية الأمنية كما أوصى الباحث بالمزيد من الاهتمام في تطبيق التوعية الأمنية في الإدارات المدرسية من خلال التخطيط الإستراتيجي .

كشف قصور واضح في التواصل بين المدرسة والمجتمع وتفعيل التوعية

بعد ذلك قدم الدكتور عبد العزيز الدويش بحثاً بعنوان دور إدارة المدرسة الثانوية في التوعية الأمنية وكانت دراسته تهدف إلى التعرف على واقع التوعية الأمنية في إدارة المدرسة الثانوية كما تهدف إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه تفعيل التوعية الأمنية ، بالإضافة إلى تقديم مقترحات عملية تسهم في تفعيل التوعية الأمنية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن هناك قصوراً واضحاً في التواصل بين المدرسة والمجتمع ، وقصوراً في إبراز دور إدارة المدرسة في تفعيل التوعية الأمنية في المجتمع المدرسي ، كما توصلت الدراسة إلى أن مديري المدارس ومشرفي الإدارة المدرسية بمدينة الرياض موافقون على أن هناك معوقات تؤثر على عدم تفعيل التوعية الأمنية مثل كثرة الأعباء الإدارية على إدارة المدرسة وعدم وجود كادر إداري كاف وضعف الصلاحيات الممنوحة للمدرسة في التعامل مع الجهات الأمنية وأوصت الدراسة بأن تدرك المدرسة أهمية رعاية الطلاب وتصحيح المفاهيم الخاطئة والتصدي لكل ما يعكر صفو الأمن الاجتماعي وتصبيرهم بخطورة الانحراف الفكري وتأصيل القيم في النفوس كما قدم الدكتور محمد بن سليمان الشهري بحثاً بعنوان دور الإدارة المدرسية في التوعية الأمنية .

ومن القاعة النسائية قدمت المشرفة التربوية إيمان بنت عمر العبداللطيف دراسة ميدانية بعنوان الوعي الأمني والوقائي في المختبرات المدرسية

عقب ذلك الجلسة الخامسة : وتناولت في محاورها مرتكزات التربية الأمنية في المؤسسات التعليمية حيث رأسها معالي الأستاذ الدكتور / ساعد العرابي الحارثي مستشار النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وقرر الجلسة سعادة العميد .د .عبدالله بن محمد السحيباني مدير قسم القياس وأمين المجلس العلمي بالكلية الأمنية ونسقت القاعة النسائية أروى بنت عثمان العبد الكريم .

قدم في بداياتها كل من أ.د محمد الأصعمي محروس والدكتور محمد بن معيض الوذيناني بحثاً عن تنمية الثقافة التنظيمية المدرسية لتحقيق أبعاد التوعية الأمنية .

بعد ذلك قدم سعادة العميد الدكتور محمد بن سعيد العمري بحثاً بعنوان المضامين الأخلاقية الإسلامية في المنظومة المدرسية وأثرها في ترسيخ التربية الأمنية لدى الطلاب .
ثم قدم سعادة الدكتور عبدالله بن فالح السكران دراسة ميدانية على معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الرياض بعنوان دور المعلم في تقديم التوعية الأمنية .
وقد تزامن مع موعد الجلسة الخامسة حلقة النقاش الثانية : مجالات ونماذج في التوعية الأمنية حيث رأس الجلسة سعادة الأستاذ الدكتور / خالد بن منصور الدريس المشرف على كرسي الأمير نايف للأمن الفكري وقرر الجلسة الدكتور / عبدالحميد بن محمد الحرقان رئيس قسم العلوم القانونية بالكلية ونسقت قاعة النساء الدكتورة حصة بنت عبدالرحمن الوايلي .
وقد شارك في هذه الحلقة كل من :
أ.د معن بن خليل العمر .
المقدم مهندس/مطلق بن سعيد الذيابي .
د. خلف بن علي العنزي .
د.سعد بن مبارك الرمثي .
العقيد.د. عبد الكريم بن عبدالله المجيدلي .
وبعد ذلك بدأت فعاليات الجلسة السادسة : التوعية الأمنية في مناهج التعليم : رؤى مستقبلية وقد رأس الجلسة معالي الدكتور / عبدالرحمن بن عبدالله البراك وقرر الجلسة سعادة العقيد .د. علي بن عبدالرحمن الدعيج ونسقت القاعة النسائية الدكتورة بدرية بنت محمد العتيبي .
وقد بدأت الجلسة بورقة بحث قدمها سعادة الأستاذ الدكتور محمود بن محمد كسناوي بعنوان تصور مقترح لتوظيف النشاط الطلابي لتحقيق التوعية الأمنية لدى طلاب التعليم العام .
ثم قدم سعادة اللواء (م)د. إبراهيم بن عويض العتيبي بعنوان رؤى ومقترحات الأجهزة الأمنية في مجال التوعية الأمنية .
وقدم الأستاذ الدكتور صالح بن حمد العساف ورقة بحث بعنوان الأمن التربوي : المعلم وتعليمه (نموذجا .(
ثم قدم سعادة العميد الدكتور ناصر بن محمد البقمي ورقة بحثاً بعنوان دور التوعية الأمنية في الحد من جنوح الأحداث (رؤية لتقديم التوعية الأمنية في المؤسسات التعليمية .(
و قدم سعادة الدكتور إبراهيم بن عبدالله العبيد ورقة بحث بعنوان التوعية الأمنية في مدارس المرحلة الثانوية بالمملكة (صيغة مقترحة. (

و الأمانة ترفع قبضة العقاب لـ المقاولين المقصرين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220000

جدة - «الحياة »
خرجت أمانة محافظة جدة عن صمتها تجاه المعاناة التي تعرضت لها المدينة أخيراً جراء الأمطار والسيول، إذ رفع أمينها المهندس هاني أبو راس قبضة العقوبات في وجه المقاولين المقصرين في عملهم مع الأمانة، مؤكداً تطبيق الأنظمة والتعاليم المتبعة بحقهم.
وكشف أبو راس خلال تدشينه أمس (الثلثاء) المنحنى الجنوبي الشرقي لمشروع تقاطع طريق الملك فهد «الستين» مع شارع فلسطين أن لدى الأمانة خطوطاً إستراتيجية لتصريف الأمطار والسيول، وهي مشاريع جديدة ستطرح خلال هذا العام.
وقال: «إنها عبارة عن خطين رئيسين من الشرق إلى الغرب يمر أحدهما بطريق الملك عبدالله، والآخر عبر طريق صاري، وتجري حالياً دراسته من قبل جهة متخصصة»، مشيراً إلى أنه لم يتم حتى الآن تحديد ما إذا كان سيتم تنفيذهما على شكل عبارات صندوقية أو كقنوات، إذ تجري دراسة ذلك بالتعاون مع استشاري الأمانة للخروج بأفضل الحلول.
وأفاد أمين جدة أن الدراسة حالياً تحت التصميم وعند الانتهاء منها سيتم طرحها للتنفيذ. مضيفاً: «كما توجد لدينا مشاريع أخرى لتصريف الأمطار والمياه الجوفية منها حي الأجاويد، وتمت ترسيته، وسيجري البدء في التنفيذ قريباً، فضلاً عن طرح مجموعة من المناطق الحرجة وسيجري فتح مظاريف مشروعها في ٢٥ صفر المقبل منها: أحياء التوفيق والسامر وقويزة والنسيم، ومجموعة أخرى من الأحياء، كما نعمل على مجموعة أخرى من الأحياء سيتم طرحها بمجرد الانتهاء من دراستها خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، وستتبع ذلك مراحل أخرى ومشاريع جديدة.«
وأوضح أن الأمانة تعمل على منظومة متكاملة لمشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول من أجل تنفيذها على مراحل خلال السنوات المقبلة، إذ يحتل هذا الموضوع أهمية قصوى في حسابات الأمانة وأولوياتها.
ونفى الدكتور أبو راس إغلاق عبارات السيول في طريق الحرمين، مطالباً الصحافيين ووسائل الإعلام بالتحقق من ذلك على الطبيعة، مؤكداً أن هذه العبارات لعبت دوراً كبيراً في تصريف مياه الأمطار التي سقطت على مدينة جدة أخيراً، وتم ربطها بقنوات تصريف السيول القائمة.
وفي ما يتعلق بحي أم الخير، أكد أمين جدة تقديره لمعاناة أهالي الحي، مشيراً إلى أنه زارهم خلال اليومين الأول والثاني للأمطار، وأكد أن الأمانة تعاملت بأقصى ما يجب أن يتم في أم الخير وفي كل مناطق جدة.
وأفاد أنه عُقد اجتماع يوم السبت الماضي برئاسة محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد وبمشاركة كل الجهات ذات العلاقة (الشرطة والدفاع المدني)، وجرى خلال الاجتماع إبداء المقترحات ورفع جملة من التوصيات من هذه اللجنة إلى أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل.
وفي الوقت الذي فضل فيه أبو راس عدم الخوض في تفاصيل التوصيات حتى يتم التوجيه من قبل الأمير خالد الفيصل، طمأن سكان حي أم الخير بأن التوصيات التي رفعت لا تتضمن أية إزالة لفلل أم الخير .
...وتعتذر عن تأخر مشروع
أوضحت أمانة جدة أن تصميم جسر تقاطع طريق الملك فهد مع شارع فلسطين يتضمن تنفيذ أربعة منحنيات وتم الانتهاء من ثلاثة منها وفتحها للحركة المرورية منذ نحو عامين، ثم توقفت الأعمال في المشروع لخلاف تعاقدي بين الأمانة والمقاول المنفذ .
وقدمت اعتذارها لجميع سكان المحافظة وزوارها عن تأخر افتتاح المشروع والملابسات التي حدثت أثناء أعمال التنفيذ وتسببت في زيادة عمر المشروع عن الوقت المحدد له بفترة طويلة بسبب سوء إدارة المقاول للمشروع .

أسرة تتحصن في منزل مخالف والأمانة تزيل آخر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٩٢٥.htm

عبد الله الثابتي، محمد سميح - مكة المكرمة

لم تنجح الحجارة والآهات التي أطلقها صاحب منزلين مخالفين، في عرقلة مهمات رجال الأمن وآليات الأمانة ومراقبيها الذين تواجدوا في موقع إزالة المنزلين في حي الشرائع في مكة المكرمة، في الوقت الذي امتنعت فيه أسرة المواطن من الخروج من المنزل الذي تقطنه، فيما باشرت آليات الأمانة هدم المنزل الذي كان على وشك الانتهاء منه والمجاور للأول.

وقال صاحب المنزل سالم القثامي «إن منزلي لم يكن بمالي وإنما شيد على نفقة المحسنين، كوني أعول ١٢ شخصا في منزل صغير، في وقت لا يوجد لدي أي دخل»، مبينا أنه يريد الستر له ولأهله في هذا المنزل المتهالك، حيث إنه لا يستطيع استئجار شقة تؤويه وعائلته.

وأوضح المهندس خالد سندي رئيس بلدية الشرائع في العاصمة المقدسة، بأن هذا المواطن «اعتدى على أرض فضاء، تخدم الصالح العام، وشيد منزلين على مرتفع جبلي مجاور للخزان في مخطط الشرائع وأزيل المنزل الجديد الذي كان تحت الإنشاء من قبل آليات وعمال الأمانة، فيما أبقي على المنزل الآخر بعد تحصن الأسرة فيه، ورفضها الخروج منه حتى إشعار آخر».

من جهته، قال العقيد فهد الحارثي مدير وحدة اللجان والتعديات في أمن المهمات في العاصمة المقدسة «ألقت الجهات الأمنية القبض على المواطن المعتدي على رجال أمن المهمات، وموظفي أمانة العاصمة، بالحجارة، وأحيل إلى قسم شرطة الشرائع للتحقيق معه، ومطالبته بإخراج عائلته من المنزل الآخر، حتى يتسنى للجنة التعديات المباشرة في هدمه».

باصبرين لـ المدينة: قلصنا مساحة التعديات ورفعنا أسماء لصوص الأراضي للجهات المختصة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٣
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٩٣٤

أنور السقاف - جدة

كشف رئيس لجنة إزالة التعديات ومراقبة الأراضي بمحافظة جدة المهندس سمير باصبرين عن قيام اللجنة بحصر ٥٠ شخصاً من وصفهم بـ "لصوص الاراضي" والرفع بأسمائهم للجهات المختصة، تمهيداً لمحاكمتهم وتوقيع العقوبات المناسبة بحقهم.

مضيفًا أن لجنته غير مخولة بالدفاع عن حقوق المغرر بهم من المواطنين، وكان من المفترض أن يقوموا برفع شكاواهم ضد هؤلاء وبيّن أن اللجنة قلصت مساحة ورقعة التعديات، التي تجاوزت الـ ٥٠ مليون متر مربع على كامل محافظة جدة إلى حد يبشر بالخير، ويشير إلى أن أعمال اللجنة تسير في الاتجاه الصحيح.

وأوضح أن اللجنة تعمل في الوقت الحالي على نزع ملكيات عدد من العقارات الواقعة في حرم السدود الخمسة، التي يتم بناؤها شرق طريق الحرمين، مشيرًا إلى أهمية تفهم المواطنين لهذه الإجراءات، التي تصب في مصلحتهم وسلامتهم بشكل مباشر.

ادعاء غير صحيح

وقال باصبرين في إجابته عن أسئلة" المدينة": إن ما يردده بعض المواطنين المتضررين من أعمال إزالة التعديات فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإزالات دون سابق إنذار غير صحيح، لافتًا إلى أن اللجنة تعمل من خلال منظومة متكاملة من التعليمات والأنظمة، وشدد على أن الأولويات تفرض عليها العمل في تسريع تنفيذ الإزالة لارتباطها بمشروعات تنموية تخدم الوطن والمواطن.

واستغرب من وصف بعض المواطنين لطريقة تنفيذ أوامر الإزالة بأنها "غير إنسانية"، مشيرًا إلى أن الحالة الإنسانية أو من لديه اعتراض على تنفيذ تلك الأوامر عليه الرفع لدى الجهات المختصة وهي خير جهة تقدر ظروف المواطن.

تفادينا تكرار الكارثة

ولفت إلى أن لجنة الإزالة وما قامت به من أعمال في إزالة العقوم قبل هطول الأمطار الغزيرة الأخيرة على جدة أنقذ بعد عناية الله أحياء قويزة والمساعد والحرازات والصواعد من حدوث كارثة مشابهة لما حدث العام الماضي، لافتا إلى أن الخطة التي تمت بإزالة تلك العقوم بالتعاون مع الدفاع المدني والأمانة مكنت اللجنة من التحكم في سير المياه الكثيفة وتسييرها الى المواقع المحددة في مجاري الصرف مباشرة .وقال: إن اللجنة تمكنت من تنظيف ١٣ واديًا رئيسًا بأطوال ٣٤٧,٤٤ كم وبعرض ٢٠٠١٠٠ - م في نطاق بلدية الجنوب وبلدية أم السلم وبريمان.

لا لتداخل الاختصاصات

وانتقد لجوء بعض المواطنين المتضررين من أوامر الإزالة إلى جهات غير مختصة في هذا الشأن، مبينًا أن لكل جهة اختصاصًا لا يمكن أن تتداخل فيه مع جهة أخرى، خصوصا فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة والقوانين، التي وصفها بـ "الواضحة والصارمة"، مؤكدًا أن جميع الإزالات، التي تمت نفذت في وقت كافٍ بعد الرفع المساحي وعمل صحائف النزع.

عقارات غير مأهولة

وبيّن أن جميع ما أزيل من عقارات لا يوجد فيه سكان أي أنها غير مؤهولة وهي عبارة عن أحواش مهجورة وأسوار على الأراضي المعتدى عليها، مشيرًا إلى أن هناك ١٧ موقعًا تمت الإزالة عليه كان يشكل خطورة كبيرة على حياة من

يريد السكن فيه، ملمحًا إلى أن المواطن الذي لا يخاف على نفسه أو أهله، الجهات المختصة معنية بحمايته وأهله.
وأبان أن السؤال المهم الذي ينبغي التوقف عنده هو لماذا لم يشترِ الشاكون من الإزالات أراض بصكوك شرعية في العديد من المخططات المعتمدة، التي بلغ عدد قطع الأراضي فيها ٢٠ ألف قطعة، ولماذا فضلوا اللجوء إلى شراء أراضٍ في مخططات غير معتمدة وبدون صكوك شرعية.

دعم لجنة الإزالة

وأشار باصبرين إلى أن الدعم المتواصل قلص من حدة المعوقات، التي كانت تواجه اللجنة ومندوبيها قبل وأثناء تنفيذ الأوامر الخاصة بالإزالة ومكنها من القيام بمهامها المنوطة بها على أكمل وجهة بالتعاون مع الجهات الأمنية لتأمين الحماية اللازمة لأعضائها، مشيرًا إلى أن من ثمار ذلك الدعم انتقال المقر الحالي إلى مقر جديد ومجهز بالكامل في حي العزيزية، إضافة إلى ٣ فروع موزعة على منطقة بريمان وحي الأمير فواز في حدود بلدية الجنوب ومنطقة ذهبان، إضافة إلى توفير عدد كبير من المعدات الثقيلة والحديثة بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢٥ مليون ريال.

تعديات تمت إزالتها

وقال إن من إنجازات لجنة التعديات بمحافظة جدة إزالة جميع التعديات على كل من مشروع هدى الشام (يبدأ من شرق كوبري بريمان إلى طريق الهجرة - طريق مكة المدينة)، مشروع المنتزه الوطني شرق محافظة جدة على مساحة ٥٥ كم٢، مشروع منتزة الغابة الشرقية، مجمع الكليات التقنية للبنين بمساحة ٦٥٥,٤٠٠م٢ جنوب شرق جدة، مجمع كليات التقنية للبنات بمساحة ٧١٩٠٠٠م٢ جنوب شرق جدة، مجمع المعاهد الصحية للبنين بمساحة ٣٦٢٠٠٠ م٢ جنوب المحافظة، مشروع مستشفى جنوب المحافظة، موقع السكن الميسر جنوب المحافظة، مخططات المنح الحكومية في جوهرة العروس وطيبة ومخطط الهجرة بثول، مخطط ٧٠٧ بمساحة ٧٠٠٠٠٠م٢ تقريبا، ٤٠٠ كونتينر بداخلها مواد كيميائية من الموقع) الخمرة) الذي تم تسليمه لإدارة الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مستودع الورق، الذي تقدر موجوداته بحوالى ١٥ ألف طن وتسليم الموقع لمشروع محطة معالجة الصرف الصحي بالخمرة جنوب المحافظة، بين السد الاحترازي وسد السامر بمساحة ٢,٧٠٠,٠٠٠ م٢ لإقامة مشروع خفض منسوب المياه في بحيرة الصرف الصحي والسد الاحترازي، ما يزيد على ٣,٨٠٠,٠٠٠ م٣ حرث (عشري) على كامل المحافظة، جنوب طريق عسفان شرق مخطط الأمير الوليد بمساحة تقدر بـ ٣,٥٠٠,٠٠٠ م٢، إضافة إلى المشاركة مع البلديات الفرعية في تسليم مواقع بصكوك شرعية معتدى عليها سابقا من قبل الغير، استكمال العمل على امتداد شارع فلسطين شرقا بعد إزالة التعديات الكائنة عليه، المشاركة مع شرطة البلدية في المعاملات التي ترد إليهم بحكم الاختصاص.وازالة التعديات التي كانت تعيق قطار الحرمين.

ولفت إلى أن اللجنة تطور أعمالها بشكل مستمر، مشيرا إلى أنه تم إعادة هيكلتها إداريا وفنيا مما جعل منها جهة تهتم بطريقة التنفيذ ومراقبة عمل المندوبين في الميدان بعدد من الاستمارات التوثيقية بلغ عددها ٣٢ استمارة تشمل جميع المعلومات وملاحظات المواطنين.

مؤسسة تفصل سائقين وتتغيب عن جلسة مكتب عمل المجمعة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٢١٥&CategoryID=٥

المجمعة :تركي الشتيلي ٢٠١١-٠١-٠٥ ٢:٣٢ AM

تغيب صاحب مؤسسة نقل طالبات الأرطاوية عن الجلسة التي حددها مكتب العمل بمحافظة المجمعة أمس بسبب شكوى ٥ سائقين مفصولين من مؤسسته، بعد أن عملوا سائقي حافلات لنقل طالبات جامعة المجمعة إلى الأرطاوية لمدة ٣ سنوات..وأكد مدير مكتب العمل بمحافظة المجمعة ناصر الفوزان لـ "الوطن" أمس، أن جوال صاحب المؤسسة مغلق، مشيراً إلى أن المكتب سيلجأ إلى إيقاف معاملاته في الحاسب الآلي على مستوى المملكة.

وعن قضية فصل السائقين، أكد الفوزان أنهم فصلوا خلال فترة التجربة، معتبراً ذلك من حق صاحب المؤسسة إذا لم يصلحوا للعمل. من جانبهم، أكد المفصولون في شكواهم أنه تم فصلهم دون أسباب، مشيرين إلى أنهم أدوا عملهم طيلة ٣ سنوات على أكمل وجه..وذكروا أن العقد المبرم بينهم وبين المؤسسة -حصلت "الوطن" على نسخه منه- ينص في بنده الرابع على أنه يجوز للمؤسسة فصل السائق عن العمل لديها دون إبداء الأسباب إذا طلبت الإدارة التي يعمل فيها (جامعة، مدرسة، معهد). واعتبر السائق طاهر مطلق محمد، أن هذا البند ليس من حق المؤسسة إدراجه في العقد، مؤكدا أن الإدارات لم تطلب فصل السائقين.

"الوطن" حاولت الاستفسار من صاحب المؤسسة إلا أن هاتفه ظل مغلقاً.

طالبة وشقيقتها تعتديان على معلمة بالقنفذة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦١٨٢&CategoryID=٥

القنفذة :محمد المجدوعي ٢٠١١-٠١-٠٥ ٢:٠٨ AM

رفعت معلمات وطالبات الثانوية الثانية بالقنفذة معاناتهن لوزير التربية والتعليم، مطالبات بحقوقهن بعد أن عشن ساعات مؤلمة أمس إثر تهجم إحدى الطالبات وشقيقتها على معلمة أمام طالباتها.

وكانت إدارة المدرسة استدعت ولية أمر إحدى الطالبات لمعالجة مشكلتها، حيث حضرت الطالبة ومعها شقيقتها صباح اليوم التالي، وبدأت الشقيقة في التلفظ على إحدى المعلمات وضربها، بعد أن أخرجتها من قاعة الدرس، مدعية أنها تريد مناقشتها في مستوى شقيقتها. ونجحت جهود المعلمات في استدراج الطالبة وشقيقتها إلى إحدى الغرف وإغلاق الباب عليهما، ثم اتصلن بالشرطة، فيما لم تستجب إدارة التعليم بإرسال مشرفة أو موظفة إلا بعد ساعتين من البلاغ .

وتواجدت فرق الأمن بعد البلاغ للاطمئنان على الوضع. وفي نهاية الدوام الرسمي اصطحبت موظفات الشرطة الطالبة وشقيقتها لاستكمال الإجراءات النظامية ..وقال مدير التربية والتعليم بالإنابة محمد الشاعري من الحادثة، مبينا أن الإدارة لا تحتاج إلى الشرطة للتدخل، فالموضوع - على حد قوله - يسير وسيعالج داخل المدرسة..وبينت مساعدة مدير التربية والتعليم للبنات هاشمية الشنقيطي، أنها زارت المدرسة، واطلعت على القضية، ولا تزال التحقيقات جارية.

وأوضحت المعلمة "أ . ع" أنها فوجئت أثناء أدائها لإحدى الحصص بإحدى الزائرات تطلبها للخروج لتناقشها في موضوع شقيقتها، وما هي إلا لحظات حتى بدأت بالتلفظ عليها، ثم هاجمتها مع شقيقتها الطالبة في المدرسة.

القبض على الهارب من تنفيذ عقوبة سجن والدته وتعذيبها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220122

الأحساء – عمر المحبوب

ألقت الأجهزة الأمنية، القبض على شاب صدر في حقه حكم من محكمة الأحساء الجزئية، يقضي بسجنه لمدة ١٨ شهراً، بتهمة تعذيب والدته وسجنها واضطهادها وسرقة مجوهراتها، بمشاركة والده. وتمكن الابن من الاختفاء والهرب من تنفيذ الحكم، بعد أن رفضت محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية، الاعتراض الذي تقدم به على الحكم الصادر في حقه، إذ حاول الهرب من الجهات الأمنية، بعد أن أرسلت المحكمة خطاباً إلى محافظة الأحساء، التي بدورها طلبت إلقاء القبض عليه، وإيداعه السجن، لتنفيذ الحكم الصادر في حقه.

وأكد شقيق الأم المعذبة أحمد العمران لـ»الحياة»، أن الجهات الأمنية «نجحت في القبض على ابن أختي، وإيداعه سجن الأحساء، لتنفيذ الحكم الصادر في حقه»، مبيناً أنه» حاول الهرب والاختفاء خلال الفترة الماضية، بعد أن اعتبر الحكم سارياً وواجب التنفيذ». وأشار إلى أنه تم «عقد جلسة أخرى مع القاضي الجديد، الذي ينظر حالياً في القضية التي تم رفعها ضد الزوج، الذي يدعي أنه لم يسجن زوجته، ولم يمنعها من مقابلة ذويها»، لافتاً إلى أنه تم «تحديد موعد آخر، للنظر في القضية، بعد إحضار بعض الوثائق المطلوبة». وأكد العمران، أنه قام برفع «قضية أخرى ضد الزوج والابن، يتهمهما فيها بسرقة مجوهرات شقيقتي، التي تبلغ قيمتها ٢٠ ألف ريال، بعد أن قاما بأخذها بالقوة»، مضيفاً أن «القاضي أخبر الزوج بأنه كان من الأفضل له تطليق زوجته، بعد أن زادت وتيرة الخلاف بينهما، على أن يقوم بسجنها لفترة طويلة، وحرمانها من رؤية أشقائها وذويها.«

وعلمت «الحياة»، من مصادر متابعة أن «الزوج أكد للقاضي أنه لم يقم بمنعها من رؤية أي أحد من أفراد عائلتها، ولم يقم بسجنها، وأن إحدى قريباتها كانت تتردد عليها في شكل مستمر». إلا أن المصادر ذاتها أكدت أن قريبتها كانت متوفاة في التاريخ الذي حدده، وهو ما دعا القاضي إلى طلب شهادة الوفاة من مكتب الأحوال المدنية في الأحساء، بهدف التأكد من تاريخ وفاتها». يُشار إلى أن محكمة الأحساء الجزئية، حكمت على الشاب بالسجن لمدة ١٨ شهراً، بتهمة تعذيب والدته وسجنها لمدة ثلاث سنوات، وذلك بمشاركة والده، إضافة إلى منعها من رؤية ذويها وتعرضها للضرب والعنف المتواصلين، إثر خلافات أسرية حدثت بينهما.

احذروا من الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣٧٩٥

ماجد محمد قاروب

يعتبر نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص نَقْلة عظيمة للوطن للقضاء على كل مظاهر المتاجرة بالبشر تنقله إلى منتهى العدالة والإنصاف وكرامة الجنس البشري ولذلك فإن وجود عشرات بل مئات من المتسولين والعاطلين وأوكار الدعارة وصناعة الخمور من العمالة الأجنبية يفرض على الأجهزة الأمنية عند القبض عليهم إحالتهم إلى هي
لا يخضع صاحب العمل في علاقته مع العامل إلى نظام العمل فقط، فأكثر من أحد عشر مليون عامل أجنبي وسعودي يعملون في القطاع الخاص ويعتقد الكثير أن العلاقة التي تحكم الطرفين – رب العمل والعامل - هي فقط نظام العمل بما يحتويه من التزامات وواجبات ملقاة على عاتق الطرفين، إلا أن الواقع القانوني الجديد يؤكد أن رب العمل ملزم أيضاً بمراعاة نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.
والمقصود بالاتجار بالأشخاص القيام أو السماح بأي شكل من الأشكال بما في ذلك الإكراه أو التهديد أو بالاحتيال أو بالخداع أو الخطف أو من خلال استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال الضعف أو من خلال إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه.
وجريمة الاتجار بالأشخاص عقوبتها السجن لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة أو بغرامة مليون ريال أو بهما معاً.
ودون الإخلال بمسؤولية الشخص ذي الصفة الطبيعية إذا ارتكبت جريمة الاتجار بالأشخاص من خلال شخص ذي صفة اعتبارية (مثل الشركات أو المؤسسات) أو لحسابه أو باسمه مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال ويجوز للمحكمة أن تأمر بحله أو إغلاقه أو إغلاق أحد فروعه مؤقتاً أو دائماً.
ونلاحظ هنا أن استغلال الوظيفة أو النفوذ عمل مُجْرِم أصلاً بموجب النظام والمقصود به هو استعمال الشخص سلطان وظيفته العامة أو الخاصة أو حتى استغلال سلطاته الاجتماعية على إجبار العامل البسيط من قبول أوضاع مهنية لا يرضاها، كما هو الحال بإساءة استعمال السلطة والمقصود به هو الانحراف بالسلطة إلى غايات خاصة وليس الصالح العام.
كما يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال أو بهما معاً كل من استخدم القوة البدنية أو الترهيب أو التهديد أو الحرمان من مزية للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بها أو تقديم أدلة غير صحيحة تتعلق بارتكاب أي من الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وكذلك كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي – أو معني بإنفاذ النظام - لمهماته الرسمية فيما يتعلق بجرائم الاتجار بالبشر.
ويُعَاقب على الشروع في أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام بعقوبة الجريمة التامة، بل إن النظام ساوى بين الفاعل والشريك في العقاب فيعاقب الفاعل وكل من ساهم في جريمة الاتجار بالأشخاص وكل من تدخل في أي من جرائم الاتجار بالبشر.
بل ويُعَاقب أيضاً بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام أو أخفاها أو صرفها أو أخفى شخصاً أو أكثر من الذين اشتركوا فيها بقصد معاونة الفاعل على الفرار من العدالة مع علمه بذلك أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة.
ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال مصادرة الأموال الخاصة والأمتعة والأدوات وغيرها مما يكون قد استعمل أو أعد للاستعمال في جريمة الاتجار بالأشخاص أو تَحصّل منها.

وأحسن النظام بأن لم يعتد برضا المجنى عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.. أي لا يعتد باتفاق أو عقد سابق بين رب العمل والعامل ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ..

ويُجيز النظام إباحة أسرار المهنة إذا كانت متعلقة بتلك الجرائم ويعاقب هذا الشخص الذي علم ولم يبلغ بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على مئة ألف ريال أو بهما معاً.

ويعتبر نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص نَقلة عظيمة للوطن للقضاء على كل مظاهر المتاجرة بالبشر تنقله إلى منتهى العدالة والإنصاف وكرامة الجنس البشري ولذلك فإن وجود عشرات بل مئات من المتسولين والعاطلين وأوكار الدعارة وصناعة الخمور من العمالة الأجنبية يفرض على الأجهزة الأمنية عند القبض عليهم إحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للقيام باختصاصها العام المنصوص عليه في النظام وعلى القضاء والهيئة أن يتأكدوا من عقاب من علم بتلك الجريمة أو بالشروع فيها ولم يبلغ فوراً الجهات المختصة بذلك.

محاكمنا الشرعية و التفريق العنصري

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣٨٠٦

عبدالرحمن الوابلي

لماذا ما زالت بعض محاكمنا وقضاتنا، ينظرون في قضايا تكافؤ النسب التي تحال إليهم من عتاة وطغاة التعصب القبلي، والتي على إثرها يقومون بفصل الرجل عن زوجته، بحجة نقاوة الدم واصطفاء النسب رغم كون محاكمنا تحكم بالشريعة الإسلامية؟

لا جدال ولا نقاش في أن الأديان السماوية، بما فيها الإسلام، تتفق أن آدم عليه السلام هو أبو البشر، ومنه تنحدر سلالات البشر.. كل البشر، بلا استثناء. وأن آدم خلق من تراب، ونفخ الله فيه من روحه وجعله وذريته مكرمين على غيرهم من المخلوقات، وسخر لهم البر والبحر لينتفعوا بهما؛ وليعمروا الأرض التي ائتمنهم الله عليها. كما لا شك أن الله قد جعل معيار المفاضلة بين بني البشر هو التقوى، حيث قال تعالى " :يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم. إن الله عليم خبير". وقد روى الترمذي وغيره، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة فقال: " إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وتعاظمها .فالناس رجلان، بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم".

إذاً فالنظرة الدينية لأصل الإنسان، واضحة وبينة في كتاب الله وسنة نبيه، ولا تحتاج إلى تأويل أو تحوير أو تحريف أو تزوير، وغير قابلة لأي تخريج غير ما قصدته. ومقابل التفسير الديني لأصل الإنسان، توجد نظرية تشارلز دارون، العلمانية والتي دونها في كتابه " أصل الإنسان " في عام ١٨٧١م، والتي تثبت أن أصل الإنسان ينحدر من سلالة قردة. وبفعل التطور والارتقاء والاصطفاء، تطور وتحول للكائن البشري الذي يمثله الإنسان اليوم. وقد تم استغلال هذه النظرية، من قبل دعاة الاستعمار والإمبريالية في أوروبا، لإثبات أن الرجل الأوروبي الأبيض هو الجنس البشري الأنقى والأرقى في السلالة البشرية، كونه ينحدر من أصول قردة أقوى من غيرها من القردة التي انحدر منها باقي سكان الكرة الأرضية، ولذلك فنظرية البقاء للأقوى كانت حجتهم لتبرير استعمارهم لباقي شعوب الأرض ونهب ثرواتهم، وتسخيرهم لخدمة مطامعهم الإمبريالية.

إذاً فالحقيقة الدينية حول أصل الإنسان، تنظر للناس كافة ومن جميع أقطاب الكرة الأرضية على أنهم سواسية في الأصل؛ وعليه فقد تكون ركيزة من ركائز نشر السلام والتعايش السلمي في الأرض. أما نظرية دارون في أصل الإنسان، والتي تفرق بين جنس بشري وآخر من ناحية القوة والانتقاء والاصطفاء، بسبب أصولها " القردية " القوية والمباركة؛ فيمكن استغلالها واستخدامها لإذلال الشعوب واسترقاقهم، وهذا ما حدث بالفعل. ورغم أن نظرية دارون لها الآن قابلية وجاذبية علمية عند كثير من المحافل العلمية العالمية المعتبرة؛ إلا أنها حصرت في مجال البحث العلمي البحت، وتم إقصاء الاستدلال بها على نقاوة وقوة واصطفاء نوع من البشر على نوع آخر، واعتبر ذلك من المحرمات الدولية، بل إن جميع المنظمات والتنظيمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، تعتبر البشر سواسية من حيث النوع والأصل والمنشأ؛ وعليه أمام القانون الدولي. أي هي أقرب في روح قوانينها ونظمها للنظرية الدينية في النظرة لأصل البشر منها للنظرية الدارونية.

والسؤال الذي يطرح نفسه علينا المرة تلو الأخرى وبإلحاح، هو: لماذا ما زالت بعض محاكمنا وقضاتنا، ينظرون في قضايا تكافؤ النسب التي تحال إليهم من عتاة وطغاة التعصب القبلي، والتي على إثرها يقومون بفصل الرجل عن زوجته، بحجة نقاوة الدم واصطفاء النسب برغم كون محاكمنا تحكم بالشريعة الإسلامية، والتي جوهرها التأكيد على أن أصل الإنسان واحد، وهو آدم عليه السلام، وبأنه لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، وبفعلها وإصرارها على النظر بقضايا تكافؤ النسب، يكاد المرء يشك أن نظرية أخرى هي التي تحرك بعض قضاتنا، لا القرآن الكريم. ويخالجك الشعور

بذلك، عندما تعلم علم اليقين، أن مجلس القضاء الأعلى قد رفض قضية تكافؤ النسب (فاطمة ومنصور)، ودحضها وأسقط حكمها، وطالب المحاكم بعدم استلام قضايا تتعلق بتكافؤ النسب مرة أخرى، ومع ذلك تسمع بأن بعض المحاكم تستلم قضايا تكافؤ النسب، وكأنها برد وسلام على قلبها، وتبت فيها بالفصل والتفريق و"شاهر يا ظاهر." حكومة المملكة العربية السعودية، توقع على معاهدات دولية، وترهن مصداقيتها أمام العالم والمنظمات الدولية في التعهد بتحريم التفريق والتعنصر ضد مواطنيها، وتستلم بعض محاكمنا قضايا تكافؤ النسب وتبت فيها بالتفريق العنصري، و"على عينك يا تاجر". ومن المعروف قانونياً أن أي دولة توقع على معاهدة دولية، تصبح بنودها نافذة المفعول كجزء من قانونها الداخلي، وتلغي أوتوماتيكياً ما يناقضها من قوانينها المعمول بها قبل توقيع المعاهدة. إذاً فهل مفهوم استقلالية القضاء لدينا، يعني أن بعض محاكمنا لا يعنيها ما يصدر إليها من تعليمات، سواء من مجلس القضاء أو من الدولة، وإنما هي مستقلة تدير شؤونها حسب ما تشاء وبما يحلو لها ويناسب مزاج قضاتها؟ وهل وصلت العنصرية ببعض قضاتنا إلى هذه الدرجة التي ينسبونها بهتاناً للشريعة الإسلامية، و"اللي ما يعجبه يشرب من مية البحر"؟

سماح وزارة العدل للمحاكم باستلام قضايا تكافؤ النسب، هو تنازل غير مقبول أو مبرر منها .

وفي هذا خطورة، ليس فقط على تثبيت وترسيخ منطق الدولة مقابل منطق القبيلة؛ ولكن أيضاً تصديع للحمة الاجتماعية، خاصة كون ما يصدر عن المحاكم، يشرعن إما للقبول أو الرفض لما يحدث من ممارسات في المجتمع؛ حيث يكسبها الحكم الشرعي مشروعية لا يجب الجدال حولها. إذاً فعندما يحرم مواطن، مواطنا آخر وظيفة أو مقعدا دراسيا، أو حتى حقا من حقوقه، بسبب نسبه، فقد يستند في فعلته العنصرية هذه للحكم الشرعي الذي قد يصدر عن محكمة شرعية. إذاً فأي حكم شرعي يصدر من محكمة شرعية، بالضرورة يعتبر حكما شرعيا يقاس عليه ويعمل به. إذاً فضرر ونفع أي حكم شرعي، لا يقتصر على من حكم له أو حكم عليه؛ وإنما يتعداهما لما سواهما، حيث يصبح قانونا نافذا، وثقافة مشرعنة في شعور ولا شعور الناس. إذاً فمن منطلق منع الفساد الإداري؛ يجب منع محاكمنا من قبول قضايا تكافؤ النسب. والمشكلة الكبرى، تكمن في أن العنصرية العرقية، هي أول جريمة اقترفت على وجه الأرض، وحتى قبل جريمة الشرك. فعندما خلق الله آدم، طلب من الملائكة أن يسجدوا له؛ فسجدوا كلهم إلا إبليس أبى واستكبر ورفض السجود لآدم؛ بحجة أن آدم خلق من طين وهو " إبليس "، خلق من نار. إلا أن المفارقة هي أن يتعنصر من خلق من تراب على من خلق من نفس طينته وخلقه، ناهيك عن القول من نفس دينه ووطنه .

نريد فعلاً أن نعرف؛ ونحن ندخل المحاكم أن شرع الله هو الذي سيحكم به لنا أو علينا لا غيره أو سواه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان والحقوق

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٥٣٨٦.html

د. يوسف مكي

في القرن الماضي صدر إعلانان رئيسيان، رؤى أن شأنهما إعلاء الكرامة الإنسانية، والإسهام في التقريب بين البشر، بغض النظر عن العرق والجنس واللون والمعتقد .

طرح الإعلان الأول في صيغة عرفت بمبادئ ويلسون ١٤ للسلم وإعادة البناء بعد الحرب العالمية الأولى. وقدم في الثامن من كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٨، من قبل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون للكونجرس الأمريكي لإقراره. وقد أكد الإعلان على أن تستند العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتأمين حرية الملاحة في البحار، خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، وتخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفي الأمن الداخلي، وإلغاء الحواجز الاقتصادية، والمساواة بين الدول في المحافظة على السلام .وبالنسبة لنا نحن العرب، فإن أهم ما ورد في الإعلان، هو المبدأ الثاني عشر، الذي أكد على إعطاء الشعوب غير التركية التي خضعت للسلطنة العثمانية في السابق حق تقرير المصير، وحرية المرور بالمضائق لجميع السفن بضمان دولي. وقد جاء ذلك متسقا، مع وعد البريطانيين، لشريف مكة بمنح المشرق العربي الاستقلال، بعد تسوية المسائل المتعلقة بالحرب الكونية الأولى .

أما الإعلان الآخر، فهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتضمن ٣٠ مادة. واعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) عام١٩٤٨ م. وقد أكد هذا الإعلان على الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية الثابتة، التي هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وشدد على أن الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، ولكل إنسان "حق التمتع بجميع الحقوق والحريات، المنصوص عليها بالإعلان، دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء ."

إن ذلك يعني رفض أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني للبلد أو البلد الذي ينتمي إليه الفرد، سواء كان البلد مستقلا أو تحت الوصاية. كما أكد على حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة والاعتراف بشخصيته القانونية، وعدم جواز تعرض الإنسان للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية التي تحط من الكرامة. إن قراءة المعطيات التاريخية، التي صدر خلالها الإعلانان، توضح لنا أن مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون ١٤، هي تعبير عن صعود قوة جديدة، استثمرت الحقائق السياسية الدولية الجديدة، لتمارس دورا رياديا بالمجتمع الدولي. وأن الإعلان قد كرس الإعلان لترتيبات ما بعد الحرب، وخاصة ما يتعلق بتقاسم تركة العثمانيين. وفي هذا السياق تأتي الإشارة إلى مبدأ حق تقرير المصير، محاولة من القوة الفتية التي بزغ نجمها للحيلولة دون هيمنة القوى الاستعمارية التقليدية على مقاليد الأمور، دون الأخذ في عين الاعتبار المصالح القومية الأمريكية. بمعنى أن الإعلان هو جزء من خطة "الإزاحة" الأمريكية للاستعمارين الفرنسي والبريطاني عن منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط. وكانت الترتيبات التي أجريت بعد الحرب العالمية الأولى، والنص بوضوح على إلغاء حق الفتح، واستبدال لفظ "الاستعمار" بـ "الوصاية" و"الحماية" و"الانتداب"، مقدمات لإزاحة النفوذ التقليدي، وإحلال النفوذ الأمريكي الصاعد بديلا عنه .

وكما كان الإعلان الأول جزءا من الترتيبات التي أعدت لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو أيضا تعبير عن الحقائق الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على الجزء الغربي من الكرة الأرضية، ثم بروز مؤشرات الحرب الباردة بين العملاقين: الأمريكي والسوفياتي .

صدور الإعلانين، على هذا الأساس، هو نتاج تطور تاريخي، لكن ذلك لا ينفي كونه إنجازا كبيرا على صعيد الاعتراف بحق الأمم في تقرير المصير. إن الوعي بالظروف التي حتمت صدور الإعلانين المذكورين، وإسقاطاتهما على الأوضاع السياسية العالمية بشكل عام، ومنطقتنا بشكل خاص، ينبغي ألا يقل أهمية عن إدراك كنه النصوص التي تضمنها الإعلانان .

فقد جاء إعلان ويلسون بعد شهرين فقط من صدور وعد بلفور، الذي وعد بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وحظي بتأييد قوي من الرئيس ويلسون ذاته. وبهذا يكون مبدأ حق تقرير المصير الذي بشر به الإعلان المذكور متناقضا مع التأييد القوي لوعد بلفور، وعلى حساب حق تقرير مصير الفلسطينيين. بل إن وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية، وفقا لقرارات عصبة الأمم، اعتبر مقدمة لتنفيذ المشروع الصهيوني في تكثيف الهجرة اليهودية لفلسطين، تمهيدا لحيازتها .

ولم يكن حال الإعلان الآخر، من حيث تناقض نصوصه مع المواقف السياسية للقوى التي تقف خلفه، ليختلف كثيرا عن الإعلان الأول. فقد صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد مرور أقل من عام على قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨. وفي ١٤ أيار (مايو) أعلن الصهاينة من جانب واحد قيام كيانهم "إسرائيل"، وجرى الاعتراف بها بعد ساعات من قبل الدول الكبرى، التي وقفت بعد سبعة أشهر فقط من هذا التاريخ مانحة دعمها بقوة لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن هذا السلوك يأتي متساوقا مع تبني القيادات الصهيونية، لطرد الفلسطينيين من ديارهم، وتشريع قانون يهودية الدولة. لقد قامت "الدولة الديمقراطية" الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، على استئصال شعب كامل وتشريده خارج وطنه. وتعمل الآن على طرد البقية الباقية من الفلسطينيين الذين صمدوا في مواجهة العنصرية والقمع، ومكثوا في أراضيهم بعد النكبة عام ١٩٤٨. فالحل المعقول، كما تراه وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لـ "عرب إسرائيل"، أن يجدوا دولتهم القومية في مكان آخر. إن ذلك يعني نية مبيتة، لطرد أكثر من مليون ونصف فلسطيني من ديارهم، ليعيشوا في المنافي والشتات، دون حقوق أو هوية .لن يكون هناك معنى لبيانات التبجيل لحقوق الإنسان، وإعلانها العالمي ما لم يعمل المجتمع الدولي على تحقيق تطابق بين المعنى والواقع، والتصدي بقوة للنفاق السياسي وازدواجية المعايير، والإقرار بأن هذه الإعلانات هي فعلا، وكما تؤكد نصوصها تخص كل البشر، دون تمييز في اللون أو العرق أو اللغة والدين، وذلك وحده يمنح الاحتفاء بها معنى خاصا، ومضامين خاصة.

العقوبات البديلة (١-٢)

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٤٩٩.html

زامل شبيب الركاض*

لاشك أنه من علامات صلاحية الشريعة الإسلامية وخلودها أنها تركت بعض التفصيلات لولي الأمر ليقرر من التعزيرات ما يناسب العصر والبيئة، فالجرائم لن تحصر في وقائع محددة، لذا فإن مرونة العقوبة وتنوعها تتحدد تبعا لطبيعة وزمان ومكان الجريمة، والعقوبات البديلة ليست مصطلحا جديدا، وإنما هي موجودة في الفقه الإسلامي ومعمول بها قديما وحديثا ففي مذهب الحنابلة مثلا يكلف المعسر بالعمل حتى يسدد ما في ذمته .

والمتأمل لأدلة الشريعة فيما يتعلق بباب العقوبات يقف جلياً على المقصد الشرعي من تشريع العقوبات وهو إصلاح النفس وتهذيبها، بمعنى أن هذه العقوبات ليست مقصودة لذاتها بل هي وسيلة شرعية لتحقيق الإصلاح والتهذيب مثل قوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) وكذلك نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرص على تطبيق العقوبة على من اقترف بعض الذنوب إذا جاءه الجاني وهو تائبٌ، فلم يعد هناك حاجة للعقوبة بعد تحقق الإصلاح والتهذيب .

ونعتقد أنه بالرغم من وجود مؤيدين للتوسع في العقوبات البديلة إلا أن هناك من يقلل من فاعليتها أو يرى أنه قد يعتري بعض تطبيقاتها المعاصرة شيء من النقص والخلل، وهذا غير صحيح فالعقوبات البديلة أحكام شرعية تهدف إلى تحقيق الردع العام وتهذيب وإصلاح الجاني وتحقيق النفع العام كعقوبة بديلة للسجن والجلد وتخفف من حجم إنفاق الدولة على السجون من توفير الإقامة والإعاشة والخدمات الصحية والاجتماعية والحراسات وهو ما قد يشجع على المكوث في السجون نظرا لتوفر سبل الحياة السهلة دون جهد أو تعب، وسيقلل من تعطيل قدرات أيد عاملة وعقول مفكرة كان من المفترض أن يكون لهم مساهمات في بناء وتنمية الوطن .

ونخلص إلى أن العقوبات التعزيرية ليس فيها ما هو أصلي وما هو بديل، فكل عقوبة تحقق الردع والنفع العام والخاص فهي مطلوبة، والعقوبات البديلة تتناسب مع كل الجرائم التعزيرية والفئات العمرية بخلاف عقوبة السجن والجلد التي لا تناسب الأحداث أو حديثي العهد بالإجرام في المخالفات البسيطة، وحيث أن الأصل في باب التعزير الاجتهاد لكونها عقوبات غير مُقدرة شرعا وتخضع لاجتهاد القاضي في تحقيق المصلحة فإن الحاجة تقوم إلى التوسع في تطبيق العقوبات البديلة ووضع الضوابط المنظمة للعمل بها في المحاكم لتحقيق الغرض من العقوبة بإصلاح وتهذيب الجاني وتغير نظرته لنفسه ويعزز لديه الإحساس بالقدرة على النفع العام بخدمة دينه ووطنه ومجتمعه .

سفاراتنا.. المكائن المعطلة!!

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٣٦٧.html

يوسف الكويليت

لا نريد أن نكون من دعاة التهويل والمبالغة عندما تضخ مدننا وقرانا مئات الآلاف من مهاجري الأيام القصيرة في السياحة والتجارة، واللقاءات المختلفة في حقول الاقتصاد والمعرفة، أو الذين يذهبون لعدة سنوات للدراسات العليا أو التدريب وغيرها، وأن هذه المجاميع يطغى عليها الطابع المثالي، والتربية العالية بحيث لا تكون إلا لدى القلة بعض التجاوزات لأنظمة الدول التي تستقطب هذه الأعداد ..

ضرورة فهم قوانين الدول مهمة الجوازات ومكاتب السياحة والخطوط ووزارة الخارجية وتوابعها من جميع السفارات وكل من له علاقة بالسفر، لكن أن يتعرض بعض أبنائنا للابتزاز أو الاعتداء لغايات مادية، أو توريطهم في مجالات التهريب، أو عصابات دولية تمتهن غسيل الأموال، وتزييف العملات أو التغرير بهم في ميادين الإرهاب، فكل هذه الحالات ضُبط بعضها وأخرى أخذت إدانات وتهم لم تكن حقيقية ..

كرامة أي مواطن لا تقف عند ممارساته داخل أرضه التي تفرض الجزاء والعقاب، ويؤلمني عندما يتعرض أي مواطن لأذى في دولة أخرى، ولنفترض أن أمريكياً قتل أو غيّب أو اعتقل من خلال دولة أجنبية، سنجد أن كل أجهزة الأمن القومي، والخارجية، وسفاراتها الأمريكية تعلن حالات الطوارئ بما فيها الضغط المباشر على الدولة الخصم، وهو مدعاة لأن يكون هذا المواطن ممثلاً لكل الدولة العظمى حتى لو كان مجرد عامل أو جندياً في كتيبة صغيرة ..

سفاراتنا في الخارج، هل يقتصر تمثيلها فقط «لبروتوكولات« تسلم أوراق الاعتماد وحضور الدعوات لحفلات رسمية مختلفة في الدولة المضيفة وتبقى مسائل خدمات المواطنين وظيفة دونية لا تلقى الاهتمام، والأمثلة- لو أردنا الكشف عنها- كثيرة ومؤلمة، وفي أسوأ الظروف عندما تحدث مشكلة لمواطن في الخارج تكلف السفارة موظفاً بالسكرتارية أو العلاقات العامة يتابع القضية، وإذا تكرم كتب عدة أسطر بأن صاحب القضية يخضع للتحقيق أو الإيقاف، وكأنه مواطن بلا هوية ولا شخصية معنوية تفترض أنظمة دولته تمتعه بالحصانة الكاملة أسوة بالعاملين بجهاز السفارة، ولا أدري ما هو دور ممثلينا بالخارج عما جرى بقضايا العاملات اللاتي تعرضن للاعتداء- إن صح ذلك- أو الظلم بحقوقهن، وكيف قامت وسائل الإعلام ودوائر العمل لمنظمات وغيرها بالاحتجاج والمطالبة بقطع التعاقدات، وهو أمر لا غبار عليه ونحترم هذه الإرادة التي تدافع عن حقوق مواطنيهم، لكن ماذا فعلت سفاراتنا، وهل واجهت المواقف بنفس الكفاءة في نشر الحقائق والدفاع عن بلد لا تعمم عليه مشكلة تجاوزات فردية، أم أنها تعاملت فقط مع سير المعاملات «الروتينية» التي لا تعطي حقاً، ولا تمنع باطلاً؟..

العمالة المنزلية والتنظيم القانوني الغائب عنها

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٣١
http://www.alriyadh.com/٣١/١٢/٢٠١٠/article٥٩٠٤٩٠.html

محمد بن عبدالله السهلي*

تتصاعد بين فترة وأخرى مشكلة استقدام العمالة المنزلية بين تعليق وتأخير ومنع، وبين التفاوض على زيادة الراتب أو النص على شروط إضافية في عقد العمل بهدف ضمان حقوق العمالة المنزلية من جانب الدول التي ينتمي لها تلك العمالة. وتابعنا مؤخراً ما حدث مثلاً من ردود فعل كبيرة من السلطات الاندونيسية من جراء مقتل خادمة إندونيسية في منطقة عسير، وتعنيف وضرب أخرى في المدينة المنورة .

هذه المشكلة ما إن تهدأ فترة من الزمن إلا وتعاود الثوران كبركان خمد فترة ثم نشط فجأة، وعلى صعيد آخر، لا تزال مشكلة هروب العمالة وعدم التزامها بعقود العمل مشكلة تؤرق أصحاب العمل، من حيث ضياع حقوقهم المالية، وانتظارهم فترات زمنية طويلة حتى يتم استقدام خادمة أو سائق آخر .

والأسباب في تلك الظاهرة متعددة، وبرائي أن من أهمها غياب التنظيم القانوني الشامل لكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية ابتداءً من طلب الاستقدام وحتى إجراءات السفر والمغادرة النهائية شاملاً جميع الحقوق والواجبات للخادمة والكفيل أو رب الأسرة، فحتى الآن لا يوجد في المملكة نظام أو لائحة للعمالة المنزلية رغم أن عددهم تجاوز مليون شخص (بمن فيهم الخادمات المنزلية وعمال الطبخ والقهوجية والسائقين وكل من يعمل في الخدمة المنزلية .(

ويقدر حجم الإنفاق السنوي من الأسر السعودية على هؤلاء العمالة حسب بعض التقديرات بمبلغ (٢١) مليار ريال، فعلى الرغم من هذا العدد الكبير والمبالغ الباهظة التي تصرف، فإنه لا يوجد للعمالة في المملكة تنظيم قانوني مستقل، فنظام العمل سواء القديم أو الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ قد استثنى خدم المنازل من أحكامه، إلا أن مما يحسب للنظام الحالي هو ما اشتملت عليه المادة السابعة منه التي جاء فيها «وتقوم الوزارة - أي وزارة العمل - بالتنسيق مع الجهات المختصة بوضع لائحة خاصة لخدم المنازل ومن في حكمهم تحكم علاقتهم مع مستخدميهم، وتحدد حقوق وواجبات كل طرف منهم، وترفعها لمجلس الوزراء .»

ورغم الحاجة الماسة لمثل هذا النوع من التنظيم والآثار السلبية العديدة التي ترتبت على التأخر في إصداره، إلا أن هناك بطء مستغرب وغير مبرر لإصداره، فطيلة السنوات التي أعقبت صدور نظام العمل، ونحن نسمع بقرب صدور لائحة تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل مع العمالة المنزلية، ولم يطرأ شئ، بل أن مصدر في مجلس الشورى قد صرح لجريدة الرياض بتاريخ (١٤٣٠/٠٢/١٤هـ) بأن اللائحة سترى النور قريباً بعد أن وضع المجلس ملاحظاته على المشروع المعد من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. ولا نزال ننتظر رؤية النور بعد قرابة سنتين من ذلك التاريخ .

وبغض النظر عن التأخر في إصدار تلك اللائحة، فإننا نتمنى أن تخرج بصورة شاملة ومنظمة للعلاقة بين أصحاب العمل والعمالة المنزلية، يتضمن جميع حقوق وواجبات الطرفين بشكل مفصل، وأن يحوي ضمانات لكل طرف تحفظ حقوقهم. كما نتمنى أن تشمل اللائحة تنظيم عمل مكاتب الاستقدام الأهلية، فكثيراً ما تثار المشاكل حول أدائها وعدم التزامها ببنود وشروط العقد الموحد والمعتمد من وزارة العمل، فنطالع في أحايين كثيرة بصفحات الجرائد شكاوى من مواطنين حول بعض هذه المكاتب وعدم التزامها في المدد أو الشروط وخلافه .

وهناك أمر آخر نتمنى أن يشمله التنظيم في اللائحة القادمة لخدم المنازل، وهو موضوع العمل المؤقت للخدم أو استئجار عمل الخدم، فكما هو معلوم لدى كثير من الناس فإن هناك سوق سوداء لتشغيل الخادمات الهاربات من كفلائهن، وتلجأ الكثير من الأسر للتعاقد معهم في ظل القيود الحالية على استقدام خدم المنازل، فالوضع الحالي يشير إلى أنه لا يمكن لشخص طلب استقدام خادمة جديدة إلا بعد أن يرفق شهادة مغادرة للخادمة السابقة، لذا ينجم فجوة زمنية تصل في المتوسط إلى ٤٥ يوماً، ولمعالجة ذلك تلجأ الأسر إلى السوق السوداء للخادمات الهاربات للاستعانة بإحداهن لسد هذه الفجوة الزمنية .

ولمعالجة ذلك نقترح السماح بمكاتب الاستقدام باستحداث قسم خاص لتأجير عمل الخادمات المنزلية لفترات قصيرة وبشروط وتنظيم واضح لقطع الطريق أمام هذا السوق غير النظامي. ونقترح أن تشمل اللائحة إيضاً على بيان تفصيلي لمسألة الحقوق المادية للعمالة المنزلية، فاشتراط القدرة المالية لطالب الاستقدام لا يكفي بحد ذاته لضمان الحقوق المالية لهم، لذا يقترح فرض عقوبات على الكفلاء الذين يتقاعسون أو يتعمدون انتهاك الحقوق المالية للعمالة المنزلية، وكذلك لمن يسئ التعامل مع العمالة المنزلية، فإساءة استغلال العمالة الوافدة وخاصة العمال المنزلية منها تشكل برأيي ظاهرة مؤسفة تصل في الكثير منها إلى نوع من العبودية والاسترقاق، وليس كما يحاول البعض تصويرها بأنها حالات فردية .

فمن الناحية النظرية البحتة هنالك بالفعل نصوص نظامية عديدة سواء في نظام العمل أو غيره تكفل حماية العمالة الأجنبية من سوء المعاملة أو الاستغلال أو انتهاك الحقوق، إلا أن هذه النصوص يعاب عليها في أمرين وهما غياب التطبيق الكامل والفاعل والنقص في التنظيم لبعض المسائل، مثل إسكان العمالة وخصوصاً العمالة المنزلية في أماكن قد لا تليق بحياة وكرامة الإنسان، عدم التقيد بساعات عمل محددة، إساءة المعاملة والنظرة الدونية واللا إنسانية للعمال الأجانب والتي تصل إلى الضرب والإهانة ومعاملتهم كآلات وليسوا كبشر، وتحميلهم أعمال لا يستطيع أحياناً أعتى الرجال القيام بها، فهذه أمثلة على حالات نصت الأنظمة على منعها بل والمعاقبة عليها، إلا أنها تحدث بشكل مستمر، وهذا دليل على عدم التطبيق الفاعل لهذه الأنظمة، لذا أتعجب على من يستغرب مما يرتكبه العمالة الوافدة وخاصة العمالة المنزلية من تصرفات وجرائم مشينة، فالكثير منها يعود إلى حقيقة بسيطة وهي أن لكل فعل رد فعل، فما الذي يمكن انتظاره من أناس يساء معاملتهم بصور غير إنسانية .

لذا نتمنى من وزارة العمل والجهات الآخرى ذات العلاقة عدم التهاون أبداً مع منتهكي الحقوق المادية والمعنوية للعمالة المنزلية وتوقيع الجزاءات المادية عليهم من توقيع غرامات والحرمان من الاستقدام لفترات زمنية محددة تصل حتى الحرمان النهائي من الاستقدام، إضافة إلى الجزاءات الجنائية على هذه الانتهاكات التي ستكون حتماً مسؤولية جهات أخرى غير وزارة العمل، فكل ما نتمناه في اللائحة المرتقبة أن تقيم علاقة توازنية تحفظ حقوق الطرفين العمالة المنزلية والكفلاء، وخاصة حقوق العمالة المنزلية والتي كثيراً ما استغلت انتهاكات حقوقهم من جهات خارجية دولاً كانت أم منظمات كمنظمات حقوق الإنسان للنيل من المملكة وشعبها وتحقيق أهداف أخرى غير معلنة .

وفي الختام سواء وجد التنظيم القانوني للعمالة المنزلية أم لا، فالأمر لا يحتاج للتذكير أنهم أمانة في أعناقنا سنسأل عنهم يوم القيامة إن أسانا معاملتهم، والله اعلم .

* باحث قانوني

المعاقون وحقوق تنتظر التنفيذ

المصدر: جريدة الوطن السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3821

عبدالله فدعق

"أصحاب القدرات الخاصة" يترقبون ضمن ما يترقبون من وكلاء الوزارات المعنية سرعة تنفيذ الأمر الصادر من مجلس الوزراء الموقر منذ قرابة (نصف عام) والمتعلق بإعفائهم من رسوم التأشيرة وإقامة السائق والخادمة والممرضة احتفل المهتمون في الثالث من كانون الأول - ديسمبر - باليوم العالمي للمعاقين ,واحتفلوا كذلك في الثالث عشر منه باليوم العربي للمعاق، واحتفلوا كذلك في الخامس عشر منه بيوم المعاق الخليجي جاء كل هذا من باب الاعتراف بأن الكرامة المتأصلة والمساواة والحقوق البشرية هي أسس الحرية والعدالة والسلام؛ ولأجل تعزيز فهم القضايا المرتبطة بالعجز، وحشد الدعم لكرامة ورفاهية الإنسان بعمومه، والمعاق خصوصا. واعتمدت التواريخ - التي سعدت بالمشاركة في إحداها - لغرض سن تدابير تحسين حالة المعاقين، وتوفير فرص التكافؤ لهم .

مصطلح الإعاقةDisability)) - كما تعرفه منظمة الصحة العالمية - "مصطلح يغطي العاهات، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. و(العاهة) هي مشكلة في وظيفة الجسم وهيكله، و(الحد من النشاط) هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن (تقييد المشاركة) هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة. وبالتالي فالإعاقة ظاهرة معقدة، تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه ." وتشير العديد من الكتب إلى أن الإعاقة أو العجز سمة ليس من الضروري أن يولد الشخص بها، حيث إن صور العجز والإعاقات غالباً ما تُكتسب بصورةٍ أكبر من كونها فطرية، فهناك العديد من الأفراد الذين يتعرضون لصورةٍ من صور العجز في وقت معينٍ من حياتهم بسبب الحوادث والمرض - العضوي والعقلي والعاطفي - أو التأثيرات المتأخرة الناشئة عن العوامل الوراثية. ولأن قضية الإعاقة قضية ثقافية وفكرية، وتتطلب تغييرا اجتماعيا واسع النطاق على الصعيد الفردي والمجتمعي، أقرت المملكة تتويجاً لكافة الجهود الرائدة في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم في :١٤ /٩ /١٤٢١هـ (نظام رعاية المعاقين (الذي ذكر أن المعاق: هو "كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غيره". وعرف النظام الإعاقة بأنها "الإصابة بواحدة أو أكثر من الإعاقات البصرية، والسمعية، والعقلية، والجسمية والحركية، وصعوبات التعلم، واضطرابات النطق والكلام، والاضطرابات السلوكية والانفعالية، والتوحد، والإعاقات المزدوجة والمتعددة وغيرها من الإعاقات التي تتطلب رعاية خاصة." وسعى النظام كذلك إلى عملية تقبل أي شخص معاق أو عاجز، وتكفل بحقه في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وقدم خدماته عن طريق الجهات المختصة في المجالات المختلفة؛ الصحية، والتعليمية والتربوية، والتدريبية والتأهيلية، والعملية ,والاجتماعية، والثقافية والرياضية، والإعلامية، والخدمات التكميلية. وجعل من الحقوق منحهم قروضاً ميسرة للبدء بأعمال مهنية وتجارية تتناسب وقدراتهم سواء بصفة فردية وجماعية، وأن يُعفوا من الرسوم الجمركية لأدواتهم الخاصة .

"أصحاب القدرات الخاصة" يترقبون ضمن ما يترقبون من وكلاء الوزارات المعنية سرعة تنفيذ الأمر الصادر من مجلس الوزراء الموقر منذ قرابة (نصف عام) والمتعلق بإعفائهم من رسوم التأشيرة وإقامة السائق والخادمة والممرضة، وتحمُّل الدولة عنهم لرسوم الاستقدام والخروج والعودة. وينتظرون أن يصدر قرار تخفيض أسعار (التذاكر الخارجية) لهم ولمرافقيهم من الأسعار المخفضة - Excursion Fare - وليس من الأسعار الأساسية العادية - Normal Fare - .

وأخيرا - وليس آخرا - يطلبون من وزارة الشؤون الاجتماعية أن (تعيد (الحافلات المجهزة - يريدون الأنفع لا الأرخص - وأن يقوم (المجلس الأعلى لشؤون المعوقين) بمراقبة تنفيذ القرارات الخاصة بهم.

متى تبلغ المرأة السعودية سن الرشد؟ (١)

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٢/ar١.htm

رقية سليمان الهويريني

عاش العالم في عصور غابرة يمجِّد القوة الجسدية للرجل، فكانت قوته وسطوته وقسوته وتسلطه على خصمه هي المحك، وهي الفيصل في تفوقه على الرجال أمثاله فكيف على المرأة؟!

وبرغم أنه لا يوجد ثمة امتياز جوهريّ لجنس على آخر في جميع المخلوقات على مستوى الحيوان والنبات، إلا أن امتياز الذكر على الأنثى يظهر جلياً بسبب تفوقه في قواه العضليّة والفكرية إبان عصور الظلام، حين كان الجهل وقلة الحيلة يسيطران على الأنثى ويحيلانها لكومة رماد بعد معركة طاحنة من العنف والإهانة، فأصبح معولاً للعنف ضدها بدلاً من استثمار هذا التفوق الجسدي للرجل في الدفاع عن زوجته وأولاده لإصلاح البشرية.

ويعيش العالم اليوم انفتاحاً فكرياً أدى إلى تغير بعض المفاهيم، وتبدل في الثقافات واضمحلال في مستوى العنف بين البشرية عموماً والمرأة على وجه الخصوص، حتى إن القول بأن المرأة ستكون عنصراً رئيساً في تأسيس السلام العالمي بات أقرب للحقيقة. حيث يؤمل أن تساهم المرأة بإنهاء الحروب بين الجنس البشري بحكم ما تمتلكه من ذكاء ومهارة فطرية وسمات روحانية وخليط من العاطفة والمحبة تظهر جلية في المرأة ويزيدها سمواً ورقياً.

والشرائع الإلهية والإسلامية على وجه الخصوص ساوت بين الجنسين فيما يخص العبادات، والمعاملات، وجعلت للرجل درجة المسؤولية في النفقة. وتسعى القوانين في العالم لإحراز صيانة حقوق الإنسان، إلا أن بعض الممارسات غير الأخلاقية في مجتمعنا السعودي تمارس باسم الدين، فتشوه الصورة الجميلة لهذا الدين العظيم العادل السامي، وتساهم في انتهاك معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، ومنها حقوق المرأة، بحسب ما استندت عليه منظمة (هيومن رايتس ووتش) بعد إجراء أكثر من مئة مقابلة مع نساء سعوديات، لتوثيق آثار الانتهاكات التمييزية ضدهن.

وقد تناول التقرير أكثر من عشر قضايا مهمة تنتهك فيها حقوق المرأة السعودية الإنسانية، سنتناولها في سلسلة مقالات منها الوصاية المطلقة للمحرم بغض النظر عن أهليته وكفاءته تحت شعار (ولي أمري أدرى بأمري!) والولاية القانونية على الأطفال، بحجة أن الأب أولى من الأم في تربية الأطفال، مهما بلغت درجة انحرافه. وعدم حق المرأة في العمل إلا بإذن خطي وإلا تكون عاطلة مهما كانت حاجتها. وحقها في التعليم والرعاية الصحية (فلا تلتحق في الدراسة الجامعية إلا بموافقة ولي الأمر، ولا تجرى لها عملية جراحية إلا بموافقته مهما كانت درجة خطورة المرض) ورفض إقامتها في فندق (بينما لا مانع من نومها في الشارع أو تسولها عند إشارة مرور) ومنعها من قيادتها للسيارة إطلاقاً (بدعوى أن الثقة بالعامل الأجنبي لتوصيلها أكثر من الثقة بها) وحقها بالموافقة على الزواج أو الرفض (حيث تحجر بعض الفتيات للزواج من ابن عمها بغض النظر عن كفاءته) وعدم الاعتراف بها في المحاكم القضائية والشرعية دون وجود معرِّف، ومنعها من حقها في التصرف المالي برغم توفر بطاقة شخصية لها! كما يستولي بعض الآباء والأزواج على راتبها وإن رفضت يتم مقايضتها على بقائها مع أولادها أو طردها من المنزل.

ومن هنا جاءت صرخة احتجاج المرأة عالية ورافضة للظلم الموجه لها، والمطالبة بإيقاف سلوك الجاهليّة الأولى في أرض النبوّة الطاهرة.

والواقع أن وجود مثل هذه القضايا المؤلمة في المجتمع السعودي أو أي مجتمع آخر هو نتاج نظرة دونية بائدة للمرأة أفرزتها ظروف قاسية من جهل وفقر وعنف؛ مما نتج عنها ظهور أساليب سيئة لتربية الفتاة، فضلاً عن غياب تام لوعي المرأة بحقوقها، وسيطرة الخوف عليها بسبب تهديد الرجل لها بعدم الخروج من عباءته بحجة التزام الدين واحترام العرف والتقاليد البالية، وألا تكون هي المبادرة الأولى للمطالبة بحقوقها بدعوى الفضيحة والإحراج. وهو ما جعل المرأة تتردد بالانعتاق من ظلام العبودية إلى نور الحرية مع إمكانية ذلك، والتزامها بفروض عبادتها وواجباتها واحترام مجتمعها.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المحاكم تنظر في قضايا الحسد .. هل يعقل ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢٢٤٠.htm

صالح إبراهيم الطريقي

كنت وإلى وقت قصير أعتقد أن محاكمنا لا تقبل تحت أي ظرف «بالأدلة الظنية»، ليس لأن كل محاكم العالم تحيل الأدلة الظنية لمصلحة المتهم، بل لأن الإسلام يفعل هذا، فقصة سيد الخلق مع الرجل الذي جاء ليعترف بالزنا، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سأله: «هل ضاجعتها ؟ هل باشرتها هل جامعتها؟». ولو أن الرجل لم يجب بنعم لسقط الحكم عنه، لأن الأدلة الظنية تذهب لمصلحة المتهم، بدعوى أنها تحمل في طياتها الاحتمالين «ربما هذا أو ذاك».
لكن اعتقادي هذا بدده عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا الدكتور إبراهيم الأبادي إذ أكد لجريدة «الحياة» أن المحاكم في بعض مناطق السعودية تقبل بقضايا الحسد مع أن إثبات هذا الأمر قائم على الأدلة الظنية، وأن ما حدث بسبب عين هذا وليس ذاك.
يروي الأبادي أن هناك أحكاما تعزيرية في حق مواطنين تورطوا في إصابة أشخاص بالعين عن طريق العمد، وأن القاضي ليحكم في قضية الحسد أو ضد من يسمى بـ «العائن» ، يحتاج إلى شهود فقط ليؤكدوا أن المتهم يؤذي الآخرين بعينه ليتم إصدار عقوبة ضده، مع أنه لا يوجد دليل مادي يؤكد أن عينه هي المسؤولة عن الحادث.
المثير أكثر في هذا الأمر أن عضو مجمع الفقه الإسلامي الدكتور حسن سفر يؤكد «للحياة» أن العائن اكتسب صفته الشريرة من طريق الوراثة التي تنتقل من الأب إلى الابن، وأن بعض العائلات في السعودية معروفة بقدح العين السامة وإصابة ذوي المال والسلطة عمدا أو من دون قصد.
وإن كان هذا صحيحا والمتهم انتقل إليه الحسد عن طريق الجينات وراثيا، فكيف يتم محاسبته على أمر لا دخل له فيه ؟
المخيف في كل هذا، أن تكتشف أمانة جدة هذا الأمر، فتهدد كل كاتب ينتقد عملها بأنها ستجره للمحاكم بتهمة الحسد، وإن لم يرضخوا لتهديدات الأمانة، فإنه يمكن لها رفع قضية ضدهم بتهمة الحسد، وأن هؤلاء الكتاب ما هم إلا حساد أضروا الطرقات بأعينهم، أو «كائنات تحمل في تركيبتها الشر أكثر من الخير» كما قال الدكتور سفر..
المرعب أكثر أنه وفي حال شهد الشهود على كتاب المقالات بأنهم ثلة من الحساد، سيجبرهم القاضي على إصلاح الضرر، بمعنى هم مجبرون على دفع تكلفة إصلاح شوارع ومجاري جدة التي بنتها الأمانة بشكل رائع وبديع، لكن الحساد أغرقوا جدة بأعينهم الشريرة.

كيف تتعامل مع طفل التوحد؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٢/Con٢٠١١٠١٠٢٣٩٢٢١٩.htm

محمد بن عبدالرزاق القشعمي

كنت أسمع بالتوحد، أو طفل التوحد، ولم يكن لدي أدنى معرفة بهذا الذي كنت أعتقد أنه مرض.. ولكن ابني يعرب جاء في منتصف رمضان منزعجا وهو يروي قصة صديقه وابنه (عزو) التوحدي، وكيف خرج من المنزل دون علم أهله، وما نالهم من انزعاج وهلع خوفا عليه.. كيف كان ذلك؟ يقول إن أحد أخواله قد زارهم وبقي لينام ويستيقظ مبكرا حيث لديه بعض المشاغل ومراجعة إحدى الدوائر.. وأخبروه عندما يخرج وهم نيام أن يقفل الباب بالمفتاح.. وكان الطفل التوحدي (عزو) ذو التسع سنوات مستيقظا عند خروج خاله وما إن غادر حتى أتى بكرسي صعد عليه وأخذ المفتاح الذي كان قد وضعه والده بعيدا عنه.. وفتح الباب وخرج، عاد خاله بعد ساعتين أو ثلاث فوجد الباب مشرعا، فنادى والد الطفل ليكتشف خروج الطفل. فخرج فزعا للبحث عنه وسأل أصحاب الحوانيت (البقالات) التي كان يذهب مع والده أو والدته لها ليشتريا منها ما يحتاجه المنزل. فلم يجد ما يفيده.. فاتصل بالدوريات الأمنية (مركز العمليات) فأفادوا بأن هناك طفلا قد وجد في حيهم وقد سلمته الدورية إلى قسم شرطة الحي المجاور. فذهب إلى القسم.. فوجد ابنه قد وضع في عنبر المقبوض عليهم من مجرمين ومخالفين من البالغين، وقد بال على نفسه فلفوا جسمه بقطعة قماش تستعمل للنظافة ولم يكونوا يعرفون كيفية التعامل معه.. وعذرهم أنه كثير الحركة وقد أزعجهم في الإدارة ولم يجدوا طريقة للتفاهم معه أو حتى معرفة اسمه.. وعندما بال على نفسه لفوه بهذه الطريقة ووضعوه مع السجناء.

وجده والده وقد أخذه النوم في إحدى زوايا غرفة التوقيف بجانب اثنين من الموقوفين البالغين، وعندما أبدى امتعاضه وتساؤله عن سبب وضعه بين هؤلاء؟ قال له الضابط: «ياخوي ولدك وشبه ما عرفنا نتفاهم معه» ومع الفرح بالعثور عليه وخوفا على والدته أسرع بالعودة إلى المنزل بعد أن وقع على محضر استلام ابنه، وكان ابني يعرب صديق والده يروي قصته ويلوم الشرطة إذ كيف يتعاملون مع طفل غير سوي بهذا الشكل.. حاولت أن أبحث عن أي معلومة عن أطفال التوحد فلم أجد ما يدلني عليهم في الموسوعة العربية العالمية، ولكني قرأت ما كتبت صحيفة الوطن بتاريخ ٢٠ شوال ١٤٣١هـ عن موضوع: «التوحد ليس مرضا لكنه شكل من أشكال الاختلاف»، وهي تروي ما استنتجته الاختصاصية في التوحد (كاترين بوليفار) المتخصصة في تدريب الأطفال المتوحدين في أحد المراكز المتخصصة في باريس. وقد نفت بوليفار أن يكون التوحد مرضا، فالطفل المتوحد ليس المريض، لكنه إنسان مختلف، لا يندمج في الحياة ومع الآخرين بسهولة، له سلوكياته الخاصة وأسلوب تفكير قد يختلف تماما عن كل من حوله، وقالت إنه كلما تقبل الوالدان هذا النمط من التفكير يصبح التعامل مع الطفل المتوحد أسهل بكثير، وتسير به على طريق الاندماج بخطى سريعة. وقالت: إن علينا أن نبذل جهدا مضاعفا للاقتراب من طفل التوحد ومن عالمه وأسلوب تفكيره، والحديث معه، حتى وإن كان لا يتحدث فتأخر الكلام أو التعثر في الحديث سمة من سمات التوحد.

ومع التدريب المستمر ومن خلال مراحل متعددة وبعد فترة ليست بالهينة أو القصيرة يتغير الوضع تماما ويصبح الشخص المتوحد قادرا على التعامل مع من حوله بشكل إيجابي جدا، وربما أكثر مما هو متوقع.. فمهما كان فالطفل المتوحد يحتاج إلى نظام صارم ومتكرر ولا يجب التهاون فيه على الإطلاق.. يجب أن يكون له برنامج يومي في المنزل والمركز، وكل منهما يكمل الآخر، وبشكل عام فإن طفل التوحد يحتاج من أربعين إلى خمسين ساعة تدريب خلال الأسبوع ومع التفهم والرعاية والصبر يفاجأ الجميع بأنهم أمام إنسان شديد الذكاء والتميز وإبداعه في أداء بعض الأشياء مثل الرسم والموسيقى والرياضيات الفردية والكمبيوتر.. إلخ لا يضاهى.

وقال يعرب ما سمعه من والد (عزو) أنه قد تم اكتشاف الحالة في سن الثالثة وبعدها بدأ البحث عن طرق العلاج ولم يكن هناك علاج محدد للتوحد سوى التدريب المكثف وكانت الصدمة في عدم وجود مراكز حكومية تقدم ذلك، حيث إن المركز الموجود لا يقدم سوى ساعات تدريب لا تتجاوز ٣٠ ساعة أسبوعيا وتكون موزعة على ثلاثة أطفال على الأقل إضافة

إلى عدم وجود الأساتذة المتخصصين في التوحد، فالعمل عبارة عن اجتهادات فردية لا ترقى للمستوى المأمول، مما أجبرنا على التوجه للمراكز الأهلية على الرغم من الرسوم الباهظة الثمن، والتي تثقل كاهل أهالي الأطفال التوحديين، إضافة إلى قلة ساعات التدريب التي تمنح لهم حيث إنها لا تتجاوز الـ (٣٥) ساعة أسبوعيا، إلا أنها تكون مخصصة لطالب واحد في بعض المراكز، كل هذا لأجل تطوير قدراته، حيث إن دمج الأطفال التوحديين بعضهم مع بعض قد يأتي بنتائج عكسية عليهم مما يحدث لهم انتكاسة وفقدا لبعض القدرات التي اكتسبوها، كما حصل مع عزو في أحد المراكز الصيفية، وما زالوا يعانون منها حتى الآن.

وأحضر لي يعرب تعريفا بالتوحد مما يحتفظ به العلامة (جوجل) فهو إحدى حالات الإعاقة التي تعوق استيعاب المخ للمعلومات وكيفية معالجتها وتؤدي إلى حدوث مشكلات لدى الطفل في كيفية الاتصال بمن حوله واضطرابات في اكتساب مهارات التعليم السلوكي والاجتماعي ، ويعتبر أكثر الأمراض شيوعا التي تصيب الجهاز التطوري للطفل، يظهر مرض التوحد خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر الطفل ويستمر مدى الحياة.. وقال إن الذكور يتعرضون لإعاقة التوحد أكثر من الإناث بمعدل ٤ إلى ١، وهي إعاقة تصيب الأسر من جميع الطبقات الاجتماعية ومن جميع الأجناس والأعراق.

وقال إن من علامات الكشف عن وجود التوحد:«الصعوبة في الاختلاط والتفاعل مع الآخرين، يتصرف كأنه أصم، يقاوم تغير الروتين، يضحك ويقهقه دون مناسبة، لا يبدي خوفا من المخاطر، يشير بالإيماءات، لا يحب العناق، مفرط الحركة. لا يستطيع التواصل مع البشر، تدوير الأجسام واللعب بها، ارتباط غير مناسب بالأجسام والأشياء، يطيل البقاء واللعب الانفرادي، أسلوبه متحفظ وفاتر المشاعر».

كما قرأت خبرا عن أن (جمعية أسر التوحد تقيم حفل معايدة..) في ٦ شوال ١٤٣١هـ، واطلعت على كتاب (تجارب ووقفات لمجموعة من الأمهات في مجال التوحد) من إعداد فوزية الجريوي، وهي تروي قصة ابنها المتوحد (عبدالعزيز التويم) ومعاناتها مع الأطباء والراكز حتى اكتشف ما يعانيه ابنها، وعن علاقتها مع أمهات يماثلنها ممن لديهن أبناء توحديون. فجمعت قصة تجربة ١٥ حالة مماثلة لحالتها مع ابنها وكل واحدة تروي قصتها وكيفية معالجة ابنها والتعامل معه والنتائج الإيجابية التي حصلت مع الصبر والمثابرة والاحتساب.. وقد بدأت بنفسها فنجدها تقول بعد أن رأت مع والده صورا تطابق صور طفلهما من أطفال التوحد: «بعد هذا كتب الله لنا أن نبدأ رحلة البحث عن التشخيص، ويا له من مشوار طويل مضن! صرنا فيه كالكرة في ملعب الأطباء. كل طبيب يقذف بنا إلى طبيب في تخص ص آخر، حتى وصلنا نهاية المطاف بأن شخصنا حالة ابننا بأنفسنا..» فأدخلته بعد بلوغه الثالثة من عمره أحد المراكز الأهلية وكانت والدته تهدف إلى تعليمه طريقة اللعب لتشغله بها ليخفف من نشاطه المفرط وحركته الدائمة.. ولهذا فهي تنصح الأمهات اللاتي يماثلنها أن يتفاءلن ولا يحبطن أبدا من قدرات طفلها لأنه مهما كانت قدرته فلا بد أن تتحسن.. بعد بلوغه الخامسة من عمره غيرت المركز بآخر أملا في تحسن قدراته ومهاراته.. فهو بفضل الله غير عدواني، فهو محب للجميع سواء من الأسرة أو مع زملائه ومعلماته، وبعد بلوغه السادسة من عمره لم يكن لديه سلوكيات تحتاج إلى تعديل ما عدا ضربه لمكان محدد في جبهته.

وعندما بلغ ابنها عبدالعزيز العاشرة من عمره وجدت قدراته في تقدم، وإن كان بطيئا وإدراكه أفضل من السابق بكثير، يدرك الأخطار من حوله ويستجيب لمجموعة من الأوامر، ويذهب إلى الحمام عندما يطلب منه لكن ليس باستقلالية تامة. وتقول بالنسبة للنطق: إنه ما زال متأخرا فيه جدا، وهي تحاول أن تكلمه باستمرار وتوجهه وتسمي له احتياجاته، مع استمرارها في إعطائه الأدوية التي تساعد على تحسن بعض الأعراض المصاحبة للتوحد وتخفف السلوكيات الضارة واضطراب النوم ومنها: زيت كبد الحوت، والزنك، والبكتريا النافعة ومجموعة فيتامينات باسم (سانو ستول).. و قد لاحظت تحسنا ملحوظا في إدراكه وتواصله الاجتماعي ومعرفته للأشياء من حوله.

تحية تقدير وإعجاب لهذه الأم الصابرة المكافحة.. أم عبدالعزيز التويم ولتواصلها مع أمهات من يماثل ابنها، واللاتي كتبن تجربتهن مثل: أم محمد الطمرة، والأم الصابرة، وأم عبدالعزيز المحيميد، وأم حمود، وأم عبدالعزيز، ووالدة طفل توحدي، ووالدة طفلين توحديين، ووالدة الطفل م.غ الدمام، وأم سعد، وأم عبدالمجيد، وسعود بن محمد العريفي. ولهذا قادتني قصة ابن صديق ابني إلى هذه الجولة في عالم الأطفال التوحديين والذي نرجو لهم الشفاء والعافية ولذويهم الصبر والعون.

لماذا لم يعرف أجدادنا البطالة ؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٠٩٢١.html

فهد عامر الأحمدي

تحدثت في آخر مقال عن خطأ البقاء بانتظار الوظيفة في حين يجب خلقها من العدم.. عن خطأ العائلة والمجتمع في تربية أبنائه على فكرة (التوظف لدى الغير) وليس المبادرة إلى توظيف الغير لصالحهم ..
فالتفكير بالطريقة الأولى وصفة مؤكدة للفقر والحاجة (كما يخبرنا بذلك كتاب ماذا يعلم الأثرياء أطفالهم؟) في حين تضمن الطريقة الثانية الثراء والنجاح والانعتاق من عبودية الراتب كما يخبرنا بذلك كل ثري عصامي رفض فكرة التوظيف من أساسها !!
..هل سألت نفسك يوما لماذا كان آباؤنا وأجدادنا في الماضي على فقرهم وبؤسهم لا يعرفون شيئا اسمه البطالة؟.. هل سألت نفسك لماذا يعجز الشاب هذه الأيام عن تحصيل رزقه بنفسه في حين كان نظيره قبل أربعين أو خمسين عاما قادرا على إعالة نفسه (مع إخوانه الأيتام !!(
...يكمن السر في حالة ذهنية مفادها (خلق الوظيفة) لا انتظار توفيرها من قبل الآخرين.. في وجود تربية مسبقة واستعداد مبكر يكبر مع الطفل لتبني مهنة أو حرفة واضحة ..
فالطفل في الماضي كان ينشأ في جو مهني وعملي بحيث يتعلم في دكان والده أو مكتب عمه أو ورشة خاله قبل دخوله إلى سوق العمل.. أما هذه الأيام فيكاد التخصص المهني ينعدم في حياتنا، ويختفي من مناهجنا الدراسية، فيكبر أبناؤنا وبأيديهم ورقة مقواة لاتضمن الرزق بحد ذاتها ..
في الماضي لم يكن مفهوم البطالة واردا رغم بؤس الحال وانعدام الضمانات الحكومية بفضل الاعتماد على الذات في كسب الرزق وبناء الثروة (وبالتالي حفظ كرامة المرء واستقلاليته بدل طرق الأبواب بملف أخضر هزيل) . أما اليوم فتركنا للأجانب ممارسة الأعمال والمهن المربحة وعلمنا أطفالنا بأن "الوظيفة" لدى الغير هي مصدر الرزق الوحيد ..
..عودوا مجددا لزمن الآباء والأجداد حيث لم يكن المجتمع يرى عيبا في ممارسة أي مهنة وكان المرء يدخل سوق العمل بطريقة طبيعية سلسة .. ثم تغيرت الأحوال في زمن الطفرة وأصبنا بخلل حقيقي في المفهوم والممارسة لدرجة أصبحنا المجتمع الوحيد في العالم الذي يخيط فيه الأجانب ثيابنا، ويبنون فيه منازلنا، ويطبخون فيه طعامنا .. بل ويوصلون بناتنا الى المدارس.. وحين نتأمل جميع الخدمات المشابهة التي يؤديها الأجانب نكتشف أن مشكلتنا لاتكمن في (قلة الأعمال) بل في ضعف التأهيل والترفع عن الحرف وعدم الجرأة في اقتحام المشاريع الصغيرة والمستقلة !
لهذا أقول بصراحة إن الحل لا يكمن في سعودة الوظائف بل في تغيير مفهوم "العمل "لدى الشباب وتشجيع الدولة للمشاريع الصغيرة . فسعودة الوظائف حل مؤقت وغير كامل، بل وتتعارض مع انضمامنا لمنظمة العمل الدولية. ولو افترضنا نجاحنا في سعودة كل شيء فماذا سنفعل بالأجيال القادمة والمبتعثون الجدد الذين سيدخلون سوق العمل ويطالبون بحقهم في التوظيف (وحينها لن يكون هناك أجانب نستولي على أعمالهم !!؟ (
..الحل الطبيعي للبطالة (الذي كان يمارسه آباؤنا في الماضي والدول المتقدمة في الحاضر) هو مبادرة الأفراد لخلق أعمالهم بأنفسهم وتقديم فرص التوظيف لغيرهم، وهي مبادرة مطلوبة حتى من أصحاب التخصصات الأكاديمية والمتواجدين على رأس العمل أنفسهم كون الفرص الحكومية أصبحت متشبعة بالفعل،
وحين يصبح هذا المبدأ شائعا في المجتمع تكفينا حالة نجاح واحدة (ضمن عشر محاولات فاشلة) لخلق مايكفي من الفرص الثانوية لكل من عجز عن خلق وظيفته بنفسه !!
ورغم اتفاقي معكم على صعوبة البداية وشراسة المنافسة وفوضى سوق العمل إلا أن كل هذا يتلاشى أمام العزيمة القوية والرغبة الحقيقية في العمل وبناء الثروة.. وفي المقابل يفشل مسبقا كل من يحتج بقلة الوظائف وانعدام الفرص ومنافسة الأجانب، بل وحتى عدم امتلاك شهادة أكاديمية أو حرفية ..

فرغم كل العقبات التي نعرفها جميعنا لن يكون أحدنا أكثر بؤسا من صاحب الدينارين الذي قال له نبينا الكريم: خذ فأسا واحتطب..

وما زال احتجاز الجثث مستمراً

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٠٨٥٥.html

عابد خزندار

كنت أحسب أن احتجاز جثث المتوفين إلى أن تقوم عوائلهم بدفع أتعاب المستشفى، قد منع من وزارة الصحة ، كما كنت أحسب أن أي مريض يستقبل في قسم الطوارئ أو العناية المركزة لمستشفى خاص ، يقوم المستشفى بالعلاج اللازم له وتتكفل وزارة الصحة بدفع نفقات العلاج ، وهو قرار اتخذ لأن مستشفيات الدولة ليست لديها الأسرة الكافية للطوارئ للحالات التي تستقبلها ، ولكن يبدو أن لا هذا ولا ذاك ينفذ فعلا ، بدليل أن مستشفى الملك عبد العزيز بالعاصمة المقدسة رفضت تسليم جثة مقيمة من الجنسية البرناوية إلا بعد تسليم المبالغ المستحقة نظير علاجها ، وما زالت الجثة حبيسة ثلاجة المستشفى حتى اليوم ، وأشار زوج ابنة المتوفية فاروق زبير برماوي إلى أن أم زوجته مرضت في نهاية شعبان الماضي مرضا شديدا وتم نقلها إلى العناية المركزة بمستشفى الملك عبد العزيز لخطورة حالتها إلى أن توفيت في السادس من ذي الحجة الماضي ، مبينا أن إدارة المستشفى رفضت تسليم الجثة إلا بعد دفع المبالغ المترتبة على علاجها وقدرها ٦٩ ألف ريال أو إحضار كفيل غارم ، والأمر الآن بيد وزارة الصحة لتحل هذه المشكلة ، والمشكلة الأخرى الأشد خطورة ، وهي حجز الأطفال وعدم تسليمهم لأسرهم ، والمفروض كما هو الحال في مصر والأردن أن يكون العلاج مجانا ، وتتكفل الدولة بالمصاريف إذا عولج الطفل في مستشفى خاص.

زواج القاصرات من منظور الدين

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٣
http://www.alriyadh.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٠٨٦٥.html

عبدالله بن عبود آل سرحان

زواج الذكر من الأنثى هو من النعم التي تفضل بها الله على الإنسان وجعل من الزوج والزوجة سكناً للنفس (هو الذي جعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)ومن عناية الإسلام بهذا أن جعله وفق معايير شرعية سنها رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وجعلها –الإسلام- عقداً مبنياً على شروط و ضوابط يهدف من ذلك إلى العناية به و تحقيق بناء أسر ناجحة و تأطيراً لغريزة الشهوة لدى الطرفين و تحصيناً للرجل والمرأة من الوقوع في ما حرم الله .

وقد سارات المجتمعات الإسلامية منذ بزوغ فجر الإسلام للأخذ بتعاليم هذا الدين في كل شؤونهم ومنها الزواج ولكن الإنسان ظل يبحث عن أقصى درجات المتعة في الحياة و التلذذ بها و منها الجنسية وفي زماننا هذا طغى على بعض الناس الفقر والجهل فانتهزها البعض الآخر لتحقيق المصلحة المذكورة أعلاه ولكن الضحية خرساء .

فبين الخوف من العنوسة و السعي وراء المال و كسب الجاه والهروب من الذل والفقر الكافر أصبح زواج القاصرة هو الأبرز في الرجوع بحق المرأة في التمتع بحقوقها وأبسطها حقها في الزواج ممن تريد ومتى تريد .!!

إن ما يقدمه الجشعون من الذكور لأولياء الفتيات للحصول على مبتغاهم ينم عن خلل نفسي يعيشونه وهو تفريغ شهواتهم على حساب ضعف وجهل آخرين متجاهلين كل مشاعرهم و فهمهم للحياة الزوجية .

و الواقع خير برهان فنجد هذا المتزوج بعد استمتاعه الأحمق بطفلة بريئة يطلب منها ما لا تستطيع فعله وأولها فهم متطلباته وافتقاده لمن يستوعب أفكاره ومتطلباته الحياتية وبالطبع النتيجة هي (الطلاق) ليجد الولي الهارب من الفقر أو العنوسة موليته تعود إليه مرة أخرى ليكابد المعاناة مرة أخرى .

لقد شرع الإسلام لهذا العقد - عقد الزواج - شروطاً لصحته و منها قبول الفتاة وهو ما لا يتحقق في زواج الصغيرات لا لشيء سوى جهلها بهذه الحياة الجديدة

الكل منا يعلم بزواج النبي صلى الله عليه وسلم من السيدة عائشة رضي الله عنها و لكن الكل لا يعلم بأن علي رضي الله عنه قد ألغى فروضاً كسهم المؤلفة قلوبهم وغيرها وهو ما يدل على أن الإسلام دين متجدد و فقه الواقع يحتم علينا في هذا الزمان من قبل أهل الحل والعقد و الفتوى توضيح معنى القاصرات وحمايتهم من طمع الطامعين وجهل الجاهلين وتحديد تزويج الفتيات بحد أدنى يتوافق معه رغبة الشارع الكريم في تحقيق الهدف من الزواج

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إدارة المواقف وسط المدينة بين الحق العام والخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٢/٠١/٢٠١١/article_٤٨٦١٠٠.html

د. عبد الله إبراهيم الفايز

إحدى أهم المشكلات التي نعانيها هي مشكلة دوران السيارات في الشوارع بحثا عن موقف فتسبب ازدحامات بسبب دورانها المتكرر حول المبنى أو المربع نفسيهما. وهذا الدوران في حد ذاته هو أحد أكبر أسباب الازدحامات المرورية، خاصة وسط المدينة. وهو إزعاج وتضييع لوقت المواطن سواء الذي يدور أو الذي يدور. أو الذي يدور رأسه وعقله مع دوران تلك السيارات ودوران أو ضياع القانون الذي يعطيه حقه. فتجد بعض المحال التجارية أو المباني المكتبية وضعت سلاسل أو صبات لمنع الوقوف أمامها وجعلها خاصة لصاحب المبنى أو المحل.. فهل هناك قانون يسمح له بأخذ تلك المواقف أم أنها حق عام وملك للجميع ليقف فيها؟ بل تجد أحيانا رجال حراسة وأمن لمنع الوقوف أمام تلك المحال، بينما - حسب علمي - أن تلك الارتدادات حق عام للجميع، فهل يحق لصاحب المبنى أن يمنعنا من الوقوف؟ ومن يفصل بيننا ويعطينا الحكم في ذلك؟

من المعروف أن إدارة المواقف عبارة عامة تعني الاستعمال الأفضل لخدمات المواقف الحالية ويخفف من الوقوف غير النظامي على جوانب الطرق وأمام المحال؛ ما يضيق الطريق ويسبب اختناقات مرورية. كما أنها تكون أكثر تشجيعا لاستعمال النقل العام، الذي لا بد من التفكير في توفيره بطريقة فاعلة ومنظمة. والمواقف المجانية تساعد على استعمالها أكثر الوقت ومن دون لزوم؛ مما يضيع الفرصة لمحتاجين إلى الموقف فترات قليلة، وعندما يزيد الطلب على العرض في المواقف فإنها تسبب مشكلة الدوران المتعدد في المنطقة نفسها؛ ما يضاعف حجم المرور فيها ويسبب الاختناقات. وفي دراسات حديثة وجد أن دوران المركبات في منطقة محددة للبحث عن المواقف يضيف ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من كثافة الحركة المرورية في المنطقة نفسها. وهناك تجارب ناجحة عدة لإدارة المواقف في بعض مدن الولايات المتحدة ودورها في الحد من قيادة المركبات الخاصة، فإلغاء المساعدات للموظفين للوقوف في المواقف العامة في مدينة لوس أنجلوس ساعد على تخفيض الاعتماد على المركبات الخاصة من ٦٩ في المائة إلى ٤٨ في المائة، وبذلك خف عددها في الطرق. وفي مدينة يوجين خف بمقدار ٣٥ في المائة بعد أن تم رفع الرسوم لعدادات المواقف. وفكرة تحديد مدة الوقوف على جانب الطريق مع وضع عداد المواقف في مدينة رد وود أتاح الفرصة لمركبات عدة لاستعمالها، وبذلك تمكن أصحاب المتاجر الاستفادة من زيادة عدد المتسوقين .

من الواضح أننا لم نفكر بعد في موضوع إدارة المواقف والتخطيط لها والاستثمار فيها كمورد مالي يمكن الاستفاده منه، فتنظيم المواقف، خاصة مواقف مركبات الأجرة يساعد على تخليص المواطن من مزاحمة سيارات الأجرة له في كل مكان وما تسببه من حوادث وفوضى. وكلما نظمت مواقف لمركبات الأجرة بدلا من دورانها المتكرر في نقاط وساحات معينة وقريبة من مواقع الطلب عليها مثل الأسواق وحول الأحياء السكنية، خففت من دورانها المتكرر في الطرق. فالدوران المتكرر يضيف عبئا على حجم الحركة المرورية ويسبب الحوادث والتلوث. كما أنه يعتبر مضيعة للوقود وإجهادا للسائقين ويضايق من يحتاجون إلى الطرق أكثر. حيث نجد أحيانا أعدادا كبيرة منها ومن دون ركاب في مناطق الاختناقات .

أزمة المواقف في مدننا، خاصة وسط المدينة تكاد تصل إلى مرحلة الشلل المروري والانتظار لساعات وسط الطرق المسدودة؟ وقد تمتد لتشل حركتنا أحيانا داخل الأحياء السكنية جراء وجود بعض الهيئات الحكومية أو الخاصة والتجارية داخل الاحياء السكنية .وما تسببه تلك الجهات من مزاحمة لسكان الحي لتسد وتقفل حتى بوابات وكراجات المنازل وتمنع الساكنين من مزاولة أعمالهم والتأخر في مشاويرهم وارتباطاتهم. فمتى تكون لدينا أنظمة تمنع وتردع قيام بعض السفهاء بإيقاف سياراتهم في أشد المواقع ازدحاما وسط المدينة، ثم الركوب مع زميل لمشوار آخر غير مبالين بأنهم سببوا ازدحاما أو أخذ موقف لشخص قد يكون أحوج منه لذلك "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ."وبذلك يضطر المحتاج

إلى الموقف للدوران مرات عدة حول الموقع ويزيد من عدد السيارات التي تزاحم الطريق وتعطل الآخرين. أو قيام هؤلاء السفهاء بإيقاف سياراتهم في أقبية مواقف بعض العمائر ولمدة طويلة ومن دون اكتراث، بينما صاحب العمارة لا يستطيع سحبها أو مقاضاته! أو من يترك سيارته في أي شارع يراه ويسافر لأسابيع أو أشهر .. هل هناك قانون يمنع ذلك؟ ولماذا يسمح لبعض الجهات الحكومية والخاصة باختيار مواقع داخل الأحياء من دون توفير مواقف كافية لهم؛ ما يجعلهم يضايقون سكان الحي ويسدون منافذهم وأبوابهم؟ ولماذا لا يتم إلزام سيارات الأجرة والنقل العام للوقوف في مواقف خاصة لهم بدلا من الدوران المتكرر في الطرق وما يسببه من زيادة أعداد السيارات على الطرق وازدحامها، إضافة إلى زيادة احتمالات الحوادث والتلوث .

أزمة المواقف ليست جديدة على العالم ولا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة، فعدم وجود المواقف أو شحها يجعل سائق السيارة يدور حول الموقع، وبذلك يسبب زيادة عدد السيارات داخل الطرق في تلك المنطقة. كما أن عدم تخصيص مواقع لمواقف الشاحنات أو الحافلات وفق طرق ومداخل واسعة تسمح بالدوران لها يساعد على سد وخنق الطرق. وهي أزمة مرت بها معظم مدن العالم وأوجد لها العشرات من الحلول، التي تبدأ أولا بالحلول التخطيطية العمرانية التي يجب أن تتحسب لمشكلة المواقف أثناء تخطيط واعتماد المخططات بتخصيص مساحات لمواقف السيارات بين المناطق التجارية والمكتبية حسب الكثافات وإعداد المواقف المتوقع الحاجة إليها. كما يتم عادة تصنيف المواقف التي تحتاج إليها المدينة من مواقف للسيارات الخاصة والأجرة والشاحنات والحافلات والدراجات. وتوضع لذلك خريطة واضحة لمواقع المواقف في المدينة وتكون مربوطة ومتكاملة مع حركة المرور والنقل. ولكل نوع تكون هناك مساحة كافية للحركة والدوران وتختلف مواقعها حسب استعمالات الأراضي للمدينة. وقد لا يخلو رصيف أي مدينة من لوحة تمنع أو تنظم وقت الوقوف وفق ألوان معينة على بردورة الرصيف، فاللون الأصفر يمنع الوقوف والأبيض يسمح والأحمر يمنع الوقوف أو الانتظار، خاصة أمام محبس لي مضخة الحريق أو ممر سيارات الإسعاف. وتخصيص مواقع على الرصيف للشحن والتفريغ. ويمنع وقوف السيارات على الرصيف أكثر من ١٢ ساعة؛ لعدم عرقلة مرور سيارات تنظيف الطريق. ثم يتم وضع اشتراطات لكل مطور لتوفير مواقف سيارات لكل مساحة ٥٠ أو ١٠٠م٢ للمكاتب أو موقف لكل شقة. (ويوجد هذا التنظيم حاليا لدى الأمانات، لكن هناك تساهلا في تطبيقه). كما يتم اشتراط تخصيص مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة وسيارات الأمن والدراجات. ويتم تحديد مواقف خاصة لسيارات الأجرة على أطراف الحي وقرب ساحات المساجد والأسواق تمنعها من الدوران داخل الأحياء أو الدوران في الطرق؛ ما يزاحم حركة السيارات والمرور .

وتنتهي الحلول العمرانية لتأتي الحلول القانونية والإدارية للمدينة بإيجاد ميكانيكيات للتحكم في مدة الوقوف مثل عدادات الوقوف بمبلغ معين (باستعمال بطاقة قابلة للتعبئة) لكل ساعة أو جزء منها، مع تحديد أقصى مدة للوقوف لإعطاء الآخرين فرصة. وبذلك لا يقف إلا من يضطر إلى ذلك وذلك يساعد على القضاء على ما يقوم به السفهاء من عدم احترام حقوق الآخرين ومضايقة أبوابهم وكراجاتهم أو أقبيتهم .

وكلما تكبر المدن تزداد ازدحاما ويزداد الطلب والحاجة إلى مواقف السيارات، خاصة داخل المدن لدرجة أن معظم المباني سيطلب منها زيادة عدد الأدوار تحت الأرض لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أدوار (قبو) ويمكن استثمارها بتأجيرها، وهي فرصة للمطورين للتفكير من الآن فيها كفرصة للاستثمار .

بل إن الموضوع يحتاج إلى التفكير من الآن لخصخصة مشكلة المواقف بتأسيس شركة تدعمها الدولة لتتولى استثمار وإدارة مشكلة المواقف ومراقبتها عن طريق شرطة خاصة، سواء بوضع الرسوم أو المخالفات أو سحب السيارات المخالفة وتحميل صاحبها أجرة السحب وزيادة. وبحيث تمتلك وتنزع ملكيات بعض المباني وسط المدينة لبناء مواقف مظللة أو متعددة الأدوار كالتي سبق بناؤها في البطحاء. وتكون مدروسة بحيث يفصلها مسافات معقولة بحدود ٥٠٠م مع توفير مسارات آمنة للمشاة منها. وكذلك توفير ساحات مواقف لمن يرغبون في توقيف سياراتهم على حدود المدينة للركوب مع أصحابهم، خاصة إذا كانوا يعملون قريبا من بعضهم .Park & Ride وكذلك إدارة مواقف على أطراف وسط المدينة وخارجها لتأجيرها على الشاحنات والحافلات السياحية أو حافلات الحجاج والمعتمرين أو من تتعطل سياراتهم .

المشكلة تتعاظم وإذا لم نتداركها ونبدأ في وضع الحلول الآن وقبل ارتفاع أسعار الأراضي، خاصة في الأحياء الطرفية فإنها ستتغلب علينا وتشل شريان مدننا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هروب الخادمات .. قلق الأسرة وخسائر مالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٤/٠١/٢٠١١/article_٤٨٧٠٤٢.html

كلمة الاقتصادية

تبدو من أعقد المشكلات التي تواجهها الأسرة السعودية، مشكلة هروب خدم المنازل وعلى الأخص الخادمات والمعاناة مع وضع الأسرة، خصوصا عندما تكون ربة الأسرة موظفة وتحتاج إلى خادمة للقيام بالأعمال المنزلية وتخفيف ضغوط الواجبات المنزلية عنها ,حيث يقف رب الأسرة موقف المتفرج من ظاهرة لا تتوقف. ويبدو أنها تتزايد حتى أصبحت قلقا دائما واستنزافا ماليا لا ينتهي عند حد، حيث يبدأ في تقديم طلب استقدام جديد، ودفع كامل تكاليفه، والقبول بما تسفر عنه حظوظه السيئة أو الجيدة .

إن من يقف على حجم المشكلة من الناحية الاقتصادية للأسرة والأمنية للمجتمع، ومن حيث حجم المخالفات التي يرتكبها الأطراف الذين يعملون في مجال تبادل خدمات العاملات الهاربات، وتحصيل مبالغ مالية من وراء تلك الممارسات، يستطيع أن يؤكد أن الحلول ليست في يد رب الأسرة، بل في إعادة تنظيم سوق عمل الخادمات. وسبق أن شرعت الجهات المختصة في طرح فكرة توحيد مكاتب الاستقدام في شركات محدودة تتولى حفظ حقوق الأطراف وتمنع التلاعب، الذي يبدو كسراب لا نهاية له .

إن أنظمة الإقامة والعمل واضحة في موقفها من هروب العمالة أو تشغيل العمالة غير النظامية، فهي مخالفة لا يمكن تبريرها تحت أي اسم سوى فتح باب الابتزاز، وتحصيل مبالغ على شكل عمولات يجنيها أولئك الذين يعملون في سوق تشغيل العمالة الهاربة، وهي أصبحت خدمة وتجارة يمارسها بعض المقيمين ممن خبروا سوق العمل السعودية. والأسوأ من ذلك وجود من يشغلون تلك العمالة الهاربة التي تتحول إلى عمالة غير نظامية ومخالفة للتعليمات، يكون المتضرر الأول فيها هو رب الأسرة الذي يخسر ولا يجد من يستطيع حل مشكلته سوى بدفع مبالغ جديدة. وهكذا يستمر عمل مافيا الخادمات .

لقد أصبحت الحلول أمام الأسرة هي السير في الاتجاه الذي تفرضه العمالة ومن يقف خلفهم من ممارسي الابتزاز، وذلك باللجوء إليهم لتوفير خادمة بديلة تعمل بأجر شهري رغم ما في ذلك من مخاطر صحية وأمنية على الأسرة وعلى المجتمع بصور عامة متى تم الانسياق خلف هذه البدائل عالية الخطورة. ومع الأسف، فإن هناك من يعملون من منازلهم لتوفير هذه الخدمة، وذلك لوجود قائمة طويلة من العاملات الهاربات والسماسرة الذين يتقاسمون حصيلة أعمالهم غير المشروعة .

إن إجراءات الاستقدام أعقد بكثير من إجراءات تشغيل عاملة هاربة، وعند الاضطرار لن يفكر أحد في التفريق بين الصواب والخطأ، لذا فإن التعجيل بحلول جذرية هو أفضل وأقصر الطرق نحو تخفيف ضغوط عمل الجهات المعنية بالعمل والاستقدام وتوفير مزيد من الخسائر على الأسرة، وكذلك حفظ حقوق العاملات المالية وضمان سدادها في أوقاتها .

لقد تبنت وزارة العمل إعداد لائحة لعمل خدم المنازل تهدف أساسا إلى حفظ حقوق المواطن والعامل، كما سعت اللجنة الوطنية للاستقدام في مجلس الغرف السعودية، بالتعاون مع اللجان المماثلة في الدول المرسلة للعمالة، إلى التأمين على هذه العمالة بما في ذلك حالة الهروب وصياغة وثيقة تأمين ضد هرب العاملات والخدم في المنازل عموما، وهي لا تزال تحت البحث حتى اليوم ..إن العلاقة بين الأسر وخدم المنازل أصبحت في حاجة إلى من يقف في المنتصف ضامنا لحقوق الطرفين. وقد تحولت هذه الفكرة، التي ليست بجديدة إلى تصور يتضمن وجود شركات تقدم فرص العمل لخدم المنازل، وتقدم العمالة المؤهلة إلى الأسر بحسب الاحتياج، ولا تزال السوق تنتظر ميلاد تلك الشركات أو اندماج مكاتب الاستقدام في شركات متخصصة لهذا الغرض، الذي أصبح الحل الوحيد.

عضل البنات !!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨١٧١٦

د. سهيلة زين العابدين حماد

بلغ عدد العوانس قرابة المليون ونصف المليون عانس، والمتوقع أن يصل عددهن أربعة ملايين عانس في الأعوام المقبلة، كما حذر بذلك علماء النفس والاجتماع، ويأتي في مقدمة أسباب العنوسة عضل البنات، وهو ظاهرة جد خطيرة ، قد تدفع ببعض المعضولات إلى الانتحار، أو الهروب من بيوتهن إلى مصير مجهول، أو الانحراف، أو إدمان المخدرات، أو الإصابة بأمراض نفسية، وفي مقدمتها الاكتئاب، أو الإصابة بأمراض خطيرة كمرض السرطان الذي من أسباب الإصابة به الشعور بالظلم والغبن والقهر، والفتاة المعضولة من أكثر الناس شعورًا بالظلم والقهر لتعرضها لعنف بدني ونفسي ولفظي من قبل أسرتها لمطالبتها بحقها الطبيعي في الحياة، فتُحرم من الأمومة والزوجية، وإن كبرت ومرضت لا يوجد أحد يعتني بها ، وفي الغالب يكون مصيرها أحد دور العجزة ، والذين عضلوها لن يسألوا عنها، بل هم الذين سيذهبون بها إلى دور العجزة ؛ ومن هؤلاء المعضولات طبيبات وأستاذات جامعيات، ولقد رأى عدد من المعضولات أن يوصلن أصواتهن إلى علماء الدين وهيئة كبار العلماء، ولجنة البحوث والإفتاء، ووزارة العدل بعدما أتهم أحد القضاة الطبيبة المعضولة البالغة سن الأربعين بعقوق والدها لشكواه بعضلها، وأطلقن حملة "كفى عضلًا"، ولكن لم نلمس استجابة من هؤلاء، بل فاجأتنا اللجنة التي ستتكون من وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاكم الشرعية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، وعدد من المختصين في علم الاجتماع والنفس والتربية بأنّها ستعمل على تصميم دليل عمل لأقسام التوفيق بين راغبي الزواج في المملكة بالدعمين المالي والفني للحد من العنوسة لارتفاع نسبتها، ، ولم تضع في خطتها دراسة أسباب العنوسة التي يأتي في مقدمتها عضل البنات من قِبل أوليائهن لإصرارهم على تزويجهن لقبليين، أو تخييرهن بين الزواج والحرمان من الميراث، أو طمعًا في رواتبهن إن كنّ موظفات، أو إسقاط مكافأة الضمان الاجتماعي بزواجهن إن كنّ من مستحقات الضمان، وكما يبدو أنّ عضل البنات لم يهتم به حتى المقنِّنون والمُشرّعون ففي القانون الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م الذي يعد أحد مشروعات تقنين أحكام الشريعة الإسلامية التي أقرها وزراء العدل بدول المجلس تنص الفقرة (أ) من المادة (٩) من الباب الثاني "إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من عمره الزواج وامتنع وليه عن تزويجه جاز له رفع الأمر إلى القاضي". ولم توجد في النظام مادة تنص على أنّ إذ أكملت الفتاة الخامسة والعشرين وامتنع وليها عن تزويجها جاز لها رفع الأمر إلى القاضي، فإن لم يزوجها القاضي لها أن تزوج نفسها استنادًا إلى ما ذهب إليه الإمام أبوحنيفة".

وكأنّ حق الزواج للذكور فقط، ومراعاة إشباع غرائزهم الجنسية حتى لو كانوا أطفالًا قصرًا لا يستطيعون القيام بأعباء الأسرة ومسؤولياتها، وذلك لأنّ المقنِّنين والشرعيين والفقهاء رجال، فهم ينحازون لبني جنسهم، فيُشرّعون ما يُشرّعونه باسم الإسلام، مع أنّ ما شرّعوه لا يتفق مع ما جاء في الصحيحين عن قوله عليه الصلاة والسلام: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"، والرسول هنا خاطب الشباب ولم يخاطب الصبيان، وحملهم مسؤولية زواجهم والإنفاق على أسرهم، ولم يلزم أولياءهم بتزويجهم إن طلبوه، وهم غير مؤهلين لتحمل مسؤوليات هذا الزواج، بينما نجد المقنِّنين والمشرعين لهذه الوثيقة لم يمنحوا المرأة البالغة الرشيدة حق رفع أمر رفض وليها تزويجها إلى القاضي مع أنّ الله نهى عن عضل البنات في قوله تعالى: (فلا تعضلوهن).

وقد ذهب الحنفية إلى جواز تزويج الحرة المكلفة نفسها، بكرًا كانت أم ثيبًا، رشيدة كانت أم سفيهة، كان لها ولي أم لم يكن ؛ فلا ولاية إجبار عليها. كما أجاز أبويوسف من الحنفية، أن تزوج المرأة غيرها، وتتولى طرف العقد بنفسها على من تريد، وينعقد نكاحها إذا كانت حرة بالغة عاقلة. واستدلوا بقوله تعالى (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم

بالمعروف). وقوله عليه الصلاة والسلام عندما أتته خنساء بنت خزام الأنصارية، تشكو أباها، الذي لم يأذن لها في الاختيار بين خطيبين، وزوّجها من أحدهما دون رضاها "لا نكاح له، انكحي من شئت" وردّ نكاح أبيها، وأذن لها في الزواج بمن ترغب رغمًا عن وليها، وهو أبوها، كما استدلوا بتطليقه بنت الصحابي الشهيد عثمان بن مظعون، عندما أرغمها عمها على الزواج من عبدالله بن عمر بن الخطاب، وقال: (إنّها يتيمة وإنّها لا تنكح حتى تستأمر" وقوله: "الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمتها"، متفق عليه. كما رُوي عن عائشة -رضي الله عنها-، أنّ فتاة جاءت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالت يا رسول الله: "إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، فأرسل الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى أبيها وجعل الأمر إليها، فقالت: "إني أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن تعلم النساء أنّ ليس للآباء من الأمر شيء"، أمّا حديث "لا نكاح إلا بولي" فهو مختلف في وصله وإرساله، واستدل فقهاء هذا الاتجاه، على جواز تزويج المرأة لغيرها بما ورد "أنّ امرأة زوجت ابنتها برضاها فخاصمها أولياؤها إلى علي -رضي الله عنه- فأجاز النكاح. وقد روي عن عائشة -رضي الله عنها- "أنّها زوجت المنذر بن الزبير حفصة بنت عبدالرحمن وكان والدها غائبًا بالشام".

فلمَ لا نأخذ بما ذهب إليه الحنفية بإعطاء المرأة حق تزويج نفسها، وتزويج غيرها؟ ولنضبطه ببلوغها الـ ٢٥، وامتناع وليها والقاضي عن تزويجها؟

من حقوق المرأة في الإسلام

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٥/rj٦.htm

د. فهد السويدان

تميزت حقوق المرأة في الإسلام الحنيف على حقوقها في القانون الدولي والوضعي بالعديد من المميزات الحميدة التي يجب علينا تعرُّفها وتعلُّمها وتطبيقها وإدماجها في برامجنا التربوية والتعليمية والتدريبية؛ حتى نفعلها في حياتنا اليومية تفعيلاً عقلياً شرعياً، وحتى ندافع عن ديننا في ظل التشويه العالمي والمحلي لهذا الدين وشريعته السمحة الغراء، ووسطيته العادلة الفريدة في عالم غابت فيه الوسطية ومعايير العدالة المطلقة والدعوة إلى كل فضيلة والنهي عن كل رذيلة، وصيانة المرأة وحفظ حقوقها خلافاً لأهل الجاهلية قديماً وحديثاً الذين يظلمون المرأة ويسلبون حقوقها جهاراً أو بطرق ماكرة.
لقد رفع الإسلام مكانة المرأة، وأكرمها غاية الإكرام بما لم يكرمها به دين سواه؛ فالنساء في الإسلام شقائق الرجال، وخير الناس خيرهم لأهله؛ ثم إن للمرأة في الإسلام حق التملك، والإجارة، والبيع، والشراء، وسائر العقود، ولها حق التعلُّم، والتعليم، بما لا يخالف دينها، بل إن من العلم ما هو فرض عين يأثم تاركه ذكراً أم أنثى.
بل إن لها ما للرجال إلا بما تختص به من دون الرجال، أو بما يختصون به دونها من الحقوق والأحكام التي تلائم كُلاً منهما على نحو ما هو مفصل في مواضعه.
لقد دَحض القرآن الحكيم الأفكار الباطلة التي كان الناس يعتقدونها في السابق، وأقرَّ بأن طبيعة التكوين وأصل الخلقة بين الرجل والمرأة واحد، فلم يخلق الرجل من جوهر مكرم، ولا المرأة من جوهر وضيع، بل خلقهما الله من عنصر واحد ومن نفس واحدة وهو التراب، فيقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء) النساء: ١.
وبذلك ارتقى بالمرأة عندما جعلها مثل الرجل تماماً من جهة الطبيعة التكوينية، ووفر لها من خلال ذلك حقَّ الكرامة الإنسانية، ثم إن القرآن وحَّد بين الرجل والمرأة في تحمُّل المسؤولية، فقال تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أو أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً).على أن التساوي بينهما في أصل الخلقة والكرامة والمسؤولية، لا يعني بتاتا إنكار الاختلاف الفطري والطبيعي الموجود بينهما، الذي يؤدي إلى الاختلاف في الحقوق والواجبات، فميزان العدالة السليم هو التسوية بين المرء وواجباته، وليس التسوية في الحقوق والواجبات بين جنسين مختلفين تكويناً وطبعاً.
ومن هذا المنطلق فليس التفضيل في الإرث اختلالاً في العدالة، بل هو عين العدالة، فالرجل عليه الصداق منذ بداية العلاقة الزوجية، وعليه النفقة إلى النهاية.
كما منحها حق التعليم، فوصلت إلى مراتب علمية عالية متفوقة مبدعة، وأشاد بنزعة التحرر لدى المرأة من الظلم والطغيان، فضرب لذلك مثلاً في آسية امرأة فرعون، التي ظلّت على الرغم من الأجواء الضاغطة، محافظة على عقيدة التوحيد، التي آمنت بها، فأصبحت مثلاً يُحتَذى به. فقال الله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا اِمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إذ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) التحريم: ١١. فإنه موقف صارم لا هوادة فيه، ويختلف عن موقف مؤمن آل فرعون الذي وقف بوجه فرعون بلين وبلباقة. وهكذا يكشف لنا القرآن عن مقدار الصلابة والقوة التي يمكن أن تكتسبها المرأة، إذا امتلكت الإيمان والرؤية السليمة، ويحدث العكس من ذلك لو حادت عن طريق الهداية كامرأة نوح (عليه السلام)، فسوف تغدو أسيرة لعواطفها وأهوائها، تحرِّكها أينما شاءت، فتكون كالريشة في مهب الريح.
*. ولقوله - صلى الله عليه وسلم -: « إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً» رواه الترمذي وصححه
وللزوجة على زوجها حقوق كثيرة من أهمها:

١- وقايتها من النار:
وذلك بحثها وأخذها على الخير ونهيها عن الشر قال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) (التحريم:٦) وكذلك حثها على الصلاة خاصة فقد قال تعالى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا) (طه: ١٣٢). وكما سبق أن الزوجة التي لا يصلي زوجها يجب تركه ومفارقته كذلك هنا من لا تصلي لا يجوز البقاء معها.
ومن وقاية الأهل: أن تحثهم على الالتزام بالحجاب والعفة ومكارم الأخلاق.
٢- النفقة عليها:
النفقة على الزوجة وكسوتها من الحقوق الواجبة على الزوج التي فرط فيها الكثير من الناس مع الأسف الشديد، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - لمن سأله عن حق الزوجة عليه (أَنْ تُطْعِمَهَا إذا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إذا اكْتَسَيْتَ أو اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحْ وَلَا تَهْجُرْ إلَّا فِي الْبَيْتِ) رواه أبو داود. وتكون النفقة بالمعروف وما هو متعارف عليه في البلد، مع الحذر من المال الحرام. فالنفقة على الزوجة فيها أجر عظيم، فقد قال رسول - صلى الله عليه وسلم -: (إذا أنفق الرجل فهي له صدقة) متفق عليه، وذلك إذا كان يريد بها وجه الله تعالى ويحسن النية فيها.
أما في الإسلام فقد تحسنت وتعززت بعض حقوق المرأة، وقد أعطى الإسلام المرأة حقوقها سواءً المادية كالإرث وحرية التجارة والتصرف بأموالها إلى جانب إعفائها من النفقة حتى ولو كانت غنية، أو حقوقها المعنوية بالنسبة لذاك العهد ومستوى نظرته إلى الحريات بشكل عام وحرية المرأة بشكل خاص. كما لها حق التعلم، والتعليم، بما لا يخالف دينها، بل إن من العلم ما هو فرض عين تأثم إذا تركته.
لا يقتصر دور المرأة في الإسلام على كونها امتدادا للرجل، على الرغم من أن بعض العلماء والمؤرخين يختزلون دورها نسبة للرجل: فهي إما أمه أو أخته أو زوجته. أما واقع الحال فإن المرأة كانت لها أدوارها المؤثرة في صناعة التاريخ الإسلامي المشرق بمنأى عن الرجل. فنرى المرأة صانعة سلام (كدور السيدة أم سلمة في درء الفتنة التي كادت تتبع صلح الحديبية).. ونراها محاربة (حتى تعجب خالد بن الوليد من مهارة أحد المقاتلين قبل اكتشافه أن ذلك المحارب امرأة).. ودورها في الإفتاء بل وحفظ الميراث الإسلامي نفسه. ودورها في الطب في الحرب كتضميد الجرحى. ويتميز الإسلام في هذا المجال بمرونته في تناوله للمرأة. فقد وضع الأسس التي تكفل للمرأة المساواة والحقوق والواجبات. كما سنّ القوانين التي تصون كرامة المرأة وتمنع استغلالها جسديا أو عقليا، ثم ترك لها الحرية في الخوض في مجالات الحياة.
من حقوقها الإنسانية والمدنية:
١- حق المساواة في الخلق وانتفاء الاعوجاج في أصل خلقتها.
٢- حق المساواة في الاستخلاف.
٣- حق المساواة في القيمة الإنسانية.
٤- المساواة في المسؤولية والجزاء.
٥- المساواة في الحقوق والواجبات.
٦- المساواة في الحياة والرعاية.
٧- المساواة في طلب العلم.
٨- حق ارتداء الحجاب وعدم الاختلاط.
حقوقها المالية والاقتصادية:
١- كفالة حق العمل وفق الضوابط الشرعية.
٢- أهليتها الاقتصادية.
٣- حقها في النفقة والمهر.
٤- حقها في الميراث.
٥- حقها في البيع والشراء.
لا يوجد أي نظام كرم المرأة وأعطاها حقوقها كاملة كنظام أحكام شريعة الإسلام. المرأة في الإسلام مكرمة مثل الرجل، لأنهما أحد النوعين لبني آدم، فبنو آدم إما رجال وإما نساء، والله - عز وجل - كرم بني آدم وفضلهم على كثير من خلقه، كما صرحت بذلك آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى «ولقد كرمنا بني آدم» ولا يتصور أن يكون نوع واحد من نوعي بني آدم وهو نوع الرجال، هو المكرم فقط، وإنما الآية لكلا النوعين الرجل والمرأة في التكريم.

.. ولكن هروب البنات أشد وأنكى؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٨٥٣.htm

محمد أحمد الحساني

يتحدث المجتمع والصحافة عن هروب السائقين والخادمات أكثر من حديثه عن هروب الأبناء والبنات، مع أن الهروب الثاني هو الأشد خطرا والأكثر بؤسا والأنكى فاجعة، وقد يظل المجتمع كذلك حتى يصحو على ما لا تحمد عقباه، وينتج عن هروب الفتيات نشوء أوكار مماثلة لما هو حاصل في دول عديدة لا سمح الله!

وإذا كان ينتج عن هروب خادمة من منزل ما خسارة مالية تنال كفيلها وربكة في الأسرة لفقدانها لخدمات الخادمة الهاربة وآثار اجتماعية أخرى تتم معالجتها عن طريق الشرطة والجوازات، فإن أعظم مصيبة وفضيحة تحل بأي أسرة هي أن تصحو ذات صباح لتجد فتاة منها وقد هربت من المنزل إلى أتون الضياع والمجهول، وفي ظل أوضاع وتقاليد اجتماعية ومفاهيم عامة معقدة فإن ذلك الهروب يعني التدمير النفسي والاجتماعي والإعلامي الكامل لأسرة الفتاة الهاربة من أب وأم وإخوة وأخوات، ولا يمكن الاعتداد بكون حالات الهروب لم تزل محدودة مقارنة بحالات هروب الخادمات وأنها لم تصل إلى مستوى الظاهرة، فمثل هذا التهوين والتقليل من حجم المشكلة يزيد من تفاقمها وتعقيدها، ولا تكفي المعالجات الفردية الطارئة لكل قضية هروب وهي معالجات تنتهي عادة بسجن الهاربة ثم وضعها بعد إطلاقها في سجن آخر يسمى «دار رعاية الفتيات» حتى يتوفاها الموت أو يجعل الله لها سبيلا مثل قبول صاحب ظروف اجتماعية خاصة بالاقتران بها، وذلك نادرا ما يحصل مع بقائه مرتابا من زوجة مفسرا لأية حركة أو إشارة بأنها عودة إلى ماض غير مشرف!

إن هذا الصمت الاجتماعي والإعلامي عن قضية هروب الفتيات والاكتفاء بالمعالجات الآتية السطحية المصاحبة لبعض حالات الهروب المعلنة لا يحقق مصلحة عامة ويعتبر تجاهلا لواقع بائس لا بد من دراسته من جميع النواحي، لأن وراء هروب الفتيات أسبابا لا بد من فهمها وتحليلها ومعالجتها عن طريق المختصين في الجامعات والمؤسسات التربوية والأمنية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها وعدم الاكتفاء بالتفرج على الظاهرة ومعالجة النتائج وإهمال الأسباب وبالله التوفيق.

المتاجرون بالمرضى .. والمؤتمر الموعود !

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٥/Con٢٠١١٠١٠٥٣٩٢٨٦٠.htm

جهير بنت عبدالله المساعد

لك أن تتصور ثم تتضور ألما إذا عرفت ـ أيها القارئ الكريم ـ أن تصورك لم يكن وهما، بل هو عين الحقيقة في مجتمع مسلم مؤمن مشهود له بإنسانياته الممتدة لكل مكان في أقاصي الدنيا من برها إلى بحرها! لك أن تضع مختلف التصورات عن مفهوم الرعاية الصحية المنزلية، وحلق في الإنسانيات والأخلاقيات والواجبات والضرورات والفوائد والعوائد والإمكانات، ثم انظر للواقع مصدوما بما يجري فيه، حين ترى في وضع النهار على مرأى ومسمع كل العيون والآذان كيف تتم المتاجرة بالمرضى علنا، وكيف يتم الاتجار بآلامهم ومعاناتهم تحت شعار «الرعاية الصحية المنزلية» المعروف في كل دول العالم التي لاa تفوقنا إيمانا ولا أخلاقا ولا إنسانيات ولا إمكانات.. أنه من أهم الخدمات الوطنية الاجتماعية، باعتباره حقا من الحقوق الإنسانية الواجب توافرها في المجتمع، وليس فرصة قط للاستغلال والانتهازية والاتجار بالمرضى المرفوض والمكروه في كل مجتمع إنساني نتفوق نحن عليه بعدد المكارم والعطايا للمصابين والمنكوبين والمرضى في الأماكن البعيدة والقريبة خارج الحدود! مؤلم ومفجع هذا الذي يحدث ومسكوت عنه ويتم التواطؤ عليه والاتفاق حوله! والناس لا حول لهم ولا قوة تحت مطارق الحاجة وقلة الحيلة في معالجة الوضع القائم لعدم وجود ضوابط، ولا يوجد من يلجأون إليه ينقذهم من جشع وطمع واستغلال المراكز الطبية الأهلية ومستشفيات القطاع الخاص، تحت شعار «الرعاية الصحية المنزلية» التي تفرض على من يريد رعاية مرضاه في المنزل مبالغ خيالية يستحيل هي نفسها أن تعطيها لبعض أطبائها الحاملين لشهادة الزمالة، ناهيك أن تعطيها للممرضات!

فهي تفرض على المحتاجين لرعاية ذويهم في المنزل ما يزيد على عشرة آلاف ريال شهريا للممرضة الواحدة، على أن يتم تأمين الأدوية والمستهلكات الطبية من ذوي المريض عدا مصاريف الأكل والشرب للممرضة! بمعنى أنها تقبض أكثر من عشرة آلاف ريال، وتعطي الممرضة منها النتف الذي يبلغ أقل القليل، وتستولي هي على الباقي! في حين أن الممرضة المسكينة تعمل في المركز أو المستشفى نفسه لرعاية مجموعة من المرضى وليس مريض واحد مثل البيت! وأجرها على الكثير قليل، بينما أجرها على الواحد مضاعف أضعافا! فأي إنصاف لحقوق الإنسان هذا الذي يجري في القطاع الأهلي! مثلا، مركز طبي معروف في الرياض بنى سمعته من جيوب الناس ولم يرحمهم! بل تتم المتاجرة بالمرضى ويمارس الاتجار بالممرضات علنا وبشروط مبالغ فيها! وغيره آخرون وكلهم لا يخافون في الجشع لومة لائم! وكل مستوصف لا يتجاوز أربع حجرات يضع التسعيرة المناسبة لجشعه وطمعه وعلى كيف كيفه، سواء ثمن زيارة الطبيب للمنزل أو زيارة الممرضة أو حتى إعطاء حقنة عادية كالأنسولين أو قياس ضغط الدم! أسعار جنونية متفاوته لا سقف لها ولا ضوابط ولا حدود، مما يعني أن الفوضى والانتهازية والاستغلال تعم في الخدمات الطبية، رغم وجود وزارة الصحة، ورغم وجود ما يسمى الشؤون الصحية، ورغم مجالس المناطق، ورغم شيء اخترعوه يقولون عنه حماية المستهلك!. ولك الله يا وطن... وغدا أكمل!

.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

آخر المفوضين السامين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٥/٠١/٢٠١١/article_٤٨٧٦٣٨.html

عبد العزيز محمد هنيدي

كان عنوان المقالة السابقة (النهاية الحزينة لعاملة منزل)، وبذلك أكملنا أربع مقالات عن حقوق عاملات المنازل، حيث ركزنا على أهمية الرحمة والعدل عند التعامل مع تلك العاملات والعمالة بصفة عامة، وأهمية وجود مطويات توضح حقوق العمالة وواجباتهم أيضا، ووضحت الجهات ذات العلاقة التي يجب أن تتعاون معاً لعمل تلك المطويات، وأنه يجب أن يطلع عليها الكفيل وكذلك العمالة، ويشار لذلك في العقد الذي بين الطرفين، وكنا قد توقفنا عن سرد بقية أسماء المفوضين السامين لحقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، وحططنا الرحال عند المفوض السامي الثالث سيرجيو نيبرا دي ميللو، الذي عُين في المنصب المذكور في ٢٠٠٢/٩/١٢م وتوفي في حادث مروري مؤسف في ٢٠٠٣/٨/١٩م، والآن مع :

المفوض السامي الرابع

عندما توفي السيد دي ميللو تولى العمل نيابة عنه برتراند رام شاران، ليصبح نائباً للمفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك بدءا من تاريخ وفاة المفوض السامي الثالث إلى جانب عمله مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك حتى تعيين الدكتورة لوز أربر كمفوضة سامية لحقوق الإنسان، وكان هذا في تموز (يوليو) ٢٠٠٤م لتكون المفوضة الرابعة، وهي مواطنة كندية كانت أكاديمية مميزة، وكانت تعمل أستاذة مساعدة في عام١٩٧٠ م، ثم عينت مساعدة عميد في جامعة تورنتو، بعد ذلك عينت في المحكمة العليا في أونتاريو (محكمة العدل العليا)، بعد ذلك انتدبت للقيام بالتحقيق في بعض أحداث حصلت في سجون النساء في كينجستون أونتاريو في عام ١٩٩٦م، ثم عينت من قبل الأمن العام التابع للأمم المتحدة كمدعية رئيسة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ورواندا، ثم استقالت بعد ثلاث سنوات لتعود للعمل في المحكمة العليا في كندا .والجدير بالذكر أن الدكتور أربر استكملت دراسة الدكتوراة (بامتياز) في كلية الحقوق في جامعة مونتريال في عام ١٩٧٠م، بعد ذلك انضمت إلى نقابة محامي كيبك في عام ١٩٧١م، ثم انضمت في عام ١٩٧٧م لنقابة محامي أونتاريو، وحصلت على دكتوراة فخرية من ٢٧ جامعة، إضافة إلى حصولها على العديد من الميداليات والجوائز، وهي عضوة في العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية المميزة، وعملت في العديد من الجمعيات ومجالس الإدارة، ونشرت على نطاق واسع كثيراً من الأبحاث والمحاضرات في القانون الجنائي الوطني والدولي، ولعل أبرز الأعمال والمنجزات التي قامت بها في منصب المفوض السامي هي تعزيزها لمكانة المفوضية، ونشرت ممثليها في المكاتب الرئيسة في جنيف الذي يعد المبنى الذي يضم تلك المكاتب قصراً منيعاً، وهو كذلك حتى سمي (قصر الشعوب)، وارتفع عدد منسوبي المفوضية في زمنها ٥٨٣ موظفا حتى بلغ أكثر من ٩٤٨، منهم نسبة جيدة في الميدان وقفزت ميزانية المفوضة من ١٧٢ مليون دولار إلى أكثر من ٣١٢ مليون دولار .وفي نهاية آب (أغسطس) عام ٢٠٠٨م، قدمت استقالتها بعد أن أكملت دورة كاملة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م. وفي ١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨م، عينت الأمم المتحدة نافا نيثيم بيلاي التي هي من أصل تاميلي لتصبح المفوضة السامية الخامسة، التي هي الآن على رأس العمل. وفي الحلقة ١٥٤ نكمل ما تبقى من سيرتها، ثم نلتفت إلى موضوع إنساني آخر.

طالبت بتمويل الجمعيات الحقوقية والمعنية بالمرأة والطفل البحرينية لحقوق الإنسان توصي بهيئتين مستقلتين للانتخابات والعدالة الانتقالية

المصدر : صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٣٨ - الجمعة ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م الموافق ٢٥ محرم ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/news/read/٣٠٣٨/٥١٨٠٢٤/١/html.

الوسط - أماني المسقطي

أوصت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في تقريرها الثامن بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بتشكيل هيئة دائمة مستقلة للانتخابات تتمتع بالحيادية والنزاهة للإشراف على كل مراحل العملية الانتخابية، وان تكون في عضويتها شخصيات تتصف بالحياد والنزاهة والاستقلالية، وكذلك بتشكيل هيئة وطنية مستقلة ونزيهة لتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية على أن تضم جميع الأطراف ذات العلاقة بملف حقوق الإنسان.

كما أكدت ضرورة التصديق والانضمام لكل المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخصوصاً اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية وتحديد سقف زمني للانضمام إليها.

ودعت الجمعية لتعديل القوانين الوطنية بما يتلاءم والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ورفع التحفظات التي أبدتها البحرين بشأن بعض مواد الاتفاقيات التي صدقت عليها، وسرعة الانضمام إلى البروتوكولات التي تنظم عمل الاتفاقيات التعاقدية.

وجددت الجمعية مطالبتها بإلغاء قانون ٥٦ للعام ٢٠٠٢ لتعارضه الواضح مع مبادئ حقوق الإنسان، والإسراع بإنصاف ضحايا التعذيب والانتهاكات التي حدثت في الفترة السابقة تمهيداً لإغلاق هذا الملف بما يحفظ ويصون الوحدة الوطنية وكشرط أساسي للمصالحة الوطنية.

وأكدت الجمعية ضرورة نشر التقارير الوطنية بشأن تفعيل الاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني في كل وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمقروءة والمرئية، وتمكين منظمات المجتمع المدني من دراستها والرد عليها في تقارير موازية، وإلى تفعيل كل التوصيات التي صدرت سابقاً عن لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن تطبيق البحرين للاتفاقيات التي انضمت إليها.

ودعت الجمعية لإتاحة كل وسائل الإعلام الرسمية للترويج والتوعية بمبادئ حقوق الإنسان، وإدراج مادة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية كمادة مستقلة بدلاً من حشرها ضمن مادة تعليم المواطنة وذلك في كل المستويات التعليمية من الروضة إلى الجامعة وفي كل التخصصات، ومحاربة التمييز وتحقيق المواطنة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص من دون تمييز بين المواطنين بحسب الجنس أو الأصل أو العرق أو الطائفة الدينية.

وطالبت الجمعية في تقريرها بتعزيز التحاور والتفاعل بين كل الثقافات والإثنيات في مملكة البحرين، وتعزيز الحريات الشخصية والاجتماعية والثقافية والتأكيد على حمايتها في تشريعات واضحة ومحددة، وتوسيع فضاء الحرية للمجتمع المدني وتعديل قانون الجمعيات بما يضمن استقلاليتها وفعاليتها.

وأوصت الجمعية في تقريرها بإصدار قانون يلزم الدولة بتمويل الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل مع ضمان استقلاليتها، وبإصدار قانون يتيح لبعض الكوادر الحقوقية التفرغ للعمل في منظماتهم شريطة أن تؤمن الدولة مرتباتهم.

ودعت الجمعية لتعديل الدستور بما يتيح مشاركة حقيقية للشعب في الحكم من خلال ممثليه المنتخبين في البرلمان انتخاباً حراً على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدوائر الانتخابية.
وأكدت ضرورة تعزيز حرية الإعلام واستقلال أجهزته وضمان صدقيته وشفافيته، وإتاحة المعلومات للجميع باعتبار أن ذلك حق من حقوق الإنسان، وتخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لدعم المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، وإصدار قوانين تمنع التمييز والتعذيب وتجرمهما وتحدد عقوبتهما، وتمكين المرأة من منح جنسيتها لأبنائها من زوجها الأجنبي، ومعاملتها على قدم المساواة مع الرجل في القوانين والحقوق بما في ذلك حق الاستفادة من خدمات وزارة الإسكان، والإسراع بإصدار قانون للأسرة بما يتلاءم مع وثيقة حقوق الطفل واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).
وطالبت الجمعية بتعديل قانون العمل بما يتلاءم مع مبادئ منظمة العمل الدولية ومواثيقها، والانضمام إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية العمال الأجانب وأسرهم، وإصدار تشريعات تحمي العمالة الأجنبية، وخصوصاً العمالة المنزلية، والعمل بشكل جاد على محاربة الاتجار بالبشر وتنفيذ القوانين في هذا المجال، وتوسيع فضاء الحريات النقابية وتمكين موظفي الدولة من تشكيل نقاباتهم.
وأخيراً، دعت الجمعية إلى سن القوانين التي تجرم تدمير البيئة البحرية والبرية والجوية.

«البحرينية لحقوق الإنسان»: صعوبات تواجه حرية الرأي والتعبير
أكدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي، أن الجهود التي بذلها المعنيون بحرية الرأي والتعبير واجهت الكثير من الصعوبات والانتكاسات، وأنه في الوقت الذي استمرت فيه الجمعيات السياسية والأهلية في إقامة الندوات والمحاضرات التي تتناول شتى الأمور وذلك داخل مقارها إذ يعبر المنتدون والمتداخلون من الجمهور عن معارضتهم أو انتقاداتهم؛ أبدت السلطات الرسمية عدم تقبل لإقامة بعض الندوات السياسية أو الحقوقية في الأماكن العامة أو المشاركة في الندوات في الخارج.
وبينت الجمعية أنه على رغم عدم تدخل الدولة لمنع الغالبية العظمى من الفعاليات الثقافية والسياسية فإن الإعلام الرسمي يتخذ موقفاً سلبياً تجاه هذه الظاهرة بدليل عدم بث الإذاعة والتلفزيون المملوكين للدولة لغالبية الندوات وبالأخص تلك التي تقيمها منظمات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية المعارضة. كما لوحظ أيضاً امتناع المسئولين الحكوميين عن المشاركة في هذه الفعاليات على رغم دعوة جلالة الملك لهم بالمشاركة.
أما على صعيد الحريات الصحافية، فلفت التقرير إلى استمرار معارضة الصحافيين والحقوقيين لقانون المطبوعات والصحافة والنشر رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢ والذي صدر في غياب السلطة التشريعية وقبيل أيام قليلة من عقد الجلسة الأولى للبرلمان. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ انتهت لجنة الخدمات بمجلس النواب من مناقشة التعديلات على القانون الحالي. وأثارت التعديلات استياء الصحافيين واعتبروه تراجعاً ونكوصاً على صعيد حماية الصحافيين وإشاعة المناخات الملائمة لحرية الرأي والتعبير، وتركزت معارضتهم على أن العقوبات في التعديلات المقترحة تحيل الصحافي المخالف إلى قوانين مثل قانون العقوبات أو قوانين الإرهاب الأمر الذي يهدد الصحافيين ويضيق من حرية الرأي والتعبير. ومع ذلك فقد انقضى العام ٢٠٠٩ من دون أن يصدر قانون جديد للصحافة أو يعدل القانون القائم، بحسب الجمعية.
كما لفت التقرير إلى استمرار مسلسل تقديم الصحافيين إلى المحاكمات لأسباب مختلفة وذلك استناداً إلى قانون الصحافة والطباعة والنشر، معتبرة الجمعية أن أغلب القضايا ترفع من مسئولين في الدولة بما في ذلك النواب والوزراء الذين يضيقون ذرعاً بأي انتقاد يوجه إليهم بشأن أدائهم الوظيفي أو بشأن مؤسساتهم ووزاراتهم.
وتطرق التقرير إلى القضية التي رفعها ديوان الخدمة المدنية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨ دعوى جنائية ضد الصحافية مريم الشروقي بسبب مقال نشرته في صحيفة «الوسط» تحت عنوان «إعلانات حكومية زائفة». انتقدت فيه التمييز في التوظيف. وقد واجهت الشروقي حينها تهمة إهانة الديوان بالإضافة لتهمتين هما تلفيق الأكاذيب والتشهير بديوان الخدمة المدنية.
من ناحية أخرى حققت النيابة العامة في ١٣ مارس/ آذار ٢٠٠٩ مع الكاتبة لميس ضيف على إثر شكوى تقدم بها نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء. ووجهت النيابة للكاتبة تهمة إهانة وتحقير السلطة القضائية. وكانت الكاتبة قد نشرت في صحيفة «الوقت» سلسلة من خمسة مقالات تحت عنوان «العار الكبير... انتهى زمن الصمت» انتقدت فيها ممارسات السلطة القضائية وذلك في إطار مطالبتها بإصدار قانون لأحكام الأسرة يخفف من وطأة معاناة النساء في المحاكم الشرعية.

حظر عدد من المواقع الإلكترونية... ومخاوف من التنصت على المكالمات

انتقدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في تقريرها، حظر عدد من المواقع الإلكترونية، إذ أشارت الجمعية إلى أن المواقع الإلكترونية أتاحت منذ منتصف العقد الحالي مساحة واسعة من الحرية لمن يريد التعبير عن رأيه في مختلف القضايا والمسائل، وخصوصاً تلك التي لا تنشرها الصحافة وتعتبر خطوطاً حمراء.
كما أنشأت الجمعيات السياسية وبعض جمعيات المجتمع المدني والجماعات الدينية والمآتم الحسينية والقرى مواقعها الإلكترونية، وتنتشر أيضاً مواقع الحوار (bloggers) التي يجد فيها البعض متنفساً وبديلاً عن النشر في الصحف المقيدة بقانون الصحافة والنشر، بحسب الجمعية، التي أشارت إلى أن ما يؤخذ على بعض المواقع اتجاهاتها الطائفية.
وأشارت الجمعية إلى أنه منذ العام ٢٠٠٢ بدأت السلطات في إغلاق وحظر المواقع والمنتديات الإلكترونية مرة بذريعة حماية الأخلاق العامة ومرة أخرى تحت غطاء حماية المجتمع من الطائفية. ولايزال الحظر مفروضاً على العديد من المواقع الإلكترونية بل وتضاف مواقع أخرى في قائمة الحظر من دون إبداء الأسباب ومن دون منطق مقبول.
واعتبرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التعسف في حجب المواقع الإلكترونية بمثابة حظر على حرية الرأي وحرية تبادل المعلومات وانتقالها ونشرها، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الأساسية في حقوق الإنسان الواردة في الشرعة الدولية، وخصوصاً المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.
وفي شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ أصدرت وزارة الإعلام القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ الذي يلزم الشركات المزودة لخدمة الإنترنت بإجراءات محددة لحجب عدد من المواقع الإلكترونية التي يصدر بشأن حجبها قرار من الوزير. كما ألزم القرار كذلك شركات الاتصالات بحجب المواقع الإلكترونية الإباحية والمخلة بالآداب العامة. ودعا القرار الشركات لمنع جميع الطرق المتعارف عليها للنفاذ للمواقع المحجوبة سواء عن طريق عناوين الإنترنت أو من خلال استخدام الخادم البديل (بروكسي) أو غيره من الطرق. كما يمنع إزالة الحجب عن أي موقع إلكتروني إلا بقرار من الوزير. وعلى إثر ذلك يفاجأ المتصفح لأي موقع إلكتروني بعبارة «الموقع محظور، تم حجب هذا الموقع بقرار من وزارة الثقافة والإعلام استناداً إلى المادة (١٩) من المرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر بمملكة البحرين ١] وذلك لاحتوائه على أمور محظور نشرها طبقاً للقانون»، وذلك من دون توضيح ماهية تلك الأمور وطبيعتها، بحسب الجمعية.
وقدرت بعض الإحصاءات المواقع التي تم حجبها في يناير من العام ٢٠٠٩ بـ ٦٣ موقعاً إلكترونياً من بينها مواقع لحقوق الإنسان وموقع «غوغل» للترجمة وعدد من مواقع الفيس بوك التي تتناول الأمور السياسية، بالإضافة إلى موقع جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد». ومثلما حجب الموقعان الأخيران أعيدا للعمل من دون إبداء أية أسباب.
من جهة أخرى، وعلى رغم رفع الحظر عن الموقع الإلكتروني التابع لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)؛ فقد رفعت الجمعية دعوى ضد وزارة الثقافة والإعلام تطالبها فيه بالاعتذار الرسمي والتعويض المادي عن الأضرار النفسية التي سببها الحجب وإدراجه ضمن المواقع الإباحية والسياسية المخالفة للقانون، كما تطالبها بتوضيح سبب الحجب مكتوباً وموثقاً.
وأشارت الجمعية إلى دعوة مجموعة من أعضاء مجلس الشورى إلى ضرورة إنشاء جهاز للأمن الإلكتروني تكون مهمته مراقبة المواقع التي تسيء للبحرين وتهدر أمنها، واعتبرت الجمعية أن خطورة مثل هذه التصريحات تكمن في تهديدها لحرية الرأي والفكر ومنع تداول المعلومات، وخصوصاً أن مجلس الشورى على رغم كونه معيّناً من قبل الملك إلا أنه جزء أساسي من السلطة التشريعية. وعلى صعيد حرية المراسلات والاتصالات، أشار التقرير إلى مسودة اللائحة التنظيمية بشأن متطلبات الأمن الوطني التي أصدرتها هيئة تنظيم الاتصالات الكثير من المخاوف من استغلالها في التنصت على المكالمات الشخصية للأفراد ومراقبة البريد الإلكتروني لهم.

قانون «الجمعيات» يقيد عملها ويسمح لتدخل الحكومة بأمورها
جاء في تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أن قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢، يشكل تقييداً لحرية تشكيل الجمعيات ويعطي الحكومة السلطة العليا للتحكم والتدخل في أمور الجمعيات الداخلية.
ولفتت الجمعية إلى أن مسودة القانون الجديد التي رفعتها وزارة التنمية الاجتماعية أثارت الكثير من الاعتراضات من قبل جمعيات أهلية، إذ اعتبرتها مقيدة لعملها بدرجة تفوق ما هو مطبق في القانون الحالي. ومازالت وزارة التنمية ترفض الترخيص لجمعية البحرين لشباب حقوق الإنسان. وفي الإطار نفسه، تطرقت الجمعية إلى قرار وزيرة التنمية بالرقابة

على الجمعيات الأهلية، واعتبرت الجمعيات تلك الإجراءات جزءاً من محاولات الوزارة تضييق الخناق عليها ووضع العراقيل في طريقها. كما اعتبرته مؤشراً على عزم الوزارة إصدار قانون للمنظمات الأهلية أشد من القانون الحالي بحيث لا يعطي الجمعيات مجالاً للتحرك.
وعلى صعيد الحق في المشاركة السياسية، أشارت الجمعية إلى قرار مجلس الوزراء بنقل تبعية إدارة الانتخاب والاستفتاء من الجهاز المركزي للمعلومات إلى دائرة الشئون القانونية، وأنه على رغم اعتبار هذا الإجراء خطوة إيجابية إلا أنه لا يلغي ضرورة إنشاء جهاز مستقل للانتخابات يتكون من قضاة وتمثل فيه القوى السياسية والحقوقية.
ولفت التقرير إلى أنه على رغم دخول جمعية الوفاق إلى قبة البرلمان، مازال الجدل دائراً فيما يخص الحريات السياسية والمدنية والمشاركة السياسية ومبدأ فصل السلطات وحرية الجمعيات السياسية والجمعيات الأهلية.
من ناحية أخرى، أشارت الجمعية في تقريرها إلى استمرار العمل بقانون الجمعيات السياسية على رغم معارضة بعض الجمعيات له، معتبرة الجمعية أن ذلك مؤشر على أن الجمعيات المعارضة للقانون استسلمت للأمر الواقع ولم تقم بأية محاولات بعد ذلك من أجل تعديل القانون أو إلغائه.

قيود على الحريات النقابية... وتضييق على «النقابيين الحكوميين»
ذكر تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أن قانون النقابات العمالية الذي يسمح للعمال بتشكيل نقاباتهم، لم يفرق بين القطاع العام والخاص من جهة الحق في تشكيل النقابات؛ إلا أن ديوان الخدمة المدنية أصدر تعميماً يحظر بمقتضاه إنشاء النقابات في القطاع العام.
وعلى رغم المضايقات المتعددة، بحسب الجمعية، أصر موظفو القطاع العام على حقهم في ممارسة حرياتهم النقابية فتم إنشاء نقابات في إدارة البريد، ووزارة الكهرباء والماء، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال والموانئ التي انتقلت إدارتها إلى القطاع الخاص، واحتج الاتحاد العام لعمال البحرين على هذا القرار وتقدم بشكوى لمنظمة العمل الدولية ضد الحكومة لمنعها تشكيل النقابات في القطاع الحكومي.
وأشارت الجمعية إلى أنه مع التصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تجددت آمال موظفي القطاع العام بالسماح لهم بتشكيل نقاباتهم وخاصة أن العهد يدعو إلى ضمان حرية العمل النقابي وعدم جواز الانتقاص من هذا الحق، إلا أن الحكومة أصرت على موقفها الرافض للنقابات في القطاع الحكومي.
وأكدت الجمعية استمرار الحكومة في التضييق على النقابيين في القطاع العام، إذ كشفت مصادر نقابية في النقابات الحكومية عن تشكيل لجنة رسمية مكونة من عشرة أعضاء بينهم مستشارون قانونيون من دائرة الشئون القانونية وديوان الخدمة المدنية لملاحقة القائمين على النقابات الحكومية. وأشارت المصادر إلى أن اللجنة قد بدأت في إدارة البريد التحقيق مع رئيس نقابة البريد جمال عتيق ونائبته نجية عبدالغفار.
ولفتت الجمعية إلى أنه في القطاع الخاص لاتزال إدارات الشركات تضيق بالنقابات وتضيق على أعضائها وتنتهك حقهم في التنظيم النقابي. وفي هذا الخصوص أشار الاتحاد العام لعمال البحرين إلى أن تعامل الحكومة مع العمل النقابي في القطاع العام كان بمثابة رسالة سلبية لبعض مؤسسات القطاع الخاص، إذ قامت هذه المؤسسات باتخاذ إجراءات تعسفية وصلت إلى الفصل من العمل بسبب العمل النقابي ما يعد انتهاكاً لحق الإنسان في العمل. وشملت هذه الإجراءات عدداً من النقابيين في شركات «دي إتش ال» وطيران الخليج، البحرين للسينما، «داينكورب»، الخطوط القطرية، ألبان المراعي وغيرها. وأشار الاتحاد إلى تعرض موظفة في وزارة الكهرباء والماء إلى النقل التعسفي بسبب تصديها لحمل المطالب العمالية بشأن بعض المواد الكيماوية الخطرة على العمال.
وعلى صعيد انتهاك حق التوقف عن العمل أكد الاتحاد أن قانون النقابات العمالية كفل حق الإضراب عن العمل غير أن تعديلات أجريت على هذا القانون من طرف واحد لم يستشر فيها الطرف العمالي قد أفرغت هذا الحق من مضمونه. كما أشار إلى أنه بالإضافة قرار تحديد الأنشطة الحيوية التي لا يجوز فيها الإضراب فقد وصل ذلك إلى مرتبة العمل القسري غير المباشر حين يجبر العامل على أداء عمل غير راضٍ عن شروطه ويحرم من حقه في الوقف السلمي للعمل وهو ما يتعارض مع الاتفاقيتين رقم ٢٩ ورقم ١٠٥ بشأن حظر العمل القسري اللتين صادقت عليهما مملكة البحرين.
أما على صعيد الجمعيات المهنية، فلفت التقرير إلى عدم تمكن هذه الجمعيات كجمعية الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرها من التحول إلى نقابات على رغم سعيها لحماية مصالح أعضائها، فيما عدا جمعية التمريض التي كان نشاطها هو الأبرز بين تلك الجمعيات؛ إذ طالبت وزارة الصحة إقرار كادر التمريض، وتحسين أوضاع الممرضين. وفي حركة احتجاجية لعدم استجابة الوزارة طلبت الجمعية من أعضائها تعليق شارات احتجاجية تتدرج في الألوان لتصل إلى تعليق شارة سوداء. وأشارت الجمعية في تقريرها إلى أن وزارة الصحة تشددت في عدم استجابتها للجمعية وشكلت لجنة تحقيق

مع رئيستها بسبب ما أسمته «دعوتها (أي رئيسة الجمعية) الممرضين إلى الإضراب عبر تصريحها في إحدى الصحف المحلية».
وربطت الوزارة هذا القرار بالقرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تحديد المنشآت الحيوية المحظور فيها الإضراب.
كما أشار تقرير الجمعية إلى مطالبات المحامين بتأسيس نقابة محامين حرة باستطاعتها منح تراخيص مزاولة مهنة المحاماة ومنح المحامين الحق في التمتع بنظام تأميني اجتماعي خاص بهم، وهي المطالب التي مازالت معلقة.

إطلاق الجمعية الأردنية للرعاية التلطيفية وعلاج الألم..الأربعاء

المصدر :جريدة الرأي الجمعة ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٧٧٥٣٦

عمان - الرأي - تبدأ الجمعية الاردنية للرعاية التلطيفية وعلاج الالم الجديدة برئاسة الدكتور محمد بشناق اعمالها في حفل لاطلاق الجمعية الاربعاء المقبل تحت رعاية الاميرة دينا مرعد.
واجتمعت اللجنة التحضيرية للجمعية أمس لمناقشة اعمال الجمعية واهدافها في المساهمة في تعزيز الوعي لدى الأطباء والمجتمع بمفهوم الرعاية التلطيفية ضمن جهود دولية حثيثة باعتبار تحقيق هذه الغاية حقا من حقوق الإنسان.
ويقوم طب الرعاية التلطيفية على أساس عمل فريق طبي متكامل بهدف ازالة الألم والمعاناة عن المريض وعائلته عبر رعاية متكاملة وشاملة.

أوغاسابيان يستبعد حصول أحداث أمنيّة على الأرض والجميّل يعتبر ما نعيشه فتنة باردة

صفير يرأس قداس الأحد الأول من العام الجديد ويلتقي مهنّئين

المصدر :جريدة المستقبل - الاثنين ٣ كانون الثاني ٢٠١١ - العدد ٣٨٧٢ –
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=٤٤٧١٥٧

رأس البطريرك الماروني الكاردينال نصرالله بطرس صفير أمس، قداس الاحد الاول من السنة الجديدة في كنيسة الصرح البطريركي في بكركي، في حضور حشد من المؤمنين.

وبعد الانجيل المقدس، تابع البطريرك صفير تلاوة رسالة الحبر الاعظم البابا بنديكتوس السادس عشر في مناسبة يوم السلام العالمي لسنة ٢٠١١ بعنوان "الحرية الدينية طريق السلام" وقال: "إن الحرية البشرية ليست إرثاً خاصاً بالمؤمنين بل لعائلة شعوب الأرض جمعاء. وهذا هو العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه لحكومة الحق. ولا يمكن التنكّر لها دون إيذاء في الوقت نفسه جميع الحقوق والحريات الأساسية، إنها هي مختصرها وقمّتها. انها "ورقة دوّار الشمس" التي تجيز التأكّد من احترام جميع باقي حقوق الانسان". وهي تشجّع على ممارسة القوى الانسانية خاصة وخلق المقدّمات الضرورية لتحقيق تطوّر اجتماعي شامل وهذا يتعلّق بطريقة وحدوية الشخص في كل أبعاده. ان الحرية الدينية ككل حرية فهي وان جاءت من الإطار الشخصي تتحقّق في العلاقة بالآخرين. والحرية دون علاقات ليست بحرية كاملة. والحرية الدينية لا تنتهي في البُعد الفردي وحده ولكنها تعمل في الجماعة التي هي منها وفي المجتمع وهذا بالانسجام مع كيان الشخص وما له من علاقات ومع طبيعة الدين العامة. وقدرة الانسان على اقامة علاقات هي عنصر حاسم للحرية الدينية يدفع جماعات المؤمنين الى ممارسة التضامن بغية الخير العام. وفي هذا البعد الجماعي يبقى كل شخص وحيدا ومنفردا كلّيّاً فيما هو يتكامل ويتحقق تماماً".

أضاف: "لا يمكن إنكار المساعدة التي تأتي بها الجماعات الدينية الى المجتمع. وكثيرة هي الجماعات التي تقدّم المساعدات المادية والثقافية التي تشهد على دور المؤمنين البنّاء بالنسبة الى الحياة الاجتماعية. ومساعدة الدين الأخلاقية في الميدان السياسي هي ذات أهمية كبرى. ويجب ألا تهمّش أو تمنع بل يجب أن تفهم على أنها مساعدة لها قيمتها في ما خصّ تطوير الخير العام. ويليق من هذا المنظور أن نذكر بعد الثقافة الديني المنسوج عبر القرون بفضل مساهمات الدين الاجتماعية وخاصة الأدبية. وهذا البعد لا يشكّل على الإطلاق تفرقة بالنسبة الى الذين لا يتقاسمون نفس المعتقد ولكنها تقوي على الأخص تماسكه الاجتماعي وتضامنه وتلاحمه. الحرية الدينية قوّة حرية وتمدّن: أخطار استغلالها استغلال الحرية الدينية لإخفاء مصالح خفية مثل الانقلاب على النظام القائم والاستئثار بموارد أو احتفاظ فريق بالسلطة بإمكانه أن يتسبّب بأضرار كبيرة للمجتمع. التعصّب والأصولية والممارسات التي تضاد الكرامة الانسانية لا يمكنها أن تجد مبرراً لها، فكيف إذا كان ذلك يتمّ بواسطة الدين؟ إن المجاهرة بالدين لا يمكن التلاعب بها ولا فرضها بالقوّة . يجب على الدول ومختلف الجماعات البشرية ألا تنسى أبداً أن الحرية الدينية هي شرط البحث عن الحقيقة وأن الحقيقة لا تفرض نفسها بالعنف بل "بقوّة الحقيقة عينها". وبهذا المعنى إن الدين هو قوة وضعية تدفع إلى بناء مجتمع مدني وسياسي".

وتابع: "إن المسيحيين مدعوون ليس فقط الى التزام مدني واقتصادي وسياسي مسؤول، إنما أيضاً إلى شهادة محبتهم وإيمانهم وإلى تقدمة مساهمة ثمينة في الالتزام الشاق والمثير بالعدالة والتطوّر البشري التام وترتيب الوقائع البشرية العادل. وإقصاء الدين عن الحياة العامة يعني حرمان الدين مساحة حيوية تفتح على اللامتناهي. ودون هذا الاختبار الفريد

إن توجيه المجتمعات إلى مبادئ أخلاقية عامة يبدو شاقاً ويصعب وضع أنظمة وطنية ودولية حيث تكون الحقوق والحريات الأساسية معترفاً بها ومقرّرة كما تعتمد ذلك أهداف إعلان حقوق الانسان التي أُقرّت عام ١٩٤٨ وهي للأسف لا تزال مهملة أو معاكسة".

ولفت إلى أن "الأصولية الدينية والعلمانية هما نوعان سافران أقصيان لرفض التعددية المشروعة ولمبدأ العلمانية. كلاهما في الواقع يقضيان بنظرة جزئية تحجّم الشخص البشري وتفضّل في الحالة الأولى صيغاً دينية أصولية وفي الحالة الثانية عقلانية. والمجتمع الذي يريد أن يفرض الدين أو على العكس من ذلك ينفي الدين بالعنف إنما هو مجتمع غير عادل بالنسبة الى الشخص والى الله، وحتى تجاه نفسه. إن الله يدعو البشرية اليه بداع من المحبة التي تعتبر الانسان بكامله في بعده الطبيعي والروحي تطلب منه أن يجيب على ذلك بكلمات حرّة ومسؤولة من مجامع قلبه وكيانه الفردي والجماعي. والمجتمع عينه بوصفه تعبيراً عن الشخص وعن مجموعة أبعاده الكيانية يجب أن يعيش وينظّم نفسه بحيث يشجّع على الانفتاح على الفائق الطبيعة. ولأجل ذلك إن الشرائع والأنظمة في مجتمع ما لا يمكن أن تُنظّم وهي تتجاهل بعد المواطنين الديني أو انها تتجاهلهم تماماً. ويجب أن تقيس هذه الشرائع نفسها، بفضل مشاركة المواطنين الديموقراطية ـ وهم واعون لدعوتهم العليا بكيان الشخص ـ لكي تتمكّن من مساعدته في بعده الديني. وبما أنها ليست مدينة بكيانها للدولة فهي لا يمكنها أن تكون لعبة بيدها، ولكن يجب أن تلقى منها الاعتراف والاحترام".

وبعد القداس استقبل صفير في صالون الصرح البطريركي المهنئين بالاعياد ومن بينهم النائب نعمة الله أبي نصر، رئيس "المؤسسة المارونية للانتشار" الوزير السابق ميشال اده، الوزير السابق هنري طربيه، عميد حزب "الكتلة الوطنية" كارلوس اده، وفد من المكتب السياسي الكتائبي، وفد "مؤسسة البطريرك صفير الاجتماعية" برئاسة الياس صفير، وفد "جمعية القربان المقدس" برئاسة منى نعمة .

اوغاسابيان

وظهراً استقبل صفير وزير الدولة جان اوغاسابيان، الذي اشار في دردشة مع الاعلاميين إلى أن "المرحلة التي نمرّ بها هي مرحلة انتظار"، مستبعداً "حصول أحداث أمنية على الارض، لأن لا مصلحة لأحد في افتعال مثل هذه الاحداث خصوصاً وأن هناك رعاية دولية وعربية للوضع في لبنان".

وكان صفير رأس اول من أمس، قداس رأس السنة في بكركي، وتلا رسالة الحبر الاعظم في جزئها الاول وجاء فيها: "أولاً ـ في مستهلّ سنة جديدة تتوجّه أمانيّ الى الجميع والى كل منهم. وهي أماني صفاء وازدهار ولكنها خاصة أماني سلام. إن السنة التي انتهت تميّزت هي أيضاً لسوء الطالع بالاضطهاد والتمييز العنصري وبأعمال العنف المخيفة وعدم التسامح الديني، إني أفكر خاصة بأرض العراق العزيزة، التي وهي في مسيرتها نحو الاستقرار والمصالحة اللتين طال انتظارهما، لا تزال مسرحاً للعنف والاعتداءات. ونستذكر الآلام الحديثة التي قاستها الطائفة المسيحية وخاصة الهجوم الجبان على الكاتدرائية السريانية الكاثوليكية كاتدرائية سيّدة النجاة الدائمة في بغداد حيث في الحادي والثلاثين من تشرين الأول الأخير قُتل كاهنان وأكثر من خمسين مؤمناً فيما كانوا مجتمعين للاحتفال بالقداس الإلهي. وكانت هناك هجمات أخرى في الأيام التالية استهدفت منازل خاصة فأثارت المخاوف في قلب الطائفة المسيحية والرغبة لدى الكثيرين من أعضائها في السفر بغية البحث عن شروط حياة فضلى".

أضاف: "إني أؤكد لهم قربي منهم وقرب الكنيسة جمعاء. وقد صار التعبير عن هذه العاطفة مؤخراً بطريقة حسية لدى اجتماع جمعية مجمع الأساقفة الخاصة بالشرق الأوسط. وقد وجهت هذه الجمعية تشجيعاً للجماعات الكاثوليكية في العراق وفي كل الشرق الأوسط لتعيش المشاركة ومتابعة تقديم شهادة إيمان شجاعة في تلك المناطق".

وتابع: "إني أشكر جزيل الشكر الحكومات التي تبذل جهدها للتخفيف من آلام هؤلاء الأخوة في البشرية، وأدعو الكاثوليك الى الصلاة لأخوتهم في الإيمان الذين يعانون العنف وعدم التسامح وإلى التعبير لهم عن تضامنهم. في هذا الاطار شعرت شعوراً حيّاً بواجب المشاركة معكم جميعاً في بعض أفكار عن الحرية الدينية الطريق إلى السلام. وإنه لمؤلم حقاً أن نرى أنه في بعض مناطق العالم يستحيل على المؤمن الجهر بإيمانه بحريّة دون أن يجازف بحياته وحريته الشخصية. والمسيحيون اليوم هم الفئة الدينية التي تعاني الاضطهاد على أنواعه بسبب أيمانهم".

الجميّل

وكان صفير استقبل يوم الجمعة الماضي، رئيس حزب "الكتائب اللبنانية" الرئيس امين الجميل الذي جدد الدعوة الى عقد مؤتمر وطني سريع "لمواجهة كل الاستحقاقات"، ورأى أن "ما نشهده اليوم هو فتنة باردة"، وأعرب عن خشيته من "الجو التفاؤلي الذي تضعنا فيه المعارضة، لأنها تعتبر أن شروطها ستطبّق"، مؤكداً "نحن لا يمكن أن نقبل إلا بالحقيقة الكاملة ومعرفة من قتل شهداءنا ولا يمكن ان نتراجع عن هذا المنطق".

وأشار إلى أن "اللقاء مع غبطته ضروري لجهة ما يحكى عن تداعيات المحكمة الدولية والقرار الظني، لأن الكلام الذي نسمعه غير مطمئن، لذلك علينا التداول جميعاً حول هذا الموضوع ليكون هناك موقف وطني أياً كانت النتيجة، لأنه لا يمكن أن يستقر البلد وأن تحصل المصالحة الحقيقية إلا على اساس الحقيقة وعلينا ان نتعاون جميعاً لإنجاز هذه المحكمة لكي تعطي النتيجة المرجوة، وعلى اساس ذلك تحصل المصالحة التي نتوق إليها جميعاً ونتمناها ونعمل من اجلها، فاللقاء الوطني ضروري في هذه المرحلة بالذات لمعالجة ومتابعة اي قرار يصدر في هذا الموضوع".

ورأى أن "ما نعيشه اليوم هو نوع من فتنة باردة، فكما كان يحكى في الماضي عن حرب باردة نعيش اليوم فتنة باردة تظهر كل يوم من خلال كل هذا التعطيل لمجمل المؤسسات اللبنانية المجمدة في الوقت الحاضر، وهذه الفتنة الباردة خطيرة جداً على مستقبل البلد وإن لم ننتبه لها ينقلب بعدها السحر على الساحر، وإذا سقط الهيكل فلن يوفر أحداً. من هنا ايضاً أهمية اللقاء الوطني لدرء مخاطر الفتنة الباردة التي يعيشها البلد والتي لا نعرف الى اين يمكن ان توصلنا".

وتطرق الى "ما يعانيه مسيحيو العراق من اضطهاد واغتيالات"، واصفاً ما يحصل بـ "الخطير". وتخوّف من أن تنتشر هذه المظاهر خارج العراق، وقال: "لا يكفي استنكار ما يحصل ومواجهته بتصريحات ومواقف طوباوية بل يجب معالجته في العمق". ودعا المسؤولين العراقيين والمجتمع المدني والسياسي العراقي الى "اتخاذ موقف صارم ووطني شامل لمواجهة الجرائم التي تحصل"، متمنياً "على كل السلطات العراقية وغيرها التنبه لهذه الظاهرة لأن الشرق الاوسط لا يستفيد اطلاقاً منها فيما لو انتشرت".

ورداً على سؤال عن محاولة فريق ٨ آذار أن يظهر وكأن التسوية حاصلة وستظهر بعد الاعياد، قال: "هذا تنبيه للمثل الذي يقول إن الانسان يأخذ تمنياته وقائع وكأنها ستحصل، رغبات ٨ آذار معروفة وسبق لنا أن نبّهنا منها، هناك توجه من قبل ٨ آذار ولا سيما لدى حزب الله وحلفائه بفرض بعض الشروط على المساعي العربية والدولية الجارية، ويحاولون وضع الاجندة ودفتر الشروط وأن تكون التسوية استناداً الى هذا الدفتر، وكل واحد لا يقبله يكون خائناً او يعمل ضد مصلحة بلده، وما يقومون به هو حملة نفسية (بروباغندا) لكي يفرضوا رأيهم كما حصل في السابق، وتجربتنا معهم مرّة من هذه الناحية، والجميع يتذكر كيف كان بعض الاطراف يفرضون شروطاً على التسويات وبالتالي لا تكون لمصلحة البلد".

وأعرب عن خشيته من أن "يكون الجو التفاؤلي الذي تضعنا فيه المعارضة لأنها تعتبر ان شروطها ستطبق، ولكن نحن لا يمكن أن نقبل إلا بالحقيقة الكاملة ومعرفة من قتل شهداءنا ولا يمكن أن نتراجع عن هذا المنطق، فإذا كان الفريق الذي سيتتبع هذه الامور صادقاً فليتفضل لكي نتحاور مع بعضنا البعض كلبنانيين من أجل مصلحة البلد وأن نشخّص المرض بدقة وأمانة وعلى ضوء ذلك نجد العلاج اللازم. أما وضع شروط على الطاولة، وهذه الشروط التي هي اساس المصارحة والمصالحة فهذا لا يمكن ان يحصل".

وزار الصرح البطريركي، وزير الدولة وائل أبو فاعور، النائب السابق حبيب الحكيم، نقيب المحامين في بيروت أمل حداد، رئيس تكتل المحامين المستقلين في الشمال المحامي بدوي حنا، رئيس "كاريتاس لبنان" الخوري سيمون فضول يرافقه رئيس "كاريتاس الشرق الاوسط وشمال افريقيا" جوزف فرح ومدير "كاريتاس" جورج خوري.

جردة الحساب السنوية قبل إغلاق السجل

حقوق الإنسان في الخليج ليست على مسافة واحدة

المصدر: جريدة القبس الاحد٢ يناير ٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٤٤٣٤&date=٠٢٠١٢٠١١

لولا وجود عدد من منظمات حقوق الانسان الاهلية في منطقة الخليج والعالم العربي لما كنا نسمع بانتهاكات وجرائم يتعرض لها المواطنون والوافدون.. ولولا تقارير «هيومن رايتس» وآخرين لكانت مؤشرات حقوق الانسان معدومة وتحت الصفر.

وفي هذا الامر يتساوى الى حد كبير حال الانظمة الدكتاتورية مع حال الانظمة الديموقراطية، فكلتاهما تزخران بالخطوط الحمراء والصفراء وان كانت «الساحة الديموقراطية» تبقى الاكثر امانا من غيرها، على الاقل من زاوية الضمانة بوجود قضاء وحريات يتيحان الدفاع والمرافعة والتعبير عن الرأي ضمن الاطر القانونية.

في هذا الجزء من العالم، اعني منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يأخذ الكلام عن حقوق الانسان بعدا دوليا، وان جرى توظيفه سياسيا من قبل البعض، وتسلط عليها الاضواء اكثر من غيرها من «بؤر التوتر» كسوريا واليمن والمغرب وتونس وحتى مصر ولبنان.

ربما كان هذا الوضع عائدا الى الـ ٢٠ مليون وافد الذي يعملون في الخليج، وربما عائد الى ادخال «حقوق الانسان» في اجندات سياسية، تشتعل تارة وبشكل عنيف وتارة تخمد وكأنها شيئا لم يكن.

هيئات وصلاحيات

جردة الحساب لسنة ٢٠١٠ ليست أفضل حالاً من سابقتها، فقائمة الاتهامات والادانات تطال معظم دول الخليج التي تستنفر عادة لدى صدور أي تقرير يشير اليها، وان كانت في سبيلها الى البحث عن انشاء لجنة استشارية عليا لحقوق الانسان وفق منظومة مجلس التعاون، وهي مبادرة بحرينية ما زالت في طور المناقشة والدراسة.. الدعوة هنا تذهب الى «توحيد الجهود» بالرد على التقارير الأجنبية وليس لمعالجة الموضوع وما ينتج عنه من اساءات وفظائع وتعديات على حريات الناس وحقوقهم.

مستوى التعامل الخليجي الرسمي ما زال دون المستوى المطلوب، فهيئات حقوق الانسان التي أنشأتها حكومات قطر والبحرين وعمان لم يمض عليها سوى أشهر، وهي في مرحلة التكوين، لكن الموضوع يبقى في صلاحيات ودور هذه الهيئات وليس من حيث الشكل والمبنى والمظهر، أي هل سيكون بمقدور هذه الهيئات ممارسة دور رقابي فعال يمكنها من ضبط وتحجيم الفلتان الحاصل في التعدي على الحريات والحقوق التي تطال المعارضين السياسيين، مثلما تطال العمالة الوافدة و«البدون» والأجانب الذي يعيشون فيها.

لقد خطى المغرب واليمن والعراق بإتجاه خلق وزارات تعنى بحقوق الانسان، وهي خطوة لا شك ايجابية، لكن السؤال هل استطاعت هذه الوزارات من توفير مناخ وبيئة وتشريعات تعمل على اشاعة الحريات والمحافظة على الحقوق والتعبير عن الآراء المعارضة للنظام؟ يكفي زيارة المواقع الالكترونية العائدة للمنظمات الأهلية العربية التي تتساقط عليك بياناتها، بالمناشدة وبالابلاغ عن حالات التعذيب والابعاد والسجن والاحتجاز ومنع السفر وهدر الحقوق المدنية والسياسية في تلك الدول حتى تقف على حافة الهاوية التي تزداد توحشاً..

مؤشرات التحسن

الخليج ليس واحداً في هذا الشأن، فما يحدث في السعودية قد لا يحدث في الامارات، وما يطبق في الكويت قد لا تجده في قطر، وهكذا مع الدول الأخرى، فنوع النظام السياسي هو الذي يحدد سقف العمل بحقوق الانسان، ولذلك يكون صوت حقوق الانسان في دول مثل الكويت أعلى بكثير من غيرها، نظراً للهامش الكبير من الحريات الذي يوفره الدستور والصحف ووسائل الاعلام وغيرها من طرق النشر.
الدعوة إلى إنشاء «مكتب» لحقوق الإنسان على مستوى مجلس التعاون في قمة أبوظبي الأخيرة لم تلغ مطالبة المثقفين والأكاديميين والحقوقيين من توجيه نداء لحث المسؤولين فيه على معالجة ثمانية قضايا جوهرية تمس حقوق الإنسان والحريات مباشرة والعمل على تحديث وتعديل القوانين واللوائح المتعارضة مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي وافقت عليها أو وقعت أو صادقت عليها الدول الخليجية، الى ما هنالك من عناوين تتصل بالمواطنة وبالحريات الاعلامية وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.
مؤشرات التحسن ظهرت عام ٢٠١٠ في مجال التدرج بإلغاء نظام الكفيل، وان كانت في حدود الرغبة في التغيير إلى أنظمة أخرى بعيدة عن الاستغلال السيئ والبشع من قبل «بعض الكفلاء»، هذا على ساحة العمالة الوافدة التي زادت بمقدار النصف تقريبا خلال العشرين سنة الماضية، فبعدما كانت تسعة ملايين عام ١٩٩٠ وصلت إلى ١٧ مليونا عام ٢٠١٠.. أما ما يتصل بحريات المواطنين، سواء حق التعبير عن الرأي بواسطة المدونات أو عن طريق النشر بالصحف، أو بممارسة الحريات النقابية والحقوق المدنية والسياسية، فهي من العلامات «السوداء» في سجل معظم هذه الدول التي تنظر إلى تلك المطالبات من الزاوية الأمنية والمهددة للأنظمة الحاكمة.

حالتا الكويت والبحرين

خلال عام ٢٠١٠ كانت البحرين والكويت أكثر دولتين خليجيتين تشهدان حراكا سياسيا واجتماعيا من بقية الدول الأعضاء في منظومة مجلس التعاون، وان حرضت السعودية وقطر والبحرين في تقارير «هيومن رايتس ووتش» والاشارة إليها بكونها، لجأت الى العنف وجلد الصحافيين الذين كتبوا عن الغضب الشعبي ازاء انقطاع الكهرباء وتعرض خادمات المنازل للأذى والقتل والاحتجاز التعسفي للناشطين، والاتجار بالبشر.
بيد ان حالتي الكويت والبحرين تبقيان تحتلان مساحة واسعة من الحريات، وبالتالي الكلام العلني عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما من قبل المعارضين وأصحاب القلم والناشطين السياسيين.
خلو صحافة الخليج من أقسام لحقوق الإنسان ووجود محررين وصحافيين متخصصين في هذا الجانب يتطلب العمل على ايجاد وسائل تمكن هؤلاء من العمل في هذا الحقل وبشروط ومستوى من الدراية والكفاءة والإلمام بالقوانين والاتفاقيات الدولية، بحيث تواكب التطورات في عالم الصحافة المتخصصة، وتفرز صحافيين محترفين لهم مكانة ودور في تغطية النشاطات الخاصة بحقوق الإنسان.
دور الصحافيين في دعم الحريات وحقوق الإنسان لا يقل أهمية عن دور الجمعيات الأهلية، بل يكاد يكون المدافع الأول، فبقدر ما تتاح له الفرصة والامكان بالتعبير عن الحدث ونقله بأمانة وبمستوى من الفهم والاستيعاب ومعرفة القوانين، بقدر ما يشيع ثقافة حقوق الإنسان لدى الرأي العام، وهذه مهمة ليست سهلة، وان كانت غير مستحيلة.

فيما حقوق المعاق والمهجر يكفلها القانون

أين الحق في الحياة والحرية وممارسة الطقوس؟!

المصدر: جريدة القبس الاحد٢ يناير ٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٤٦٩٧&date=٠٣٠١٢٠١١

البصرة - القبس

أحتُفل في البصرة، قبل أيام، باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وأكد مدير مكتب الجنوب مهدي التميمي أن المحافظة والمدن الجنوبية تعمل على كشف القضايا الخفية التي تخص المدينة، ووضع الحلول لها، وان الاحتفالية تعكس مدى التطور والتقدم في مجال حقوق الإنسان هنا.

وقال المحافظ شلتاغ عبود إن قرارات المحافظة ستدخل حيز التنفيذ، وإن تعويض المتضررين ورعاية المعاقين سيكونان ضمن أولوياتنا.

ووفق مراقبين، فهذه قضايا لا تدخل ضمن مبادئ حقوق الإنسان، وإنما من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أما القضايا المبدئية لحقوق الإنسان فهي عموم الحقوق المدنية في الحياة، المنصوص عليها في الدستور والقوانين الرسمية.

«المندائيون»: يتعمدون إزعاجنا

ويستعرض رئيس الطائفة المندائية في البصرة مازن نايف ما يعانيه أبناء طائفته فيقول: «هناك انتهاكات لحقوقهم، دفعت بالعشرات منهم خلال ٢٠١٠ إلى الهجرة خارج البلاد».

ويضيف: «الطائفة، ومنذ ٢٠٠٣ لم تتمكن من ممارسة طقوسها الدينية بشكل صحيح، وهناك من يتعمد إزعاج الصابئة على ضفاف الأنهار التي ولد فيها أجدادنا».

ويعتب على الحكومة قائلا: «لم تستجب لطلبنا، منذ سنوات بتخصيص قطعة أرض محاذية لنهر، كي نحيي طقوسنا»، مذكرا بأن دولاً أجنبية، مثل استراليا والسويد، خصصت للمهاجرين إليها من الصابئة العراقيين أراضي قريبة من الأنهار للغرض ذاته.

مكتب حقوق الإنسان:

تعذيب وسوء معاملة

وفي جرد بسيط لحقوق الإنسان في البصرة، فإن أبناء بعض الطوائف من المسلمين وغير المسلمين تعرضوا بعد ٢٠٠٣ إلى انتهاكات كبيرة من قبل الجماعات المتطرفة، بلغت ذروتها عام ٢٠٠٦ عندما كان يقتل ويهجر ويختطف العشرات يومياً.

وفي ٢٠٠٧، تصاعدت وتيرة قتل النساء لأسباب لم تكشف عنها الحكومة، رغم إعلانها لاحقاً اعتقال غالبية منفذي الجرائم، وبعد منتصف ٢٠٠٨، شهد واقع حقوق الإنسان تحسنا ملحوظا، بالتزامن مع تحسن الوضع الأمني.

ويؤكد مكتب وزارة حقوق الإنسان انه تلقى في العامين الماضيين شكاوى كثيرة من مواطنين ذكروا انهم تعرضوا إلى التعذيب وسوء المعاملة لدى اعتقالهم من قبل القوات الأمنية.

الزواج من القاصرات

في غضون ذلك، كشفت وثائق رسمية أصدرتها محكمة الأحوال الشخصية عن تزايد نسب الطلاق بين المتزوجين حديثا، فطلاق القاصرات كان الأكثر خلال ٢٠١٠ (طلاق ١١٩٦ زيجة، ٧٧٥ منها لمن دون السن القانونية)، وهناك ٩٧ حالة زواج من امرأة ثانية، وهذه في محكمة أحوال البصرة فقط، من دون المعقل ومحاكم الأقضية الأخرى.

ناضجة في الجسم.. فقط!
وتقول لـ القبس المحامية زينب صادق جعفر، رئيسة مركز المستقبل للمرأة إن الزواج من القاصرات هو الأكثر فشلا، حيث إن القاصرة، بنظر القانون طفلة، عندما تنجب تحدث المشكلة، إذ من غير المعقول أن تربي الطفلة طفلة أخرى!
مشيرة إلى أن القاصرة تُرى ناضجة الجسم، لكنها غير ناضجة من ناحية العقل.
وتضيف زينب: لا توجد قاعدة بيانات لدى المحاكم توضح أسباب فشل الزيجات، فهناك الطلاق التعسفي، وهناك الخلعي، فضلا عن الأسباب الاقتصادية، إذ لم يراع في فرص التعيين وجود مئات الآلاف من النساء العاطلات.

«كوتا» في فرص العمل
وتؤكد مديرة مركز المستقبل للمرأة أن مفهوم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان لم يتبلور لدى الكثيرين، ولا يعني وجود مئات وآلاف المنظمات المدنية وجود الحرية. هناك ضعف في التشريع وضعف في التنفيذ، إذ لم يراع احد الظروف الاجتماعية التي تفرض على المرأة نوع العمل، واعتقد ان المطالبة بـ «كوتا» في العمل - مثلما في الدستور - هي الحل الأمثل.

برنامج الاغذية العالمي يدعم اللاجئين الصوماليين في اليمن بـ(٥٣) مليون دولار

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الإثنين ، ٣ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١١٣١

الثورة نت ../
قال مدير مكتب الأغذية في المفوضية السامية للاجئين في عدن، عبدالقادر نورين، أن برنامج الغذاء العالمي سيقدم قريبا مساعدات غذائية للاجئين الصوماليين في ٢١ محافظة مستهدفة بينها ثلاث مديريات بمحافظة لحج، بقيمة ٥٣ مليون دولار وبكمية ٦٦ ألف و٣٠٠ طن من المواد الغذائية .
وأوضح المسؤول الدولي خلال لقائه محافظ لحد محسن علي النقيب اليوم الاثنين ان هذه المساعدات تأتي ضمن برنامج دعم الفئات الأشد فقرا الى جانب تقديم ٢٣٠ طنا شهريا من الأغذية لثلاثين ألف من اللاجئين في محافظات لحج وعدن وأبين وشبوه .
وأضاف:" بأن المنظمة تقدم مساعدات طبية لـعدد الف و٧٦٠ طالبا من طلاب المدارس من أبناء اللاجئين ."
من جانبه اكد محافظ لحج دعم السلطة الملحية في تسهيل مهام برنامج الغذاء العالمي في المحافظة.. مثمنا الجهود المقدمة من قبل البرنامج للاجئين من القرن الإفريقي والفئات الفقيرة بالمحافظة .
وكان محافظ لحج قد ناقش مع مدير مكتب الاغذية بالمفوضية السامية للاجئين خلال اللقاء أوضاع اللاجئين الصوماليين في مخيم خرز بلحج والسبل الكفيلة في توصيل مساعدات برنامج الغذاء العالمي إليهم.

شهاب: مصر حققت أعلى معدل لقبول توصيات المراجعة الدورية فى حقوق الإنسان الدولى

المصدر :جريدة الاهرام الخميس٣٠ ديسمبر ٢٠١٠
.aspx٢٦٥٦٤http://gate.ahram.org.eg/News/

أكد الدكتور مفيد شهاب، وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولى، أن مصر حققت أعلى معدل لقبول توصيات المراجعة الدورية فى المجلس الدولى لحقوق الإنسان وتسعى لاستكمال تنفيذها خلال السنوات القادمة من خلال خطة وطنية وضعتها اللجنة الوزارية المعنية.

جاء ذلك خلال المحاضرة التى ألقاها شهاب اليوم حول "حقوق الإنسان ونظام المراجعة الدورية الشاملة"، فى افتتاح الموسم الثقافى للجمعية بحضور نخبة من أساتذة الجامعات، ورجال السياسة والقانون وعدد من المثقفين والإعلاميين.

وقال شهاب إن مصر قامت بدراسة التوصيات ومناقشتها مع المجلس القومى لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدنى وبحثها مع ممثلى وزارات الحكومة المعنية، مؤكدا أن هذه الوزارات - كل فى مجال تخصصه - ستضع خطة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بها سواء من خلال اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة أو من خلال إصدار قرارات تعمل على تنفيذ هذه التوصيات، وستقوم اللجنة بدراسة خطة عمل كل وزارة ومتابعة تنفيذها.

ونوه بأن مصر أولت آلية المراجعة تقديرا بالغا لدورها المهم فى تعزيز الجهود الوطنية المستمرة والمتواصلة لدعم مسيرة حقوق الإنسان، موضحا أن المراجعة أتاحت لمصر عرض الإنجازات التى تحققت لتطوير منظومة حقوق الإنسان والاطلاع على رؤى وتوصيات الدول المشاركة فى مختلف أنحاء العالم حيث قبلت مصر ١٤٠ من إجمالى ١٦٥ توصية قدمت إليها، وهو أعلى معدل لقبول الدول لتوصيات المراجعة فى المجلس، الأمر الذى كان محل إشادة من الدول المشاركة.

وأشار شهاب إلى أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ يشكل أساس القانون الدولى لحقوق الإنسان، ومصدر معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة إلى جانب عدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية وصكوك حقوق الإنسان المحلية والأحكام الدستورية أيضا مما يشكل نظاما شاملا وملزما لمنظومة تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقال إن منظمة الأمم المتحدة التى أنشئت عام ١٩٤٥ تمارس دورا رقابيا لضمان تنفيذ الإعلانات والمواثيق الدولية الصادرة عنها فى مجال حقوق الإنسان، وقد حدد الميثاق مجموعة من الأجهزة المعنية بهذه المهمة، وفى مقدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أنشأت بدورها عددا من الأجهزة واللجان الفرعية التى تساعدها فى مهمتها فى الرقابة على تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان.

ونوه بأنه فى إطار استمرار وتزايد الاهتمام العالمى بقضايا حقوق الإنسان، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ٢٠٠٦ قرارا مهما بتطوير مؤسسات منظمة الأمم المتحدة المعنية بقضايا حقوق الإنسان وذلك عبر إنشاء المجلس الدولى لحقوق الإنسان بدلا من لجنة حقوق الإنسان، واشترط فيمن يكتسب عضويته أن يقدم تعهدات طواعية بالالتزام بأعلى معايير حقوق الإنسان، ويقدم بيان بالخطوات التى ينوى اتخاذها فى هذا المجال، وهو ما قامت به مصر عام ٢٠٠٧ حيث تم انتخابها لعضوية المجلس لمدى ثلاث سنوات انتهت فى يونيو الماضى.

وقال شهاب إن عضوية مصر فى مجلس حقوق الإنسان من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ اتسمت بالنشاط والمبادرة، ومن أهم هذه النشاطات تنسيق مواقف المجموعة الأفريقية لموضوعات حقوق الإنسان لعامين متتاليين فى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ورئاسة حركة عدم الانحياز منذ عام ٢٠٠٩، وتولى منصب نائب رئيس المجلس عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وأفاد بأن مصر تقدمت بعدد من المبادرات خلال تلك الفترة تناولت موضوعات متنوعة، منها حماية حقوق المدنيين فى

النزاعات المسلحة وحرية التعبير بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وأثر الأزمة المالية العالمية على حقوق الإنسان (مع البرازيل) والحق فى التنمية (عدم الانحياز) وهى كلها مبادرات اعتمدها المجلس.

انسحاب جماعي من المجلس الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين٣ يناير ٢٠١١ م
١٢١٥٥٠&id=٧&idrs=٧http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=

فاس: رشيد الكويرتي | المغربية
انسحب، أخيرا، ٢٢ عضوا في المجلس الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان لفاس من المجلس، وطالبوا المكتب المركزي للجمعية بتحديد تاريخ ومكان عقد جمع عام لرؤساء الفروع قصد انتخاب مكتب جهوي جديد للجمعية، بالتنسيق مع رؤساء فروع الجهة.
وتحدث بلاغ موقع من طرف الأعضاء المنسحبين من المجلس الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس، توصلت "المغربية" بنسخة منه، عن الطعن الذي تقدم به فرع فاس، وأحد أعضاء اللجنة الإدارية أثناء انعقاد مجلس فاس لتجديد مكتبه بتاريخ ٣١ ماي ٢٠٠٩، طبقا لمقتضيات القانون الأساسي والقانون الداخلي المعمول به.

ومن بين دوافع انسحاب هؤلاء الأعضاء من المجلس الجهوي للجمعية، عدم عقد المجلس لأي اجتماع له منذ تجديده، بما في ذلك عقد الجمع العام العادي للمكتب الجهوي، الذي يفترض أن ينعقد مرة في السنة حسب قوانين الجمعية، وغياب كوطا نسائية داخل تشكيلة المكتب بعد استقالة ممثلات بالمكتب الجهوي، فضلا عن إشارة بلاغ المنسحبين إلى إصدار ما يناهز ١٨٠ مراسلة وبيانا وبلاغا ودعوة موقعة من طرف رئيس المجلس الجهوي، دون إخبار واستشارة أعضاء المكتب، وهو ما اعتبروه مخلا بأنظمة الجمعية على اعتبار أن المكتب الجهوي هو المنسق بين الفروع.

وأشار المنسحبون إلى أن العديد من الوقفات والقافلات نظمت باسم المجلس الجهوي للجمعية، وجرت الدعوة إليها من طرف المكتب الجهوي لم تحضرها أغلب فروع الجهة، ولا حتى أعضاء المكتب الجهوي باستثناء أربعة إلى خمسة أعضاء كعدد أقصى، "بل إن بعض الوقفات لم يحضرها أي أحد من المكتب الجهوي بمن فيهم الداعون إليها"، حسب البلاغ.

وأضاف المنسحبون في بلاغهم أن كل التكوينات المقررة بالجهة من طرف اللجان المركزية، لم تحضرها أغلب الفروع ولا أعضاء المكتب الجهوي، الذي لم يجتمع لانتداب ممثل عنه لشباب الجهة بالمجلس الوطني، بل جرى تعيين شابين عن طريق الاتصال بهما بالهاتف، وهو ما اعتبره المنسحبون في بلاغهم منافيا لشروط الحضور في المجلس الوطني.

بعد تحذيرات ضاحي خلفان من تأثيراتها السلبية على هوية المجتمع..خبراء:قطر وضعت استراتيجية مبكرة لمواجهة خلل التركيبة السكانية

المصدر :جريدة الشرق السبت١ يناير٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٢٩٥٧

د. المهندي:السياسة السكانية تعالج الظاهرة وفق خطة مدروسة
ـ د. أمينة الهيل:مكافحة ظاهرة العمالة السائبة.. تحد كثيرا من السلبيات
د. عبد الكريم: قطر تنبهت لأهمية الحفاظ على الهوية الثقافية
د. الكبيسي: ينبغي أن تسن تشريعات للتقليل من عدد الخدم في الأسرة الواحدة
الحكيم: ضرورة وجود ضوابط للتأشيرات السياحية وبيع تأشيرات العمل

حسام سليمان ومؤيد اسكيف:
أكد الدكتور حسن المهندي — نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان بالأمانة العامة للتخطيط التنموي، أن قطر من أولى الدول الخليجية التي تنبهت لمخاطر الخلل في التركيبة السكانية نتيجة زيادة أعداد العمالة الاجنبية.. وقال ان هذه المشكلة تمت مناقشتها من خلال السياسة السكانية التي وافق مجلس الوزراء عليها في أبريل عام ٢٠٠٩ وبدأ تنفيذها فعليا في أكتوبر من نفس العام.. واضاف ان السياسة السكانية وضعت مجموعة من المقترحات لمعالجة هذه المشكلة، إلا انه ينبغي الإشارة إلى ان معالجة هذا الاختلال لا يمكن ان يتم بين عشية وضحاها، مشيرا إلى ان مشروعات التنمية التي تنفذها دولة قطر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تحتاج إلى مزيد من العمالة وهو الامر الذي يطيل فترة معالجة الخلل الحادث في التركيبة السكانية.
وقال الدكتور المهندي لـ "تحقيقات الشرق" لقد وضعت السياسة السكانية استراتيجية طويلة المدى لمعالجة المشكلة من جذورها، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية ترتكز على مجموعة من المحاور الأساسية يأتي على رأسها إصلاح سوق العمل وتشجيع معدل النمو الطبيعي للسكان من المواطنين القطريين.
وقال الدكتور المهندي ان الخلل الحادث في التركيبة السكانية بالمجتمع القطري يعتبر من أهم المشاكل التي تسعى الكثير من الجهات المعنية بالدولة لمواجهتها، مشيرا إلى أن تزايد أعداد العمالة الوافدة هو السبب الرئيسي لتزايد عدد الرجال مقارنة بالنساء.
تأتي تصريحات الدكتور المهندي للرد على تحذيرات الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي من عدم وجود استراتيجية خليجية لمواجهة مخاطر تزايد اعداد العمالة الوافدة على هوية المجتمعات الخليجية، وتأكيداته على التأثير السلبي للعمالة الأجنبية الوافدة وخطرها من الناحية الأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
من جانبهم ارجع الخبراء هذا الخلل الكبير لظروف النهضة العمرانية والاقتصادية التي تحياها قطر حاليا وحاجة البلاد الى استقدام آلاف العمالة سنويا للعمل في مشروعات التنمية. ورغم ذلك انتقد بعض الخبراء الفوضى التي يعاني منها سوق العمل القطري مطالبين، بضرورة تنظيم السوق وتشديد الرقابة على تجارة التأشيرات وترحيل كافة العمالة التي ليس لها عمل..

مشكلة عدم التوازن في التركيبة السكانية تهدد بمشكلات اجتماعية لا حصر لها.. "تحقيقات الشرق" تفتح هذا الملف لاستعراض أسباب الخلل الحادث في تركيبة السكان في قطر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، والحلول التي يقترحها الخبراء لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة..

في البداية يؤكد الدكتور حسن المهندي — نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان بالأمانة العامة للتخطيط التنموي، أن ما طرحه الفريق ضاحي خلفان في برنامج لكم القرار ليس بجديد، مشيرا إلى أن قطر من أولى الدول الخليجية التي تنبهت لمخاطر هذه المشكلة ووضعت استراتيجية لمواجهتها. وقال ان الخلل الحادث في التركيبة السكانية بالمجتمع القطري يعتبر من أهم المشاكل التي تسعى الكثير من الجهات المعنية بالدولة لمواجهتها، مشيرا إلى ان الوضع الطبيعي في اي مجتمع هو ان يكون عدد المواطنين أكثر من عدد الوافدين بالاضافة الى ضرورة أن يتقارب عدد الذكور مع عدد الاناث. وقال ان تزايد أعداد العمالة الوافدة هو السبب الرئيسي لتزايد عدد الرجال مقارنة بالنساء، مشيرا إلى ان عدد الذكور حاليا يصل إلى أربعة أضعاف عدد الاناث.

تفصيل أكثر

ويشرح الدكتور حسن المهندي طبيعة المشكلة بتفصيل أكثر فيقول ان الخلل لم يقتصر على التركيبة السكانية فقط بل تعداه إلى خلل في التركيبة النوعية والتركيبة العمرية، حيث ان غالبية الرجال تقع في فئة الشباب وهي المرحلة العمرية التي تتمثل في الاندفاع والطموح والنشاط، مشيرا الى ان هذه الفئة العمرية رغم أن لها العديد من المميزات فيما يتعلق بقدرة الفرد على العمل والانتاج، إلا انها مرحلة في منتهى الخطورة إذا لم توجه التوجيه السليم.

وقال رئيس اللجنة الدائمة للسكان ان هذه المشكلة تمت مناقشتها من خلال السياسة السكانية التي وافق مجلس الوزراء عليها في أبريل عام ٢٠٠٩ وبدأ تنفيذها فعليا في أكتوبر من نفس العام. واضاف ان السياسة السكانية وضعت مجموعة من المقترحات لمعالجة هذه المشكلة. إلا انه ينبغي الإشارة إلى ان معالجة هذا الاختلال لا يمكن ان يتم بين عشية وضحاها، مشيرا إلى ان مشروعات التنمية التي تنفذها دولة قطر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تحتاج إلى مزيد من العمالة وهو الامر الذي يطيل من فترة معالجة الخلل الحادث في التركيبة السكانية.

وقال الدكتور المهندي: لقد وضعت السياسة السكانية استراتيجية طويلة المدى لمعالجة المشكلة من جذورها، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية ترتكز على مجموعة من المحاور الأساسية ياتي على رأسها إصلاح سوق العمل وتشجيع معدل النمو الطبيعي للسكان من المواطنين القطريين. واضاف ان الاستراتيجية طرحت بعض الافكار منها على سبيل المثال انه لو كان هناك عمل يمكن ان يقوم به عاملان فالأولوية تعطى للعامل المتزوج الذي يستطيع استقدام زوجته والقيام بنفس العمل الذي كان يتطلب استقدام عاملين اعزبين، وبالتالي يمكن مع الوقت زيادة نسبة الاناث في المجتمع القطري. واختتم كلامه بالقول ان هناك حزمة من الاجراءات وضعتها السياسة السكانية من شأنها أن تواجه مشكلة الخلل في التركيبة السكانية من كافة جوانبها، إلا أن تنفيذها يحتاج إلى وقت طويل فضلا عن ضرورة اتباع خطط وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

تفاؤل كبير

وأكد الدكتور المهندي: نحن في اللجنة الدائمة للسكان متفائلين جدا بالخطوات والاجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة خاصة مع زيادة الاهتمام من قبل جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع، مشيرا إلى التقرير السنوي الاول حول تنفيذ السياسة السكانية قد تمت مناقشته خلال منتصف الشهر الماضي في مجلس الوزراء. وقال انه تم اتخاذ قرار بأن يوافي أصحاب السعادة الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء بملاحظاتهم ورؤاهم حول التقرير، وهو الامر الذي يدل على الاهتمام الكبير بهذه القضية من قبل أعلى المستويات في الدولة.

وقال اننا نقوم بمراجعة ما تم تحقيقه في السنة الماضية مع نحو ٨٨ منسقا من مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالسياسة السكانية في الدولة. واضاف: فقط علينا ان نخطط ونعمل على تحقيق ما نصبو إليه من أهداف ولا نستعجل النتائج لاننا ببساطة نتعامل مع قضايا بشرية وانسانية تحتاج إلى وقت.

ايجابيات وسلبيات

من جانبها تؤكد د. أمينة الهيل ناشطة اجتماعية وعضو في عدد من مؤسسات المجتمع المدني- أن قطر مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي تعد من أكثر الدول جذبا واستعانة بالقوى العاملة الوافدة. وقالت إن أهم العوامل التي دفعت قطر للاستعانة بالعمالة الأجنبية زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسب كبيرة، ورغبة قطر في الاستفادة منها في إقامة

مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة الى أن العمالة الوطنية اللازمة لا تكفي مطلقا لإنجاز مثل هذه المشروعات. وأكدت أن المجتمع القطري توسع بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، مشيرة الى ان مشروعات التنمية التي تنفذها الدولة حاليا في كافة المجالات وراء استقدام آلاف العمالة العازبة للعمل في هذه المشروعات، وهذا هو السبب الحقيقي والرئيسي للخل الحادث حاليا في التركيبة السكانية بالمجتمع القطري. وقالت ان الإحصائيات الخاصة بتضاعف اعداد الرجال مقارنة بأعداد السيدات في المجتمع القطري هي امر طبيعي في أي دولة دخلت في مرحلة من النمو الاقتصادي والتطور عمراني بشكل غير مسبوق، مشيرة الى ان معظم العمالة التي تحتاج إليها شركات المقاولات التي تقوم ببناء النهضة العمرانية الحالية كلها من الرجال.
وأكدت الدكتورة أمينة الهيل ان معظم العمالة العازبة عبارة عن عمال وليسوا موظفين، وبالتالي لن يستطيعوا استقدام عائلتهم لان رواتبهم بطبيعة الحال لا تكفي لدفع ايجار حجرة واحدة وليس شقة متكاملة.
وتؤكد أن تضاعف عدد الرجال مقارنة بعدد النساء أمر طبيعي ليس في قطر وحدها ولكن في جميع الدول الجاذبة للأيدي العاملة التي لديها مشروع تنموي كالذي تعيشه قطر حاليا. وأضافت أن هذه الدول عادة ما تكون في حاجة ماسة إلى استقدام الأيدي العاملة بكثافة عالية للعمل في مشروعات التنمية التي تقوم الحكومات بتنفيذها. وتؤكد أن قطر تعيش منذ عدة سنوات مرحلة نهضة اقتصادية وعمرانية شاملة كما أن الدولة تسابق الزمن لتحقيق معدلات قياسية من التنمية المستدامة، مشيرة إلى ان عدد المواطنين لا يتجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، وبالطبع فهذا العدد لا يكفي للقيام بهذه المهمة وكان الحل في استقدام العمالة.

شركات وهمية
وتؤكد الدكتورة أمينة الهيل أن العمالة الوافدة لها إيجابياتها وسلبياتها فيكفي انها تتولى بناء قطر الحديثة والقيام بتنفيذ كافة مشروعات التنمية. وحول الآثار السلبية للظاهرة تقول من اكثر سلبيات خلل التركيبة السكانية هو ما يعرف بظاهرة العمالة السائبة التي لا عمل لها هذا بالإضافة الى ظاهرة سكن العزاب. وقالت ان الدولة اتخذت مجموعة من القرارات الصارمة مؤخرا لمنع وجود العمالة العازبة في التجمعات السكنية لعوائل المواطنين والمقيمين، مشيرة إلى ان الدولة بدأت في انشاء مناطق ومدن متكاملة لسكن العمال بعيدة تماما عن المناطق المأهولة بالعائلات.
وتضع الدكتورة الهيل مجموعة من المطالب للتخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه الظاهرة فتقول: لابد من إلزام الشركات بتسفير العمالة بعد انتهاء الاعمال التي جلبت من أجلها. وتطالب بضرورة تعاون وزارة العمل ووزارة الداخلية وكافة الجهات ذات الصلة لمكافحة ظاهرة العمالة السائبة لكونها أكثر خطورة على سلامة المجتمع وأمنه. وتطالب بضرورة تشديد الرقابة الصارمة على الشركات الوهمية التي يتلخص دورها في المتاجرة بالتأشيرات.. مشيرة الى ان هذه الشركات تقوم بجلب عشرات العمال سنويا مقابل الحصول على مبالغ ضخمة ثمنا لتأشيرة الدخول، ثم بعد ذلك تطلق العامل في الشارع يعمل في أية اعمال هامشية مقابل الحصول منه على "اتاوة" شهرية وفي حالة تأخره في دفع الاتاوة تهدده بالترحيل من البلاد، مشيرة إلى أن مراقبة هذه الشركات سيكون له اكبر الأثر في الحد من هذه الظاهرة.

منطقة جاذبة
من جانبه يتحدث الدكتور عبد الكريم الأمير حسن استاذ علم الاجتماع في جامعة قطر عن مخاطر هذه العمالة ويقول: بعد الطفرة النفطية واكتشاف النفط في اربعينيات القرن الماضي بدأت تتوافد العمالة الأجنبية الآسيوية إلى البلاد وذلك لرخص أجورها وقلة تكاليفها مقارنة بالجنسيات الأخرى، ومع تسارع وتيرة عمليات البناء وخطط التنمية باتت دول الخليج منطقة جذب لهذه اليدي العاملة، ومع أن هذه العمالة بأعدادها الكبيرة لها مخاطر عدة، إلا أنها في نفس الوقت جزء هام من عملية التنمية في دول الخليج، ولولا هذه العمالة لما تمكنت دول الخليج من تطوير بنيتها التحتية. أما عن المخاطر فهناك اربعة مخاطر رئيسية هي على النحو الآتي: مخاطر أمنية ومخاطر اجتماعية ومخاطر ثقافية ومخاطر اقتصادية وسياسية. والخطر السكاني الذي يؤدي إلى إحداث الخلل في التركيبة السكانية له تأثير على النواحي الاجتماعية. ويتجلى هذا الخلل في التركيبة السكانية بزيادة عدد الذكور في المجتمع بشكل غير مقبول وأحيانا يتضاعف عدد الذكور أكثر من ثلاث مرات عن عدد الاناث في الوضع الطبيعي، مع تركز العمالة في المدن الرئيسية لبلدان الخليج. مع العلم أن مراكز العمل في مناطق مختلفة خارج المدن وهذا ما شكل الخلل في التركيبة السكانية لهذه المدن. والعمالة العازبة في بلدان الخليج تساهم في خلق مشكلات أمنية واجتماعية وثقافية. وفيما يتعلق بموضوع العمالة في قطر فقد تم إشهار السياسة السكانية التي أطلقتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي والمتوافقة مع رؤية قطر الاستراتيجية لعام ٢٠٣٠ اضافة إلى

الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان في اكتوبر من عام ٢٠١٠ وتمت مناقشة الاستراتيجية السكانية لإيجاد الحلول لهذه المشكلات والتنبؤ بها وهذا ما جعل قطر سباقة في هذا الإطار، فتمت مناقشة الاستراتيجية السكانية وتم تصنيف الحلول إلى حلول قريبة وأخرى بعيدة.. والحلول القريبة هي في التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المختلفة ومنها الأسرة حيث بإمكان الأسرة أن تساعد في خفض عدد العمالة المنزلية. ومن خلال الاحصائيات يتضح أن هناك عدد ضخم من العمالة المنزلية وبالتالي فإن الاسرة بإمكانها تقليل الاعتماد على هذه العمالة مما يؤدي إلى خفضها.. ويمكن لوزارة العمل أن تقوم بضبط عملية الاستقدام للعمال بشكل غير قانوني ايضا، وذلك بإحكام الرقابة على الشركات المخالفة ومخالفتها. كما يمكن للعديد من الشركات أن تقلل من الاعتماد على الأيدي العاملة من خلال الاعتماد على استخدام التكنولوجيا وهذا ما يؤدي إلى اختصار حجم اليد العاملة. ومثال على ذلك مغاسل السيارات التي تتبع الطريقة اليدوية والتي يعمل فيها العديد من العمال بينما يمكن استخدام مغاسل السيارات الحديثة. وذات الأمر بالنسبة لمحطات الوقود حيث يمكن الاعتماد على محطات الوقود بتكريس الخدمة الذاتية مع وجود نظام للدفع الآلي. وقد يعتقد البعض أن مثل هذا الأمر لن يؤدي إلى اختصار أعداد كبيرة من العمالة إلا أنه في الواقع قد يصل الرقم إلى آلاف وهذا ليس بقليل.

عمالة أسرية

ويضيف الدكتور عبد الكريم: كما أن أحد هذه الحلول هو الاعتماد على العمالة الاسرية مثل الطبيب وزوجته الطبيبة والمدرس وزوجته المدرسة أو العاملة في قطاع ما والسائق وزوجته الخادمة اي بمعنى العامل وزوجته العاملة.. وهذا فضلا عن كونه حلا لتخفيض العمالة العازبة فإن يؤدي إلى خفض حجم العمالة عموما بالاعتماد على هذا النوع من العمالة الاسرية. فهذا يدعو إلى التوفير في السكان وسكن العزاب خصوصا حيث تنشأ عن هذه المساكن التي تحتوي على أعداد كبيرة منهم العديد من المشكلات مما يفرز العديد من السلبيات. كما أن تجمع هؤلاء العمال في الاسواق في ايام العطل يفرز العديد من المشكلات أيضا.

ويضيف الدكتور عبد الكريم: أما عن المشكلات الاجتماعية فإن للعمالة المنزلية أثرا سلبيا على التنشئة وهو ما يحدث تفككا اسريا حقيقيا. فالاعتماد على الخادمة في تدبير شؤون المنزل وأمور الطفل والابناء يفقد الأدوار الرئيسية لرب الأسرة وللأم. فالطفل يتعلق بالخادمة أكثر مما يتعلق بوالديه هذا فضلا عن أن وجود الخادمات في المنزل عموما يشبه القنبلة الموقوتة وله العديد من المشاكل أهمها العلاقات التني تنشأ مع الخادمة، وهناك العديد من مثل هذه الحالات، وهذا مما يساهم أيضا في زيادة نسبة الطلاق في المجتمع الخليجي بشكل عام.

أما المسألة الأمنية فإن تجمعات العزاب تشكل خطرا على الافراد والمجتمع مثل انتشار السويكة في المجتمع القطري، فهذه العمالة تأتي من دول مختلفة العادات والتنشئة مما يفرز العديد من المشكلات التي لها علاقة بالتلصص على البيوت أو مساعدة الخدم على الهروب والتحرش الجنسي بالأطفال.. وسابقا لم يكن هناك خوف من خروج الاطفال للعب خارج البيت لكن الآن هناك خشية حقيقية من هذا الأمر، كما أن صناعة الخمور إحدى المشكلات في بعض الدول الخليجية.

كما يتحدث الدكتور عبد الكريم عن المخاطر الثقافية الناتجة عن تواجد هذه العمالة بأعداد كبيرة فيقول: إن تعدد الثقافات التي يأتي منها هؤلاء العمال مع تعدد بيئاتهم يؤثر سلبا على ثقافة المجتمعات الخليجية وقد نلمس ذلك من خلال اللغة، حيث توجد الكثير من الكلمات الاسيوية المنتشرة في المجتمع والتي يتم تداولها لا سيما بين الأطفال على اعتبار أن احتكاكم الأكبر يكون مع الخدم.. فالخوف الحقيقي هو فقدان الهوية الثقافية وتأثير هذه الهويات على الخريطة الثقافية المحلية. وقد يعتقد البعض أن التغير شيء طبيعي، لكننا هنا لا نطلق أحكاما قيمية على ثقافات الآخرين إلا اِننا نريد حماية هوية المجتمع، لأن الهوية الثقافية هي التي تؤكد الخصوصية وتحمي الإرث الثقافي التاريخي لتحديد معالم الشخصية..

وأرى أن دولة قطر تقوم بدور كبير في المحافظة على التراث. ومن أهم بنود استراتيجية قطر لعام ٢٠٣٠ المحافظة على التراث، ويمكن لنا تلمس معالم تحقيق هذه الاستراتيجية الخاصة بحماية الهوية الثقافية والتراث عن طريق الاحتفالات الثقافية والمهرجانات وغيرها، مثل سوق واقف وغير ذلك وهذه خطوات هامة جدا في سبيل تحقيق هذه الرؤية.

العمالة العربية

أما عن الأخطار الاقتصادية السياسية فيقول الدكتور عبد الكريم: إن العامل الاقتصادي له جانبان الأول إيجابي والآخر سلبي، فالجانب الايجابي لوجود هذا الكم من العمالة هو المساهمة في عملية التنمية مساهمة كبيرة .وتبرز السلبيات في التحويلات المالية الضخمة التي تحدث من دول الخليج إلى بلدان العمال. فالاحصائيات تتحدث عما يقارب سبعين مليار دولار تحول شهريا من بلدان الخليج، وهذا ما يؤثر بشكل أو آخر على الاقتصاد فضلا عن تمركز رؤوس الأموال بيد جزء من هذه العمالة على اعتبار أن هناك كبار موظفين وخبراء من هذه العمالة وليست كلها بأجور متدنية، أما من الناحية الأمنية فقد تتدخل لجان حقوق الإنسان وبعض القوى الدولية من أجل منح هذه العمالة جنسيات بلدان الخليج،

وبالتالي قد لا نستغرب أنه في الإمارات مثلا أو اي دولة أخرى نسمع عن وزير آسيوي، في الوقت الذي يمكن أن نعتبر فيه مجرد مطالبة هذه الجنسيات بالتملك مشكلة كبيرة، فنحن أمام أعداد كبيرة من العمالة ونخشى فعلا أن يصبح المواطن الخليجي هو من يطالب بحقوقه فيما بعد، ولهذا لا بد من التنبه إلى مخاطر هذه العمالة وأعدادها الضخمة، وهذا ما يدعو للانتباه للعمالة السائبة ايضا وضرورة حل هذا الأمر ومعالجته.. فهناك الكثير من المشكلات الأمنية التي قد تنشأ عن هذا الواقع وعملية التساهل تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة.
أما عن إمكانية الاعتماد على العمالة العربية يقول الدكتور عبد الكريم: إن هذا الأمر شيء جيد، لكن للاسف فإن العمالة العربية لا تحقق المطلوب بالنسبة لعملية التنمية في المجتمع الخليجي. ومثال على ذلك أنه من الصعب وجود خادمة عربية ففي قطر لا يوجد سوى إحدى عشرة خادمة عربية ومن الصعب أن يأتي عامل عربي للعمل في بلدان الخليج ويتقاضى نفس الأجر الذي يتقاضاه العامل الآسيوي. واذا رفعنا الأجور يمكن أن نحقق المعادلة ويصبح بالامكان استقدام عمالة عربية فهي لا تشكل الخطر الذي تشكله العمالة الاسيوية.

الاعتماد على الخدم
من جانبها تقول الدكتورة فاطمة الكبيسي -استاذ مساعد علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية في جامعة قطر- ان الجاليات تشكل خطرا على الهوية عندما يتم الاتكال على العمالة المنزلية من خدم ومربيات في تنشئة الابناء حيث ان هذه العمالة من الجاليات المختلفة تاتي من ثقافات مختلفة ومتعددة من لغة ودين وعادات وتقاليد مختلفة عن ثقافة المجتمع الخليجي ويخشى ان تقوم الخادمات بنقل ثقافتهن للاجيال الجديدة نظرا لاعتماد الاسرة عليهن في عملية التنشئة الاجتماعية، لذا ينبغي مراقبة العمالة المنزلية وألا تترك الام عملية رعاية الطفل وتنشئته الى العمالة المنزلية.
وهناك مخاطر من التاثر بلغة ودين الخادمة، فقد اوضحت بعض الدراسات التي تناولت العمالة المنزلية تأثر الابناء بلغة الخادمة وارتباطهم بها.
وللحد من الاعتماد على العمالة عموما والآسيوية خصوصا لا بد من آليات تطبق حاليا مثل الحد من استقدام عمالة من جنسية معينة عند زيادة عددهم، كذلك ينبغي ان تسن تشريعات للتقليل من عدد الخدم للاسرة الواحدة.
وفي سؤال لها عن إمكانية الاستغناء عن العمالة الآسيوية لا سيما المنزلية تقول الدكتورة فاطمة: لا تستطيع الاسرة الخليجية الاستغناء عن العمالة المنزلية فقد اصبحت المرأة موظفة وبحاجة لمن يساعدها في الاعمال المنزلية، الا انه من الضروري ان تكون هناك رقابة من قبل الاسرة على العمالة المنزلية وعدم الاعتماد الكلي عليهم في التنشئة الاجتماعية..
أما عن مواجهة التحديات فتقول الدكتورة فاطمة: هناك فعلا عده آليات لمواجهة التحديات التي تنتج عن وجود العمالة الوافدة كالقوانين، فقد تم التشريع لمعالجة سكن العزاب مثلا، كما ان هناك اهتماما كبيرا على مستوى المجتمع لاحياء التراث والثقافة الاصيلة في المجتمع القطري، من خلال الانشطة والفعاليات لتعزيز الهوية الثقافية، كما انشئت عدة جهات غايتها الحفاظ على الثقافة والتراث.
ومن اهم الاستراتيجيات التي تمت في هذا الإطار الاستراتيجية السكانية التي تسعى لمواجهة التحديات التي تواجه البنية السكانية في المجتمع القطري.. فقد قامت هذه السياسة على اسس علمية منطلقة من قراءة الواقع الفعلي للمجتمع، كما ان الاستراتيجية العامة للاسرة في دولة قطر التي تم تدشينها مؤخرا من غاياتها ترسيخ القيم الثقافية للأسرة وحمايتها من الآثار الضاره للثقافات الاخرى.

دورة تدريبية لضباط الشرطة..سورية وقعت اتفاقيات دولية اساسية خاصة بحقوق الانسان

المصدر: جريدة تشرين الاثنين ٣ كانون الثاني ٢٠١١
http://www.tishreen.info/_local.asp?FileName=٤٦٢٣٥٩٢٦٢٠١١٠١٠٣٠٥١٠٣٣٤

افتتحت أمس الدورة التدريبية المتقدمة لضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان التي تقام بالتعاون بين وزارة الداخلية ومعهد جنيف لحقوق الإنسان. وتشمل الدورة التي يشارك فيها ضباط من مختلف الوحدات الشرطية محاضرات وجلسات عمل تتناول التعريف بأجهزة الأمم المتحدة المعنية والاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان والآليات الدولية لصون هذه الحقوق ودور الشرطة في حمايتها إضافة لعرض التشريعات والقوانين الخاصة بهذه الحقوق .
كما تتضمن الدورة التي تستمر لغاية السادس من الشهر الجاري محاضرات حول المعايير الدولية المتعلقة بتحقيقات الشرطة والتعريف بآليات الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة وبنظام العدالة الجنائية الدولية، إضافة لعرض التشريعات السورية المناهضة لجميع أشكال التعذيب والتي تناولها الدستور السوري وقانون العقوبات في سورية .

وكان الدكتور ياسر كلزي المشرف العلمي على الدورة أشار إلى ما توليه سورية من اهتمام بموضوع حقوق الإنسان والحفاظ عليها من أي انتهاك، موضحاً أن الدستور السوري كفل حماية حقوق الإنسان في شتى المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمن في مواده حقوق المواطن من حرية التعبير والمقاضاة والتعلم والتنقل والحقوق الجوهرية المعروفة بالنواة الصلبة لحقوق الإنسان، إضافة إلى أن التشريعات الوطنية جاءت مكملة للدستور في ضمانتها لتلك الحقوق.
كما بيّن كلزي أن سورية قامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية حول إزالة جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقيات الأمم المتحدة حول الطفل وإزالة أشكال التمييز ضد النساء والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب.
ولفت كلزي إلى الخطوات التي خطتها وزارة الداخلية في هذا المجال من خلال نشر مفاهيم حقوق الإنسان وتدريس هذا الموضوع كمادة رئيسية لجميع الدورات وسعيها المستمر لتدريب وتأهيل الكوادر بالجوانب المتعلقة بالممارسة والتطبيق بين رجل الشرطة والمواطن والعمل على تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية بالشكل الأفضل.
من جانبه أشار المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان نزار عبد القادر إلى أن هذه الدورة تهدف لدعم قدرات ضباط الشرطة السورية في مجال حقوق الإنسان وتحسين معارف وخبرات المشاركين بالنظم الدولية والإقليمية والوطنية ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مؤكداً حرص المعهد على مواصلة التعاون مع جميع الجهات المختصة في سورية في كل ما من شأنه أن يحقق غاياته وتطلعاته في حماية حقوق الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الخميس٢٤ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alriyadh.com/article٣٠/١٢/٢٠١٠/.html٥٩٠٢٠٠

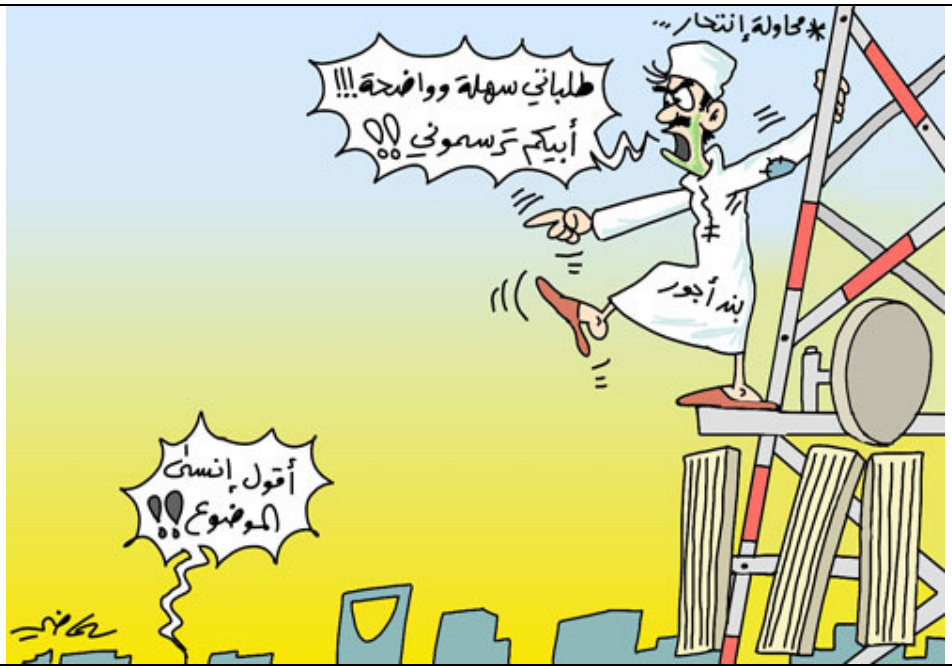

المصدر: جريدة الجزيرة
الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ -
٣١ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٣١/cartoon.htm?pic=madi.jpg&الماضى=g&namsms=٦٥٦٩

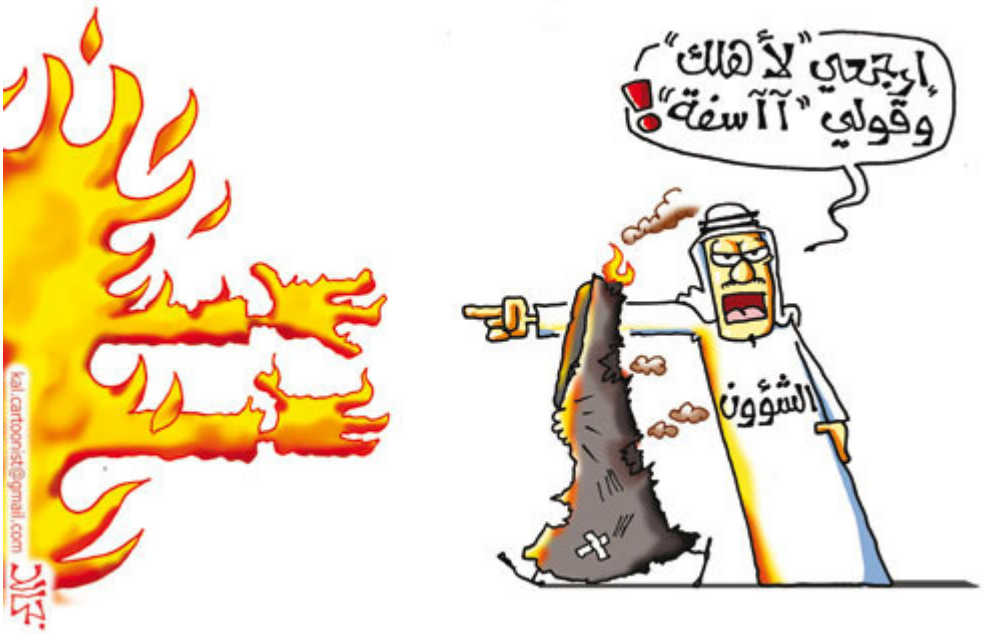

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه٢٥ محرم ١٤٣٢ هـ -
٣١ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٢٧٢

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠١/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=هاجد&sms=٦٥٦٧

المصدر: جريدة الرياض
السبت٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ١ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/٠١/article٥٩٠٦١٩.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٢/cartoon.htm?pic=المـر=marz.jpg&namزوق&٦٦٩٤=sms

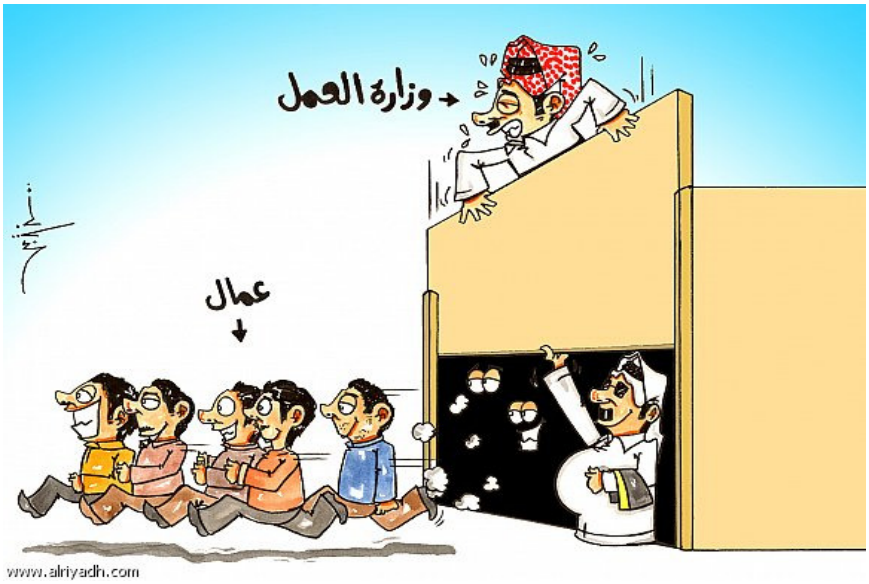

المصدر: جريدة الرياض
الاحد٢٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/٠٢/article٥٩٠٩٨٨.html

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٣/cartoon.htm?pic=%مفرح=mf.jpg&namsms=٧٨٥٢&الزيادي٢٠=sms

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين٢٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٣ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٩١٧١

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢
هـ - ٤ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٤/cartoon.htm?pic=هاجد.jpg&namsms=٦٥٦٧&

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢
هـ - ٤ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/٠٤/article٥٩١٥٧٧.html

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٤ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/٠٤/article٥٩١٦١٩.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٥/cartoon.htm?pic=هاجد=haged.jpg&namsms=٦٥٦٧&د

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٠٠٧٦